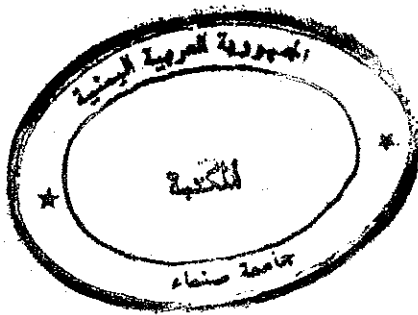


وزارة الثقافة  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

# التاريخ الاجتماعي للسورة الفرنسية

تأليف نورمن هامپسن  
ترجمة فؤاد أندراوس  
مراجعة الدكتور محمد أحمد أنيس





(١٠٣١٠٣٠٣)  
٩٤٤٠١٢

# الناخب الاجتماعي للثورة الفرنسية

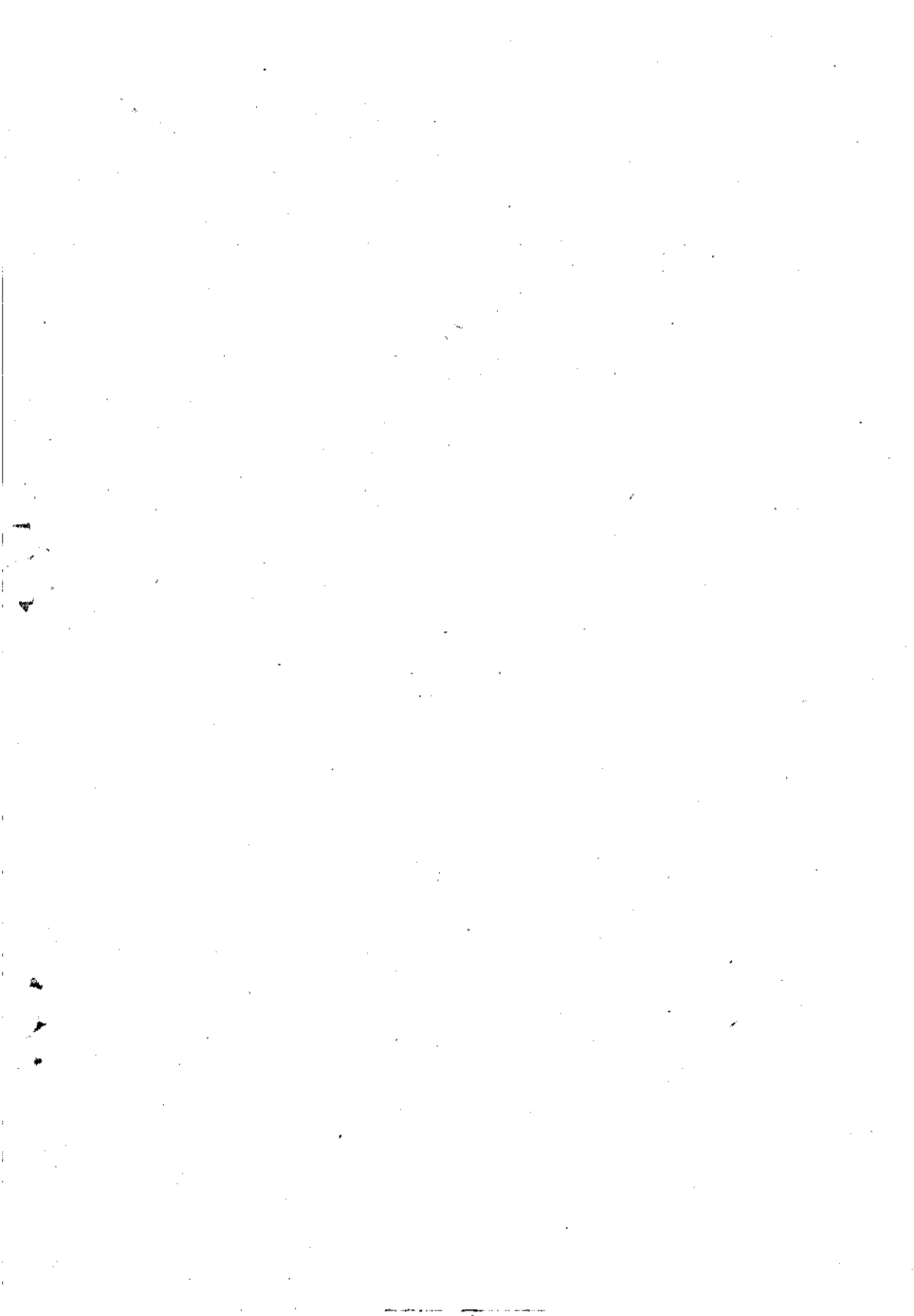
تأليف: نورمن هامپسن

١٥

مراجعة  
الدكتور محمد أحمد أنيس

ترجمة  
فؤاد أندراوس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر  
بالمطمان

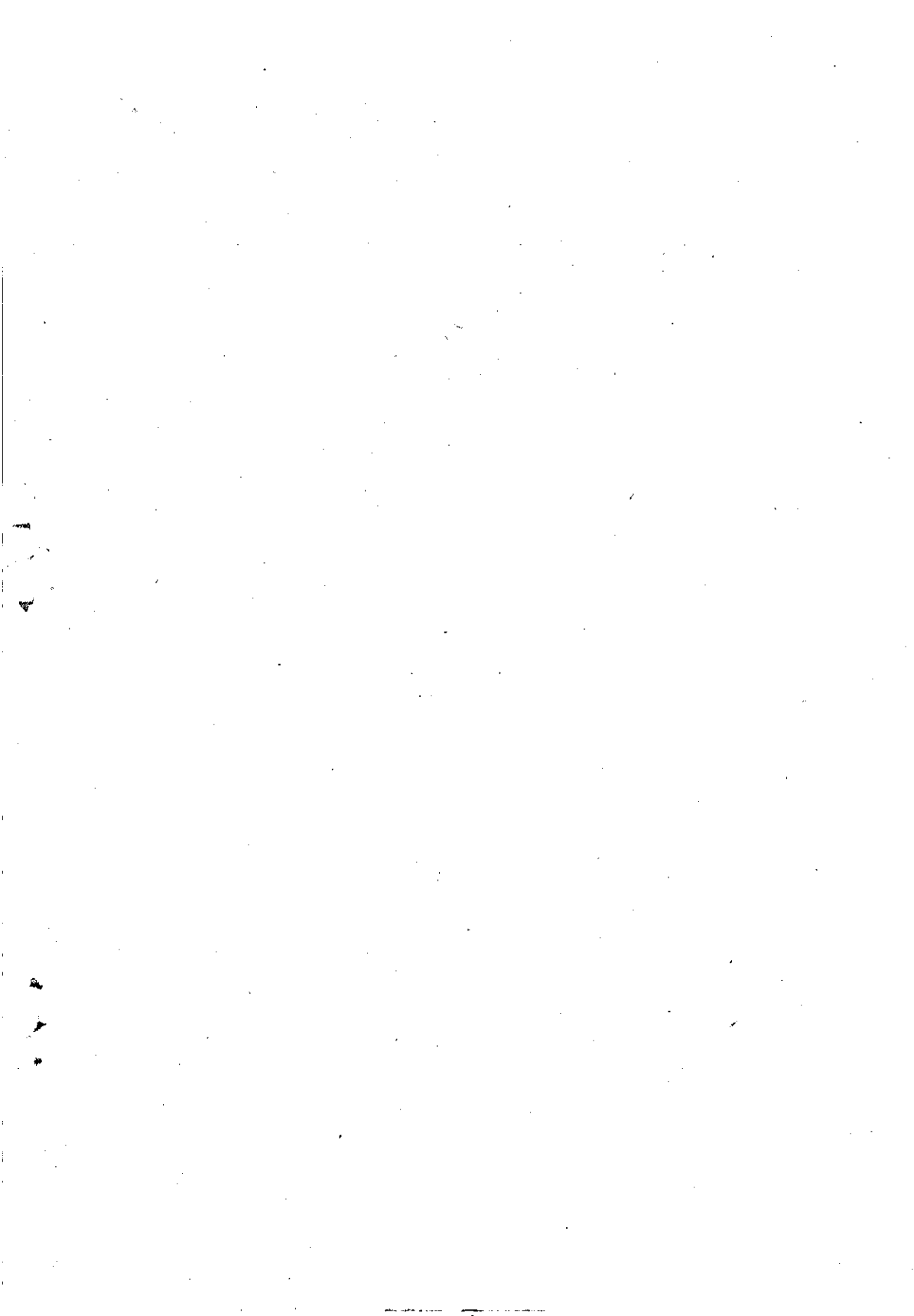


هذه ترجمة كاملة لكتاب

A SOCIAL HISTORY  
OF THE FRENCH REVOLUTION

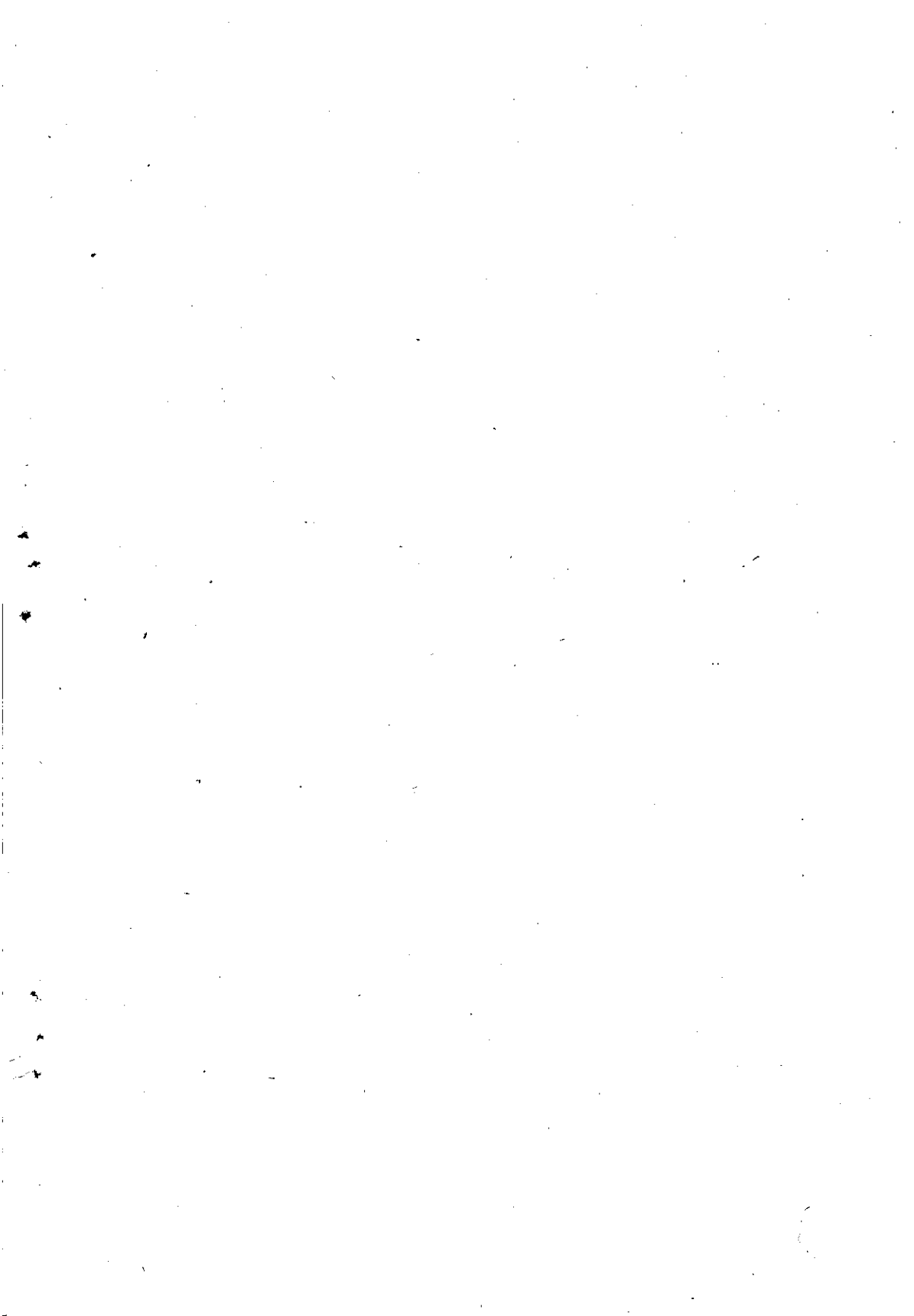
تأليف

NORMAN HAMPSON



## المحتوى

٧	مقدمة
	<b>الفصل الأول :</b>
١٥	فرنسا عشية الثورة
	<b>الفصل الثانى :</b>
٤٨	انتصار الطبقة الأرستقراطية
	<b>الفصل الثالث :</b>
٧٢	انتصار الطبقة الثالثة
	<b>الفصل الرابع :</b>
٩٧	فشل التوفيق
	<b>الفصل الخامس :</b>
١١٩	التشكيل الجديد لفرنسا ١٧٨٩ - ١٧٩١
	<b>الفصل السادس :</b>
١٤٠	نقطة التحول
	<b>الفصل السابع :</b>
١٦٢	انقسام الجمهوريين
	<b>الفصل الثامن :</b>
١٨٨	انتصار الصان - كيلوت المزعزع
	<b>الفصل التاسع :</b>
٢١٩	فشل المبدأ وسياسة المصلحة
	<b>الفصل العاشر :</b>
٢٥٤	ما بعد الثورة
٢٧٠	كشاف



## مقدمة

**بين** الثورات الاجتماعية الكبرى والعيوب الجيولوجية تشابه من وجهة نظر واحدة . فالتطور المتصلب للمشهد التاريخي يقطع فجأة ، واتصال طبقاته يتوقف ، وما يأتى بعد الانقطاع محدود بما سبق ، ولكنه ليس تكملة مباشرة له . على أن الثورات الاجتماعية تختلف عن العيوب الجيولوجية فى أنها نتاج أعمال الانسان ، مهما يكن هذا النتاج غير متوقع ولا مرغوب فيه . فالتغيرات فى بنیان المجتمع ، هذه التغيرات التى ظلت تسير وئيدا، دون تخطيط مركزى، وفى الغالب دون أى وعى واضح لأهميتها المتجمعة ، تغدو على حين فجأة محلا للاهتمام السياسى . اذن فالتاريخ الاجتماعى لثورة من الثورات يختلف اختلافا جوهريا عن تاريخ مجتمع متطور تطورا سلميا، لأن العمل السياسى يتداخل فى هذه الحالة تداخلا أوثق مع عملية التغير الاجتماعى السريع . وطبيعة التغيرات الثورية الحادثة فى كيان مجتمع ، ومداهما ، ودلالاتها ، يحددها السياق السياسى الذى تتم فيه . وحسبنا هذا المثال دليلا ، وهو أن احداث التغيير فى مجتمع من المجتمعات بالرضا أو فرضه بالقوة قد يكون مسألة سياسية ، ولكن حلها يؤثر فيه وفى تماسكه الاجتماعى تأثيرا لا ريب فيه .

هذا الانصهار بين العوامل الاجتماعية والسياسية واضح جدا فى الثورة الفرنسية . لقد كانت هذه الثورة - الى حد لا نظير له فى التاريخ الأوروبى الحديث فى أكبر الظن - دوامة هائلة من التطلعات الاجتماعية التى تفاوتت من التطلع الى رد مجتمع أرستقراطى الى سابق عهده ، الى الأمل فى خلق دولة رفاهية تهيمن عليها حكومة فردية شاملة السلطان . ففى



عام ١٧٨٩ كان الارستقراطيون يطالبون بتعيين نسابين رسميين لتحقيق أنساب النبلاء . ولم تمض خمسة أعوام حتى كان المتطرفون من الثوار يجاهدون لحل مشكلات توفير الخدمة الصحية للشعب وسياسة الأجور في الصناعات القومية . وامتدت التطلعات الاجتماعية - سواء منها (الرجعي) و (التقدمي) - امتدادا جاوز كثيرا تلك الحدود العملية التي فرضتها الظروف المادية السائدة في مجتمع أواخر القرن الثامن عشر . ولم تكن انجازات الثورة الا قسطا ضئيلا مما بذلت المحاولات لانجازه . اذن فالمقارنة البسيطة بين البنيان الاجتماعي لفرنسا قبل الثورة وبعدها ناقصة ومضللة معا ، لأن النتيجة النهائية فرضتها البدايات الحاططة والأوهام الضائعة التي سبقتها .

ومن ثم وجب أن يدخل أى مؤلف في التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية عاملا السياسة في حسابه ، لأن شطرا هاما من السياسة كان يعنى بتغيير النظام الاجتماعي . لذلك حاولت الجمع بين التحليل الاجتماعي ووصف الكيفية التي شكلت بها المصالح والتطلعات الاجتماعية الحركات السياسية ، والتي عدل بها العمل السياسي من بنيان المجتمع ومن أفكار الناس عن المجتمع ووضعهم فيه . وقد اقتضاني هذا أن أتناول الموضوع تناولا زمنيا في جملته وأن أدخل قدرا غير قليل من التفاصيل عن بعض جوانب سياسة الثورة ، لأن التفاصيل غالبا هي التي تكشف بجلاء عن الاتجاهات الاجتماعية ، ولأننا لو فهمنا تعقد الموقف الثوري برمته ، لاستطعنا بهذا الفهم الضروري أن نقدر الأهداف النوعية التي استهدفها من أرادوا احداث التغيرات الاجتماعية والوسائل التي قرروا استخدامها .

والباحث في التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية يشعر لتوه بوجود جوانب هامة لم يعرف عنها بعد الا القليل جدا ، وذلك رغم العدد الهائل من المؤلفات في هذا الموضوع . خذ أى عدد من المواضيع - كأسلوب الحياة الذى كان يحياه أعيان الأقاليم في ختام « النظام القديم » ، أو الانتفاع بالأموال المدفوعة تعويضا عن الوظائف التي أبطل شراؤها ، أو مدى استمرار دفع الرسوم الاقطاعية بين ١٧٨٩ و ١٧٩٢ ، أو حتى نتائج بيع أملاك الكنيسة والنبلاء المهاجرين - تجد المعلومات عنه مبتورة ان لم تكن ناقصة نقضا تاما . ويضاعف من خطورة هذه العقبة المعوقة للمؤرخ ما أخذ يتكشف لنا أكثر فأكثر من تباين شديد حقا في أحوال فرنسا بين اقليم وآخر سواء قبل الثورة وخلالها . والمسح المفصل لأحوال مديرية فرنسية في تلك الفترة - وقد تكون هذه المديرية ذاتها مجموعة من

المتناقضات - لا يعطينا أساسا سليما للتعميم فيما يتصل بغيرها من المديریات . فمحال اذن ، فى الوقت الحاضر على الأقل ، أن نصل الى معلومات لها طبيعة الدقة الاحصائية ، وكل ما نستطيعه هو التحديد الاجتهادى لمدى المطابقة بين موقف معلوم لنا فى منطقة ما والأحوال السائدة فى سائر المناطق .

وكثيرا ما يجد المؤلف لكتاب فى هذا الحجم أن قصارى ما يستطيعه فى هذا الحيز هو الاشارة العابرة الى شتى الخلافات والفروق المحلية حتى اذا أتيج له علمها . ولا بد له - الى حد ما - من الجزم بتفسيرات كان يحسن تعديلها ، ومن ذكر تعميمات واغفال الاستثناءات التى كانت تربطها بالأدلة ربطا أوثق . فاذا تمخض هذا كله عن نتيجة هى أقرب أحيانا الى الصورة الكاريكاتورية منها الى الصورة الدقيقة ، فكل ما أرجوه أن يكون هذا التبسيط الشديد الذى لم يكن منه بد ، والذى راعيت فيه ألا تشوه نسب الصورة كلها دون موجب ، قد أبرز بعض المسائل الهامة التى لولا هذا لتأهت فى زحمة التفاصيل .

وهذه الدراسة قصد بها القارئ العام أولا . ومع أننى لم أتردد فى اغفال جوانب الثورة الفرنسية التى لم يكن لها أصداء اجتماعية مباشرة ، فقد حاولت أن أضمن الكتاب قدرا من الاطار الأساسى للأحداث يكفى لجعل الصورة كلها واضحة مفهومة للقراء الذين لم تتح لهم معرفة سابقة بهذه الفترة . وأرجو فى الوقت ذاته أن أكون قد جئت ببعض الأدلة الجديدة تأييدا لآراء مألوفة ، وببعض التفسيرات التى يختلف عليها الرأى ، والتى قد تهم - وربما تستفز - القراء الملمين بالموضوع . فاذا وفقت فى أن أعاون على حفز من لا يستطيعون تقبل آرائى الى وضع نظريات جديدة بأرائهم كنت شاكرا لاسهامى بهذه الحلقة فى سلسلة الدراسات الطويلة عن الثورة الفرنسية .

ويسعدنى أن أغتنم هذه الفرصة للاقرار بفضل من عاونونى على اعداد هذا الكتاب ، وأخص منهم بالذكر هارولد بيركن ، وهو أكثر من عرفت من المحررين معاونة وتسامحا ، والأستاذ أ . جودوين ، ومالكوم أندريسن ، لتفضلهما بقراءة المخطوط وضبطهما كثيرا من الهفوات ، ورتشرد كوب لاذنه لى بقراءة تجارب طبع المجلد الثانى من رسالته التى تعد من أعظم المؤلفات المعاصرة عن الثورة الفرنسية . كذلك أراى مدينا

لموظفى المكتبة الوطنية ( بباريس ) ، ومدينا على الأخص لأمين مكتبة جون  
رايلاندز ( مانسستر ) وموظفيها لمجاملتهم ومعاونتهم اللتين لم تفترا •  
وأخيرا أود أن أشكر تلاميذى فى جامعة مانسستر على ما علمونى أثناء  
تعليمى اياهم •

مانسستر

يناير ١٩٦٣

## إهداء ..

إلى ذكرى المرحوم

ج. م. طومسون



علينا أن نتحد ثانية ... أيها  
المواطنون ، فلنتبادل النور ، ولا  
نتباغض .

دانتون



## الفصل الأول

# فرنسا عسية الثورة

ان طبقة النبلاء مفسدة للامة ، لانها تعطل  
الفضيلة والمواهب ، وتخلق المنافسة ، وتبعث  
بالعدالة ، وتتصرف في المناصب والنعم وتعمل على  
توزيعها هذا التوزيع الظالم .  
ج . ا . كروزيه لاتوش ، صحيفة طبقات الامة

أصبحت فرنسا بلدا منقسم الرأي منذ قيام الثورة . فلم يجمع  
الفرنسيون في أى فترة من الفترات التالية للثورة على شكل الدستور ،  
ولا على السياسة الاقتصادية التى يجب أن تتبعها الحكومة ، ولا على مكان  
الكنيسة من الدولة . ومع أن دولا أخرى فى غربى أوروبا جربت مثل هذه  
الانقسامات ، فان فرنسا كانت فريدة فى دوام هذه الصراعات وحدتها ،  
وهى صراعات ترد أساسا الى الثورة . كانت فرنسا فى القرن الثامن عشر  
تشارك جاراتها الأوروبية استقرارها الظاهرى ، وكانت الفترة من ١٧١٥  
الى ١٧٨٧ فترة هدوء نسبى فى التاريخ الفرنسى اذا قورنت بحروب القرن  
السادس عشر الدينية وحرب الفروند التى نشبت فى القرن السابع عشر ،  
أو بثورات القرنين التاسع عشر والعشرين المتكررة . غير أن محاولة بعض  
الفرنسيين تصوير النظام القديم فى القرن الثامن عشر على أنه فترة  
ظللها الهدوء السعيد ، هذه المحاولة المفهومة مضللة تضليلا خطيرا . ذلك  
أن الملكية الأوتقراطية اسما ( لا فعلا ) ، والمجتمع « الاقطاعى » المتنافر مع  
جيله تنافرا متزايدا ، والسلطة الزمنية التى كانت تتمتع بها كنيسة فقدت  
سمعتها رغم كونها الكنيسة القومية للبلاد - كل أولئك ولد مشكلات  
وصراعات أخذت تشتد فى اخريات القرن . فتحليل هذا المجتمع والصراعات



التي ستقضى عليه مدخل ضرورى اذن لفهم الثورة وتأثيرها الذى مزق المجتمع الفرنسى .

كان القرن الثامن عشر فترة اضمحل فيها الحكم المطلق فى فرنسا (١) . صحيح أن الجهاز الادارى المركز الذى أنشأه ريشليو ومازاران ولويس الرابع عشر ظل يحكم الدولة من فرساي ، وأن الارادة الملكية ظلت أهم عامل فى تقرير كل ناحية تقريبا من نواحي السياسة الخارجية والاقتصادية والدينية . ولكن قصر فرساي كان مؤسسة معقدة تظل البلاط والحكومة تحت سقف واحد . لقد حاول لويس الرابع عشر أن يجعل الاثنين منفصلين فراعى نظام المراتب الاجتماعى بما حوى من ألوان الامتياز والتفرقة ، وحال فى الوقت نفسه بين النبلاء وبين القوة السياسية . ولكن الاحتفاظ بهذا الفصل كان عسيرا حتى على «الملك الشمس» فقد حصل وزراؤه البورجوازيون على امتياز توريث مناصبهم لأبنائهم وأسسوا أسرات نبيلة جديدة ، وقد تجد رجلا ككولبير مثلا منحدرا من أسرة متواضعة ، ولكن ابنه كان ماركيزا ووزيرا ، وخفيده دوقا . أما لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر فلم يؤتيا كفاية سلفهما الذائع الصيت ولا سلطانه ، والنتيجة أن البلاط استطاع أن يتسلل الى الحكم ويحتكر المناصب الوزارية فى النهاية . وما وافى عام ١٧٨٩ حتى كان جميع الوزراء من النبلاء فيما عدا فردا واحدا هو نكير ، المصرفى السويسرى الذى كان لاتصالاته ومهارته المهنية وحدهما الفضل فى حماية الملكية من الافلاس .

وتمخض هذا التسلل الأرستقراطى عن نتائج غير طيبة . ذلك ان مجتمع البلاط كان مولعا بالدس وسياسة الأسر ، ولم يكن من شأن ميزان القوة المتذبذب الذى نجم عن هذه الأوضاع أن يعين على انتهاج سياسات قومية متسقة . وهذا الحكم يصدق الى حد ما على جميع الحكومات الأوروبية فى القرن الثامن عشر ، ولكن يلوح أن معاصرى تلك الفترة رأوا الموقف فى فرنسا شاذا . من ذلك أن واحدا من أذكى الدبلوماسيين فى السفارة البريطانية أبدى دهشته - وهو يكتب فى ١٧٨٨ - من أن حكومة بلغت هذا المبلغ من العجز استطاعت أن تنجز هذا القدر الكبير من الأعمال (٢) فانعدام السيطرة الملكية الفعالة كان معناه جنوح أداة الحكم الى الركود والنبات على الأوضاع المتوارثة . وما ان كف الملك عن التدخل والتجديد

J.S. Bromley, 'The decline of absolute monarchy'

France, Government and Society, 1957.

Despatches from Paris, 1788-1790, p. 31.

(١) انظر الفصل الذى كتبه

فى كتاب

(٢)

حتى استحوالت النظم التي استخدمتها الملكية للسيطرة على الطبقة الأرستقراطية هي ذاتها نظما أرستقراطية • ولعل «البرلمانات» أبرز مثال على هذا الاتجاه فهذه المحاكم الاستثنائية الثلاث عشرة ، التي كان من المهام الموكولة إليها أيضا تسجيل القوانين ، كان لها أهمية سياسية لا تقل عن أهميتها القانونية ، لأنها تطلعت الى تحويل حق التسجيل الى حق النقض (الفيتو) • وأخذت المناصب الرئيسية في برلمان باريس ، حتى في حكم لويس الرابع عشر ، تنحصر شيئا فشيئا في بعض الأسر القضائية العريقة كآسر آرليه ولامانون ولبليتييه • وفي ١٦٤٤ خلع التساج النبيل القابل للنقل على جميع مستشاري برلمان باريس • وقوى هذا الاتجاه في القرن الثامن عشر ، وامتد حتى هبط الى الموظفين القضائيين المختصين بنظر العرائض *maîtres de requêtes* وهم موظفو (٣) التاج الذين كانت تختار من بين صفوفهم الكثرة الغالبة من النظار أو المفتشين الملكيين *intendants* ونتيجة لذلك اتخذ النظار أنفسهم صفة جديدة أحيانا ، لا عن اختيار عمدي ، بل لأن طريقة التعيين التقليدية طبقت على نظام اجتماعي متغير • ذلك أنهم بعد أن أوجدتهم الملكية لتستخدمهم وكلاء لها في السيطرة على نبلاء الأقاليم ، أصبحوا هم أنفسهم نبلاء ، وعملوا أحيانا في مناطق تربطهم فيها روابط أسرية بأعيان الاقليم (٤) • ففي ١٧٨٩ كان الناظر في اكس هو نفسه «الرئيس الأول» للبرلمان المحلي ، وذلك خلط في الوظائف كان يروع كولبير أو لويس الرابع عشر لو شهداه • وفي اقليم تولوز استطاع النبلاء استغلال الأطماع الاجتماعية التي داعبت رأس نائب الناظر (٥) • وحيث ظل الناظر يحاول الدفاع عن مصالح الشعب ضد أصحاب الامتيازات كانت يده في الغالب يشلها الافتقار الى تأييد فرساي ، فيكتفى بعمل من المؤخرة ضد هجوم البرلمان ومجلس الطبقات المحلي (٦) وقد حصل البورجوازيون الأغنياء الذين يحكمون المدن الهامة على ألقاب النبيل (*noblesse de cloche*) بنفس الطريقة ، وأخذوا يصبحون أوجركية

F.L. Ford, *Robe and Sword. the regrouping of the French* (٣)  
Aristocracy after Louis XIV: J. Egret., *L'Aristocratie Parlementaire Française à la fin de l'Ancien Régime*, Revue Historique, CCVIII (1952).

(٤) نشرت حديثا دراستان عن نظارتين من هذه النظارات :

H. Fréville, *L'intendance de Bretagne, 1689-1790* (3 vol., Rennes, 1953)  
& M. Bordes, *D'Etigny et l'administration de l'intendance d'Auch* (2 vol. Auch, 1957).

R. Forster, *The Nobility of Toulouse in the Eighteenth Century : A Social and Economic Study* (John Hopkins University Studies in Historical and Political Science, Series LXXXVIII, No. 1 1960), pp 28-31.

M. Bordes, *Les Intendants Eclairés à la fin de l'Ancien Régime* Revue d'Histoire Economique et Sociale, XXXIX (1960), 57. (٦)

عاملة على طول البقاء . لقد كانت الملكية من قبل أهم مصدر لما اشتمل عليه النظام القديم من قوة دافعة ، فلما كف الملك عن الحكم لم توجد قوة للتغيير بديلة عنه . ونحت الإدارة الحكومية صوب الروتين ، وبأت المندوبون المليون موظفين لا هم لهم الا الاندماج فى سلك النبلاء الذين وجهوا أصلا للهيمنة عليهم . وهكذا رجحت كفة قوى الجمود فى فترة تعرض فيها النظام لضغط متزايد بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

على أن طبقة النبلاء لم ترض عن وضعها رغم الانتصارات المحدودة التى أحرزتها ، لأن أداة الحكم المركزى المطلق ظلت سليمة لم يمسها سوء . فمجالس الطبقات الاقليمية التى ماتت فى القرن السابع عشر لم تبعث من قبرها . صحيح قد يحدث أن يكون الناظر نفسه شريفا ، ومجاملا فى المسائل التفصيلية ، ولكن هذا لم يكن عزاء كبيرا لنبلاء الأقاليم الذين لم يزد نفوذهم السياسى عما كان عليه أيام سان سيمون . وقد يتفق أن يكون المتصرف فى سياسة الحكومة نبىلا كالدوق دشوازيل ، ولكن أساليب الحكومة ظلت تعسفية شأنها من قبل ، وكانت « الارادة الملكية » lettre de cachet ما يزال فى استطاعتها الزج بالنبيل فى سجن الباستيل ، ولم يكن لنبلاء البلاط أنفسهم سيطرة جماعية على سياسة الدولة ، ومن ثم شهد القرن الثامن عشر محاولة متزايدة من مختلف صفوف النبلاء لتحدى الحكومة الملكية . وندد نبلاء الأسر الكبيرة الموجودون فى القصر بـ « الاستبداد الوزارى » وهم يرقبون بعين الحسد نبلاء حزب الأحرار (الوجز) وراء القنال الانجليزى . وزعمت البرلمانات التى انتحلت نظريات «روح القوانين» لمونتسكيو انها الحارس على دستور البلاد التقليدى وأن لها حق نقض القوانين « غير الدستورية » . أما نبلاء الأقاليم فطالبوا برد مجالس طبقاتهم الاقليمية ، وأملوا فى انقاذ الملكية من نفوذ حاشية من النبلاء يمتقنونها . وهكذا كان الجميع مخلصين للملك اسما ، ولكن كل فريق منهم يرى الملك فى الدور الذى رسمه له ، ولا يتحرج من الهجوم على الوزراء الذين اختارهم الملك وعلى السياسة التى ينفذونها باسمه .

يتضح إذن أن أهم صراع سياسى ساد فرنسا فى القرن الثامن عشر هو كفاح النبلاء ضد قوة الحكم الملكى المطلق المتداعية . أما الانقسامات الاجتماعية فكانت أشد تعقيدا . فالنبلاء والبورجوازيون والفلاحون تفرقهم الصراعات الداخلية ، بينما يتغير ميزان القوى طوال الوقت تغيرا تدريجيا نتيجة لتطور الاقتصاد تطورا بطيئا (٧) هذا المجتمع المتصلب نسبيا ، الذى

ظل يحمل آثارا كثيرة لأصله الاقطاعي حمل جميع أطرافه على التفكير أولا في اطرادات اجتماعية أكثر منها اقتصادية . وقد أسفر هذا في الريف على الأخص عن تحالف عام ضد السيد الاقطاعي المحلي لا ضد ملاك الأرض بوصفهم ملاكا . ولم تتكشف الانقسامات الاقتصادية البحتة في القرية بجلاء الا حين أطاحت الثورة بهذا البناء العلوي الاقطاعي .

كان أهم فارق اجتماعي في فرنسا قبل الثورة هو الفارق بين النبلاء والعامه . وقد زعم الزاعمون أول الأمر أن هذا الفارق قائم على تمييز في الدم ، سوغه بولانفلييه عقليا بنظرية مؤداها أن النبلاء أخلاف الغزاة الفرنجة ، وأن العامة ورثة الأهالي الكلت - الرومان ، أي أن الدم الجرمانى حمل في فرنسا من الصفات نقيض ماستعزوه اليه بعد ذلك الحركة الرومانسية في انجلترا (٨) ولم يكن محتملا أن تقنع هذه الحجة عصرا شكاكيا كذلك العصر ، وكان فولتير يستمتع بوصف هؤلاء الأسلاف الفرنجة بأنهم « أشبه بالوحوش تطلب المرعى والمأوى والثياب القليلة تتقي بها الثلج » . وكانت ميولته التاريخية بكلبيتها مع الغاليين المتأثرين بالحضارة الرومانية ، وقسا عصره الكلاسيكي على الأسلاف « القوط » قسوته على الفن القوطي . ولكن الملكية المتطورة كانت على أى حال قد أطاحت بهذا المفهوم، مفهوم طبقة محاربة من نبلاء السيف noblesse d'épée باصرارها على خلع ألقاب النبلاء على نبلاء الرداء noblesse de robe . وأسوأ من هذا أن افتقار النتائج حمله على بيع ألقاب الشرف لأفراد من الطبقة البورجوازية ممن « يحيون حياة النبلاء » . وكان أسلاف الأسر العريقة المفتقرون قد أكملوا هم أنفسهم افساد الدم النبيل بـ « تسميد أراضيهم » - على حد تعبيرهم الأنيق - بالزواج غير المتكافئ من وراثات بورجوازيات . ويقول نكير ان هذه الصفقات كثرت إبان حكم لويس الخامس عشر . إذن كان من المحال أن يزعم زاعم في أواخر القرون الثامن عشر أن النبلاء فى جملتهم كانوا يتميزون ببيولوجيا عن بقية السكان ، ولكن عراقاة الاصل ، بسواء فى أسر نبلاء السيف أو نبلاء الرداء ، ظلت تضيف المكانة الاجتماعية على صاحبها ، وكان المحدثون لا يزالون يعاملون ببعض الاحتقار .

يضاف الى هذا الانقسام فارق آخر يقسم طبقة النبلاء من حيث الوظيفة ، فالأسر الحربية تحتقر الموظفين الحكوميين وأعضاء البرلمان الذين رفعوا الى مرتبة النبلاء ، وهؤلاء يحتقرون نبلاء المدن وسراة البورجوازيين الذين اشتروا وظائف شرفية تضيف على شاغلها نبلا شخصيا أو وراثيا .

(٨) انظر آراء سان - سيمون فى أصول طبقة النبلاء فى

Mémoires (ed. Pléiade, Paris, 1958-61), IV Chap. XXIX.

وكانت أنبل أسر السيف والرداء في القرن الثامن عشر آخذة في الاندماج وان ظل فرق أو فرقان يراعيان في البلاط - فنبلاء الرداء مثلا لا يجوز أن يتمتعوا بالعضوية الكاملة في فروسية الروح القدس المرموقة . وكثيرا ما كانت فوارق المركز الاجتماعي أكثر حدة في الأقاليم حيث لم يسبق للشريف الريفي الصغير المفتقر سوى عراقه محتده يتعزى بها عن هذه الألقاب التي لا يفتأ ينالها رجال يفوقونه ثراء وتعلينا .

وفارق ثالث ، وهو التمييز بين نبلاء البلاط ونبلاء الأقاليم ، كان نتيجة مباشرة لسياسة المركزية التي انتهجها لويس الرابع عشر . ذلك أن المعاشات والمنح والوظائف كانت وقفا على أفراد الأسر المقدمة في البلاط والمقيمة بفارساي في الغالب ، وهم قللة يتفاوت تقديرهم بين ٤٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ من بين مجموع النبلاء البالغ نحو ٤٠٠٠٠٠ . وكان هؤلاء المقدمون يختارون من أسر نبلاء السيف العريقة ، ولكنهم لم يشملوا بحال جميع الصالحين للاختيار . وكانت هذه الطبقة من نبلاء البلاط تبدي الاحتقار لجلالة نبلاء الريف ، أما هؤلاء فجمعوا بين عاطفتين ، ولاء الفارس لشخص مليكه ، والاحتقار الصريح للمتملقين من ذوى الحلال المذهبة الذين يحيط نفسه بهم .

هذه العناصر كلها - عراقه الأصل ، والوظيفة الاجتماعية ، والقربة من البلاط - تكون منها شكل معقد من المركز أو المكانة . فأول ما يلفت نظر المراقب من خصائص طبقة الاشراف اذن ، أنها لم تؤلف بحال طبقة موحدة - حتى ان أحد المعاصرين القريبين من ذلك العهد وصف سلسلة انقساماتها الداخلية بأنها «درجات من الاحتقار» (٩) . ومن الخطر أن نمضى في التعميم الى أبعد من هذا ، لأن ثراء طبقة النبلاء ، وموارد دخلها ، وعاداتها وتقاليدها المقررة ، كانت تتفاوت من اقليم لآخر تفاوتا هائلا . ونحن حتى لو سلمنا بمبالغة شاتوبريان المألوفة ، لم نجد شيئا يذكر بين الصورة التي رسمها للنبييل الريفي الخامل في برتنى ، وبين مزارعى سهل تولوز الأثرياء المدبرين ، أو نبلاء اقليم بوردو المشتغلين بزراعة الكروم ، أو أرسطقراطي ليون ذوى العقلية الصناعية (١٠) . ولا غنى عن

Histoire du Règne de Louis XVI  
(Brussels 1839).

J. Droz

(٩) انظر

وعن طبقة النبلاء انظر

H. Carré, La Noblesse de France et l'Opinion Publique au  
Dix-Huitième Siècle (Paris, 1920).

Chateaubriand, Mémoires d'Outre-Tombe, Part I, Books I-III; Forster, op. cit., passim, and 'The Noble Wine-producers of the Bordelais in the Eighteenth Century', Economic History Review, 2nd Series, XIV (1961), p. 18 ; J. Jaurès, Histoire Socialiste (Paris 1901), I. 79-82.

مزيد من البحث المفصل قبل أن تنبثق صورة واضحة لاتجاهات طبقة النبلاء واهتماماتها المعقدة . كانت الطبقة في جملتها تملك خمس أرض فرنسا ، ولكن أعضائها كانوا يضمون الأضداد في الثراء والفقر . مثال ذلك أن الدوق أورليان كان من أغنى أغنياء فرنسا ، اذ بلغ دخله السنوى زهاء ثمانية ملايين ليرة فرنسية (أو ما يوازي ٤٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني) بينما كان الناس يرون بعض نبلاء الأقاليم يحرقون أرضهم الصغيرة الرقعة بأنفسهم . ونحا هذا الفارق بين الأغنياء والفقراء نحو طول البقاء ، ما دام أهم مورد للدخل متاح للنبلاء كان مكانه البلاط ، وشراء وظيفة في فرساي فوق طاقة الكثرة الغالبة : فقيادة كتيبة عادية قد تكلف ٤٠.٠٠٠ ليرة ، بينما تكلف قيادة هامة في الجيش الداخلى أضعاف هذا المبلغ . والواقع أن الحصول على أسباب الترقى هذه كان أهم الدوافع لكثرة صفقات الزواج غير المتكافئ . ونحن اذا استثنينا حالات قليلة كانتجارة البحرية وصناعة الزجاج وجدنا أن النبلاء كانوا ممنوعين من الاشتغال بالأعمال الجزئية . وقليلون هم الذين أفادوا من هذه الفرص المحدودة ، كاستقف متز ، وهو رجل من أسرة مونمورنسى - لا فال ومؤسس مصانع الزجاج ببكارا ، أو المركيز دانجوس ، أحد كبار أصحاب مصانع الحديد في البرنيه السفلى . وكان لبعض النبلاء اتصالات بشركات حصلت من الملك على امتيازات للتعدين ، ولكن أكثرهم لم تكن لهم صلات بالأعمال الصناعية . وكان الملاك النبلاء أنفسهم يحصلون أحيانا على معظم دخلهم من الفروض القطاعية الثابتة لا من تملكهم الضياع الواسعة التى يمكن زيادة محصولها بالزراعة العلمية (١١) .

على أن النبلاء رغم هذا الاختلاف الكبير فى معظم الاعتبارات كانوا سواء فى التمتع بمركز ممتاز فى المجتمع قائم على زعم بال ، هو أنهم طبقة ملاك اقطاعية تشارك فى الحكومة الملكية ، وتخدم الملك فى الحرب ، وتحفظ النظام فى الريف . وكانوا معفين من ضريبة « التائى » ( فرضة الرؤوس ) وهى أقدم الضرائب المباشرة ، ومن السخرة الملكية لبناء الطرق وصيانتها، التى عمت فى القرن الثامن عشر . وتغلبت محافظة لويس الرابع عشر الاجتماعية على نزعته المطلقة ، فلم تلق المحاولات الفاترة التى بذلها الملك الشمس وخلفاؤه لفرض الضرائب على النبلاء الا نجاحا يسيرا . لقد فرضت الضرائبتان الجديدتان ، ضريبة الرؤوس capitation والضريبة

(١١) ولكن فى سهل تولوز بلغت حصيلة بيع الفلال اربعة أو خمسة أضعاف

Forster, op. cit., p. 38.

الدخل من الرسوم القطاعية

العشرينية vingtièmes على جميع الرعايا نظريا ، ولكن الشريف كان يعفى منهما على جزء من أرضه المزروعة اذا زرعهما بنفسه ، وعلى مروجه وبساتينه وكرومه . ونظرا لعدم وجود تقدير سابق لضرائب النبلاء ، فقد كان من اليسير عليهم عموما أن يساوموا الناظر ويدفعوا مبلغا صغيرا نسبيا . ولكن ينبغي ألا يغالى فى ضخامة هذه الامتيازات المالية - فقد قدر الدوق دلاروشفوكو وهو يقدم ميزانية ١٧٩١ أن الطبقات المميزة السابقة لن تمتد الخزانة الا بستة وثلاثين مليون ليرة فقط من جملة دخل الضرائب المباشرة البالغ ٣٤٧ مليوناً - ولكن هذه الامتيازات كانت رغم هذا مبعث غيظ دائم للعامّة (١٢) .

وكانت بعض المناصب تخصص للنبلاء ، كمناصب القيادة فى القوات المسلحة ، ومناصب السفراء ، والمناصب العليا فى الكنيسة . وفى هذه المجالات كلها كانت أعلى المراكز حكرا للأسر النبيلة الكبرى بفرساي ، وكان على أشرف الريف أن يقنعوا بوظائف فى المرتبة الثانية من الأهمية . كذلك كانت الامتيازات القطاعية مع اتساع نطاقها عن نطاق المناصب المذكورة وقفا على من يملكون الضياع القطاعية . وهذه الامتيازات أساسا نوعان ، نوع يتصل بالأرض ، ونوع بالأشخاص . أما النوع الثانى الذى يطبق على جميع سكان الضيعة فهو أولا حقوق الكراء الاجبارى banalités وهى تمثل احتكار الشريف للطاحون ومعصرة النبيذ والمخبز ، والمحاكم القطاعية التى تعزز سلطة الشريف فضلا عن مده بمورد للدخل ، وحق برج الحمام droit du colombier الذى يخول للشريف اطعام حمامة على حساب الفلاح . أما حقوق الصيد فلعلها لم تكن هامة فى زيادة دخل الشريف بقدر أهميتها فى اتلاف أرض الفلاح . وأما النوع الآخر من الحقوق فيتصل بالأرض التى افترض أنها استؤجرت أصلا من السيد لشغلها بصفة دائمة . وضرائب الأرض بأسمائها الكثيرة كثرة مشوشة ، من الخراج cen. الى العشور champarts الى الفروض والبيوع Lods et ventes الى ضرائب الخمس وخمس الخمس quint et requint الخ وما يرادف هذه من أسماء محلية كثيرة - هذه كلها مؤلفة من نوع من ايجار الأرض محدود القيمة يدفع عينا أو نقدا ، ومن فروض استثنائية كتلك الواجبة الدفع عند بيع قطعة أرض ، ومن خدمات شخصية يدين

(١٢) فى موضوع النظام الضريبى انظر G. Lizerand, 'Observations sur l'impôt foncier sous l'ancien régime', Revue d'histoire Economique et Sociale XXXVI (1958), & C. Ambrosi, 'Répartition et Perception de la Taille au dix-huitième siècle', Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, VIII (1961).

بها الفلاح للشريف (١٣) وقد تفاوت وقوع هذه الفروض الاقطاعية مجتمعة على كاهل الفلاح تفاوتاً كبيراً من اقليم لآخر بل من قرية لقرية ومن أسرة لأسرة ، ولكنها مع الضرائب الملكية الثقيلة ، كانت في أغلب الأحيان عبئاً باهظاً على الفلاح .×

ولا بد من القيام بأبحاث فيها مزيد من التفصيل عن الابحاث الحالية قبل أن يتيسر لنا الكلام في يقين على ارتفاع مستوى معيشة النبلاء أو هبوطه خلال القرن . كانت نفقاتهم مرتفعة بصفة عامة ، ولو أننا ضربنا صفحا عن الفصائح الشاذة كفضيحة العشرين مليوناً من الليرات التي تجمعت ديناً على الكونت دارتوا شقيق الملك وهو لما يجاوز الرابعة والعشرين لوجدنا النبلاء ، حتى من كان منهم في الأقاليم ، يعيشون غالباً في سعة ويبنون القصور الريفية أو يوسعونها . كذلك كانوا في الغالب ينفقون بعض العمام في بيوت حضرية بعواصم الأقاليم . ومثل هذه المستويات المعيشية ترهق دخولا كانت في كثير من الأحيان ثابتة في عصر اطرده فيه ارتفاع الأسعار . ولم يكن في طاقة النبلاء ، حتى زراع القمح الأثرياء في وادي الجارون ، أن يزوجوا أكثر من ابن واحد وبنت واحدة ان أرادوا الاحتفاظ بضياعهم كاملة ، وقد انكمش عدد أولادهم الى النصف تقريباً خلال القرن الثامن عشر (١٤) . ولعل النبلاء القادرين على الزراعة الواسعة النطاق ، وعلى الافادة من ارتفاع الایجارات ارتفاعاً مطرداً والمضاربة بكميات القمح الكبيرة التي تسلم لهم عينا وفاء بالایجار ، وتشجيع نمو الصناعة في ضياعهم أو استغلال مواردها المعدنية ، أفادوا من طول الفترة التي ارتفعت فيها الأسعار . ولكن أتى فوائد من هذا القبيل انما كانوا يجنونها بوصفهم ملاكا للأرض لا سادة مميزين ، أما النبيل الريفى الأكثر التزاماً للعرف الشائع ، بأرضه المحدودة التي يؤجرها للفلاحين على أساس المزارعة ، ودخله الذي يتخذ جانب كبير منه صورة فروض اقطاعية ثابتة ، فالراجح أنه وجد دخله الحقيقى يتناقص بينما يزداد مصروفه ويخطو جيرانه الأكثر ثراء على سلم المجتمع بخطى حثيثة . ولعل فارقا كهذا داخل طبقة نبلاء الأقاليم قد أثر في موقف الأفراد من الثورة ، ولعله يعين على تفسير استعداد النبلاء للتعاون مع الطبقة

(١٣) انظر

M. Garaud, Histoire Générale du Droit Privé Français (de 1789 à 1804) : a Révolution de la Propriété Foncière (Paris 1958), pp. 45-101.

Forster, op. cit., Chap. VI.

(١٤)



الوسطى فى اقليم مصنع نسبيا كإقليم الدوفينييه أكثر من تعاونهم فى اقليم برننى المتخلف .

نجحت طبقة النبلاء عموما كما رأينا فى محاولة التسلل الى الادارة الملكية ، ولكنها كانت على جناحها الثانى تخوض معركة دفاعية ضد ثراء الطبقة الوسطى وطموحها المتزايدين . ذلك أن السلطان المالى الكامن فى تملك الاموال السائلة كان يتناقض أكثر فأكثر مع نظام المراتب الذى يخضع له المركز الاجتماعى . ووجدت الملكية المحتاجة الى المال والوفية مع هذا للنظام الاجتماعى التقليدى نفسها فى ورطة ، لأن بيع الوظائف المدنية والعسكرية الذى لم يكن فى وسعها اغاؤه حرم من هذه الوظائف الكثيرين من النبلاء الذين عجزوا عن المزايدة عليها أمام البورجوازيين الطموحين ذوى الجيوب العامرة . وبلغ سلطان المال مبلغا لم يكن معه بد حتى فى فرساي نفسها من السماح للبورجوازيين بالجلوس على مائدة قمار الملكة للاحتفاظ بعدد اللاعبين ، وقد أقيمت فى حكم لويس السادس عشر على الأخص سلسلة من السدود لصدد التيار البورجوازي الداهم . ولم تكن الصعوبات فى هذا السبيل هينة ، لأن النبلاء المدنيين أرادوا استخدام نفوذهم لخدمة دائيتهم البورجوازيين ، ولكن جهود الطبقة الأرستقراطية والحكومة الملكية متضافرة نجحت شيئا فشيئا فى سد معظم الثغرات . وأخذ الملك يتجه أكثر فأكثر الى صفوف النبلاء ليملا منهم كراسى الأسقفيات الشاغرة . لا بل ان مدام كامبان تعزو للويس السادس عشر فضلا ، هو أنه قرر « أن تكون جميع الترقيات الى مناصب الكنيسة ، من أبسط الأديرة الى أكثرها غنى ، وفقا على النبلاء » (١٥) . وما وافت سنة ١٧٨٩ حتى كان جميع الأساقفة بالتأكيد من النبلاء . ولكن أروع انتصار للنبلاء كان «قرار سيجور» الصادر فى ١٧٨١ ، الذى قصر تعيين ضباط الجيش - فيما عدا استثناءات قليلة - على من يثبتون انحدرهم من أربعة أجيال من النبلاء . وكانت نتيجة القرار خفض قيمة الرتب التى كان التاج يبيعها بكثرة للبورجوازيين الطامحين ، ويجاد انقسام جديد فى صفوف النبلاء . كذلك اتجهت البرلمانات التى لم تكن بحاجة الى حث من الملكية ، الى اختيار أعضائها كلهم من النبلاء .

— هذا الهجوم الذى شنته الأرستقراطية أفاد نبلاء البلاط أكثر من غيرهم من النبلاء فى الواقع ، وان قصد به أصلا فائدة جميع أسر السيف العريقة . وكثيرا ما كان نبلاء الأقاليم الفقراء يعجزون عن الاستفادة من التيسيرات المتاحة لهم ، وسرعان ما غزا أبناء أسر البلاط الكليات الحربية

الحمس التي أنشئت في ١٧٧٧ لينتفع بها نبلاء الأقاليم . وفي ١٧٨٨  
تقرر أن تكون قيادة الفرق العسكرية ، من الناحية الفعلية ، وفقا على نبلاء  
البلاط ، وبذلك قضى على آمال الأسر النبيلة المغمورة (١٦) . والواقع أن  
الهجوم الأرستقراطي كان يقوده في هذه المرحلة نبلاء البلاط الذين  
استعانوا بنفوذهم ليدعموا مركزهم على حساب نبلاء الأقاليم والنبلاء  
الجدد والطبقة الوسطى . وسنرى كيف دفعوا في ١٧٨٩ ثمن موقف  
الانغلاق هذا الذي اتخذوه ، وذلك حين رفضت هيئة الناخبين النبلاء  
رفضاً مقصوداً ترشيح كثيرين منهم لمجلس طبقات الأمة .

على أن الصدمة الأخطر منيت بها المطامح الاجتماعية التي دأبت  
الطبقة الوسطى . كان المجتمع الفرنسي الى ذلك العهد أكثر حركة مما يظن  
عموماً . وتؤدي الأبحاث الحديثة ما قدره نكير من أن نصف النبلاء تقريبا  
في ١٧٨٩ كانوا قد حصلوا على ألقاب النبيل خلال القرنين السابقين (١٧) .  
كذلك يبدو أن دخول أفراد من الطبقة الوسطى في صفوف النبلاء كان  
يسير بخطى حثيثة خلال القرن الثامن عشر ، وهو ما كان منتظرا من ثراء  
الطبقة الوسطى المتزايد وافتقار التاج . ولكن انغلاق الطبقة الأرستقراطية  
حرم النبلاء المحدثين من منافع عملية بالغة الأهمية كان مركزهم من قبل  
يتيحها لهم ، فخلق نتيجة لذلك انقساما حادا في المصالح بين النبلاء  
القدامى وبين الطبقة المتوسطة العليا والنبلاء الجدد ، وكان من أثر هذا  
الانقسام أن زادت حدة التناقض بين نظام المراتب الاجتماعي والبناء  
الاقتصادي للبلاد .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر على الأخص بدت علامات  
على رد فعل من جانب أشراف الريف ، يقوم على استغلالهم لحقوقهم  
الاقطاعية استغلالا أشد صرامة . كان هناك شدة وجذب في اتجاهات  
مختلفة من قوى مختلفة كما هو الشأن عادة في النظام القديم . فالمحامون  
يزدادون عدا لل مفهوم القديم للملكية الاقطاعية للأرض ، وميلا لاعتبار  
الفلاح الذي يدفع ضريبة سنوية مالكا حرا (١٨) . ولكن كثيرا من السادة  
كانوا يتخذون في الوقت ذاته موقفا أكثر استغلالا من إدارة ضياعهم  
وحقوقهم الاقطاعية التي تكون جزءا من دخلهم (١٩) . وقد قيدت الملكية

L. Hartmann, 'Les Officiers de l'Armée Royale à la veille de la Révolution', Revue Historique, C. CI (1909).

G. Girault, La Noblesse Emigrée et ses pertes foncières dans le Département de la Sarthe (Laval, 1957).

Garaud, op. cit., Chap. I. (١٨)

M. Bloch, Les Caractères Originaux de l'Histoire Rurale Française (Oslo-Paris, 1931), p. 137 ; P de Saint Jacob, Les Paysans de la Bourgogne du Nord au dernier siècle de l'Ancien Régime (Paris, 1960), pp. 405-35. (١٩)

هذه العملية - الى حد ما - فكان نظارها ، سواء مدفوعين بدوافع انسانية أو مالية ، يحمون الفلاحين الذين تهتم الملكية بالابقاء على قدرتهم المالية . وفي أخريات حكم لويس الخامس عشر مال النظار ، المتأثرون بنظريات الفلاسفة الطبيعيين ( الفزيوقراطيين ) الى النظر برعاية أكثر الى مصالح كبار ملاك الأرض ، فى حين صعبت عليهم اتصالاتهم الاجتماعية وطموح وكلائهم تحدى الاشراف المحليين . وازدادت المصالح المحلية قوة على قوة باضمحلال السلطة الملكية فى عهد لويس السادس عشر . وأكبر الظن أن حماية المحاكم ، التى لم تكن يوما مما يعتمد عليه كثيرا فيما يتصل بالفلاحين ، تأثرت بميل القضاة لاقتناء الضياع لانفسهم . وصمم السادة الاقطاعيون على استغلال حقوقهم كاملة ، ربما تحت ضغط ارتفاع الاسعار . ذلك أن الامتيازات الاقطاعية ، حتى فى الحالات التى يستمد المالك الشريف فيها معظم ربحه من بيع المحصول ، كانت لا تزال ذات قيمة بوصفها مورد دخل اضافى ، ووسيلة للهيمنة على الجماعات القروية ، وسلاحا لنزع أملاك الفلاحين الذين أغرقتهم متأخرات الايجار المتراكمة عليهم فى الديون لساداتهم الاقطاعيين . وقد مكنت الموارد المجتمعة من الأطيان الشاسعة والحقوق الاقطاعية المنتفخين بها من الهيمنة الفعلية على الريف المجاور (٢٠) . وكثيرا ما كانت الحقوق الاقطاعية تؤجر لأفراد أو شركات يعتمد دخلها على تنفيذها وعلى توسيعها ان أمكن . وكانت لوائح الأطيان terriers التى تعدد حقوق السيد تجدد باستمرار منعاً لسقوط الحقوق القديمة بالتقادم وعدم الاستعمال ، وأحيانا لتحويل التقليد الى سابقة قانونية . فحقوق الرعى التى لم تكن بحاجة الى التحديد الدقيق حين كان صاحب الضيعة لا يقتنى غير قليل من الماشية والغنم كانت تصبح أمرا بالغ الأهمية اذا أجرها لأحد المشتغلين بتربية الحيوان . وتمكن بعض الاقطاعيين الذين استعانوا بمحاميين تخصصوا فى القضاء الاقطاعى من اكتشاف حقوق لم تنفذ منذ سنوات كثيرة ، فاستطاعوا أن يطالبوا بمتأخراتها . وقد أسفر هذا الضغط « الاقطاعى » المتزايد عن سيل من الاتهامات والقضايا وأعمال العنف من جانب الفلاحين ، فتفاقمت بذلك التوترات الاجتماعية فى الريف (٢١) .

وبهذه الطرق المختلفة كانت طبقة النبلاء تدفع دفعا لتوكيد عزلتها عن الطبقة الوسطى فى المدن وعن طبقة الفلاحين . ونتيجة لذلك نراها

Forster, op. cit., Chap. I-II.

(٢٠)

(٢١) انظر المقال الذى يتناول مقتل الكونت دامبير ، والمعاد طبعه فى

G. Lefebvre, Etudes sur la Révolution Française (Paris, 1954).

تلقي تحاملا من المؤرخين الفرنسيين المحدثين ، اللبراليين والماركسيين على السواء . كانت في الواقع تقف موقفا يثير الحقد ، موقف الدفاع عن امتيازات بالية وعن نظرتها الطبقيّة للمجتمع مقابل نظريات المنفعة والنظريات اللبرالية . ومع هذا فإنه كان محالا أن يقضى على أسلوب الحياة الذي تمتلئه هذه الطبقة ، بكل نقائصه ، ومهما كانت ضرورة انقضائه ، دون أن يتجم عن هذا خسارة للمجتمع كله . ذلك أن الطبقة الارستقراطية خلقت تراثا خالدا من المعمار الجميل والأثاث البديع والعيشة المتحضرة . وارتقت الفنون البيئية في المجتمع الذي سادته الى مستويات من الذوق لا نظير لها من قبل ولا من بعد . وكان عالمها الدولى يتميز بضبط للنفس لا تلمح له أثرا في تعصب الأجيال اللاحقة . فترى رجلا كمنتسكيو يؤكد ، في معرض الدفاع عن فتوح العلم في كتابه « الرسائل الفارسية Lettres Persanes » ، أنه حتى لو جعل العلماء في الامكان انتساج أسلحة أشد قسوة وفتكا لحرما القانون الدولى فورا . ولم يكن هذا تفاؤلا ساذجا من سياسى غريب ، اذ كان هناك بعض الحقيقة التاريخية في قول منتسكيو أن الارستقراطية الوراثية المستقلة تكبح جماح الدولة في ميلها لالتماس السلطة بأى ثمن . ان سان سيمون وأتاربه النبلاء الأقل منه افصاحا عن آرائهم ، بنظرتهم الرفيعة لحقوق مولدهم والتزاماته ، لم يكن همهم مجرد صيانة امتيازاتهم المادية . ودعواهم أن المساواة الاجتماعية رفيق ملازم لاستعباد الملك لجميع رعاياه يجب ألا ترفض على أنها مجرد رأى عتيق نفعى (٢٢) . ذلك أن المجتمع الفرنسى أخذ يتسم أيضا بالرجة والتسامح أكثر فأكثر . وكان عهد لويس السادس عشر هو الذى ألغى فيه التعذيب ونال البروتستنت قسطا من التسامح الدينى . وما القرن العشرون بالقرن الذى يحق له أن يبخس هذه الانجازات قدرها . كان كثيرون من النبلاء يعتبرون أنفسهم مسئولين شخصيا عن رفاهية مجتمعاتهم . ولم يكن مجرد التدبير السياسى هو الذى حدا بالمرکيز دفرير الى أن يكتب في ١٧٨٩ « مادامت «مارسيه» ملكا لى فلن أدع انسانا يعوزة الحبز أو الملبس » . أما الكتاب الذين لعبوا هذا الدور البالغ الأهمية في عملية التهذيب والتمدين هذه ، فاذا لم يكونوا هم أنفسهم أشرفا كمنتسكيو ودولباك ، فقد كانت توجههم وتدفعهم صالونات النبلاء ، ويؤيدهم بل يحميمهم اذا اقتضى الأمر أفراد من الطبقة الارستقراطية . ولعل فلسفة « الثنوير » ما كانت لتوجد لولا وجود هذه الصالونات . فاذا ذكرنا هذا كله ، لم يدهشنا أن تسوى الطبقة الارستقراطية بين قيمها وقيم الحضارة

نفسها ، وأن تميل الى اعتبار هذه القيم قطعة من صميم مجتمع المراتب والامتيازات الذى زكت فيه .

أما أهل المدن فكان يجمعهم شيء واحد على الأقل : فالمراسيم البلدية تحميم كثيرا أو قليلا من فداحة الأعباء القطاعية بل من بعض الضرائب الملكية . مثال ذلك أن مدينة أورليان أعفيت من فرضة الرؤوس ( التاي ) ومن الالتزام بتقديم المجندين للجيش الاحتياطي ، وكان من أبغض الالتزامات المفروضة فى الأقاليم . أما فيما عدا ذلك فكان أهل المدن - شأنهم شأن النبلاء - منقسمين فيما بينهم بفواصل من الثروة والتعليم وأسلوب الحياة والمصالح المتضاربة . ولكن الانقسام العصري بين رأس المال والعمل لم يكن قد وضح بعد ، ولم يكن الفارق بين الطبقة الارستقراطية و « الشعب » كالفارق بين « السادة » و « الطبقات الدنيا » .

كان هنالك مصدران أساسيان يمدان البورجوازية بصنوفها ( والبورجوازية هنا بمعناها الذى كان يستعمل فيه لفظ بورجوازي فى أواخر القرن الثامن عشر ، وهو يقابل عموما لفظ «جنتلمان» الانجليزى) : دنيا المال والاعمال ، والمهن الحرة (٢٣) وكانت الملكية قد أعانت على تطوير الطبقة الوسطى من المشتغلين بالقانون والادارة تحقيقا لأهدافها ، وكثيرا ما كانت هذه الطبقة فى الماضى حليفا لها على أشرف الاقطاع . وقد أتاح النظام القديم ، بمحاكمه التى لا حصر لها وبيروقراطيته الواسعة ، العمل وفرصة الثراء لأمثال هؤلاء الرجال ، ثم الدخول فى طبقة النبلاء فى النهاية (٢٤) ويمكن القول بوجه عام أن المحامين والموظفين الملكيين تكييفوا وفق النظام الاجتماعى ، وأن موقفهم من الطبقة الارستقراطية كان موقف التطلع لا الخصومة ، وقد غير اثنان من هؤلاء المحامين اسميهما من Danton و Derobespierre الى d'Anton و de Robespierre وهما يجهلان ما يخبئه القدر . أما بريسو ، الذى عجز عن التطلع الى هذه النبالة «الطباعية» ، فقد أطلق على نفسه Brissot de Warville نسبة للضيعة الصغيرة التى يمتلكها فى Ouarville ، والأمثلة المشابهة كثيرة . ولعل هؤلاء القوم ، الذين فاق تعليمهم فى الغالب ثراءهم ، كان يهمهم المركز

(٢٣) انظر E.G. Barber, The Bourgeoisie in Eighteenth Century France (Princeton, 1955), passim ; P. Leuilliot, R'flexions sur l'histoire économique et sociale à propos de la bourgeoisie en 1789, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, I (1954), p. 131.

(٢٤) كان هناك ٥٣ محكمة فى آنجيه ، وهى مدينة سكانها ٣٤٠٠٠ نسمة .

J. Mc Mannes, French Ecclesiastical Society under the Ancien Régime: A Study of Angers in the Eighteenth Century (Manchester, 1961), p. 4.

الاجتماعى أكثر من المال ، وحز فى نفوسهم أن تقفل فى وجوههم ووجوه  
أبنائهم هذه الابواب الكثيرة فى البرلمان والكنيسة والجيش ، واذ كانوا  
على الدوام وثيقى الصلة بجهاز الحكم الملكى ، فقد اتخذ تدمرهم طابعا  
سياسيا ، وسنراهم يصبحون ألد خصوم الارستقراطية التى رفضتهم ،  
ويتزعمون الكفاح للاصلاح فى ١٧٨٩ ، مثال ذلك أن نانت اختارت  
ممثلها الستة فى مجلس طبقات الامة من المحامين ، ولم تنتخب رجال  
الأعمال والمصرفيين الا مرشحين احتياطيين فقط . ( ٢٥ )

أما رجال المال والأعمال فقد شقوا طريقهم فى الحياة ، تعينهم حين  
الانعامات أو الرخص أو الاحتكارات ، ولكن على الجملة خارج اطار  
الاقطاع ، اطار الملك والحكومة والارستقراطية والفلاحين . ومع ذلك فان  
أرفع فئات دنيا المال والأعمال وهم المصرفيون ، ساقطتهم الظروف لاتصال  
أوثق فأوثق بالحكومة الملكية ، التى انتهت بها الأمر الى الاعتماد على  
معونتهم . وقبل ذلك ( فى ١٧٠٨ ) ندد سان سيمون بتبذل لويس

الرابع عشر وترخصه أمام صموئيل برنار ، حين طاف الملك شخصا بهذا  
المصرفى حول قصر مارليه الريفى لينتزع منه قرضا . وما أن انتصف  
القرن الثامن عشر حتى كانت الامور قد أرسيت على أساس أكثر تنظيما . ( ٢٦ )  
فاستؤنف تأجير التزام الضرائب غير المباشرة فى ١٧٢٦ ، وبالتدريج  
أصبح الملتزمون العموميون *fermiers généraux* الذين تعاقدوا لجمع  
هذه الضرائب فرعا من الحكومة نفسها تقريبا . وعجز التاج ابتداء من  
١٧٥٠ عن رد التأمين للملتزمين عند نهاية عقودهم ، وبات الملتزمون  
العموميون دائنين للحكومة باستمرار ، واستغلوا ضعف التاج بالطريقة  
التي درج عليها القرن الثامن عشر ، أى بشراء حق توريث وظائفهم ،  
فأتاح لهم هذا تعيين خلفائهم فيها . وفى ١٧٠٠ حصرت وراثه هذه  
الوظائف فى أبناء الملتزمين ، الأمر الذى جعل هذه الفئة طبقة مغلقة  
تقريبا ، وثيقة الصلة بالحكومة ، تزوج بناتها لأرقى النبلاء . فلما ساء  
المركز المالى ، أضيف الى موارد الحكومة من الملتزمين العموميين قروض من  
السوق المالية الدولية ، فأفضى هذا الى اتصال نفر من المصرفيين الدوليين  
بالتاج ، وأبرز هؤلاء نكير . وكان زواج ابنة نكير فى ١٧٨٦ من الدبلوماسى  
السويدي دستال من مسائل السياسة العليا للدولة ، ووقع الملك

Gaston Martin, Carrier et sa Mission à Nantes (Paris, 1924), (٢٥)  
p. 16.

G.T. Matthews, The Royal General Farms in Eighteenth Century France (New York, 1958), passim. (٢٦) انظر

والملكة (٢٧) وجميع أفراد البيت الملكي عقد الزواج . ومن ثم كان من المتوقع في ١٧٨٩ أن يقف كبار المالكين في صف الملكية ، ولكن ثرواتهم كانت في خطر من الغاء الحكومة للدين . وسنرى أن الثوار أكدوا قدسية الدين ، الذي لم يكن في الامكان ضمانه ضمانا فعالا الا من الأمة . وهكذا وجد المصرفيون أنفسهم وقد اجتذبتهم الحركة الثورية ، التي شارك بعضهم فيها بشخصه .

وبلى هؤلاء المالكين الذين كانوا وثيقي الصلة بالحكومة ولهم من الشراء مايعصمهم كثيرا أو قليلا من استعلاء النبلاء ، كبار رجال الاعمال ذوو السلطان في الموانئ البحرية على الأخص . ومع أن النظام القديم لم يمنع توسع الاقتصاد الفرنسي توسعا سريعا في القرن الثامن عشر ، فان هؤلاء التجار وأصحاب السفن لم يكونوا راضين بحالهم قط . ذلك أن السياسة الخارجية التي انتهجتها فرنسا ، هذه السياسة الوبيلة البادية الاستهتار ، أفقدتهم كنفهم ومركزهم الممتاز في الهند . واتجهت البحرية الأرستقراطية ، المؤمنة بأن « بوارج فرنسا يجب أن تقاتل لشرف العلم الفرنسي لا في سبيل التجار » (٢٨) الى اخضاع حماية القوافل لهدف المجد الحربي ، على العكس تماما من سياسة البحرية البريطانية الشديدة بالاهتمام بـ «التجارة» . وكان هؤلاء التجار في أرض الوطن هدفا لاذلال النبلاء وعرضة لتحامل البرلمانات اذا لجأوا لمقاضاة أفراد من الطبقات المميزة . وعانى التجار ورجال الصناعة على السواء من المكوس والحواجز الجمركية الداخلية التي كان النبلاء مسئولين عن بعضها مسئولية مباشرة ، والتي دافعت عنها البرلمانات ومجالس الطبقات الإقليمية أمام محاولات الملكية لفرض الوحدة في جميع أرجاء فرنسا . ومع أنهم لم يمتنعوا بحال على ذلك الاغراء الذي زين لهم اعتزال أعمالهم وبناء البيوت الريفية والحياة على طريقة النبلاء فلعلهم كانوا أقل من المحامين ميلا الى اعتبار الوصول الى مراتب الشرف النهاية الممكنة الوحيدة لحياتهم المهنية الناجحة ، ولعل هذا أن يعين على تفسير ذلك الطبع الثوري الذي اتسمت به الموانئ الفرنسية ، والذي راع آرثر يونج حين زار نانت في ١٧٨٨ . وكان الفرق في المزاج واضحا جدا في ١٧٨٩ بين نانت ورين ، مركز اقليم برتنى ومقر برلمانه ومجلس طبقاته . ولكن أثرياء التجار لم يكونوا بحال عديمي الميلالة بالقيم التي تسود مجتمعا أرستقراطيا كهذا ، وقد أسف

J.C. Herold, Mistress to an Age : The Life of Madame de (٢٧)  
Stael (1958), pp. 58-59.

(٢٨) De Curt في الجمعية التأسيسية ، ٢٦ يونيو ١٧٩٠ .

تكبر على تحويلهم أموالهم لشراء ألقاب الشرف : « اننى لا أتردد فى تأكيد القول بأن هذه النزعة تعطل نمو التجارة الفرنسية بأسره ، وأنها من أهم الأسباب التى أعانت كثيرا من الأمم التى لا تلاحظ فيها فوارق المركز الاجتماعى بمثل هذه الحدة على التفوق على فرنسا فى كثير من الميادين . » (٢٩)

نخلص من هذا الى أن جميع فروع الطبقة المتوسطة العليا كانت تميل ، بدرجات متفاوتة ، الى نقد طبقة النبلاء ، والى التطلع الى النبالة فى الوقت ذاته . وكان من أثر الانغلاق المتزايد الذى عاشت فيه طبقة النبلاء أن وحد بين صفوف الطبقات الأدنى منها فى معارضة مريرة لأرستقراطية رماها كروزيه - لاتوش صراحة بالعداء للمجتمع ، وكان محاميا منتخبا لمجلس طبقات الأمة ورجلا بعيدا كل البعد عن التطرف الثورى . ولكن موقف الطبقة الوسطى تعقد لأن أفرادها لم يهتموا بالمركز الاجتماعى فحسب ، بل تجاوزوه الى الحرية المدنية والى التحرر من نير الحكومة المستبدة . كانوا يميلون لموافقة البرلمانات على أن الضمانات المطلوبة تشمل الحكومة النيابية . ولكن الحكومة النيابية فى النظام القديم كانت تركز على « البرلمانات » ( المحاكم العليا ) ومجالس الطبقات الاقليمية التى كانت معاقل للرجعية الأرستقراطية . وهكذا وجدت الطبقة الوسطى نفسها فى حيرة : فمهاجمة الحكم المطلق معناها التمكين لامتياز الطبقة الارستقراطية وثوردها ، والطريق الى وحدة البلاد الاقتصادية يبدو مفضيا هو أيضا الى الحكم الملكى المطلق . واختلف « الفلاسفة » على هذه المسألة . فلما قام مويوو بالغاء البرلمانات فعلا وان لم يكن اسما ، بادر فولتير بتأييده ، بينما احتج أكثر زملائه الكتاب على الاستبداد الملكى . ولم تستطع الطبقة الوسطى أن تقدم برنامجا يجمع بين الحرية المدنية والمساواة الاجتماعية الا عندما تأهبت لدخول المعترك السياسى .

أما أحوال فرنسا الاقتصادية فى القرن الثامن عشر فقد اختلفت من اقليم لآخر ، وكل تعميم فى هذا الباب يشوبه التحفظ . فقد تضاعفت قيمة الانتاج الصناعى بين عامى ١٧٥٠ و ١٧٧٥ ، وزادت قيمة التجارة ثلاثة أضعاف ، وتجارة المستعمرات خمسة . أما الاسعار ففى ارتفاع مطرد ، وكل الدوافع تغرى بالاستثمار وزيادة الانتاج . وتمتعت الهافر ونانت وبوردو ومارسيليا بصفة خاصة بفترة من الرخاء الاستثنائى . كتب آرثر يونج من بوردو فى ١٧٨٧ يقول « مع أننى قرأت

J. Lough, An Introduction to Eighteenth Century France (1960), p. 84. (٢٩) ويدت فى



وسمعت الكثير عن تجارة هذه المدينة فانها فاقت كثيرا ما توقعت ...  
ويجب ألا نذكر لفربول منافسا لبوردو .. والمنازل الجديدة التي تبني  
في جميع أحياء المدينة دليل لا تخطئه العين على ماتمتع به من ثراء» (٣٠)  
ومع ذلك فهناك علامات تدل على أن هذا التوسع قد تعطل في غير ميدان  
تجارة المستعمرات خلال حكم لويس السادس عشر . وفي رأى لابروس  
C.E. Labrousse أن فترة من الكساد حلت حوالى ١٧٧٦ - ١٧٧٧  
واستمرت حتى قيام الثورة ، وقد زادت حدة في صناعة النسيج  
الواردات من انجلترا عقب معاهدة ١٧٨٦ التجارية (٣١) . وآية ذلك أن  
العمل في مغازل ليون ومناسجها عام ١٧٨٨ تعطل في ٧٤٤٢ نولا للحرب  
من جملة أنوالها البالغة ٩٣٣٥ . (٣٢) ولا تكفى الشواهد المتوافرة في  
الوقت الحاضر لتحديد مدى هذه الأزمة وشدها ، ولكن لا يحتمل أنها بدت  
لمعاصريها أكثر من عطل محلي مؤقت وان كان شديدا . على أن التجارة  
الفرنسية اذا نظرنا الى القرن في جملته ، كانت تنعم بفترة من التوسع  
الذى لم يسبق له نظير ، وكانت الصناعة تقف آثارها .

A. Young, *Travels in France and Italy* (ed. Everyman, 1915), (3.)  
p. 56.

W.O. Henderson, *وللإطلاع على رأى مخالف في آثار المعاهدة التجارية انظر*  
 «The Anglo-French Commercial Treaty of 1786», *Economic History Re-*  
 view, X (1957), p. 104.

L. Trénard, 'La Crise Sociale Lyonnaise à la veille  
de la Révolution' *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine*, II (1955) انظر أيضا

وكان معظم صناعات المدينة مازال ينظم على طريقة النقابات أو الطوائف ، وكان العامل ، نظريا على الأقل ، صانعا أجيرا فى وسعه أن يتطلع لأن يصبح يوما معلم حرفة يستخدم عمالا . ولكن نظام النقابات كانت تعاكسه نزعة مافئتت تقوى بين « المتعهدين » لنقل قطنهم أو صوفهم الى الريف ليغزل وينسج بجهد الفلاحين غير الخاضع للقيود . ومارست أقاليم واسعة فى الشمال الشرقى ، وفى نورماندى على الاخص ، اقتصادا ثنائيا . ويعزى جزئيا لهذا التطور ماطرا على المشتغلين بصناعة النسيج خاصة من تغيير ، فقد أخذوا يتركون مركزهم القديم بوصفهم معلمى حرف يستخدمون عددا قليلا من الصناع ، ويصبح أنجحهم فى عمله أصحاب مصانع وتجارا فى الوقت نفسه ، يمتكون أنوال الفلاحين أو الصناع الذين يشتغلون لحسابهم ، وقطعت هذه الطريقة أبعد أشواطها فى ليون ، حيث هيمن بضع مئات من التجار الاغنياء على صناعة الحرير . فى هذه المدينة وضعت الحرب الطبقيّة الفعلية معلمى الحرف والصناع فى جانب ضد حلف النبلاء والتجار فى الجانب الآخر . فنشبت فتنة خطيرة فى ١٧٧٤ وقمع الجيش اضرابات واسعة انتشرت فى عام ١٧٨٦ .

وطالب التجار المشتغلون بالصناعة بالغاء النقابات وتحرير سوق العمل . فلما وجد معلمو الحرف أنفسهم يواجهون هذا الخطر الذى يهدد أسلوب حياتهم المتوارث ، طالبوا كما طالب النبلاء بتعزيز الضمانات التقليدية التى كان يتمتع بها مجتمع مستقر نسبيا . ولكنهم هم أنفسهم كانوا يحاولون فى الوقت ذاته الابقاء على مركزهم المميز على حساب صناعاتهم الاجراء ، وحصر اختيار الصناع الجدد فى أسرهم ، ولقيت المحاولات التى بذلها هؤلاء الصناع لتنظيم أنفسهم والالتجاء الى الاضراب انحيازا من الحكومة الى جانب معلمى الحرف وسلطات المجالس البلدية - فحظرت المراسيم الملكية الصادرة فى ١٧٤٩ و ١٧٦٠ تكتل العمال لغرض المساومة الجماعية . وهكذا وجد الصناع فرص الترقى المتاحة له تضمحل فى وقت لم تستطع فيه العائلات أن تسير غلاء المعيشة . وقد قدر لابروس هذا الفلاء بالثلثين فى السنوات الخمسين السابقة للثورة ، فى حين لم ترتفع الأجور بأكثر من الربع . على أنه لم يكن الى ذلك الحين فاصل واضح بين رأس المال والعمل . فلم يكن معلم الحرفة بورجوازيا رغم ثرائه ، وكان هناك اجساس قوى بروح الجماعة يربط بين المعلم والصانع - الذى يعيش تحت سقفه فى الغالب - وبين مختلف أعضاء النقابة الحرفية الواحدة . فاذا ارتفعت أسعار الطعام مثلا

كان الصانع أميل الى القاء اللوم على صاحب المخبز والمزارع والتاجر المضارب في مواد الطعام منه الى المطالبة بأجور أعلى . وهكذا تضافر الصناع ومعلمو الحرف في صراع اقتصادي أحدث الانقسام بين المدينة والريف ، مطالبين بهيمنة الدولة على تجارة الغلال وأثمان الطعام . كذلك تضافروا في الدفاع عن احتكارهم المتوارث أمام انتشار التصنيع في أرجاء الريف ومطالبة الدخلاء بغزو أسواق المدينة . وعملت هذه المسائل على اثارتهم على البورجوازيين الاغنياء الذين تحولوا الى مبادئ حرية التجارة وكانوا هم أنفسهم في كثير من الحالات مزارعين كبارا ينتظر انتفاعهم بغلاء أسعار الطعام .

اذن كان سكان المدن قريسة لانقسامات داخلية عميقة ، نرى فيها بعض أغنياء التجار يتطلعون الى أن يصبحوا من كبار رجال الصناعة ، ومعلمي الحرف والصناع يتضافرون في مقاومة الضغط لاحتلتهم الى بروليتاريا لا أكثر ولكنهم في الوقت ذاته مختلفون مع بعضهم البعض . وقد حجب العداء للأرستقراطية هذه الانقسامات الى حد ما حتى ١٧٨٩ . وقد يغري هذا الموقف المؤرخ باعتبار هذا الشعور ، شعور العداء للأرستقراطية ، مساويا لشعور الثقة التي يستشعرها في نفسه جيل رأسمالي صاعد تواق الى قلب نظام حكومي واجتماعي يقف عقبة في طريق تقدمه . تلك كانت نظرة المؤرخ الاشتراكي جوريس الذي يقول « ليست البورجوازية مجرد قوة من قوى الفطنة والاقتصاد فحسب ؛ انما هي قوة جريئة قهارة ، حققت فعلا ثورة جزئية في طريقة الانتاج والمبادلة ، وهي موشكة أن تحدث ثورة في النظام السياسي » (٣٤) كذلك يبدو أن السياسي الثوري بارناف يشير الى مثل هذا التفسير اذ يقول « يمكن أن تعزى الثورة الفرنسية بأسرها الى تقدم الحضارة ، والتنوير والصناعة ، فهذا هو الذي جعل الثورة الديمقراطية أمرا محتوما ، اذ رفع من شأن الطبقة الثالثة ( العامة ) وزادها ثراء وتعلما وشعورا بالكرامة . » (٣٥) وواضح أن هناك ما يقال دفاعا عن هذا الرأي . فقد قرأ المتكلمون بلسان البورجوازية كتب الفزيوقراطيين وآدم سميث (٣٦) . وكانت النظريات الاقتصادية الليبرالية قد غزت عالم الفكر وأزعمت أن تملي

Histoire Socialiste, I, 47.

(٢٤)

A. Barnave, Réflexions politiques (Oeuvres, ed. Béranger, ١٧٥٠) Paris, 1843), II, 28.

(٢٦) حين أوفد وزير الداخلية مراقبين ليليفوه عن أحوال الريف في عام ١٧٩٦ ،

كان كل منهم مزودا بنسخ من كتاب آدم سميث « ثروة الامم » ومن مؤلفات آرثر يونج ،

P. Caron, Rapports des Agents du Ministre de l'Intérieur dans les Départements (Paris, 1913, 1951), I, Introduction.

سياسات المجالس الثورية كلها . حقيقة هناك ما يشير الى أن بعض الليبراليين بعيدى النظر لمحووا الممكنات الهائلة التى يدخرها المستقبل ، ولكن من التهور الشديد أن يزعم زاعم أن المزاج الثورى الذى اتصف به عدد كبير من بورجوازيى المدن سببه الاحساس بالضيق الاقتصادى . فقد كان الرجل البورجوازى فى الموانئ البحرية الغنية أكثر وعيا بالتقدم الملحوظ الذى تم فى السنوات الخمسين الماضية منه بممكنات المستقبل . ولم يكن مطلب هؤلاء القوم اتاحة الفرص الجديدة للتوسع الاقتصادى بقدر ما كان اعتراف المجتمع بالمكانة التى ظفروا بها . كذلك الحال فى غير هذه الموانئ ، فلو أن سكان بلدة أنجييه الكنسية ، أو تجار الغلال التولوزيين المتواضعين ، علموا أنهم « قوة جريئة قهارة » لهالهم الأمر ، كتب أحد الموظفين الحكوميين عن الأولين فى ١٧٨٣ يقول « ان الجيل الحاضر يعيش عيشة الانعام شأنه شأن الجيل السابق والجيل اللاحق » (٣٧) واضح اذن أن ثراء البورجوازيين واستقلالهم وتطلعاتهم كانت كلها تختلف اختلافا هائلا من مدينة لأخرى . أضف الى ذلك أن سكان المدن فى مجموعهم لم يتعاطفوا بحال مع تقدم الرأسمالية . كان معلمو الحرف والصناع يخافون على مركزهم ومستوى معيشتهم . وكان للفريق الأول على الأخص العذر فى التشبث بنظام انتاج جلب له فى الغالب الاطمئنان والمسئولية النسبيين ، خيرا من المغامرة فى خضم الليبرالية الاقتصادية الذى يغرق فيه عشرة مقابل واحد يوفق الى الوصول سالما . ولقد ينضم هؤلاء القوم الى البورجوازية فى هجومها على قمة النظام القديم ، لأنهم يشاطرون هؤلاء البورجوازيين المتفوقين عليهم فى المكانة الاجتماعية عداوتهم للأرستقراطية ، ولكنهم ينظرون بعين الشك الى «العالم الجديد الجميل» ، عالم المشروعات الحرة ، ويرتابون فى نيات المدافعين عنه .

أما الشعور الذى لا بد كان مشتركا بين عدد كبير من سكان المدن فهو كرهه للأرستقراطيين يزداد كلما ارتقى المرء سلم المجتمع . وأما أسباب هذا العدا فاجتماعية لا اقتصادية ، اذ لم تكن العلة عجز الطبقة الوسطى عن التوسع والثرى ، بل اقضاءها أكثر فأكثر عن المركز والامتياز الاجتماعيين اللذين كان المال فيما مضى يستطيع شراءهما بطرق أيسر . ويؤكد بارناف نفسه ، فى الفقرة التى أوردناها آنفا ، أن الثورة قصد بها جلب « الديمقراطية » للأثرياء ، لا تمكين الجشعين من الاثراء فوق ثرائهم . وفى غير هذا الموضع يعرب عن رأيه بوضوح أكثر من هذا وهو يصف حكم لويس السادس عشر فيقول : « ما دامت حكومة فاسدة قد

صرعت الأرستقراطية ، فقد كان الرأى أن حكومة أبوية يجب أن تعيدها . لذلك دعيت البرلمانات من جديد ، ورد شرف المولد الى سابق مكانته بكل ما يلحق به من امتيازات ، وأقصيت الطبقة الثالثة باطراد عن مناصب الجيش ، ووجهت القوانين وجهة جعلتها تصطرغ مع العادات ومع التقدم الطبيعى للأحداث ، وبذل كل جهد لاثارة الغيرة فى طبقة ، وزيادة الغرور فى الأخرى . » (٣٨) وبرناف اذ يستعمل لفظ classe يعنى فى الحقيقة ordre . ذلك أن « الطبقة الثالثة » لم تكن طبقة اقتصادية ، لقد كانت فى لغة ١٧٨٩ « أربعة وتسعين فى المائة من الأمة » ابتداء من أفقر العمال الى الملتزم العام . على أن أفرادها الأكثر تعليما كانوا على وعى بوحدتها الاجتماعية بوصفها أدنى مراتب الدولة . وهذا الانشغال بالمظالم الاجتماعية لا الاقتصادية هو الذى أتاح لهم قيادة النظام كله فى معركة مع الأرستقراطية .

كان أكثر من عشرين مليوناً من السكان الفرنسيين البالغ مجموعهم ستة وعشرين مليوناً يعيشون على الأرض الزراعية فى أواخر القرن الثامن عشر . واتجهت الزراعة الى تحديد السرعة التى تتقدم بها الحياة الاقتصادية فى البلاد كلها ، فضلا عن كونها الى حد كبير أهم عمل يشغل به السكان . كتب الناظر الملكى فى روان فى ١٧٦٨ يقول : « ان ثمن الحبز هو البوصلة التى يهتدى بها رجل الصناعة » . وكانت مشكلات البيئة الزراعية ، الوثيقة الارتباط بتطور المجتمع الفرنسى منذ العصور الوسطى ، غاية فى التعقيد . (٣٩) وقد رأينا طرفا من العبء الذى فرضته الالتزامات الاقطاعية على الفلاح . أما مسألة ملكية الأرض فهى من الناحية النظرية مختلفة اختلافا بينا عن هذه العلاقة وان تداخلت كليهما فى كثير من الحالات .

تفردت فرنسا عن غيرها من دول أوروبا بوجود الامتيازات الاقطاعية جنبا الى جنب مع طبقة من الفلاحين الأجراء الذين يمتلكون قدرا كبيرا من الأرض . وكانت الأحوال متفاوتة فى أقاليم فرنسا المختلفة ، ولكننا اذا نظرنا الى البلاد فى جملتها وجدنا أن الفلاحين كانوا على الأرجح يمتلكون

A. Barnave Introduction à la Révolution Française  
(Oeuvres, ed. Béranger, Paris, 1843), I, 84.

(٣٨)

Bloch, op. cit., Chap. VI.

(٣٩) انظر

G. Lefebvre : Questions Agraires au Temps de la Terreur (La Rochesur-Yonne 1954), Etudes sur la Révolution Française (Paris, 1954), Les Paysans du Nord pendant la Révolution Française (Paris-Lille, 1924) et Documents relatifs à l'Histoire des Subsistances dans le District de Bergues (Lille, 1914) ; C.E. Labrousse, Esquisse du Mouvement des Prix et des Revenus en France au dix-huitième Siècle, (Paris, 1933).

من الأرض نسبة تتفاوت بين الثلث والربع ، وكان لهذه الحقيقة نتائج اجتماعية هامة ، ولكنها لم تحل دون تأليف الفلاحين قطاعا فقيرا من المجتمع ، لأن قلة منهم فقط هي التي ملكت من الأرض بما يكفي لاعالة أسرهم على مدار السنة . وكان معظم الزراعة لا يزال قائما على نظام الحقلين أو الثلاثة ، واقتضى اطعام الأسرة الواحدة زرع عشرين فدانا من الأرض الزراعية الجيدة . وكان بعضهم قادرا على استئجار مساحة من الأرض اذا أضيفت الى الأرض التي يملكونها كفتهم غلتها ، ولكن معظمهم كانوا يشتغلون فعلة جزءا من السنة . وكانت الايجارات النقدية القصيرة الأجل مألوفة في أرجاء البلاد الأكثر ثراء ، لا سيما شمالي باريس وشرقيها . أما في غير هذه البقاع فان الفلاحين كانوا في الغالب أفقر من أن تجد بينهم مستأجرين قادرين على الدفع ، عاجزين عن اقتناء البهائم والأدوات الزراعية . ومن ثم أصبح معظمهم مشاركين للمالك يعملون بطريقة المزارعة *métayers* ، يزودهم بالبهائم والأدوات مقابل نصف المحصول وقدر من الخدمة في أرضه عادة . وكانت العشور وبعض المكوس القطاعية تقسم بينهما ، ولكن الفلاح المشارك مسئول عن أداء السخرة الملكية . ولم يكن يفضل له في السنين العجاف سوى فائض ضئيل جدا بعد أداء شتى الأعباء وحجز خمس مجموع غلته بذورا . فاذا نضبت موارده ألقي نفسه يناقش غيره من الفلاحين المشاركين والفعلة المعدمين للظفر بما تيسر من عمل حقير الأجر في المزارع الكبيرة . وكانت الصناعة المنزلية ، في كثير من أرجاء فرنسا ، هي المعوان الوحيد للفلاحين الفقراء على تحصيل قوتهم الضروري . وهكذا كانت الكثرة الغالبة منهم أجراء شطرا من السنة . وكانت أسعار الطعام المرتفعة ، التي يشرى بفضلها المزارعون الأغنياء ، كارثة على معظم الفلاحين ، الذين يشترون من الطعام أكثر كثيرا مما يبيعون . ومن السهل الانزلاق الى رسم صورة مسرفة في الكآبة والظلام لهذه الحياة التي كان الفلاحون يحيونها ، والتي كانت على شظفها تفضل حياة الأبقان في وسط أوروبا . ذلك أن الزراعة الفرنسية ارتفعت قليلا فوق مستوى الكفاف ، وزاد السكان نحو ستة ملايين خلال القرن الثامن عشر . واشتدت المنافسة على الأرض نتيجة لهذه الزيادة ، وربما كانت هذه الزيادة أيضا من عوامل هبوط الأجور ، ولكن الأفواه الزائدة وجدت على الأقل طعاما .

(٤٠) كانوا يملكون على سبيل المثال ٢٥٪ حول تولوز ، و ٣٠٪ في مديرية النور

واكثر قليلا في مركز سان بل في البيا - دكاليه .

G. Lefebvre,

Forster, op. cit., p. 35.

Les Paysans du Nord pendant la Révolution Française, p. 11; G. Sangnier, L'Evolution de la Propriété Rurale dans le District de Saint-Pol pendant la Révolution (Blangermont, 1951), pp. 26-84.

ومن الآثار الهامة لنظام الزراعة التقليدي تشجيع الشعور القوى بالجماعة فى القرية . ذلك أن ادارة الحقول المفتوحة تطلبت توحيدا فى الزراعة ، وكانت الأراضى المشاع تديرها القرية بوصفها كلا ، والضرائب المباشرة تفرض على القرية باعتبارها وحدة ، وتوزيع الضرائب أمرا يهم الجميع . ثم ان القرية تشترك فى حقوق قد تضطر الى الدفاع عنها أمام المحاكم - وفى هذه الحالة تصبح الكنيسة ملتقى مركزيا لاجتماع القرية ، وقد يتزعم كاهنها المجتمعين . فى هذا النظام المتوارث الجماعى من بعض وجوهه ، لم يكن هناك مجال كبير للفردية ، وكان الفلاحون يميلون الى اعتبار المحصول ملكا للقرية كلها وان اعترفوا بالملكية الخاصة للأراضى . وقد ريع دعاة اللبرالية فى الاقتصاد حين نشرت الدعوة لنظريات كهذه فى ١٧٩٢ - ٤ ، وفسر بعض المؤرخين اللاحقين هذا الوضع بأنه اشتراكية ، وما هو فى حقيقته الا السيكلوجية الجماعية المتوارثة للقرية .

ووجدت هذه العادات الفكرية تحديا من أفكار الفريوقراطيين الاقتصادية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فقد أمل دعاة الاصلاح الزراعى أن يزدوا سعر الغلال باطلاق تجارتها ويجتذبوا رأس المال الى الزراعة فيزداد بذلك انتاج الطعام ، وأن يتيح زرع المزيد من العلف الاستكثار من قطعان الماشية ، وزيادة الأسمدة الحيوانية وفرة محصول الغلال والحد من التبيد المتسبب عن الحقول البور . ومثل هذه الزراعة العلمية تقتضى تسييج الحقول وتقسيم الأراضى المشاعة واختزال حقوق الرعى التقليدية أو الغاءها . وبدأت حركة فى هذا الاتجاه عقب منتصف القرن مباشرة ، ولكن لم تنح لها قوة الدفع التى أتاحت للثورة الزراعية فى انجلترا (٤١) وقد علل ضعف أثر هؤلاء المصلحين الزراعيين فى فرنسا بأسباب مختلفة ، منها أزمة ١٧٧٥ - ٨٠ الاقتصادية التى ثبّطت التجربة ، وامتيازات الأشراف الاقطاعية التى كان من شأنها هى وبعثرة أراضيهـم ، أن تضعف فى الغالب حافزهم على تسييج الأراضى ، والحشية من حيولة الاراضى المسيجة دون ممارسة الصيد - وهو سبب تحريمها فى أراضى الصيد الملكية - ووجود عدد كبير من الفلاحين الملاك الذين لم يتيسر اجلاؤهم . ولما كان بعض هذه العوامل يصدق على الشريف أكثر من صدقه على مالك الأرض بوصفه مالكا ، فإن بقايا النظام الاقطاعى التى أثقلت كاهل الفلاح ربما أعانت على حمايته من بعض عواقب الثورة الزراعية .

(٤١) انظر J. Bourde, The Influence of England on the French Agronomes, 1750-1789 (Cambridge, 1953).

ومع ذلك فقد كان للقوى الجديدة بعض الأثر دون ريب ، وإن لم تسر الى المدى الذى يرضى رجلا كارثر يونج . فقد أفضى الارتفاع الحاد فى أسعار الغلال حوالى ١٧٧٠ الى فترة انتشرت فيها المضاربة فى الأراضي الزراعية . واتحد كثير من الملكيات الصغيرة فتألفت منها مزارع كبيرة ، وأقيمت بعض السياجات وإن لم ينتفع انتفاعا كاملا بالفرص التى أتاحتها . وارتفعت الايجارات ارتفاعا فاق فى حدته حتى ارتفاع الأسعار ، وما لبثت الأمور أن تعسرت أمام المالك الصغير المعتمد على وجود أرض يستأجرها . وكان من أثر هذا النزوع الى الزراعة الرأسمالية أن ازدادت حدة التوترات فى القرية . ذلك أن قلة ضئيلة من المزارعين المستقلين الذين يزرعون المحاصيل للسوق حققت أرباحا كبيرة ، فى حين وجد الفلاحون المتوسطو الموارد أنفسهم فى كثير من الاحيان يسيرون حثيثا الى الافلاس وما يجره من تجريدهم من أملاكهم . أما الفقراء العاجزون عن تجنيد ايجاراتهم ، المحرومون فى الغالب من المرمى لماشيتهم ، فقد انحدروا الى درك البروليتاريا الريفية المشرفة على التسول . وأجهز على الزراع التعساء ما منوا به فى صيف ١٧٨٥ من محصول علف شحيح ووباء فى الماشية . وقد شعر فلاحو شمالى برجنديا فى ١٧٨٩ شعورا أليما بما حاق بهم من تدهور فجائى فكتبوا يقولون « ما أشد البون بين حالنا اليوم وما كنا عليه قبل ٢٥ أو ٣٠ عاما . اننا نهلك أمام أعيننا ! » ، « منذ ثلاثين عاما لم يكن فى الأبرشية سوى ملاك ميسورين ومزارعين ميسورين . . وكان لكل انسان رزق يكفيه رغم تواضعه . . . ولكن هذه الايام السعيدة ولت ، وهؤلاء الملاك الميسورين خسروا كل شئ ، وأهل القرية لم يعودوا يملكون ربع الأرض التى بيعت للإشراف والبورجوازيين فى المدن ، وهؤلاء لا يقدمون لنا أى عون . » (٤٢) كذلك كان النبلاء حول تولوز وبوردو يقتنون مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين فى النصف الثانى من القرن . (٤٣)

كان من عادة الحكومة اذا عزت الغلال وغلت الأسعار أن تتدخل لمصلحة المستهلك بتقييد تداول الغلال ، فتلزم المزارعين بالبيع العلنى وتفرض أسعارا خاضعة لرقابتها اذا اقتضى الأمر . (٤٤) ولعل الفريوقراطيين

(٤٢) P. de Saint Jacob, op. cit., pp. 498-571. ، ويحتوى الجزء

الثالث على مسح ممتاز لحركة الإصلاح الزراعى فى شمالى برجنديا ووصف للمجتمع الزراعى عشية الثورة لعله يصدق على كثير من أرجاء فرنسا .

(٤٣) Forster, op. cit., Chap. II; Forster, loc. cit., p. 18.

(٤٤) A. Mathiez, La Vie Chère : Le Mouvement Social sous la Terreur (Paris, 1927, pp. 7-13.



كانوا يأسفون على ما تسببه هذه التدابير من احجام عن استثمار رأس المال ، الكفيل هو وحده بأقصاء شبح المجاعة بصفة دائمة . ولكن النظار المالكين كانوا اذا واجهتهم مشكلات عاجلة لا يترددون في فرض الرقابات على الأسعار حفظا للسلام حتى ولو كانت ميولهم مع أنصار حرية التجارة . ذلك أن الاقتصاديين غفلوا عن العقبة التي يضعها ارتفاع تكاليف النقل البرى في سبيل إقامة سوق قومية . فرحلة طولها ٣٠٠ ميل تضاعف ثمن الغلال ، في حين أن التفاوت في الاسعار المحلية قل أن جاوز ٥٠٪ . أضف الى ذلك أن الفلاح كان يكره أى محاولة لنقل الغلال خارج قريته في أوقات القحط ولا يتردد في القبض على قوافل الغلال ونهبها .

على أن الحكومة في الأوقات العادية لم يكن بها رغبة ، ولا قدرة ، على قلب الاتجاه الاقتصادى الذى يخدم مصالح الزراعة الرأسمالية رغم ما أحدث من ضغوط وتوترات داخل القرية . واذا لم يكن الفلاح الفرنسى قنا ، فإن النتيجة المحتومة كانت زيادة القضايا وكثرة حوادث العنف في الريف . أما القرى التي خسرت قضاياها ضد سادتها - وقل منها من كسب - فقد ألقت نفسها ترزح تحت وطأة دين جديد . وثارَت الاعصاب وأغار الفلاحون على الاراضى المسيحية ، فاذا بلغنا سنة ١٧٨٩ وجدنا جانبا كبيرا من الريف تهيأ للتمرد . كان العدو الحقيقى لأغلب الفلاحين هو مالك الارض الكبير ، نبىلا كان أم بورجوازيا أم مزارعا حرا ، الذى يهددهم جشعه بانتزاع أرضهم . ولكن أهم مالك للأرض في القرية كان فى الغالب الشريف الاقطاعى ، الذى كان مسئولاً أيضا عن عبء الرسوم الاقطاعية المتزايد . ولم يكن من الصعب القاء تبعه معظم المظالم الاقتصادية على عاتق الشريف . فالضرائب الملكية تخف وطأتها لو أن النبلاء دفعوا نصيبهم منها كاملا . وتوزيع ضريبة التالى الظالم زادها ثقلا على ثقل - وكثيرا ما كان يوكل تقديرها الى « ديك القرية » كما يلقبونه ، وهو مزارع حر ، غنى نسبيا ، قد يكون ناظر دائرة الشريف ، وعمدة القرية ، ومشتري حق جمع العشور ، وكان جانب كبير من القرية تحت رحمته لما له من قدرة على اقراض الفلاحين حيوانات الجر ، ولأنه مصدر العمالة في القرية . وكانت المحكمة الاقطاعية تسند الشريف ، الذى كان استغلاله للفروض الاقطاعية استغلالا المحترفين عينا ثقيلاً على كواهل الفلاحين ، في حين لم تكن الادارة الملكية تعير تظلمات الفلاحين الفجة العبارة الا أذنا صماء . أما العشور فلا تدخل جيب قسيس القرية في حالات كثيرة جدا ، بل تعول رئيسا من الأشراف لدير خال من الرهبان تقريبا ، عائشا عيشة الترف بفرساي ، بينما يضطر دافعو هذه العشور المعسرون الى دفع تبرعات اضافية للاتفاق على

كنيسة القرية . وهكذا وجد الريفى نفسه محبوسا فى دائرة من الضغط والقهر ، كل باب من أبوابها مفتاحه فى قبضة أصحاب الامتيازات . ونتيجة لهذا استطاعت القرية حيناً أن تغرق خلافتها الداخلية فى حملة مشتركة على امتيازات النبلاء . وحجبت المشكلة الغالبة ، مشكلة التمييز الاجتماعى ، المنافسات الاقتصادية المتوارية خلفها حجبا جزئيا فى القرية كما حجبتها فى المدينة ، هذه المنافسات التى لم تطف الى السطح الا بعد حين ، ووضح هذا بجلاء فى ١٧٨٩ ، حين لم يهجم الفلاحون الثائرون على نفائس الشريف بل على عقود الملكية الاقطاعية .

أما الكنيسة الفرنسية فى القرن الثامن عشر فقد شاركت المجتمع العلمانى الذى كانت وثيقة الارتباط به كثيرا من سماته . فقد ضمن فرض الوحدة الدينية عقب الغاء مرسوم نانت فى ١٦٨٥ ، ضمانا دائما فى الظاهر ، سيادة المذهب الكاثوليكي الرومانى ، متحالفا دائما مع «صاحب الجلالة الملك المسيحى الغيور» ، فلما بدا أن مركز الكنيسة مكين ، اتجه رجال الدين بالطبع الى تركيز اهتمامهم على حواشى الدين - على «تحسين» كنائسهم مثلا ، وهو تحسين أسفت عليه فيما بعد أجيال ذات عقلية تاريخية أكثر من ذلك الجيل ، وعلى تطوير الموسيقى الدينية ، والبحث فى التاريخ الكنسى - وعلى السعى وراء السلطة والجاه . ومن ثم حدا هذا بمعاصرى تلك الفترة الى الغض من المهمة الدينية الاصلية لاغلبية رجال الدين ، هذه المهمة التى لم يقلل من اخلاصها احتجاجها وراء اهتمامات أكثر اتصالا بشئون الحياة الدنيا . كان نظام الكنيسة مرآة تعكس نظام المجتمع العلمانى ، اذ فرق تفرقة حادة بين الرئاسة الكهنوتية الحاكمة وعامة رجال الدين المعسرين ، وهى تفرقة قامت أساسا على شرف المولد . وكان ثقل القمة بالنسبة للقاعدة فى صرح المجتمع الدينى أوضح منه فى المجتمع العلمانى . مثال ذلك أن أنجيه كان فيها ٧٢ كاهنا كبيرا مقابل ١٧ من قساوسة الابروشيات . أما الاساقفة فكلهم نبلاء . كذلك كانت رئاسة كثير من الجامعات الكهنوتية و « البيوت الدينية » - للرجال والنساء - حكرا للطبقة الأرستقراطية دون غيرها ، اذ كثيرا ما كان رؤساء الأديرة ورئيسياتها ونظار الكنائس يعينون وهم بعد أحداث . وشاع الجمع بين المناصب ، وكفلت الرواتب الكنسية السخية والمنافع المتجمعة رزقا مربحا لرجال الدين النبلاء . ولم تكن الامتيازات مقتصورة كلية على الطبقة الأرستقراطية ، لأن بعض كهنة الجامعات الصغيرة عينوا فى مناصبهم بفضل أسراتهم البورجوازية القوية وان ظلت الغنائم الكبرى بمنأى عنهم : وكثيرا ما كانت العشور تنقل لصالح الأديرة أو كهنة الكاتدرائيات فلا

يترك للخورى *curé* سوى اعانة يسمونها *portion congrue* زيدت من الناحية الرسمية زيادة ما زالت غير كافية فأصبحت ٧٠٠ ليرة، أما من الناحية العملية فقد كانت هناك وسائل بارعة لخفض هذه الاعانة حتى دون هذا القدر . وقد استعان كثير من الخوارجة على استكمال هذه الاعانة الضئيلة بعمل اضافي متواضع ، اما القساوسة الوكلاء *vicares* الذين لم يتح لهم هذا التعويض فكانوا يعيشون في فقر مدقع (٤٥) .

كانت الكنيسة هيئة شبه مستقلة استقلالاً ذاتياً ، تتدخل في حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات وتفلت في الوقت نفسه من هيمنة الدولة ، ومع أن الكهنة لم يجاوز عددهم ١٠٠٠٠٠ فانهم ملكوا نحو عشر الأرض ، فضلاً عن التمتع بدخل لا يستهان به من العشور ، وكانوا يحكمون أنفسهم ، وهم آمنون مطمئنون الى استقلالهم الاقتصادي ، بمجامع تلتئم مرة كل خمس سنوات ، يحتكر فيها كبارهم السلطة كلها . وكان للكنيسة ادارتها الخاصة ، وهي مسئولة عن ماليتها ، ولما كانت معفاة من الضرائب فانها كانت تقرر منحة خمسية للتاج ، وبذلك استطاعت ان تفرض الضغط المالي على الحكومة بالتهديد بقطع هذه المعونة للخزانة أو خفضها . ولكنها رغم ثرائها الطائل كانت مثقلة بالديون ، لأنها اعتادت من قبل جمع منحها للخزانة بطريق القروض بدلا من الالتجاء الى مواردها الخاصة . ولم تكن الكنيسة مستقلة ذاتياً وحسب ، بل انها مارست كثيراً من السلطة التي طالبت بها بعد ذلك الحكومات المدنية . فهي تهيمن على التعليم هيمنة تكاد تكون تامة . كذلك كان الاعلام في قبضتها جزئياً ، لأن المنبر كان الوسيلة الوحيدة لنشر الدعوة لسياسات الحكومة على جمهور كبير معظمه من الأميين . أضف الى ذلك أن الكنيسة كان في استطاعتها رقابة المطبوعات التي ترى فيها خطراً على الدين أو الاخلاق . وكانت المصدر الرئيسي للاعانات العامة ، وكانت الطوائف والطرق الدينية تقدم معظم المستشفيات بموظفيها . وقد أتاح لها اشرافها على سجلات المواليد والزيجات والوفيات نفوذاً كبيراً في ميدان القانون المدني . وكان سلطان « الطبقة الأولى » ( أى طبقة رجال الدين ) في الاقاليم في أحيان كثيرة مثاراً للعجب . ففي تولوز وأنجيه شغلت المباني الكنسية وحدائقها نحو نصف مساحة المدينة ، ولم تكن الكنيسة مالكة كبيرة للأرض وحسب ، بل مصدراً هاماً للعمالة في المدن . وكان النبلاء والبورجوازيون قد ربوا في مدارسها ، والسكان جميعاً يحتفلون بأعيادها الدينية ، والصانع والفلاح ينظمان يوم عملهما

وفق مواقيت الصلاة والعبادة • ووثقت روابط القرابة وأواصر المصالح الاقتصادية صلتها بكل منحى من مناحى النظام الاجتماعى وكفلت لها النفوذ على جميع المستويات •

وقد غالى بعضهم فى نعت الكنيسة بالانحلال فى ظل النظام القديم • كان هناك بالطبع نبلاء منحلون فاسدون من أمثال تاليران أسقف أوتن ، الذى أوحى حياته بأن الكفر يتربع فى أرفع المراتب الكهنوتية ، ويقال ان لويس السادس عشر قال فى معرض الحديث عن رئيس وزرائه برين ، أسقف تولوز ، انه يؤثر أن يكون أحباره مؤمنين بالله • ولكن هذه الحالات الشاذة اقتضت على القلة الضئيلة من رجال الدين الغائبين عن كراسيهم والمقيمين بفرساي • أما الكثرة الساحقة منهم فكانوا يحيون حياة محترمة وان كانت دنيوية ، خليقة بأن يجد فيها أديب معاصر لذلك العهد من طراز ترولوب ( الروائى الانجليزى ) طرافة وتسلية دون أن يرى فيها ما يستحق اللوم الشديد • أما محاباة ذوى القربى ، والاهتمام بالاتصالات الارستقراطية ، والحساسية فى دعوى الأسبقية على الغير ، فنتلك أمور شائعة فى كل مكان فى مجتمع القرن الثامن عشر ، وهى وان بدت فى المجتمع الدينى أشد تناقضا منها فى غير الدينى فانها ليست بالضرورة أشد شرا • أما الذى يبدو أنه وقع فى نفوس المعاصرين موقعا سيئا فهو التناقض بين ثراء الطوائف الدينية واضمحلالها • كان الكهنة العلمانيون رجالا مشغولين بأعمالهم ، وكان كثير من الأساقفة نشيطين فى الادارة • ولكن رؤساء الأديرة كان معظمهم غائبا عن مقر وظيفته ، وكانوا يستخدمون أديرتهم موارد للدخل لا أكثر • واستفحل عدد « البيوت الدينية » فى المدن الفرنسية ففى أنجييه ( ١٧ أبروشيه ) ٢٧ بيتا ، وفى تولوز ( ١٠ أبروشات ) ٥٢ ، وفى نانت ( ١٦ أبروشيه ) ٣٦ • وإذا كانت أديرة الراهبات عامرة بهن فى الغالب ، فان معظم الأديرة كانت خاوية تقريبا من الرهبان • ففى أنجييه ، التى كان بها نحو ٦٠ راهبا و ٤٠ «أخا» ، تقاسم الرهبان البندكتيون الثمانية فيما بينهم ٢٥ حجرة • لقد كان الاتجاه كله فى القرن الثامن عشر ضد حياة التأمل الدينى • وآية ذلك أن أسر منطقة تولوز النبيلة الخمس عشرة التى درسها ر • فورستر وهبت الكنيسة خمسة من أبنائها وخمسا من بناتها بين ١٧٣٠ و ١٧٦٠ • ولكنها من ١٧٦٠ الى قيام الثورة لم تهبها أحدا (٤٦) ونظرا لغنى الأديرة الطائل غالبا ، ووقوف مبانيها وخدائقها عقبة فى طريق المخططين من مهندسى البلديات ، فانها كانت هدفا واضحا لحركة العداء للكهنة •

وتأثرت الكنيسة فى نواح شتى بحركة « الرجعية الاقطاعية » التى قامت فى النصف الثانى من القرن . فقد شاركت بوصفها مالكة كبرى للأرض ، ومالكة ملكية اقطاعية فى الغالب ، فى ادارة أملاكها ادارة غلبت عليها روح الكسب ، الامر الذى رأى فيه الفلاحون جشعا وحرصا قبيحا . وكان لاستيلاء النبلاء على مناصب الاساقفة ومحاولاتهم خلق المجامع والهيئات الكهنوتية النبيلة رغم كثرة الموجود منها أثره فى الاساءة الى سمعة الطبقتين الاولى والثانية . وواضح أن الملك التقى لويس السادس عشر لم يفقه أن تنازلاته للنبلاء حطت من نوع الكنيسة التى كان صادق الحب لها وأكسبتها أعداء جددا . ولكن كان يحدث من ناحية أخرى أن يجد رجال الدين أنفسهم مهذبين بأحياء النبلاء لمطالب قديمة لهم ، كما حدث فى أنجييه فى ١٧٧٤ . فحين ادعى الكونت دسران فى ١٧٨٤ ملكية جميع أشجار الطريق الداخلة فى نطاق اقطاعيته ، كان الذى نظم حركة المقاومة ضده هم رجال الدين الأنجييون يتزعمهم أحد كبار كهنتهم . وانتمم سران لنفسه فى ١٧٨٩ حين تطلع الى زعامة النبلاء المحليين ، بإثارة نكرة الخصومة للكهنة . لذلك فان الثورة حين اقبلت على أنجييه وجدت رجال الدين بجملتهم منحازين الى الطبقة الثالثة مرتابين فى نيات النبلاء (٤٧) .

اتسمت حركة « التنوير » بهجوم صاحب على الكنيسة يصعب تقدير نتائجه . كان مجتمع الصالونات الباريسى يميل فى الغالب الى موافقة رجال ككوندورسييه على ان دور المسيحية التاريخية كان دور اضطهاد وظلامية . كذلك أعان على تسوى سمعة الكنيسة كلها حملات فولتير على أمثلة معاصرة من عدم التسامح ، كالأحكام الجائرة على كالا والشفاليه دلابار . كان الاتحاد ما زال نادرا والجهر به خطرا ، ولكن العقيدة السائدة فى الدوائر الفكرية كانت ربوبية غامضة تتفاوت بين فكرة « الساعاتى » الالهى التى قال بها فولتير ، وبين رؤيا روسو العاطفية فى كتابه « قسيس سافوا » ، وكيف كلا العقل والعاطفة نفسيهما لهجمات عنيفة على نظام الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ولاهوتها - وكان للكلفنيين صحافة أفضل ، وكانت جنيف دولة مدينتهم الجمهورية أقرب لنزق أهل العصر . واستطاعت الكنيسة ، الى حد ما ، أن تتكيف وفق هذا الجو المتغير . مثال ذلك أن أحد رعاة الكنيسة أعدم فى ١٧٦٢ ،

Mc Manners, op. cit., pp. 4-5, 79; Forster, op. cit., pp. 22, 129; (٤٦)  
The Gentleman's Guide in his Tour Through France (1788) p. 252.  
Mc Manners, op. cit., pp. 119, 216-18. (٤٧)

وكانت جريمته أنه وعظ جمهورا فى كنيسة بروتستنتية • ولكننا نرى آخر المجامع الكهنوتية ، المنعقد فى ١٧٨٨ ، يعلن رغم استمرار مطالبته بتحرير الوظائف العامة على البروتستنت عطفه عليهم أفرادا ، ويعلن ذلك بحرارة خليفة بأن تثير سخط الأجيال السابقة • (٤٨) ونرى دير القديس أوين البندكتى فى أنجييه يحتفظ بتمائيل نصيفية لفولتير وروسو ، ونرى عدة كهنة محليين ينتمون للمحافل الماسونية • (٤٩) على أنه كانت هناك حدود واضحة لا يمكن أن يتجاوزها التسامح •

ومن الصعب أن نقول الى أى مدى تغلغت الارتياحية فى قلب الأقاليم • ففى بواتو كان المراكز دفرير مشغولا بالكتابة عن الربوبية وبمهاجمة الطرق الديرية ، ولو حكمنا من مثل هذه الكتابات بأقلام نفر من الرجال الذين قدر لهم أن يلعبوا دورا نشيطا فى الثورة لقلنا ان التشكك ربما كان واسع الانتشار بين النبلاء وأفراد الطبقة الوسطى القلقين من أهل المدن • على أن الطبقة البورجوازية فى جملتها ظل لها من الكاثوليكية أكثر من اسمها • فقد كان المجتمع المدني يسلم بأن جميع الفرنسيين أعضاء فى الكنيسة وكان الدين عند عدد كبير جدا أكثر كثيرا من مجرد المطابقة الشكلية • ويصدق هذا بصفة خاصة على الريف ، حيث لم يكن من المحتمل أن يتحدى الفلاحون الاميون لاهوت الحورى • وكان الدين الجماهيرى يشتمل على عنصر كبير من الخرافة - فقد أعدمت ساحرة قرب أنجييه فى ١٧٨٠ - وبعض هذه الخرافة استطاعت الكنيسة أن تسخره لتعزيز المسيحية •

وكان الكهنة أنفسهم منقسمين فيما بينهم على قضايا هامة فى العقيدة والتنظيم الكنسى • وكان الجدل حول الجانسنية قد هدأت ناره قبيل حكم لويس السادس عشر • وتستطيع أن تسلك نائبا أو نائبين من نواب مجلس طبقات الأمة ذوى النفوذ ، مثل الحورين جريجوار وسورين ، والعلمانيين كامى ولانجنيه ، فى عداد الجانسنيين ، ولكن الطبقة الدنيا من الكهنة كانوا أكثر تأثرا بأفكار (اللاهوتى) ريشيه عن العودة الى الديمقراطية الكنسية ، التى مالوا اليها بحكم النظرية السياسية العلمانية ومعاملة الراسات الكنسية لهم (٥٠) • ومن ثم بدءوا يهاجمون ما سموه « تسلط النبلاء الارستقراطى داخل الكهنوت »

J. Egret, 'La dernière assemblée du clergé de France', Revue (٤٨) Historique, CCXIX (1958), I; M. Péronnet, 'Les Assemblées du Clergé de France sous le règne de Louis XIV', Annales Historiques de la Révolution Française, XXXIV (1962), 8.

Mc Mannors, op. cit., pp. 44, 39.

ويطالبون بالمزيد من النفوذ داخل المجامع الخمسية ، وأخيرا يتحدون الأساس اللاهوتي لنظام الرتب الكهنوتية بحجة يسارية ، هي أن الأساقفة وقساوسة الأبرشيات متساوون أساسا بوصفهم رعاة للكنيسة ، أما المجامع الكهنوتية والطرق الديرية فهي من عمل البشر لا من عمل الله (٥١) . وقد أفضى « تمرد الخوارنة » في ١٧٨٠ ، الذي طالبوا فيه بتمثيل أكبر في مكاتب الاسقفيات ، الى اعلان ملكي حرم عليهم « تشديد أى اتحاد أو حلف ، والمداولة معا » - وهو مثال آخر على استعداد الملك لتسخير اهتمامه الصادق بالدين لمصالح الطبقة الأرستقراطية . واذ كان قسيس الأبروشيات ما زالوا مسيطرين على مسامع جمهور كنائسهم ، متمتعين في الغالب بعطف الناقدين المثقفين لكبار رجال الدين ، فقد زاد هذا الصدع في صفوف الكنيسة من الخطر على رؤساء الدين . وقد اتيح لكهنة أنجييه ، بفضل الحركة المحلية التي قاموا بها في ١٧٨٥ ، أن يجربوا تجربة كاملة تلك الخطط التي مكنتهم بعد أربع سنوات من الحصول للقساوسة على كل المقاعد الاربعة في مجلس طبقات الامة . ومن الامور ذات الدلالة أن ثلاثة من قادة حركة المعارضة المذكورة تزعموا بعد ذلك الاقلية الضئيلة من الكهنة المحليين الذين قبلوا تسوية الثورة لمشكلة الكنيسة . (٥٢)

وبلغت التوترات الكامنة داخل الكنيسة ذروتها في ١٧٨٨ حين خرج المجمع الكهنوتي على تحالفه التقليدي مع التاج وانضم الى هجوم النبلاء على الملكية . ولم تسفر هذه المحاولة التي بذلها كبار رجال الدين لاستخدام الكنيسة سلاحا سياسيا الا عن تفاقم الصراعات الداخلية وتحريض القساوسة على التحالف بدورهم مع الطبقة الثالثة . فقدموا بعملهم هذا دعائم قوية لحملة على الامتيازات لم تنج منها المصالح المشتركة للكنيسة .

يتبين من هذا أن فرنسا في ظل النظام القديم كانت مجتمعا معقدا غاية التعقيد ، يتميز باختلافات محلية كبيرة على جميع المستويات . وكانت التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية آخذة في الازدياد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر لعدة أسباب ، وأصبح

(٥٠) E. Préclin, Les Jansenistes du Dix-Huitième Siècle et la Constitution Civile du Clergé (Paris, 1928), passim.

(٥١) M.G. Hutt, 'The curés and the Third Estate', ideas of reform in the pamphlets of the French Lower Clergy in the period 1787-1789', Journal of Ecclesiastical History, VIII (1957), 75.

Mc Mannors, op. cit., pp. 201-3.

من الأشياء المألوفة لدى الكتاب أن يتكهنوا بثورة وشيكة ، وإن أعوزتهم  
الفكرة الواضحة عن ذلك الزلزال العنيف الذى يخبئه القدر لفرنسا . وقد  
أُتيح للطبقة الأرستقراطية ، بفضل تخلي الملكية عن الدور الذى خلقه لها  
لويس الرابع عشر ، أن تؤكد نفسها من جديد فى كل الميادين . وكانت  
السلطة الاقتصادية النامية التى بلغت الطبقة الوسطى ، ووعيتها المتزايد  
بما لها من وزن فى حياة المجتمع ، ونزعة العصر الشكاكة النفعية - كل  
أولئك كان يؤكد أن هذا الهجوم الأرستقراطى سيقى مقاومة عنيفة من  
أولئك الذين أساء الى كرامتهم وتطلعاتهم الاجتماعية . وأثار سخط طبقة  
الفلاحين الشاعرين بوطأة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة للمنتج الصغير  
ذلك العبء الإضافى الذى جلبته حركة الرجعية الاقطاعية . ولاح شبح  
أزمة اجتماعية كبرى لا شأن لها بالمناورات السياسية التى تقوم بها  
الملكية وطبقة النبلاء . وعلى النتيجة التى تتمخض عنها هذه الأزمة لن  
تتوقف طبيعة نظام الحكم فى المستقبل فحسب ، بل الفصل فى هذه  
المسألة برمتها ، وهى هل يندمج المجتمع الفرنسى فى بناء متحد فى  
جملته ، أم أن النظام كله ستنزقه انقسامات جديدة أشد مرارة حتى من  
الانقسامات التى كان يعاني منها الى ذلك الحين .



## الفصل الثاني

# انصار الطبقة الأرستقراطية

«وعندها (أى فى ١٧٨٧) بدأ صراع لايعرض ،  
حتى دعوة مجلس الطبقات للانعتاد ، سوى صورة  
لاحتصار السلطة الحاكمة» .

بارناف

كان « الوسيط » الذى صهر التوترات الاجتماعية فى فرنسا وفجرها تفجيرا هائلا هو افلاس الملكية . ذلك أن المالية الملكية التى ظلت تعاني من النقص منذ حكم لويس الرابع عشر انهارت فى النهاية تحت عبء حرب الاستقلال الأمريكى ، فقد ظفر المصرفى السويسرى نيكى ، الذى كان على رأس الاقتصاد من اكتوبر ١٧٧٦ الى مايو ١٧٨١ ، بنصر لم يكلفه عناء كبيرا حين دبر القروض اللازمة لدفع نفقات الحرب دون أن يزيد الضرائب لتدبير فوائدها والوفاء بها . وأربك خلفاءه تقريره المضلل الذى قدمه فى ١٧٨١ ، وزعم فيه أن هناك فائضا سنويا « عاديا » بخلاف نفقات الحرب يناهز عشرة ملايين ليرة لأنهم فهموا منه أن لاضرورة للزيادة فى الضرائب . أما الواقع فهو أن الحرب حين وضعت أوزارها أورثت الملكية دينا يناهز ٣٤٠٠ مليون ليرة ، وعجزا سنويا يبلغ ٨٠ مليونا . وكما ازداد الدين ازدادت نسبة الدخل العام المخصص لدفع فوائده ، وهى نسبة لم يكن فى الامكان خفضها دون خيانة الامانة من الدولة . لدائيتها . وكان مجال الوفرة فى قطاعات الاقتصاد الباقية لا يكفى لموازنة الميزانية . ولم يكن فى الاستطاعة رفع مستوى الضرائب رفعا كبيرا فى فترة تدهورت فيها الأجور الحقيقية . وقد اعتبر لويس السادس عشر ، على خلاف بعض أسلافه من الملوك ، أن من الامور المخلة بالشرف رفض الدولة أن تدفع ولو بعض دينها . فلم يعد أمامه فى هذه الظروف سوى

زيادة الضرائب على الطبقتين المميزتين • وأتاح هذا لهما فرصة ذهبية لكي تنتصرا انتصارا نهائيا على البقية الباقية من الحكم الملكي المطلق باستعمال قوة المال لاكره الملك على قبول ضرب من الدستور الارستقراطي (١) • أما الخطوة الأولى فقد اتخذتها الملكية • كان كالون قد عين مراقبا عاما للمالية في نوفمبر ١٧٨٣ • وسواء كان الدافع له تعزيز الثقة في الدولة بالتظاهر بالشراء ، أو الأمل في نيل تأييد رجال البلاط ذوي النفوذ الذين يتوقف عليهم بقاؤه ، فانه استهل حكمه بعرض لسخاء الدولة يسره المزيد من القروض • ولكن حلول تاريخ انتهاء الضريبة العشرينية الثالثة - التي فرضت للوفاء بالدين الأمريكي - في ختام ١٧٨٦ وضع حدا لهذا الكرم الهين • ومن ثم قدم كالون في أغسطس ١٧٨٦ الى لويس السادس عشر خططا خطيرة تستعيد بها الحكومة الملكية كفايتها المالية • وكان برنامجه آخر فرصة متاحة للملكية البوربون لاسترجاع السلطة التي كانت تتسلل من بين يديها ولتعزيز ماليتها على أساس يضمن استقلالها عن البرلمان (٢) •

تجاوزت مقترحات كالون حاجات الملكية العاجلة فشملت مسحا عاما لجانب كبير من النظام المالي • وكان اقتراح الغاء الحواجز الجمركية الداخلية ، وأداء المال بديلا عن السخرة ، وخفض ضريبة الملح ( الجابل ) ، مقصودا به اجتذاب تأييد الاقتصاديين والرأى العام عموما • وقدر كالون أن زيادة في رسوم التمغة ، تكون حصيلتها ٢٠ مليون ليرة في العام ويؤخذ معظمها من الأغنياء ، لن تثير مقاومة عنيفة • وكان أصعب ما في خطة كالون محاولته أن يحل محل الضريبة العشرينية ، التي كان يشوب تقديرها محاباة للطبقتين المميزتين والتي يقتضى تجديدها تسجيل البرلمانات لها ، ضريبة دائمة جديدة على الأرض دون نظر الى مركز أصحابها • وقدر كالون أن هذه الضريبة ، التي تتفاوت من ٢٪ الى ٥٪ من قيمة الأرض السنوية حسب خصوبتها ، ستغل ٥٠ مليون ليرة في ١٧٨٧ ، وأن أهميتها ستزداد بارتفاع قيمة الأرض • ومتى سلم بمبدأ فرض هذه

(١) يجد القارئ روايات أكثر تفصيلا لهذه الثورة الارستقراطية في

A. Goodwin, *The French Revolution* (1953); A. Cobban, *A History of Modern France* (1957), I; G. Lefebvre, *The Coming of the French Revolution*; A. Chérest, *La Chute de l'Ancien Régime* (Paris, 1884).

J. Egret, *La Pré-Révolution* (Paris, 1962). خصوصا

الذي ظهر حديثا جدا بحيث لم أستطع الانتفاع بدراساته القيمة •

A. Goodwin, 'Calonne, the Assembly of French Notables of 1787 and the origins of the 'Révolte Nobiliaire'', *English Historical Review*, LXI (1946), pp. 204, 329.

الضريبة أصبح من السهل الى حد ما الملاءمة بين مستوى الضريبة وحاجات الحكومة الملكية . وبهذا يفقد « نبلاء الرداء » ما كان لهم من هيمنة محدودة على فرض الضرائب ، وعلى السياسة الملكية تبعاً لذلك ، هذه الهيمنة التي أتاحتها الضريبة العشرينية المحدودة مقداراً ومدة . ومتى اطمأن الوزراء من ناحية المال أصبحوا أحراراً في اغفال احتجاجات البرلمانيين ، وباتت السلطة الوزارية المطلقة أقرب الى الواقع . من هذا يتضح أن مجالس الطبقات الاقليمية والبرلمانات كان لها مبررات دستورية مشروعة للتنبيه الى خطر هذه المقترحات . يضاف الى هذا أن كالون كان يهدد الطبقتين المميزتين - يهدد جيوبهما ومبادئهما . فلو قبلت ضريبة الأرض لأصبح على رجال الدين أن يدفعوا مزيداً من المال ولأحدث سن هذا الاسفين المالى الرفيع صدعاً فى استقلالهم الجماعى . أما النبلاء العلمانيون فانهم فضلاً عن كراهيتهم الطبيعية للخضوع لمزيد من الضرائب قد يقوى شوكة الملكية على حسابهم ، كانوا هم أيضاً مهددين بمبدأ المساواة الذى ينظر الى الأرض كلها على أنها مجرد تربة تتفاوت فى درجات خصوبتها . فلو ألغيت التفرقة المالية بين أراضي النبلاء terres nobles والأراضي العادية terres roturières لفتح هذا الالغاء الباب لانقراض امتيازات الاقطاعيين بكل ألوانها تدريجياً ، لأن هذه الامتيازات كلها قائمة على افتراض مسلم به ، هو وجود علاقة خاصة بين النبيل والملك .

هذه المخاوف وأمثالها قوتها الحطة التي وضعها كالون لتقدير الضرائب بمعرفة مجالس جديدة للمراكز أو الأقسام تتناسب فيها سلطة التصويت مع ملكية الأرض لا مع المركز الاجتماعى . كان يريد أن يقيم فى الأقاليم الانتخابية pays d'élection - وهى مناطق الملكية القديمة ، التى لم يكن لها مجالس طبقات اقليمية - مجالس اقليمية جديدة خاضعة لاشراف دقيق من الناظر الملكى . ويقوم بانتخاب هذه المجالس الاقليمية مجالس المراكز من بين أعضائها أو من غيرهم من ملاك الأرض الأغنياء . وهنا أيضاً لا يقرر العضوية الا ملكية الأرض ، أما النبالة فلا تضاف على صاحبها أى امتياز .

ويكون الأثر الحاصل من ضريبة الأرض والمجالس الجديدة معا هو تعزيز سلطة الحكومة المالية والادارية ، وادخال مفهوم جديد للنظام الاجتماعى تكون فيه الثروة العقارية وحدها معيار الحقوق المدنية والالتزام المالى . وهكذا بدا للبرلمانات أن مشروع كالون يؤكد رأيهم - وهو أن الأرستقراطية المميزة هى آخر حصن ضد الحكم الملكى المطلق . ونشأ مؤقتاً ، من تضافر المبدأ الدستورى ، وانغلاق الطبقة الأرستقراطية .

والمصالح الذاتية المالية ، حلف غريب ضد الوزير ، وأكبر الظن أن خصومه لم يكونوا على وعى واضح بالدافع الغالب على تفكيرهم من بين هذه الدوافع ، وكثيرون من الذين تحالفوا ضده في ١٧٨٧ وجدوا أنفسهم منحازين لصفوف مختلفة بعد ذلك بعامين .

ولعل كالون لم يدرك إدراكا كاملا أن المعنى الذي تتضمنه سياسته هو احلال مفهوم بورجوازي للمجتمع محل المفهوم الأرستقراطي ، ولكنه كان على يقين من قوة المقاومة التي يتوقعها من الطبقتين المميزتين ، ولاسيما من برلمان باريس ، ومن ثم اتخذ هذا القرار المنتهز ، المفهوم ، وهو دعوة مجلس من « الأعيان » - أى من كبار رجال الدين ، ونبلاء الرداء ، ونبلاء البلاط - طلبا للمشورة في تنفيذ سياسته ، وأغلب الظن أن كالون كان يأمل أن يتيح له استعمال الضغط بمقدار قصر الأعيان على مناقشة التفاصيل ، وأنه يستطيع بعد ذلك أن يقدم النتائج التي يخلصون إليها للبرلمان دليلا على قبول ممثلي الأرستقراطية لسياسته . ولكن قبول الأعيان لهذه السياسة لن يكون بالضرورة ملزما للبرلمان ، ورفضهم خطته قد يشجع أعضائه على الاقتداء بهم ، والواقع أن كالون كشف عن ضعف التاج بالنزول الى طلب المشورة حيث لم يجرؤ على اصدار الأمر . وكان من الأهمية البالغة أن يقف جميع المدافعين عن السلطة الملكية جبهة واحدة تظاهر كالون مادام قد اتخذ القرار . ولكن يبدو أن نبلاء البلاط كانوا غافلين عن النتائج التي ينطوى عليها هذا الخلاف - وحاول الكونت دبروفانس أكبر أخوى الملك أن يكسب النفوذ والشعبية بتشجيع من تحدوا وزير الملك . (٣)

واتخذ الأعيان لتوهم موقف الناقد بتحريض من لومني دبرين ، رئيس أساقفة تولوز، الذي كان يتطلع الى الحلول محل كالون ، ومن أنصار نكير ، الملتزمين بما زعمه بطلهم من أنه ترك فرنسا في ١٧٨١ قادرة على الوفاء بدينها (٤) ، فأكدوا الرأي البرلماني القائل بأن اصلاح المظالم يأتي قبل التصويت على منح المعونة ، واتهموا كالون بتحطيم مالية البلاد ، وطالبوا بالاطلاع على حسابات الحكومة . وزادهم وزير المالية ، الذي أضنته حملاتهم عليه ، يقينا بعدائه للطبقتين المميزتين حين رأوه يوجه نداء للرأي العام في نبذة وزعت مجانا في جميع أرجاء فرنسا وقرئت من منابر الكنائس ، ووصفها أوجار ، أحد موظفي قصر الملكة ، بأنها : « تشهير

Journal de l'Assemblée des Notables de 1787 (ed. (٣)  
Chevalier, Paris, 1960), p. 26.

(٤) انظر يوميات لومني دبرين وأخيه الماد نشرها في  
Journal de l'Assemblée des Notables de 1787 (ed. Chevallier, Paris,  
1960).

رهيب برجال الدين والنبلاء » . ففضى هذا على احتمال التوفيق بين كالون والأعيان ، ولم يكن بد من أن يسفر عن أحد أمرين ، فاما اذلال الأعيان واما استسلام الحكومة .

فى هذا الموقف كشف البلاط عن فقدانه لآى سياسة متماسكة وعجزه عن التفكير الى أبعد من المسائل الشخصية . كان بروفانس وأورليان قد اشتركا فى مجلس الأعيان فى الهجوم على كالون ، أما أرتوا ، أخو الملك الأصغر ، فلم يؤيده الا تأييدا فاترا . وربما كانت ماري انطوانيت أكثر من معظم البلاط وعيا بمدى ما يتهدد السلطة الملكية من خطر ، ولكنها لم تكن تعطف على أى سياسة ترمى للاستعانة بالتأييد الشعبى . كالسياسة التى ينطوى عليها نداء كالون ، فاستنكرت بشدة هذا الالتجاء للرأى العام . واذ كانت عاجزة عن النظر الى أبعد من الأشخاص ، فانها لم تجد أى تناقض منطقى بين استنكارها للمعارضة التى أبدتها الأعيان ، واستخدامها نفوذها فى الوقت ذاته لاحتلال مرشحها برين ، زعيم المعارضة ، محل كالون . وهكذا أقنع لويس السادس عشر . المتردد الضعيف الرأى ، بطرد كالون ، وما لبث ألد خصومه أن حل محله . على أن الملك أصر على رفض الشروط التى حاول رئيس الأساقفة برين فرضها : وهى استدعاء نكير مستشارا ماليا ، ودعوة مجلس الطبقات للانعقاد . (٥)

ولقد يوهم لويس نفسه بأن المسألة لم تكن سوى مسألة أشخاص ، وبأن خطة كالون ستمضى قدما فى ظل خلفه ، ولقد يقوى برين هذا الوهم بالدفاع عن صورة مخففة من المقترحات التى عاون من قبل على رفضها ، ولقد يفرض الملك اجتماع الأعيان الذين لم يروا داعيا يدعوهم لأن يقبلوا من برين ما رفضوا قبوله من كالون : بيد أن شيئا لم يستطع اخفاء هذه الحقيقة ، وهى أن الطبقتين المميزتين كسبتا الجولة الاولى فى صراعهما مع الحكومة الملكية . فالأعيان الذين دعوا لتقديم المشورة لكالون أطاحوا به ، ولم يلبث برلمان باريس أن بدأ يتخذ ضده اجراءات أكرهته على الهرب الى انجلترا . وقد لاحظ البارون ديبزنفال ، الذى أسف من قبل على دعوة الأعيان ، حين كتب بعد ذلك مذكراته ، أن التضحية بكالون كانت ولا ريب أسوأ سبيل فى وسع الملك أن يسلكه . ولعله لم يكن الوحيد الذى شبه معاملة كالون بالمعاملة التى لقيها سترافورد (\*) .

Ibid., p. 123.

(٥)

(\*) Strafford (١٥٩٣ - ١٦٤١) سياسى بريطانى اتهم فى مجلس العموم

بالخيانة وحوكم بمقتضى قانون وافق عليه تشارلز الأول لعلى مضض ثم أعدم فى ١٦٤١ - (المترجم)

كان على برلين الآن أن يواجه برلمانا باريسيا شجعه فوز الاعيان الذين كان بعضهم أعضاء فيه . واتخذ البرلمان موقفا راديكاليا لاجباط مشروع ضريبة الأرض ، وهو أنه غير مختص بالاذن بفرض ضرائب جديدة ، وأن الاذن بهذه الضرائب يقتضى موافقة مجلس طبقات الأمة ، وهو هيئة استشارية لم تجتمع منذ ١٦١٤ . وبعد شهور من المناوشات التى سادتها الفوضى ظفر البرلمان فى النهاية بموافقة الحكومة على دعوة مجلس الطبقات . ولكن الاحتكاك استمر رغم هذا ، حتى استعد برلين ، وهو يحاول يائسا قطع الطريق على خصومه ، للقيام باجراء عنيف ضد القضاة ( أعضاء البرلمان ) . وتوقعا لهذا الاجراء حمل أحد البرلمانين ، واسمه دبرمنيل ، زملاءه فى ٣ مايو ١٧٨٨ على الالتجاء الى عطف الشعب باصدار اعلان يحدد الحقوق المفروض أنها متضمنة فى دستور المملكة المتوارث : وهى أن فرض الضرائب كلها يجب أن يصوت عليه مجلس طبقات الأمة ، وأن من حق الرعايا كلهم أن يحاكمهم قضاة لا يجوز عزلهم ولا القبض عليهم دون اجراء قانونى صحيح ، وأن امتيازات الأقاليم الفرنسية لا يجوز العدوان عليها .

ونزلت الضربة المتوقعة فى ٥ مايو ، حين طوقت الحكومة مكان اجتماع البرلمان بالجند وحاولت القبض على دبرمنيل ومونسايير . وبعد جلسة متوترة دامت ثلاثا وعشرين ساعة تحدى خلالها أعضاء البرلمان الجنود وحوصروا فى قاعتهم ، استسلم الرجلان فاقتيدا الى السجن . وفى ٨ مايو أمر مجلس قضائى ملكى عال Lit de justice بتسجيل ستة مراسيم أعدها قاضى القضاة لاموانون عدلت النظام القضائى بأسره تعديلا عنيفا فتقرر بموجبها أن يعهد بتسجيل المراسيم الملكية منذ الآن الى محكمة كلية Cour Plénière تضم أمراء البيت المالک ، واشراف فرنسا pairs de France (وهى هيئة أضيق كثيرا من هيئة اللوردات الانجليز) وكبار موظفى التاج ، فضلا عن القضاة . كذلك تقرر أن تفقد البرلمانات جانبا كبيرا من عملها القضائى الخالص ، وذلك بانشاء ٤٧ محكمة استئنافية grands bailliages تصدر أحكاما نهائية فى جميع القضايا عدا أكثرها خطورة . وتقرر أن يفقد السادة الاقطاعيون الذين لا يحتفظون بمحاكم مستوفية للشروط ، وبسجون وموظفين قانونيين مدربين ، حقهم فى اجراء القضاء ، وأن يمنعوا على أية حال من الاحاطة بالقضايا التى رفعت فعلا أمام المحاكم الملكية . وعطلت دورة برلمان باريس بمجرد تسجيل المراسيم الجديدة للحيلولة بينه وبين القيام بأى عمل جديد ردا على هذه الاجراءات .

وأكبر الظن أن الموقف كان قد بلغ من التدهور مبلغا لم يعد فيه

لهذه العلاجات اليائسة كبير أمل فى النجاح ، لاسيما لأنها وسعت نطاق الصراع فشمل جميع من كانوا يتمتعون بامتياز القضاء الاقطاعى . وظل المال كما كان مفتاح الموقف . فمادامت الحكومة عاجزة عن جمع القروض أو فرض الضرائب الجديدة فإن انتصارها الظاهرى على البرلمانات سيكون انتصارا غالى الثمن كالهزيمة . وعقد برلين آخر أمل له فى المعونة المالية على اجتماع غير عادى للمجلس الكهنوتى كان يرجو أن يمدّه باعانة قدرها ٨ ملايين ليرة (٦) ولكن أعمال المجلس هيمن عليها كبار الأحرار ، وهؤلاء شاركوا فى خروج الطوائف ذات الامتيازات على الحكومة . فاحتجوا على المحكمة الكلية ، وأبدوا حجة البرلمان القائلة بأن لمجلس طبقات الأمة وحده سلطة الاذن بالضرائب الجديدة ، ولم يتبرعوا الا بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ ليرة توزع على سنتين . ويقال ان برلين عقب على هذا بقوله : مادام النبلاء ورجال الدين تخلوا عن الملك حاميههم الطبيعى ، فلا بد له من الارتقاء فى أحضان العامة . (٧) وأصبح مركز الحكومة الآن ضعيفا واهيا ، وختم على مصيرها فى النهاية تفجر المعارضة فى الأقاليم حيث لم يقتصر النشاط على الدوائر القضائية أو الأساليب القضائية . ولم تكن الأزمة الى ذلك الحين تبدو أسوأ من العواصف الماضية التى تغلب عليها لويس الخامس عشر من قبل ، ولكن تمرد الأقاليم كان شيئا جديدا ، لأن الطبقتين المميزتين أبدتا استعدادهما للالتجاء الى العنف ، وكان مركزهما فى الجيش والادارة يعنى أن التاج لن يستطيع الاعتماد على ولاء خدامه . كتب القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية فى أغسطس ١٧٨٨ يقول : « لا يمكن أن تجمع أى ضرائب فى الدوفينه وغيرها من الأقاليم ، وفى كل يوم ترد الأنباء بحركة جديدة من حركات التمرد والعصيان من مختلف أرجاء المملكة » (٨) . وأثار هياج الطبقتين المميزتين فى برتنى وبروفانس ردا من الطبقة الوسطى ، فظهرت بذلك أول بوادر الصراع بين النبلاء والطبقة الثالثة على غنائم الحكم المطلق المحتضر ، ذلك الصراع الذى سنراه يسود المسرح السياسى خلال الشهور الأولى من عام ١٨٧٩ .

تحرك نبلاء الأقاليم أول ماتحركوا معارضة للمجالس الجديدة التى أنشأها كالون . وقد قابلت بعض الأقاليم التى كانت فيما مضى تتمتع بمجالس طبقات خاصة بها مقترحات الحكومة بالمطالبة بإحياء هذه الهيئات

J. Egret, 'La dernière Assemblée du Clergé de France', Re- (٦)  
vue Historique, CCXIX (1958), p. 1.

De Pradt, Les Quatre Concordats (Paris, 1818), I, 449-50, (٧)  
J. Egret, art. cit.

Despatches from Paris, 1784-1790, II, 98. (٨)

القديمة وسمح لها أن تنفذ ارادتها ، وهكذا لم تقتصر النتيجة على اضعاف سلطة الحكومة المركزية بل جاوزتها الى نقل النفوذ المحلي الى أيدي النبلاء ، لأن هذه المجالس القديمة كان يسودها الأشراف . وآية ذلك أنه في اقليم بروفانس كان كثير من موظفي البلديات الذين ألفوا في معظم أرجاء فرنسا ولجركية عاملة على البقاء لا يزال ينتخبهم سكان المدن ، وكان للاقليم كله مجلس بلدى يجتمع أيا ما كل سنة . ولكن النبلاء استغلوا ضعف الحكومة ليطالبوا باحلال مجالس الطبقات الاقليمية القديمة التي لم تنعقد منذ ١٦٣٩ محل هذا المجلس الذي كان البورجوازيون كثرة غالبية فيه . ورضخ بريين لمطلب النبلاء رغم احتجاجات الطبقة الثالثة ، وفي ديسمبر ١٧٨٧ عقدت مجالس الطبقات من جديد ، ورجح عدد ممثلي الطبقتين المميزتين ممثلي العامة بنسبة تزيد على الثلثين ، وكان بعض ممثلي العامة ينتمون الى نبلاء الرداء . ولكن هذا الانتصار الذي أحرزه أصحاب الامتيازات تحدها المتطرفون من زعماء العامة في شتاء ١٧٨٨ - ٩ ، حيث قامت الفتن والاضطرابات في اكس ومارسليا وطولون . (٩)

وطالبت الطبقة الثالثة في فرائش كونتية بدعوة جمعية استشارية لوضع دستور للاقليم ، وردت طبقة النبلاء بطلب احياء مجلس الطبقات الذي لم يجتمع منذ ١٦٧٨ . وكان للطبقة الثالثة في اجتماعات مجلس الطبقات في القرن السابع عشر عدد محدود جدا من الأعضاء ، ولم تكن الكنيسة ممثلة الا بكبار رجال الدين فقط ، في حين كان لجميع النبلاء الذين يملكون اقطاعيات حق الحضور . وسلم النبلاء بضرورة ادخال نوع من الاصلاح على النظم القديمة ، ولكنهم أصروا على أن التعديل يجب أن يجريه مجلس من الطراز التقليدي . فلما نزلت الحكومة على هذا الرأي ودعت مجلس الطبقات لينعقد في نوفمبر ١٧٨٨ سار نبلاء فرائش كونتية خطوة أخرى في تشبثهم بأوضاع القرن السابع عشر ، فحرموا حضور المجلس على من لا يملكون من طبقتهم زنوك الفرسان الرباعية ويجري الدم النبيل في عروقهم قرنا كاملا . واحتج النبلاء المحدثون لدى الملك يؤيدهم الناظر ولكن دون جدوى . يضاف الى هذا أن كثرة ممثلي الطبقة الثالثة كانوا من « نبلاء الرداء » - (١٠)

كذلك طالب أصحاب الامتيازات في اقليمي اينو والدوفينه أن تحل مجالس الطبقات المحلية القديمة محل المجالس الاقليمية الجديدة ، أما برلمان

J. Egret, 'La Pré-Révolution en Provence (1787-1789)', Annales Historiques de la Révolution Française, XXVI (1954), p. 98.

J. Egret, 'La Révolution Aristocratique en Franche-Comté' (١٠) et en Echec, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, I, (1954), p. 245.



بورردو فحاول أن يمنع دعوة مجلس الليموزان • وتحرك نبلاء الأقاليم لا سيما في الأطراف مطالبين باللامركزية وبهيمنة الطبقات صاحبة الامتياز على الأقاليم • وتهيأت الظروف لحلف بين نبلاء السيف والبرلمانات حين اتخذت موقفا مماثلا ضد مراسم ٨ مايو ١٧٨٨ • وقد حجب المرامى الأرستقراطية البحتة التي استهدفتها هذه الحركة أن زعماءها اعتبروا أنفسهم عن صدق وإخلاص مدافعين عن قضية « الأمة » ضد « الاستبداد الوزاري » وامتيازات نبلاء البلاط • (١١) وأفضى اعلان الاصلاحات القضائية التي وضعها قاضى القضاة لاموانون الى نشوب حوادث عنف صغيرة فى تولوز وديجون ، حيث قامت الوريثة الغنية لقاض كبير فى البرلمان بعمل جرىء تعزيرا لقضية أبيها ، اذ فسخت خطبتها من ابن لاموانون • ولكن أخطر المتاعب جاءت كما قلنا من الاطراف - من بيارن ، وبرتنى ، والدوفينه •

ففى بو رفض برلمان بيارن تسجيل المراسيم الجديدة ، فلما فض لجأت المحاكم الى التأييد المحلى • وأيقظت صيحة الحرب التى أطلقتها عقيرة أصحاب الامتيازات الاقليمية النبلاء المحليين ، فأقبل زراعتهم ورعاتهم من البرانس وحاصروا الناظر وقائد الجيش وأعادوا عقد البرلمان • وأصدر البرلمان تصريحاً احتج فيه على تطبيق قواعد واحدة على منطقة « لم تصبح اقليما فرنسيا على الاطلاق » • وحاول برين أن يقنع البرلمان بأن يعتذر ، ولعله لم يحمل هذا التصريح الانعزالي المحلى على محمل الجد ، ولكن مبعوثه قوبل بموكب عجيب المنظر يحمل مهد هنرى الرابع بطول الاقليم • وفشل برين فى الحصول على الاعتذار المنشود ، ومع ذلك لم يتخذ اجراء ضد البرلمان الذى تحداه •

أما فى برتنى فكان الموقف أكثر خطورة • (١٢) كان الاقليم متخلفا فى اقتصاده ، يكثُر فيه النبلاء الريفيون الذين يعدل ترفعهم عن العامة احتقارهم لفرساي • وكان فى برتنى وحدها ما لا يقل عن ٢٥٠٠ محكمة للقضاء الاقطاعى ، وكان مجلس الطبقات المحلى القوى مشتبكا فى صراع متصل مع الادارة الملكية خلال معظم القرن الثامن عشر • (١٣) ومن ثم

Hartmann, 'es Officiers de l'Armée Royale à la veille de la Révolution', Revue Historique, C, CI (1909).

J. Egret, 'Les Origines de la Révolution en Bretagne', Revue Historique, CCXIII (1955), p. 181; B. de Molleville, Mémoires Secrets pour servir à l'Histoire de la Dernière Année du Règne de Louis XVI (1797), I. 36-37.

H. Fréville, L'intendance de Bretagne, 1689-1790, passim, (١٢)  
G.T. Matthews, The Royal General Farms in Eighteenth Century France, pp. 106-9, 127-8.

كان متوقعا أن يكون رد نبلاء برتني على مراسيم مايو عنيفا . وعاد برتران دمولفيل ، الناظر الملكي في رين ، من فرساي في مايو ١٧٨٨ كارها لأنه توقع الشر ، يحمل معه رزمة كبيرة من الأوامر المختومة . ولو علم أنه يحمل المراسيم الجديدة ومعها أوامر ملكية بيضاء لاستعمالها ضد البرلمان لرفض بتاتا أن يخرج في هذه الرحلة في أغلب الظن . وكان البرلمان قد احتاط للأمر بجعل ممثلين للنبلاء والجامعة والمحامين ينضمون اليه في الاحتجاج سلفا على أي اقتضات على حرياته . وقدم الكونت بوتريل نيابة عن النبلاء حجة الانفصاليين التي استعملت في بو أيضا : فأعلن أن ارتباط برتني بالتاج الفرنسي ليس الا ارتباط تعاقد يبطل اذا انتهك الملك شروط الاتحاد الذي تم في القرن السادس عشر . وبالطبع رفض البرلمان تسجيل المراسيم التي جلبها مولفيل معه . وبدأ كتبة المحامين وحلفاؤهم الذين طوقوا « قصر العدالة » أحداث فتنة لم ينج منها الناظر وقائد الجيش الا بشيء من المشقة . وكان البرلمان ، فيما زعم مولفيل ، مستعدا للوصول الى حل وسط ، ولكن جماهير الغوغاء التي كثر فيها خدم النبلاء أربهته ، فتحدى الحظر الذي أعلنه مولفيل على عودته للاجتماع . ونفى أعضاؤه ، ولكن الصراع بين النبلاء وممثلي الملك استمر ، وفر مولفيل الى باريس معتقدا أن حياته في خطر . وانتهت الاجتماعات غير القانونية التي عقدها النبلاء بارسال وفد الى فرساي وهناك انتهت المحاولات التي بذلوها للحصول على التأييد بحمل الحكومة على الزج بهم في الباستيل .

ولما كانت الفتن في برتني ستستمر طوال الشتاء ، فمن المفيد هنا ان نتبعها الى نهايتها . كان الصراع الى الآن يقوم أساسا بين السلطة الملكية ، وبين البرلمان ونبلاء السيف . فلما أطلق الملك سراح الوفد ووافق على دعوة مجلس الطبقات المحلي للانعقاد بدأت الطبقة الثالثة تتدخل . ومما له دلالة أن الخطوة الأولى في هذا التدخل جاءت من ثغر نانت التجاري الغني ، الذي كانت طبقته الوسطى الممثلة ثقة بنفسها أقل اعتمادا على النبلاء بما كان محامو مركز رين . ووضع فريق من بورجوازي نانت برنامجا ثوريا لمجلس الطبقات المحلي كان منبثا بالمطالب التي تقدم بها بعد حين النواب البورجوازيون في مجلس طبقات الأمة : وخلصته أن يتساوى ممثلو الطبقة الثالثة في العدد مع مجموع ممثلي رجال الدين والنبلاء ، وأن يصوت الكل مجتمعين معا . ثم أحدث هذا الفريق انقلابا في بلدية نانت ودعا مدن اقليم برتني الأخرى الى اقضاء أولجركياتها المسيطرة بالطريقة ذاتها . وهذا أيضا مسلك سنراه يطبق خلال العام التالي على نطاق قومي . وأسكتت أغلبية النبلاء الريفيين العدد

القليل من النبلاء المتحررين ، فلما اجتمع مجلس الطبقات كان الجانبان منقسمين انقساماً حاداً . وخاف الحريصون من ممثلي العامة من ضغط المتفرجين من الطبقة الدنيا فرفضوا أن يشاركوا في أعمال المجلس ما لم يمنحوا تمثيلاً أوسع ، وحق التصويت المجتمع ، وموافقة أصحاب الامتيازات على دفع نصيبهم في الضرائب كاملاً . (١٤) وتعطل التفاهم بعد هذا ، فنشبت حوادث عنف متكررة كانت الفرصة التي انتهزها الفتى شاتوبريان لاستهلال حياته السياسية استهلالاً مسرحياً . وزحف ٤٠٠ شاب من بورجوازي نانت للدفاع عن زملائهم في رين ، وهناك حوَصِر النبلاء ثلاثة أيام في مكان اجتماعهم . فلما استأنف مجلس الطبقات اجتماعه في فبراير بعد أن عطل فترة ، أذنت الحكومة بزيادة ممثلي العامة الى ثلاثة أمثالهم ، وألف أعضاء هذه الطبقة اتحاداً بلدياً يربط بين مدن برتني . ولجأ النبلاء الى الريف طلباً لتأييده ضد سكان المدن ، ولكن دون كبير جدوى . واختتمت الدورة على نغمة هابطة ، اذ وافقت الطبقة الثالثة على مضض على امتداد أجل الضرائب الحالية على أساس ان دستور مجلس الطبقات سيدخل عليه الاصلاح قريباً . وكان قرب انعقاد مجلس طبقات الأمة في ذلك الحين قد أخذ يوجه جميع الانظار الى فرساي .

يتضح من هذا أن ثورة برتني التي بدأت بعمل مشترك من البرلمان والنبلاء دفاعاً عن الامتيازات أحدثت رد فعل قوى عند فريق من الطبقة الوسطى من ساكني المدن . ولم يلق أى من الجانبين كبير عون أو تعويق من تدخل الحكومة الهزيل المتردد ، واعتمد كلاهما قبل كل شيء على موارده الخاصة . وسنرى أن صراع برتني ، فضلاً عما له من مغزى في ذاته باعتباره دليلاً على عمق الخلافات الاجتماعية في ١٧٨٨ - ٩ ، سيكون له أيضاً أثر هام في سير مجلس طبقات الأمة بعد ذلك : وصدق ج . اجريه اذ قال « في صراع زعماء حركة برتني الذين أصبحوا بعد ذلك نواب العامة في مجلس طبقات الأمة مع « السيوف الحديدية » العنيدة ، تعلموا الصلابة التي أكسبتهم الشهرة في أولى جلسات هذا المجلس » ولعله كان يستطيع أن يضيف الى ذلك أن هذه الخبرة علمتهم « التكتيك » كما علمتهم الصلابة .

أما الموقف في الدوفنيه ، الذي كان أول الامر شبيهاً من بعض الوجوه بالموقف في الأقاليم الأخرى ، فقد تطور في اتجاه مختلف يبرسر

(١٤) وصف السفير البريطاني اللورد دورست طلب « الطبقة الثالثة » البرتنية فتح أبواب القيادات العسكرية والوظائف العليا في الكنيسة أمامهم بأنه « سخيف »

Despatches from Paris, 1784-1790, II, 140.

بأمل أكبر . (١٥) ولعل السبب أن الدوفنيه اقليم غلب عليه التصنيع ، بل انه ، في رأى رولان في ١٧٨٥ ، كان أكثر أقاليم فرنسا تصنيعا شاملا . هنا كان قطاع هام من النبلاء على استعداد للتفكير في إطار وحدة فرنسا الاجتماعية والقومية لا الانفلاق الأرستقراطى والامتياز الاقليمى . على أن آراء كهذه لم تكن عامة الانتشار على الإطلاق حتى في الدوفينه ، وقد اقتضى الاحتفاظ بالتحالف بين مختلف الطبقات ( المحامى ) مونييه اصطناع الحذق وبذل التنازلات . وبدأت الأزمة في جرينوبل بالطريقة العادية : ففي أغسطس ١٧٨٧ أعلن البرلمان أنه لا يستطيع الاذن بفرض ضرائب جديدة ، وطالب بعقد مجلس طبقات الأمة ، ومضى يطالب باعادة مجلس الطبقات المحلى ( الذى كان آخر اجتماع له في ١٦٢٨ ) ، ثم نفى أعضاؤه في يونيو ١٧٨٨ لعنف احتجاجاتهم على المحكمة السكلية الجديدة . وفي الفتنة التى تلت ذلك منعت البلدية القضاة حينما من اطاعة الأمر الملكى . في هذه المرحلة أفلح محام يدعى مونييه - كان قد اشترى منصبا أكسبه نبالة شخصية لا وراثية - في الحصول على توقيعات ٩ من الكهنة و ٣٣ من النبلاء و ٥٩ من العامة على التماس مرفوع للملك لرد البرلمان ودعوة المجالس الاقليمية والقومية للانعقاد . وأتاح عدم المقاومة المحلية لمونييه ومعاونيه تحدى الحظر الذى فرضته الحكومة وتنظيم اجتماعات للمجالس البلدية . ودعيت هذه المجالس هي والأبروشيات الريفية لارسال ممثلين لاجتماع يمثل الاقليم كله . ولما وجد الحاكم نفسه عاجزا عن منع الاجتماع ، أو غير راغب في هذا المنع ، اكتفى بالمطالبة بعدم عقده في جرينوبل . فاجتمع المندوبون في فيزيبى بقصر برييه ميلور ، وكان تاجرا غنيا تزوج نبيلة من نبلاء الرداء واشترى القصر لينشئ فيه محلج قطن - فكان أنسب مكان للاجتماع من جميع الوجوه . واجتمع في فيزيبى نحو ٥٠٠ ممثل لرجال الدين والنبلاء والعامة . وبدأ الاجتماع في ٢١ يوليو ١٧٨٨ برفض قبول الضرائب الجديدة ما لم يصوت عليها مجلسا الطبقات ، القومى والمحلى . ثم طالب بأن يكون للعامة في المجلس المحلى عدد من الأعضاء مساو لمجموع ممثلى الطبقتين المميزتين ، وهو اقتراح ترجع شهرته لقبول القساوسة والنبلاء له . ووافق النبلاء على أن يدفعوا نصيبهم من ضريبة جديدة تحل محل السخرة . وآخر شيء ، وأكثره استرعاء للنظر ، أن المجلس أعلن أنه لا يتخذ موقف الدفاع عن امتيازات الدوفينه

التقليدية الا طوال غيبة مجلس الأمة • فمتى عقد هذا المجلس تخلى أهل الدوفينه عن امتيازاتهم المحلية ليتحدوا مع الأمة جمعاء •

وقبل برين الآن الحقيقة الواقعة ووافق على أن تنتخب جمعية تحضيرية انتخابا رسميا لتتولى وضع مشروع دستور جديد لمجالس الطبقات الاقليمية • واجتمعت الجمعية التحضيرية من أول ديسمبر ١٧٨٨ الى ١٦ يناير ١٧٨٩ • ودلت مقترحاتها على أن وحدة الطبقات الثلاث تركز على أساس واه • فقد أصر الكهنة على اقضاء صغار القساوسة ، وأصر النبلاء على أن يكون العضو فارسا من أصحاب الرنوك الرباعية • وهذه الجمعية هي التي انتخب أعضاؤها معا ممثلي الدوفينه لمجلس طبقات الأمة ، والتي وضعت بيانا بالمظالم cahier de doléances • ونجح مونييه في حمل الجمعية على أن تفوضه هو وزملاؤه النواب تفويضا الزاميا بالا يقبلوا غير التصويت المشترك ، ولكنه اضطر في سبيل هذا الى دفع ثمن غال - هو رجحان كبار الاكليروس بين نوابهم ، والتعهد بتأييد العامة للنبلاء في امتيازاتهم الاقطاعية ، وبتعويضهم عن الوضع الخاص للأراضي التي يملكونها بحق الملكية الاقطاعية لقاء قبول النبلاء للمساواة المالية • ولكن حتى مع هذا رفض فريق من النبلاء والكهنة قبول الحل الوسط والتمسوا من مجلس طبقات الأمة ابطال الانتخابات • ولم تأت المعارضة لسياسة التوفيق التي انتهجها مونييه كلها من جانب واحد ، فان بعض صغار القساوسة وجهوا نبذة الى خوارنة برتنى ندودوا فيها بأساقفتهم بأعنف العبارات (١٦) •

كان اقليم الدوفينه هو الاقليم الوحيد الذي بذلت فيه محاولة جادة للعمل المشترك الموحد بين الطبقتين المميزتين والطبقة الثالثة • ولكن الاتفاق ، حتى هنا ، كان محدودا قلقل • أما في الاقاليم الأخرى فقد سارع النبلاء لاستغلال فرصة تدهور السلطة الملكية على أمل استرداد ما كان لهم من نفوذ في القرن السابع عشر • ويلقى مسلك هذا الهجوم في الاقاليم ضوئا حادا على انهيار السلطة الملكية انهيارا غير عادى • ذلك أن الوزراء لم تبد منهم معارضة فعالة ، وربما كان بعض هذا راجعا الى أنهم لم يعودوا يملكون الأداة لفرض الطاعة لأوامرهم • ففى رين وبو وجرينوبل شتم النظار الملكيون والحكام العسكريون أو أهملت أوامرهم • ولم يبد أحد منهم أى استعداد كبير لتحدى الارستقراطية المحلية ، ولو حاولوا هذا لما ضمنوا قط ولاء جنودهم • ومن ناحية

أخرى كشف تمرد الأقاليم عن وجود ثغرة بين الأرستقراطية والطبقة الثالثة أوحى بأن الملكية قد تستطيع أن تجد لها أحلافا .

أما في قلب فرنسا فقد دفع برين من تسليم بالفشل إلى تسليم آخر . وفي يوليو ١٧٨٨ وافق على دعوة مجلس طبقات الأمة في ١٧٨٩ . وما وافى أغسطس حتى كانت الحكومة على شفا الافلاس . وعظمت مدفوعات الخزنة شهرا ، وتقرر أن يؤدي بعضها بعد ذلك أوراقا مصرفية من بنك الخصم الذي أعفى من الالتزام بدفع قيمة أوراقه نقدا عند الطلب . ولم يكن متوقعا أن تظل باريس غير مبالية بخطر الرفض الجزئي لدفع الدين ، ويذكرنا ما أبدته مدام دشاستنيه من حسرة على العسر الذي حل بأسرتها من جراء هبوط الأوراق الحكومية بأن بعض النبلاء كانوا من كبار أصحاب الأوراق المالية كما كانوا من كبار ملاك الأرض (١٧) . وأحرق الباريسيون دمية صنعوها على شكل برين ، واختل النظام في المدينة . وفي أواخر أوغسطس سلم رئيس الاساقفة بما لم يكن منه بد ، فقدم استقالته للملك .

لم يبق للويس أمام حاجته الملحة للمال الا الالتجاء لخبرة نكير المالية ، ولعله كان الوحيد الذي يستطيع تجنب الانهيار التام . ولكن حتى نكير اضطر الى الاستعانة بموارده الخاصة الضخمة لانقاذ الخزنة . وأحدث مجيئه تغيرا ذا دلالة في ميول الحكومة . وقد جانب التوفيق أولئك المتطرفين من نقاده في البلاط ، الذين كانوا يميلون الى أن يحملوه تبعة التصور الذي سلكته الثورة بعد ذلك ، إذ أشدوا الى أنه أراد اذلال الملك ومهاجمة الكنيسة والنبلاء . على أنه ما كان ينتظر من نكير ، المصرفي ، البروتستنتي ، المواطن في جمهورية جنيف ، أن يشاطر برين تقبله للأوتقراطية والامتيازات الأرستقراطية . واذا كان أقل اهتماما بالحق الإلهي ، فهو كذلك أقل تحرجا من الالتجاء الى الطبقة الثالثة لصد هجوم الطبقتين المميزتين . وأحدث هذا التغير في « النبرة » السياسية حيرة وبلبلة في فرساي . كان مجتمع البلاط عاجزا في كثير من الأحيان عن التمييز بين مصالح الملكية ومصالح الأرستقراطية فرأى البعض ان المحاولة الضعيفة التي بذلها نكير للاعتماد على تأييد الطبقة الثالثة مساندة للتاج ضد حملات الطبقتين المميزتين هي في صالح الملك ، ورأى غيرهم أنها خيانة . أما « الأحرار » من أمثال مدام دشاستنيه ومدام كامبان فقد عزوا انهيار السلطة الملكية الى « الوزارات

المتعاقبة ، وخصوصا الى البرلمانات ، والارستقراطية ، والجيش كله » ،  
 وشكوا من أن « الكلام على الدستور الانجليزى فى البلاط ... كان  
 يبدو عملا اجراميا كأنه ايعاز بعزل الملك » (١٨) ! « وأما أوجار فقد حرض  
 المحامى الباريسى تارجيه على مهاجمة الوزراء - وهو يعنى بهم نكير على  
 الأرجح - لأنهم « السبب الحقيقى فى تكباتنا وتكبات الملك (١٩) » وأما أخوا  
 الملك فقد تبادلوا الجانبين اللذين انحازا اليهما من قبل . فوجد بروفانس  
 نفسه الآن يؤيد نكير بعد أن كان يشجع الأعيان فى مقاومتهم الحكم  
 المطلق ، فى حين راح أرتوا أصدق حلفاء الملك - ينضم الى صفوف  
 المعارضين من رجال الطبقتين المميزتين .

أما الملك فكان كالعادة مترددا عاجزا عن اتخاذ أى سياسة  
 ماضية . ولكنه على العموم وافق ، فيما يبدو ، على تجربة نكير فى  
 التحالف مع الطبقة الثالثة ، أيا كان شعوره نحو صاحب هذه التجربة .  
 ذلك على الأقل رأى من كانوا على اتصال بالبلاط . كان من رأى مدام  
 دشاشتنيه أنه لو ترك الملك وحده لسار كل شئ على ما يرام ، وقد  
 أسفت على أن النبلاء فى جملتهم لم يقتدوا بالمثل الذى ضربه نبلاء برتني  
 ويقاطعوا مجلس طبقات الأمة . أما الأميرة دلامبال ، التى أعوزتها البصيرة  
 السياسية ، فكان تقدها للويس فى الواقع اتهامها له بالعداء للأسرة المالكة  
 لأنه أيد « الحزب الشعبى » ! (٢٠) .

أما مارى أنطوانيت فيبدو أن موقفها ، الذى ازداد أهمية حين  
 تطلب تطور الأزمة العمل ، كان أقل استقرارا على هدف واحد مما  
 يحسبه الناس عموما . كانت تشعر شعورا أليما بما يحيط بها من  
 كراهية فى البلاط ، ولم يكن لديها ما يبرر التأثر الشديد بما شعر به  
 رجال البلاط من ضيق وعنت ، وهم الذين لم يفتأوا يلاحقونها سنوات  
 طوالا بالقذف والطعن فى نشرات غفل من التوقيع . ثم انها كانت تكره  
 هجوم الأرستقراطية على الحكم الملكى المطلق ، الذى لعله كان يهملها  
 أكثر مما يهم زوجها . وكانت قد عارضت دعوة مجلس طبقات الأمة  
 بخوف غريزى من عواقبه الثورية ، وفى حديثها مع أوجار ألفت تبعة  
 دعوته بصراحة على عائق القساوسة والبرلمانات ، وقالت له : ان السكونت

Campan, Mémoires sur la Vie Privée de Marie Antoinette (18)  
 (2nd ed. 1823), II, 418-19; Chestenay, Mémoires (3rd ed., Paris, 1896);  
 J.M. Augeard, Mémoires Secrets (ed. Bavoux, Paris, 1866), p. (19)  
 185.

Princess de Lamballe, Mémoires relatifs à la Famille Royale (20)  
 de France pendant la Révolution (Paris, 1826), I, 334.

دارتوا « مدفوع من شعبة جهنمية ستدمرنا كلها » ، وأيدت لويس في اجتماع الأعيان الثانى ضد أمراء البيت المالک . ولسكنها ككثيرين غيرها في فرساي كانت تحيا في دنيا أغمضت عينيها عن الواقع ، ولم تستطع أن تتصور مجتمعا لا يكون فيه البلاط قمة لهرم أرستقراطى . فلما حملت الطبقة الثالثة على اسراف نبلاء البلاط عرفت أنها هدف من أهدافها . وكان لها من الادراك ما جعلها أكثر من لويس وعيا بخطر موقفهما ، ولكن حين تطلب الامر الاستقرار على سياسة لم تستطع الا أن تقول في حزن « ان طبقة النبلاء ستدمرنا ، ولكن يبدو لى أننا بدونها لا نستطيع انقاذ أنفسنا » (٢١) ومنعها احساسها بنظام المراتب الاجتماعى ، كما منعها رفضها التلقائى لفكرة الملكية الدستورية ، من اعتبار محامى الطبقة الثالثة المغمورين أكثر من رعايا مخلصين يلعبون دورا هو تخويف أسر فرنسا الكبرى حتى تطيع . وسنرى أن سياستها ستقررهما ما تصورت أنه مصلحة السلطة الملكية . وكانت عاجزة عن أن تتخيل هذا الا على شكل نظام تقليدى مضى أوانه .

فى هذه الظروف كان على نكير أن يعد لعقد مجلس طبقات الأمة . فبدأ بالغاء مراسيم ٨ مايو ١٧٨٨ ودعوة برلمان باريس من جديد ، وهو تنازل أخير للطبقة الأرستقراطية ربما كان الدافع اليه الحاجة لاستعادة الثقة ان أريد تمكين الحكومة من جمع قروض جديدة . وراح مجلس طبقات الأمة الوشييك يسيطر على المسرح السياسى ابتداء من صيف ١٧٨٨ . ولكن دور المجلس رهن الى حد كبير بتشكيله وبطريقة التصويت فيه ، ولم تكن لكلا هذين سابقة ثابتة . وحاول برلمان باريس الفصل فى هاتين المسألتين بسلطته هو : فأضاف عند تسجيل الرسوم بدعوة مجلس طبقات الأمة هذه العبارة « طبقا للنظام الذى اتبع فى ١٦١٤ » . وهذا فى حقيقته معناه أن الطبقات الثلاث ، الأكليروس والنبلاء والعامه ، تجتمع وتصوت كل على حدة ، وأن لكل منها حق نقض قرارات الطبقتين الآخرين . وقد توقع البرلمان ، فيما يبدو ، أن الطبقات الثلاث ستتحذ لتقيم نوعا من الملكية الدستورية ، فى حين تعجز الطبقة الثالثة عن تنفيذ أى أفكار ضارة بالامتيازات الأرستقراطية ، حتى ولو حظيت هذه الطبقة بتأييد الحكومة . فالتصويت حسب الطبقة *vote par ordre* معناه انتصار الطبقة الارستقراطية . وبادرت الطبقة الثالثة الى قبول التحدى فى باريس ، ومنها سرت حملتها ببطء الى الاقاليم فى شتاء ١٧٨٨ - ٩ . ونشبت المعركة أولا

Augeard, op. cit., p. 156; Campan, op. cit., III, 111.



بين الطبقتين الثانية والثالثة ، ولم تمس بصورة مباشرة العلاقات بين الملكية ومجلس طبقات الأمة . ومع أن نكير لم يكن من غلاة المدافعين عن قوانين المساواة ، فإنه كان على استعداد لاستخدام الطبقة الثالثة لـكبح جماح الطبقتين المميزتين . وهذا معناه تقوية تمثيلها وفرض التصويت المشترك بين الطبقات كلما استصوبت الحكومة ذلك . ولما وجد نكير نفسه يواجه الكثير من المسائل المتصلة بانتخاب مجلس طبقات الأمة والتي يختلف عليها الرأي ، اتجه الى الأعيان طالبا المشورة ، فجمعهم من جديد في نوفمبر ١٧٨٨ . (٢٢) ومع انه قبل رأيهم في معظم المسائل الصغيرة ، فإنه لم يجدهم في مسألتى التمثيل وطريقة التصويت الجوهريتين أكثر تعاوناً مما كانوا في ١٧٨٧ . ولم يكن على استعداد للدفاع عن فكرة مضاعفة عدد ممثلى الطبقة الثالثة غير مكتب واحد من المكاتب السبعة - وكان الصوت المرجح هنا هو صوت رئيس المكتب الكونت ديروفانس ، وهو أمر له دلالة ، وحتى هذا المكتب الوحيد جرد عمله هذا من أى قيمة لأنه أصر طوال الوقت على التصويت حسب الطبقة . على أية حال أغفل نكير نصيحة الأعيان ، لأنه كان مؤيدا من الملكة ، التى اتخذت خطوة غير عادية اذ حضرت بشخصها في ٢٧ ديسمبر جلسة مجلس الوزراء الذى قرر « مضاعفة ممثلى الطبقة الثالثة » . أما طريقة التصويت فلم يذكر بشأنها شيء .

في هذه الظروف تتبين أهمية الاطلاع على «المذكرة» التى رفعها أمراء البيت المال الى الملك في ١٢ ديسمبر ، باستثناء بروفانس وأورليان . ذلك أن الحجة التى قدمتها ضد مضاعفة ممثلى الطبقة الثالثة تشير الى أرض المعركة التى ستقف عليها الطبقة الارستقراطية . فبعد أن حددت المذكرة بمقاطعة الطبقتين صاحبتى الامتياز لمجلس طبقات الأمة بل وبالالتجاء الى البرلمانات التجاء يعززه الاضراب عن دفع الضرائب ، زعمت زعما يبدو في ضوء أحداث السنتين الماضيتين غاية في الغرابة ، وهو أن المدافعين الطبيعيين عن التاج هم « هؤلاء النبلاء البواسل ، العريقون ، المحترمون ، الذين بذلوا الدماء الكثيرة فى سبيل وطنهم ومليكهم » . بل ان البرلمانات وصف أعضاؤها فى المذكرة بأنهم «القضاة الذين كانوا على الدوام سندا للعرش فى الشدائد » (٢٣) وقد تكون هذه الحجة مفتقرة الى المنطق ، ولكن التكتيك كان بارعا : وخلصته

(٢٢) J. Egret, 'La Seconde Assemblée des Notables', Annales Historiques de la Révolution Française, XXI (1949), p. 103. انظر

B. de Molleville, Annals of the French Revolution (1800); I, (٢٣)

الضغط على العرش بأظهار مطالب المساواة التى طالبت بها الطبقة الثالثة بمظهر الهجوم على الملكية . فاذا أمكن اقناع الملك استطاعت الطبقة الأرستقراطية أن تقف ما تشئنه على الحكومة الملكية من هجوم يتزايد خطره بسبب هياج العامة المتفاقم . وعندها يسلم الملك سلطته المطلقة الى الطبقتين الميزتين ، اللتين ستمكنان بذلك من تعبئة موارد الحكومة المركزية - لا سيما الجيش - ضد المنافسين الجدد . ولم يكن من المحتمل أن يقبل نكير هذه السياسة أو يستجيب لما بنيت عليه من تفسير عاطفى أرستقراطى لتاريخ فرنسا . ومن ثم كان على الجهاد المزعوم الذى يخوضه النبلاء فى سبيل الدفاع عن الملكية أن يبدأ بحملة على رئيس الوزراء الذى كان الملك يصرح بثقته فيه . وقد أفضى قبول أرتوا لهذه السياسة الماكرة الى جفوة مؤقتة بينه وبين مارى أنطوانيت .

اتخذت انتخابات مجلس طبقات الأمة مظاهر شديدة التباين فى مختلف الدوائر الانتخابية . ففى الدوفينه مثلاً التقت الطبقات الثلاث معا فى انسجام نسبى ، أما فى برتنى فقد قاطعت الطبقتان المميزتان الانتخابات مقاطعة تامة ورفضتا أن تمثلتا فى مجلس طبقات الأمة . وأما فى فرانش كونتية فقد حملت مناورات الطبقة الثالثة البارعة أغلبية النبلاء المحليين على اخلاء الميدان وأتاحت انتخاب أعضاء من الأقلية المتحررة . (٢٤) وقد خلفت لنا مدام دشاستنيه رواية قوية عن اجتماع

شاتيون - سور - سين الذى انتخب أباهما . (٢٥) فقالت انها لم تميز من النبلاء الذين حضروا الاجتماع وعددهم ٢٨٠ سوى ١٥٠ على الأكثر من وجوه القوم ، ورأى بعض هؤلاء « وهم يكادون يشعرون بالعار لأنهم وجدوا أنفسهم يعاملون معاملة الند من نبلاء دونهم ودون أسلوبهم فى المعيشة درجات ودرجات ، أن يخلقوا فارقا آخر يتميزون به عن هؤلاء ، وذلك بالخروج عن تعاملهم القديم » - أو بعبارة أخرى أن دعوى التحرر كانت علامة مميزة لأعلى صفوف النبلاء ! ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة اطلاقاً على شاتيون . وقد ذكرت المؤلفة نفسها أن المتحررين من النبلاء كانوا عموماً « لا يمثلون أشراف الريف وأقل النبلاء أهلية ، بل ألمع الشباب ، ورجالا أنقلت أسرهم بالمنح وأسباب التشريف فى البلاط » . والواقع أن المعسكر المتحرر كان غنياً بالأسماء الكبيرة : منها دوقات لاروشفوكو ، ومونمورنسى - لافال وايجويون ، وتاليران ،

(٢٤)

7-18; J. Egret, 'La Révolution Aristocratique en Franche-Comté et son Echec, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, I, (1954), p. 245. Chastenay, op. cit., I 75-86.

(٢٥)

والمركز دلافايت بطل الحرب الأمريكية ، وصهره الفيكونت دنواى . وكان هؤلاء الرجال متقاربين سنا متشابهين نباهة أطل . ولاروشفوكو هو الوحيد بينهم الذى يزيد عمره على ٤٠ عاما ، اما ايجويون فعمره ٢٨ ، وأما مونمورنسى فلم يجاوز ٢٢ . وكان الفرق واضحا بين هذه المجموعة الباهرة من الألقاب وبين الأصل المتواضع نسبيا ، الذى ينتمى اليه أهم المتحدثين من الجانب الارستقراطى ، من أمثال كازاليس والأسقف موريه . ويجدر بنا ألا نغالى فى أهمية هذه المفارقة البادية ، ولكن من الواضح أن شطرا من نبلاء البلاط كانوا على استعداد لبذل بعض التضحية بالامتيازات الأرستقراطية مقابل حكومة دستورية قد تفسح لهم الأمل فى لعب دور ايجابي . أمثال هؤلاء لم يكن هناك رباط قوى يربطهم بأولئك « النبلاء المساكين الذين أكرهتهم الظروف على كسب قوتهم بكبد أيديهم ، والذين لا يميزهم سوى سيف مستعار عتيق » والذين أدهشوا جيرانهم بالظهور فى الانتخابات فى شاتيون . وقد وجدت مدام دשאستنيه على العموم أن الطبقة الثالثة كانت أقل فوضى وأكثر تعلقا بشخص الملك من طبقتها - وهو تعقيب طريف على ما زعمته مذكرة أمراء البيت المال (٢٦) .

وتعطينا الكراسات التى وضعها النبلاء بيانا واضحا بمطالب الطبقة وتشير الى الميدان الذى ستنشب فيه المعركة مع الطبقة الثالثة . وتحوى الكراسات خليطا عجيبا من التطلع الى المستقبل والتشبث بالماضى العتيق ، ومطالب بحكومة نيابية جنبا الى جنب مع التماسات بتعيين نسبة فى كل اقليم لتحقيق القاب النبالة . أما عن المسألة الدستورية فقد دافع النبلاء عن فكرة انشاء ضرب من الجمعية التشريعية التى تشرف على فرض الضرائب . أما الحكومة الملكية ، التى ستحرم بهذا من المبادرة فى شئون التشريع ، فيجب كذلك أن تفقد بعض سيطرتها على الأقاليم ، حيث تقاسمها المجالس المحلية سلطاتها . وهنا على الأقل مجال للتعاون المبدئى بين النبلاء والعامّة . أما عن مسألة الحقوق المدنية - كحرية الصحافة ، والغاء الارادات الملكية ، ووجوب محاكمة القبض عليهم الخ . . فقد كان اتفاقهم عاما . ولما كان الملك لا يرغب فى أن يعارض المقاومة العنيدة فى هذه الجبهات ، ولا يملك الأداة للمعارضة ، فلم يكن من المحتمل قيام الصراع الشديد عليها . أما عن الضرائب فلم يكن النبلاء ميالين لتحدى الحكومة والطبقة الثالثة فى مبدأ المساواة المالية ، وان أمل كثير منهم فى العثور على سبل لتفسير

تنازلاتهم تفسيراً يحقق مصالحهم . فالصراع الأساسى بين الأرستقراطية والعامة لم يكن سياسياً ولا اقتصادياً بل اجتماعياً . كان النبلاء مصممين على الاحتفاظ بكيانهم طبقة منفصلة في مجتمع مراتب ، ولعل الامتيازات كان لها أهمية في نظرهم باعتبارها دليلاً على المركز الاجتماعى أكثر منها مصدراً للثروة . والحقوق القطاعية ، بما فيها حق القضاء القطاعى ، والاحتكار الفعلى لوظائف الضباط الحربيين والبحريين ، وخلق الجامع الدينية النبيلة لحاملات الألقاب - هذه كلها لم تكن مطالب نوعية بقدر ما كانت شواهد على مفهوم خاص للمجتمع . وتكررت في الكراسيات مطالب العودة الى النظم والعادات الاجتماعية القديمة ، كطلب الغاء الوظائف الملكية التى تخلع النبالة على من يشترونها ، وتحريم شراء القطاعات على العامة حتى ولو كانوا من حملة السيف . أما الطبقة الثالثة فكانت مصممة على قلب مفهوم المجتمع الذى التزم به النبلاء بأكمله . فطالبت بأن تحل « الكفاءة » محل النسب ، وبمجتمع تفتح أبوابه كلها للمواهب والتعليم . وهكذا كان كل من الفريقين يناضل من أجل مبدأ لا سبيل فيه الى توفيق أو تسوية - وهى حقيقة سيتبينها المتحررون من النبلاء والمحافظون من نواب العامة وستكلفهم الثمن غالباً . ولعل النجاح الأخير الذى أحرزه النبلاء التقليديون على الحكم المطلق المتداعى جعلهم يغالون في تقدير قوتهم . وسنرى أن تصميمهم على ضرب ضربتهم لبلوغ النصر الذى بدا لهم قريب المنال سيثير من خصومهم استجابة لا تقل شدة وعنفاً ، وأن الصراع الناجم عن هذا سيمزق فرنسا شر ممزق .

لم تكن الطبقتان المميزتان متحدثين بحال حين اجتمع مجلس طبقات الأمة فى ٥ مايو ١٧٨٩ . كان هناك أغلبية قوية من قساوسة الأبروشيات فى صفوف الطبقة الأولى ( الكليروس ) التى لم يجاوز عدد كبار رجال الدين فيها ٨٣ نائباً من مجموع قوة النواب البالغة ٢٩١ . ولم تكن آراء الكليروس مجرد انعكاس للحالة الاجتماعية ، ولكن سرعان ما تبين أن طبقة النبلاء لا تستطيع الاعتماد على تأييد الكليروس لها تأييداً غير مشروط (٢٧) . أما فى الطبقة الثانية فإن النبلاء « المتحررين » كانوا قلة - نحو ٥٠ من ٢٧٠ . على أن الباقين لم يكونوا متفقين فى الرأى ، ولا كان من السهل تنظيمهم . وكان القضاء ( أعضاء البرلمان ) قد اقتضاهم إدراك هذه الحقيقة وقتاً أطول مما اقتضى ماري أنطوانيت ، وهى أن انعقاد مجلس طبقات الأمة سيشكل خطراً مميتاً على البرلمان ، ولكنهم الآن غدوا تواقين لفرض هذا المجلس الذى بذلوا

M.G. Hutt 'The Rôle of the Curés in the Estates  
General of 1789', Journal of Ecclesiastical History, VI (1955), p. 192.

الكثير في سبيل جمعه . وقد قيل ان دبرمنيل العنيف المتهور حث الملك على أن يجعل البرلمان يحاكم الدوق أورليان سرا ويشنقه على باب القصر قبل حل مجلس الطبقات . (٢٨) أما أرتوا ومؤيدوه الذين ظلوا يؤملون في استخدام المجلس لتحقيق مآربهم ، فقد أخذوا يغالون في الاحتفاء بأشراف الاقاليم المغمورين لعلمهم يكسبون تأييدهم . ولم يكن الدافع للمركز دفرير على السخط على مؤامرات نبلاء البلاط هو اعتداله الذي تميز به فحسب ، ولكن ريبته الريفية في فرساي . وقد لاحظ عن مسلك هؤلاء الذين سماهم الكبار أن « التأدب حل في تصرفاتهم محل الغرور والصلف » . ولكن حتى فرير استغرق بعض الوقت حتى تغلب على ابتهاجه الطبيعي حين وجد نفسه يتناول الطعام بين الكونتيس ديان دبولنيك والكونت دفودروي ، في حضرة الكونت دارتوا . وأما زملاؤه الريفيون فقد انساق معظمهم وراء نبلاء فرساي . « وتكفل دبرمنيل وبوتيليه ولاكوى بقيادة قاعة النبلاء . ولم يجدوا صعوبة في اقناعهم بارتكاب جميع الحماقات التي أرادوها ... واقتراح هؤلاء السادة تأسيس ناد ... وما ان أنشئ النادي حتى أصبح المتعصبون أغلبية فيه فوراً » . (٢٩)

لم تكن الحكومة قد اتخذت قراراً في كيفية التصويت حين اجتمع مجلس طبقات الأمة ، وطبقت الطبقة الثالثة خطط التعطيل التي كان بعض أعضائها قد استخدموها من قبل في برتني ، فأبت حتى أن تشكل من نفسها مجلساً أو جمعية ما لم تفحص جميع مسوغات النواب فحفاً مشتركاً . والانتقال من فحص الأوراق الى طلب التصويت المشترك لا يتطلب غير خطوة واحدة . وظلت الحكومة على الحياد فيما تلا ذلك من صراع بين الطبقات . وتباطأ الاكليروس ولكن النبلاء بادروا الى وضع الطبقة الثالثة أمام الامر الواقع ، فأعلنوا أنهم قد شكلوا جمعية . وتدل نسبة الاصوات على هذه المسألة ( وهي ١٨٨ الى ٤٧ ) دلالة واضحة على حالة الرأي داخل هذه الطبقة . وقد أنحي نكير في مذكراته فيما بعد باللوم على التكتيك المثير الذي اتبعته هذه الطبقة ، لأنه وجد صلابة النبلاء « حقاً غير مفهومة » ، وأغلب الظن أنه هو والملك كانا لا يزالان في مايو ١٧٨٩ يعتبران أن الطبقة الارستقراطية أهم مصدر للخطر . (٣٠)

D'Allonville, Mémoires Secrets (Brussels, 1841). (٢٨)

Ferrières, Mémoires (Paris, 1821), I, 34-35, 37; Correspondance Inédite (ed. Carré, Paris, 1932), p. 51. (٢٩)

J. Necker, De la Révolution Française (Paris, 1797), I, 171-3; (٣٠)

J. Flammarion, 'Le Second Ministère de Necker', Revue Historique, XLVI (1891), p. 1.

وما وافى التاسع من يونيو حتى بلغ تآزم الموقف غايته ، ولم يحرز مجلس الطبقات أى تقدم بعد أن أمضى فى المناقشة خمسة أسابيع . وأعلنت الطبقة الثالثة الآن أنها ستوجه دعوة أخيرة للطبقتين المميزتين وتفحص تقاريرها ثم تشرع فى عملها . ولكنها بعملها هذا بدت كأنها تخدم مصلحة النبلاء ، وهو ما شعر به ميرابو شعورا مقلقا . ذلك أن اتخاذها لقب « مجلس الأمة » فى ١٧ يونيو كان فيه انكار ضمني لحق الملك فى تحديد الشكل الذى يجب أن يتخذه مجلس الطبقات ، فلما أعلن المجلس ، الذى انتحل لنفسه لقب مجلس الأمة ، أنه لا يوافق على جمع الضرائب الحالية الا اذا استمر منعقدا ، أصبح فى إمكان النبلاء أن يتجهوا الى الملك وينتحلوا - انتحالا معقولا الى حد ما - صفة المدافع عن سلطة الملك ضد العامة المتمردين ، مع أنهم لو نجحوا فى تنظيم مجلس الطبقات على هواهم لكانوا على استعداد لاعلان ما أعلنه نواب العامة . ولكن لسوء حظ الموقف « التكتيكي » للطبقتين المميزتين أن الطبقة الأولى تمزقت تحت ضغط التوترات التى سادتها من الداخل . فمند ١٣ يونيو راح خيط رفيع من القساوسة يتخذ طريقه الى الطبقة الثالثة ليقدموا مسوغاتهم للفحص ، وفى ١٩ منه وافق الاكليروس بأغلبية صغيرة على الانضمام الى « مجلس الأمة » ، وهنا تدخل نكير أملا فى استعادة زمام المبادرة فى يده ، فأوقف جميع الاجتماعات ، وأعلن أن الملك سيلقى خطابا فى جلسة مشتركة يجتمع فيها ممثلو الطبقات الثلاث .

كان قصد نكير أن يقدم للنواب برنامجا ملكيا يعرض فيه التنازلات التى كان الملك على استعداد لمنحها ويحدد الكيفية التى يجب أن يؤدى بها المجلس أعماله . ولما كانت الحكومة قد أخذت زمام المبادرة فى النهاية فقد تعين عليها أن تفصح عن ميولها ، وكانت مقترحات نكير تتسم بالخطر ، لأنها كانت ستضمن امتيازات النبلاء الاقطاعية ، وان لم تضمن احتكارهم للوظائف النبيلة (٣١) . ولكن نفوذ وزير المالية فى فرساي كان آخذا فى التداعى ، لأن نبلاء البلاط أفلحوا فى كسب الملكة أولا ثم لويس السادس عشر . أما كيف ومتى حصل هذا فالأمر فيه الى حد ما متروك للحدس والتخمين ، ولكن ما من شك فى أن مارى انطوانيت هى التى تحولت أولا لصف النبلاء ، ولم تكن آراء الملك مما يستعصى على المحاولات الجماعية المتواصلة للتأثير عليه . فلما انهالت عليه النصائح كالقنابل من أمراء البيت المالك ، وممثلى البرلمان ، والكردينال لاروشفوكو زعيم الاكليروس ، ورئيس أساقفة باريس ، والملكة ذاتها ، التى قطعت على مجلس الوزراء

اجتماعا كان على وشك قبول مقترحات نكير ، أذعن آخر الأمر ، فعدلت المقترحات ، وقد كتب السفير النمساوي يقول ان استقالتي نكير ومونوران وزير الخارجية رفضتنا ، وأن أرتوا أخبر نكير أنه سيحتفظ به رهينة ، بل انه ألح فى القبض عليه . ومن ثم تخلف نكير عن حضور الجلسة الملكية حين أنهى البرنامج الملكي المعدل الى مجلس الطبقات .

كانت المقترحات الجديدة ميثاقا حقيقيا للطبقة الأرستقراطية . (٣٢) فقد تعهد الملك فيها أن يصبح فعلا ملكا دستوريا ، فلا يجمع القروض ولا الضرائب دون موافقة مجلس الطبقات . وأبدى استعداداه للبحث فى الغاء «الارادات الملكية» واتخاذ الخطوات لرفع الرقابة على الصحف . وكانت هذه هى النهاية الحقيقية لحكم البوربون المطلق فى فرنسا . أما النصوص الخاصة بالحكم المحلى فكانت أقل ارضاء للنبل ، لأنها انتوت انشاء جمعيات اقليمية يكون التصويت فيها مشتركا ، وتحتوى أعضاء متساوين من الطبقة الثالثة والطبقتين المميزتين . ولكن النبلاء استطاعوا أن يؤملوا أن يمكنهم صيتهم ونفوذهم المحليان من السيطرة على الهيئات الجديدة التى بدأ أن مآلها استيعاب جانب كبير من سلطة النظار الملكيين . وكان الراجح أن يلقي استعداد الملك لاصلاح قانون العقوبات واصلاح المالية الموافقة من الجميع . أما أهم الفقرات من وجهة نظر الطبقتين المميزتين ففى غير هذه النواحي . فقد أعلن بطلان قرارات « مجلس الأمة » ، « ان الملك يريد ان يظل التميز القديم بين طبقات الدولة الثلاث كاملا لأنه مرتبط ارتباطا أساسيا بدستور مملكته » . وكان هذا صدى للعبارات التى فاه بها دبرمنيل فى قاعة النبلاء . « ويستثنى على التخصص من الموضوعات التى يجوز المناقشة المشتركة فيها ما يأتى : الموضوعات المتصلة بالحقوق الدستورية القديمة للطبقات الثلاث ، وشكل الدستور الذى يعطى لمجلس طبقات الأمة القادم ، والملكية الاقطاعية والنبيلة ، وحقوق الطبقتين الأولى والثانية المادية وامتيازاتهما الشرفية » . « وتشتترط موافقة الاكليروس بصفة خاصة على جميع التصرفات التى تمس الدين والنظام الكنسى ، ونظام الطرق الدينية والجماعات العلمانية والديرية » . ودعيت الطبقتان المميزتان الى التخلي اختيارا عما تتمتعان به من اعفاء ضريبى ، الأمر الذى يتيح لهما فرض آرائهم الخاصة فى طبيعة المساواة المالية . « ان الملكية فى

(٣٢) يجد القارئ النص فى

J.M. Thompson, French Revolution Documents  
(Oxford, 1933), pp. 41-51;

وتعليقا على « الجلسة الملكية » فى

A. Brette, «La Séance Royale du 23 Juin 1789», La Révolution Française, XXII, XXIII, (1892).

جميع صورها دون استثناء ستحترم على الدوام ، ويخص جلالته بالذكر تحت اسم الملكية : العشور ، والحراج ، والريوع ، والحقوق والفروض الاقطاعية و «النبيلة» ، وعلى العموم جميع الحقوق والامتيازات المادية أو الشرفية المتصلة بالأراضي أو الاقطاعيات أو الأشخاص » . بل ان الملك وافق على استشارة مجلس طبقات الأمة في التعيينات التي قد تخلع النبالة الشخصية أو الوراثية على أصحابها . وهكذا تستطيع الطبقتان المميزتان أن تؤملا في سد كثير من الطرق التي تتمكن بها البورجوازية من بلوغ مراتب الشرف .

ولا بد أن نعمة الاعلان الملكي قد أثلجت صدور النبلاء وان يكن لأجل قصير . وفي رأى فريير أن الملك تكلم « كحاكم مطلق يأمر أكثر منه ملكا يناقش » ؛ ووصف كروزيه لاتوش ، أحد نواب العامة ، هذه المقترحات بأنها « أكثر ماوعاه التاريخ غرابة وأشدّه استبدادا وتناقضا » . وشكا باييه ، زعيم الطبقة الثالثة ، في حدة أكثر ، من أن نتيجة البرنامج الملكي ستكون «اقامة الطبقتين الأولى والثانية قضاة نهائيين في قضيتهم» (٣٣) وهذا هو الهدف الذي كانوا يسعون الى بلوغه منذ ١٧٨٧ . فهم لم يكتفوا باكرام الملك على الاستجابة لمطالبهم ، بل أقنعوه باتخاذ هذه المطالب سياسة ملكية ، لأن لويس سيقف بعد هذا مدافعا عن برنامج الجلسة الملكية بوصفه آخر عمل هام من أعمال ارادته الطليقة . وأسلم الملك نهائيا موارد الملكية لقضية الارستقراطية، وبقي أن نتبين الآن هل ستكون هذه الموارد أم لا .

---

Ferrière, Mémoires, I, 58; J.A. Creuzet-Latouche, Journal (٢٢) des Etats Généraux et du début de l'Assemblée Nationale (ed. Marchand, Paris, 1946), p. 138; J.S. Bailly, Mémoires (Paris, 1821-3), I, 212.



## الفصل الثالث

# انتصار الطبقة الثالثة

ان العجز في الميزانية ما كان ليحدث الثورة لولا  
اقتراحه بفلاء الخبز .

آرثر بونج

لم يكن نواب الطبقة الثالثة يؤلفون بحال قطاعا عرضيا في مجتمع العامة بفرنسا . ذلك أن ثلثيهم كانوا من رجال القانون أو الموظفين الملكيين الذين كان أغلبهم من قبل عمالا للتاج : كانوا قضاة ومحامين وعمدا . أما النواب من رجال الأعمال والمصارف فلم تتجاوز نسبتهم ١٣٪ في حين بلغت نسبة ملاك الأراضي والزراع والأعيان ذوى الموارد المستقلة ١٠٪ أخرى (١) ولعل هذه الكثرة الطاغية لرجال القانون والادارة على رجال الصناعة والزراعة قوت من انحراف الجمعية الى الافكار والنظريات ، ولكن أهميتها كانت أقل مما ينتظر لأن وضع « الكراسيات » كشف عن قدر كبير من الاجماع فى صفوف الطبقة المتوسطة العليا .

كانت كل دائرة انتخابية قد نشرت كراسة عامة من واقع الكراسيات المختلفة التى وضعتها فروع الدائرة . وكانت مطالب الناخبين على مستوى الدائرة الانتخابية bailliage متشابهة تشابها مدهشا فى طول البلاد وعرضها (٢) فكان المطلب عاما بالغناء حق الاعتقال الملكى ( الارادات الملكية ) ، وبحرية الصحافة ، وبالمساواة فى الضرائب ، وبإلغاء الضرائب المباشرة أو تخفيضها على الأقل . أما الائتماس العام بإيجاد المزيد من الوحدة فى بعض الأمور كالقوانين والموازين والمقاييس فقد أثار مشكلات من حيث التطبيق لا من حيث المبدأ . وأوقع من هذا كله ذلك

(١) Archives Parlementaires (Paris, 1868-1912), I, 601 et seq.

(٢) انظر A. Vialay, Les Cahiers de Doléances du Tiers-Etat aux Etats Généraux de 1789 (Paris, 1911), passim.

الاجماع الذى طلبت به الدوائر احدث تغيرات ثورية فى الميدانين السياسى والاجتماعى . فقد اتفقت على ملكية دستورية يكون فيها وزراء الملك مسئولين أمام مجلس منتخب يهيمن على مالية الدولة . أما فى السياسة الاجتماعية فقد كان الاهتمام أولا بالقضاء على الحواجز الفاصلة بين النبلاء والطبقة المتوسطة العليا ، والمساواة فى حق التعيينات والوظائف الملكية فى الجيش والبحرية ، والغاء ضريبة الارض الاقطاعية التى يدفعها العامة الذين اقتنوا اراضى للأشراف (franc-fief) والغاء أو تخفيف الأعباء الاقطاعية والقضاء الاقطاعى . كذلك أبدت الطبقة الوسطى ضيقا عاما بنظام الكنيسة . وكانت بعض مطالبها - بالغاء الجمع بين الوظائف واقامة الأساقفة فى كراسيهم - تتفق وآراء المصلحين من الاكليروس ، ولكن المطالبة المتكررة ببيع اراضى الكنيسة كلها أو بعضها ، وبالكف عن دفع المال لكنيسة روما ، وبالتقليل من عدد الطرق الدينية أو الغائها ، كانت اخطر من هذا كله فى دلالتها . وكانت الكراسيات العامة أقل ما تكون اجماعا على مسائل السياسة الاقتصادية ، وأنت اذا استثنيت محاولة حماية المصالح المحلية كتجارة الرقيق ، أو مركز ليون الممتاز فى سوق الحرير ، وجدتها متباعدة عن بعضها البعض فى موقفها من النظريات الجديدة فى اللبرالية الاقتصادية . كان هناك اتفاق عام على الغاء الحواجز الجمركية الداخلية ، كما كان هناك كراهية عامة لمرسوم ١٧٨٤ الذى أباح تجارة المستعمرات الفرنسية للأجانب ، ولمعاهدة ١٧٨٦ التجارية مع انجلترا ، ولكن بينما جذبت بعض الدوائر الانتخابية الغاء النقابات الحرفية ، دافع غيرها عن توسيع النظام النقابى ليشمل جميع الصناعات المدنية . أما الزراعة فقد خصتها الكراسيات بحيز صغير نسبيا ، وقد نزعتم على الجملة الى تأييد الطرق الجديدة فى الزراعة ، ولكنها كانت أكثر اهتماما بامتيازات الشريف الاقطاعية منها بمشكلات القرية الزراعية .

ولا بد لتقدير مدى انعكاس « الرأى العام » فى هذه الكراسيات أن نذكر الظروف التى وضعت فيها . (٣) ويتضح هذا من مثال الهافر (٤)

B. Hyslop, A Guide to the General Cahiers of 1789  
(Columbia University Press, 1936), passim.

(٣) انظر

ويجد القارئ وصفا جيدا للاجتماعات الانتخابية فى باريس فى

J.S. Bailly, Mémoires, I, 9-59.

E. le Parquier, Cahiers de Doléances du Bailliage du Havre (٤)  
(Epinal, 1929), passim.

فقد وضعت هيئاتها المختلفة أولا ملتمساتها الفردية ، وانتخبت لها ممثلين في اجتماع للمدينة . وحتى في هذا المستوى كان بعض الكراسيات يهتم أساسا بالسياسة ، وبعضها يركز على مظاهر مهنية خاصة كالحلافات مع النقابات المنافسة ، والرغبة في إبعاد التجار الغرباء عن السوق المحلية . أما كراسية المدينة فانها لم تكتف باغفال هذه المصالح القطاعية ، بل انها أثارت مسألة الإبقاء أو عدم الإبقاء أصلا على النقابات . وكان من الأمور ذات الدلالة أن تعتبر كراسية التجار من الأهمية بمكان يسمح بالحقا بها بأكملها بكراسية المدينة ، في حين لا تحظى كراسيات الحذائين والخياطين المتواضعة - وبعضهم كان أميا - إلا بعبارات وجيزة سريعة . ثم انتخبت الهافر عشرين مواطنا يمثلونها في اجتماع الدائرة الانتخابية : سبعة تجار ، وخمسة محامين ، وشيخين ، وضابطين بحريين عاملين أو متقاعدين ، ووجيها ( بورجوازيا ) ، وصاحب متجر ، واثنين آخرين . أما « صغار القوم » فقد أقصوا فعلا ، ان لم يكن اسما . هؤلاء العشرون انضم اليهم سبعة عشر ممثلا للقرى والضواحي المجاورة ، وصف كل منهم بأنه مزارع حر *laboureur* . ومع أن التشكيل الاجتماعي لناخبي هذه الدائرة السبعة والثلاثين رجحت فيه الآن كفة المزارعين ، فان كراسية الدائرة أخذت كلها تقريبا من كراسيات المدينة وكراسيات تجار الهافر . واختارت الدائرة لتمثيلها في اجتماع « الدائرة الكبرى » بكوديك ، التي كانت الهافر جزءا منها ، ثلاثة تجار وثلاثة محامين وشيخين اثنين فقط من المزارعين القادمين من النواحي المحيطة . وقد اختير في اجتماع كوديك نواب الدائرة في مجلس طبقات الأمة ، فكانوا ثلاثة محامين في خدمة الملك ، ومزارعين ، وتاجرا . ولم يذهب لفرساي من أهل الهافر سوى رجل واحد هو التاجر بجوان ، وكان ذا ثراء طائل وصاحب مزارع في جزر الهند الغربية .

ومثل هذا الموقف نراه في غير الهافر - ففي أورليان مثلا طالبت الكراسية العامة الممثلة لمصالح التجار الأغنياء ذوى الامتيازات بإلغاء النقابات التي أراد الصناع الإبقاء عليها ، أما جزء باريس الواقع داخل أسوارها *intra muros* ، حيث كان نصاب التصويت عاليا نسبيا ، فقد ركز على الطالب السياسية ، في حين طالبت كراسيات المناطق الواقعة خارج الأسوار ، حيث مجموع الناخبين أكبر ، بتخفيض أسعار الحبز (٥) : وهكذا ترى أن عملية انتخاب النواب المختلطة ، وإن كانت

C. Bloch, Etudes sur l'Histoire Economique de la France (1760-1789), (Paris, 1900), pp. 161-223. (٥)

ديمقراطية بمعنى أن جميع دافعي الضرائب كان لهم حق التصويت الا في باريس ، الا أنها اتجهت في ١٧٨٩ الى حرمان المواطنين الفقراء في المدن والريف من التمثيل النهائي واستبعاد المطالب التي تقدموا بها . وبهذه الطريقة أمكن أن يتحقق لمثل العامة في فرساي ذلك التجانس النسبي الذي سيشكل عاملا هاما من عوامل قوتهم على حساب قصر الأغلبية العظمى من الطبقة على أداء دور سلبي خالص .

ومن ثم كان نواب الطبقة الثالثة ينظرون الى أهدافهم الكلية نظرة متشابهة في جملتها . ويمكن القول عموما أنهم كانوا يريدون أن يستبدلوا بالنظام القديم مجتمعا يقوم على أفكار «التنوير» السياسية والاقتصادية ، وعلى تجربة الحكم النيابي في بريطانيا ، والحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي سادت فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر . وكانوا يناضلون عن مبدأ إلغاء جميع الامتيازات التي يضيفها شرف المولد ، وامتياز امتلاك الأملاك بلا حساب ، ويتطلعون الى نصيب من السلطة السياسية لأنفسهم ولحماية الناس جميعا من الحكم الاستبدادي ويودون أن يستبدلوا برجيعة النظام القديم وخصوصيته وتعسفه مجتمعا كفتا ، قوميا ، منظما ، رحيمًا . ولما كان أكثرهم مقتنعين بأن عصرا جديدا من التقدم قد بدأ ، فقد رأوا أن إلغاء الرقابات الموضوعه أصلا لحماية المستهلك والمنتج في اقتصاد ساكن نسبيا هو التمهيد الذي لا بد منه للتقدم الاجتماعي والاقتصادي السريع . ومزجت عقيدتهم بين المبدأ والمصلحة الذاتية بنسب متفجرة ، وأحسوا احساسا لا يخلو من مبرر بأنهم فرقة الطليعة في حرب صليبية تشخص اليهم فيها أنظار أوروبا بأجمعها .

وستظل هذه الأهداف أهداف أغلبية البورجوازية طوال الثورة . فإذا استثنينا حالات فردية وجدنا أن نواب المؤتمر الوطني في ١٧٩٣ - ٤ تطلعوا الى مجتمع لا يختلف نوعه عن المجتمع الذي تطلع اليه نواب مجلس الطبقات في ١٧٨٩ . وكانوا في الغالب هم هم ، وقد أثرت تجربة سنوات الثورة الأربع في «تكتيكهم» لا في مبادئهم . ومن الصعب جدا اثبات تطور ضمير اجتماعي جديد يعد ١٧٩٢ ، تحت حافز الضغط الصان-كيلوتني ، لأن كثيرا من النواب كانوا على الدوام يخففون من مبادئ « حرية العمل Laissez-faire » التي يدينون بها بقلق رحيم على ضحايا اقتصاد قائم على المنافسة . كان مالويه مثلا يعتبر في ١٧٨٩ منتشيا الى اليمين ، ولكنه قدم في ٣ أغسطس مشروع قانون لوضع نظام قومي للتوظيف ولانشاء مكاتب عامة للمعونة تعان جزئيا من أموال الدولة ، لا يقل جراءة عن الفقرات

الاجتماعية التي حاول روبسبير تضمينها دستور ١٧٩٣ • (٦) وعلى العكس من ذلك ، لا الطبقة الثالثة (١٧٨٩) ولا الجبليون (١٧٩٣) كان في نيته أن يشركوا الصانع والفلاح في السلطة السياسية • كتب النائب دوكتوا في يونيو ١٧٨٩ يقول عن « الشعب » : ان سعاده يجب أن تكفل ولكن كفالته لا تكون بجهوده هو • (٧) وسنرى أن هذا هو بالضبط رأى لجنة الأمن العام وان لم تحرص على قوله في كلام كثير •

اذن فالخلافات داخل صفوف المتحدثين السياسيين بلسان الطبقة الثالثة في ١٧٨٩ وطوال الثورة لم تكن حول الأهداف النهائية بقدر ما كانت حول وسائل تحقيقها • كان هؤلاء المتحدثون يختلفون فيما بينهم على الأخص في أمر الأخطار التي تستحق أن يقتحموها ، والحاجة إلى التوفيق ، والجهة التي يجب التماس الحلفاء فيها • وكان مشار الخلاف بصفة خاصة في صيف ١٧٨٩ هو : هل يمكن تحقيق أهداف العامة برضاء الملك والطبقتين الميزتين ، أم أن تحقيقها يقتضى بالضرورة صراعا فيه عنف كثير أو قليل • فأما دعاة التوفيق فرأوا أن الاكتفاء بحل وسط يكفي لتحقيق الأهداف الأساسية خير من الضغط لاحتراز نصر نهائي يجلب الفرقة والفوضى • وأما المتطرفون فقد أخذوا مقاومة النبلاء ، ان لم يكن القصر ، قضية مسلمة ، وكان همهم الاول الاحتفاظ باتصالاتهم بالجماهير التي سيحتاجون إلى تأييدها اذا أدى الأمر في النهاية إلى امتحان للقوة (٨) •

كانت الاتجاهات السياسية في الغالب تعكس الماضي القريب في الأيام الأولى لاجتماع مجلس الطبقات ، حين اتجه نواب الطبقة الثالثة إلى الالتقاء مع بعضهم البعض في جماعات اقليمية مخافة أن يضيعوا في تيه مجلس مكون من ٦٤٨ عضوا • فنواب الدوفينه مثلا بزعامه مونيه كانوا يتهجون نهجا معتدلا ، في حين اشتهر وفد برتنى بالتشدد والعناد وكان في استطاعته بوجه عام أن يعتمد على تأييد نواب فرانش كونتية وبروفانس - وكلها

(٦) جميع الاشارات إلى مناقشات الجمعية يرجع فيها إلى Archives Parlementaires

ويجد القارئ ملخصا لها يفيد في معظم الأغراض في

P.J.B. Buchez & P.C. Roux  
Laverne, Histoire Parlementaire de la Révolution Française (4e vol.),  
Paris, 1834-8).

R. de Crèvecoeur, Journal d'Adrien Duquesnoy (Paris, 1894), (٧)  
I-147.

(٨) انظر في هذا الموضوع

F. Braesch 1789, L'Année Cruciale (Paris, 1941), passim.

كانت مناطق صراع في ١٧٨٧ - ٩ . وقد ألف « نادى برتنى » نواة لما سيصبح بعد حين نادى اليعاقبة . واذا وجدت الطبقة الثالثة لها زعماء شيئا فشيئا فقد ازدادت مسائل المزاج الفردى أهمية . فظهر مونيه ومالويه أكبر أشياع التوفيق ، فى حين تزعم الأسقف سيبس والنائب البرتنى لسابلييه المتطرفين . أما ميرابو فكان كعادته يقف فريقا قائما بذاته . ذلك أنه لتطرفه بحكم طبعه ، ولليله للتوفيق بحكم اقتناعه ، كان موضع شبهة من معظم زملائه الذين توجسوا أنه معنى قبل كل شيء بالحصول على راع يرعاه ، له من الثروة ما يمكنه من دفع ديونه والانفاق على مطالبه الكثيرة . ولما كان الرجلان اللذان يمكن أن يرعياه ، وهما الملك والدوق أورليان ، يقفان فى جانبين سياسيين متعارضين ، فقد أتاح له هذا أيضا بعض المجال للمناورة . كذلك وقع انقسام شبيه بهذا فى صفوف النبلاء ، حيث انتهج نواى ، وديجويون وكليرمون - تونير ، وغيرهم من نبلاء القصر سياسة التوفيق ، فى حين أصبح دبرمنيل النارى الطبع من أعنف المتحزين لسلطة الملك . أما فى صفوف الاكليروس فقد كان عنف « الراديكالى » جريجوار و « الرجعى » موريه نقيضا لاعتدال رئيسى الأساقفة فين وبوردو .

اذن فالصورة التقليدية التى تصور لنا مجلس طبقات الأمة على أنه منقسم الى نواب الطبقة الثالثة مضافا اليهم نصف الاكليروس تقريبا وسدس النبلاء فى كفة ، وباقى الطبقتين المميزتين فى الكفة المضادة ، هى صورة ناقصة . كذلك نجد تصدعا آخر بين أولئك الذين كانوا فى المجالس الثلاثة على استعداد للتسوية ، وأولئك الذين يرجون فرض برنامجهم كله على خصومهم المهزومين . ومعنى هذا أنه اذا أريد للمجتمع الفرنسى ألا تحطمه الثورة فان على الطبقة الثالثة ألا تنفذ ما ورد بكراساتها فحسب ، بل تنفذه برضاء الطبقتين المميزتين ، أو على الأقل دون جلب عدائهما العنيف . ولعل مالويه ، ومونيه بدرجة أخف ، قد حاولا أن يحتفظا بالاتصال بين الطبقات فى مايو وهما يضعان هذا الهدف نصب أعينهما . وفى يونيو بادر المتطرفون باتخاذ الخطوة الأولى - وسييس هو الذى اقترح أن تشكل الطبقة الثالثة من نفسها المجلس الوحيد الذى يمثل الأمة ، وهو الذى ظفر فى النهاية باطلاق اسم مجلس الأمة عليه رغم اعتراض مالويه ومونيه وميرابو وبارناف . على أن الطبقة الثالثة اتحدت مرة أخرى تحت ضغط التهديد من القصر : وكان قسم ملعب التنس الذى أقسمه نوابها فى ٢٠ يونيو بعدم الانقضاء قبل أن يوضع لفرنسا دستورها اقتراحا من مونيه ، ولم يرفض التوقيع عليه سوى

عضو واحد . ورفضت الطبقة الثالثة ، عقب تصريح الملك في الجلسة الملكية ، بالاجماع أن تبرح القاعة كما أمرت ، ووفق على اقتراح ميرابو بأن يعلن النواب حصانتهم ضد المحاكمة بأغلبية ٤٩٣ صوتا ضد ٣٤ . وبدا أن الملك أخذ يستسلم بعد التصميم القصير الأجل الذي أظهره في الجلسة الملكية ، فلم يبذل محاولة لطرد نواب العامة ، الذين انضم اليهم معظم الاكليروس في ٢٤ منه ، و ٤٧ عضوا من النبلاء في اليوم التالي ، فلما أمر الملك بقية الاكليروس والنبلاء في ٢٧ يونيو بأن يجتمعوا بممثلي العامة كتب آرثر يونج في يومياته يقول : « يبدو أن الأمر كله قضى وأن الثورة اكتملت » . والظاهر أن هذا كان رأى النبلاء أيضا ، لأن الناطق بلسانهم تحدى تفسير الملك للموقف ، وأبدى كازاليس الحجة المتوقعة من راديكالى أرستقراطي ، وهي أن انقاذ النظام الملكى مقدم على انقاذ الملك ، ولكن مقاومة النبلاء تغلب عليها نداء عاطفى وجه اليهم بتضحية مصالحهم الخاصة فى سبيل الدفاع عن الملك . (٩) ومن سمات طبقة النبلاء الفرنسيين فى ١٧٨٩ أنها كانت تتأثر بنداء يخاطب كرمها وشهامتها أكثر مما تتأثر بتهديدات الخطر أو نصائح التعقل .

ولعل نواب الأشراف كانوا مخففين من تشددهم لو عرفوا أن الملك انما كان يحاول كسب الوقت . فالظاهر أنه أذعن مؤقتا لحوفه من وقوع أعمال العنف فورا فى باريس أو فرساي ، ولكن البلاط لم يكن فى نيته قبول الهزيمة ، وقد صدرت التعليمات فعلا بحشد الجيش . والواقع أن هذا التحدى الذى أبدته الطبقة الثالثة تمخض عن أول أزمة كبرى من أزمات الثورة ، وهى أزمة لم يكن سبيل للبت فيها الا بامتحان القوة . أما سياسة القصر فيما تلا ذلك فغامضة ، ربما لأن المسؤولين عنها لم يكن عندهم فكرة واضحة عما ينوون فعله . وكانت تحركات الجنود على نطاق يوحى بأن هناك ضربا من الانقلاب فى الحكومة . فبينما لم يجلب لمنطقة باريس حين عقد مجلس الطبقات الا عدد قليل من الجنود ، طلبت ست فرق من الجيش فى ٢٦ يونيو وعشر فرق أخرى فى أول يوليو ، وكان معظمها يتألف من جنود ألمان وسويسريين محصنين نسبيا ضد الدعاية الثورية . وكان المتوقع أن تتخذ هذه القوات مراكزها قرب باريس بين ٥ و ١٨ يوليو . أما كيفية الاستعانة بها فلعلمها رهن بنتيجة الصراع على النفوذ فى القصر ، وهو صراع لم يصل إلينا من شواهد الا

(٩) انظر

B. de Molleville, *Annals of the French Revolution* (1800), I, 134-40.

القليل . ومن غير المحتمل أن تكون خطط القصر قد دبرت هجوما عسكريا كاحتلال باريس مثلا . كان المارشال بروجلي القائد الأعلى للجيش ملكيا راسخا ، ولكنه كان هو وقائد الميدان بنفالن حريصين على حقن الدماء (١٠) . ولا ريب أن الملك كان متخذًا هذا الموقف نفسه وأن هذا هو أرجح تفسير لسياسة القصر ، وكانت السياسة التي تتردد في دهايلز فرساي هي أن لويس سيحل المجلس مؤكدا من جديد الجلسة الملكية أو غير مؤكد لها ، وأن الجيش كفيلا بتنفيذ الأوامر الملكية وبمنع الحركات العنيفة في باريس أو فرساي . وستكون إشارة البدء بالعمل طرد نكير والوزراء الذين لا ينتظر قبولهم الصدام السافر مع المجلس .

وأصبح النواب في خطر حقيقي يهدد بالعصف بآمالهم كلها . ولم يكن لديهم وسيلة ليتبينوا المدى الذي كان القصر على استعداد للذهاب اليه ، وشعروا أن حريتهم ، ان لم تكن حياتهم ، في خطر . ولم ينته يونيو حتى عرفوا بتعيين بروجلي وبتجركات الجيش الاولى ، ولا بد أنهم أدركوا أن الأحداث تتجمع وتسير الى ذروتها ، ولكن اتحاد الطبقات الثلاث كان قد غير ميزان القوى في المجلس . ومع أن النواب الذين انضموا اليه اطاعة لأوامر الملك لا أكثر امتنعوا فيما يبدو عن الكلام والتصويت ، فان سمعة « المعتدلين » من النبلاء وكبار رجال الدين أتاحت لهم السيطرة على أعمال المجلس . وفي ٧ يوليو انتخب رئيس أساقفة فين رئيسا للمجلس بأغلبية ٧٠٠ صوت من ٧٩٣ . وكان ثلاثة من السكرتارين الستة المنتخبين من المعتدلين أيضا . ويبدو أن المجلس أخذته الحيرة أي طريق يسلك بعكس موقفه العنيد قبل الجلسة الملكية ، ربما لأن زعماء كرهوا الاقرار بالصراع السافر مع القصر . وأفضت هذه السياسة الى خطر فقدان الاتصال بباريس ، حيث أخذ رأى الطبقة الوسطى يزداد تطرفا عن ذي قبل .

وأفنع ميرابو المجلس في ٨ يوليو بأن يلتمس من الملك إعادة الجنود الذين بدءوا يظهرون في المناطق المجاورة لباريس من حيث أتوا . ومع أن المجلس وافق على اقتراحه هذا دون اعتراض الا من أربعة أصوات ، فقد أضعف من قوته قبل ذلك حذف فقرة توصي بأن يخول للمدينة تجنيد جيش خاص بها من المتطوعين . ولم يجب الملك الا في ١١ يوليو برفض

P. Caron, 'La Tentative de Contre-Révolution de juin-juillet (١٠) 1789', Revue d'Histoire Moderne, VIII (1906-7), pp. 7, 650; Besenval, Mémoires (Paris 1821), II, 352, 67.



الالتماس • وتوارى المجلس خلف مناقشة لنص اعلان للحقوق بدا يوما بعد يوم أن لا أمل له فى أن يرى النور • وفى المساء ذاته أشار طرد نكير جميع الوزراء الا اثنين منهم وتشكيل مجلس وزراء « رجعى » برئاسة البارون دبروتوى الى قرب وقوع انقلاب • وقد أحسن توقيت الحركة ، لأن ١٢ يوليو كان يوم أحد لم يجتمع فيه المجلس • ولم يتكرر هذه المرة الاجتماع الطارئ الذى تمخض عن يمين ملعب التنس ، وفى ١٣ يوليو قطع على المجلس مناقشته لموضوع تغيير الوزراء نبأ قيام باريس بالثورة واشعال النار فى جمرك البلدية ونهب مخازن السلاح وتوقع نشوب القتال بين الجيش والمواطنين بين لحظة وأخرى • وكان شعور المجلس ازاء هذا شعور الرعب لا السخط ، وفى اليومين التاليين للحركة والصراع الدائر فى باريس بدت أعمال المجلس بمظهر فقهي بعيد عن الواقع • فقد أعلن أن الوزراء مسئولون عن أعمالهم ، وضمن الدين الأهلى ليضم المدينة الى صفه ، وأعاد تأكيد مقترحات الطبقة الثالثة التى قدمها فى ١٧ و ٢٠ و ٢٣ يونيو • وهزم دعاة التوفيق - لالى تولندال ، وكليرمون - تونير ، ومونييه - اقتراحا قدمه سلفيه النبيل الأورليانى بالتماس اقالة الملك لوزرائه ، حتى بعد سقوط الباستيل ، لما يخشى من اثاره عدا الملك • أما بارناف الذى اصطلح معهم على هذه المسألة فقد ندد بمحاولتهم التوفيق بين « قوة لها كل السلطة وأخرى لم يعد لها وجود » •

وهكذا بقى المجلس على الحدود خلال أزمة ١١ - ١٥ يوليو ، لا بل أوحى بأنه يعتبر ثورة باريس خروجاً على النظام العام ، ولم يفلح النواب المتطرفون من أمثال سييس وجريجوار وشابلييه وبارناف ، الذين حاولوا الزامه بتأييد من يقاتلون فى سبيله • وما من ريب فى أن النواب كانوا سيردون ردا عنيفا على أية محاولة لتفريقهم بالقوة • ولعلمهم كانوا يكسبون الحرب الأهلية لو نشبت ، ولكنهم ما كانوا ليسبقوا الى اشعال نارها • وقد أنقذهم العمل الذى قامت به الطبقة الوسطى تلقائيا فى معظم المدن الفرنسية لا سيما فى باريس •

كانت الفتنة والفوضى الواسعتان واقعتين لا محالة فى فرنسا خلال صيف ١٧٨٩ حتى ولو لم تقع هذه الأحداث السياسية • ذلك أن محصول ١٧٨٨ أفناه البرد المتساقط، وثمان الحبز ظل مرتفعا طوال الشتاء (١١) ولما

(١١) يجد القارئ وصفا للأضرار التى أحدثتها قطع البرد التى يبلغ محيط القطعة منها ست عشرة بوصة فى

نفدت المؤن في ربيع ١٧٨٩ بلغت الاسعار أعلى مستوى لها منذ ١٧٩٠ . وظلت مواد التموين غير مضمونة رغم ما استوردته منها الحكومة ، وكانت الغلال في الغالب رديئة لا تكاد تصلح طعاما للناس . ولما كان خبز الشيلم هو طعام الفقراء الأساسى بل الوحيد تقريبا ، فقد انتشرت المجاعة وقامت حول تجار الغلال شبهات التخزين ، ونهبت قوافل الطعام وهى تحاول اختراق القرى الجائعة ، ونشبت افتن فى الأسواق ، وكان اهم ما استخدم فيه الجنود الذين استقدموا لمنطقة باريس فى أوائل الربيع حفظ النظام فى الريف . وازداد سوء الأحوال فى الفترة الحرجة السابقة للمحصول الجديد . كتبت احدى الصحف الملكية تقول « كلما دنا المرء من ١٤ يوليو اشتد نقص الطعام . فكل مخبز يحاط بحشد لا يعطى كل فرد فيه سوى حصصة شحيحة جدا ، أما تموين الغد فغير مضمون اطلاقا . وكانت شكاوى الواقفين فى الطابور طوال اليوم دون أن ينالوا شيئا تزيد من فزع الباقين . وكثر القتال على الخبز ، وفرغت الورش من عمالها ، وكان العمال والصناع يضيعون الوقت الطويل فى الكفاح للحصول على نصيب ضئيل من الخبز ، الأمر الذى فوت عليهم الأجر الذى يشترطون به مئونة الغد . » (١٢)

وموقف كهذا كان فى أى وقت فى القرن الثامن عشر يؤدى الى الاخلال بالنظام ، فوقعت فتن خطيرة فى بروفانس فى الربيع ، ولما اتجهت الاسعار الى الارتفاع - اذ بلغ ثمن الخبز ، حتى المباع منه فى باريس والمصنوع من الغلال المستوردة ، والذى تبيعه الحكومة بخسارة ٣/٤ سو للرطل - اقترن مطلع الصيف بفوراث لا حصر لها فى كثير من أرجاء البلاد . وعند اقتراب الفترة الحرجة الواقعة بين المحصولين ، حين يحتمل وقوع ثغرة بين نفاد المحصول القديم وضم الجديد، اشتد التوتر فى الريف، حيث ازداد تعرض المحاصيل الوشيكة للنضج للعواصف والنهب والتدمير المستهتر . وجاءت أحداث ١٧٨٩ السياسية المثيرة فوق هذا الجو المتوتر . وأغرق هذا البلد الذى لم يألف أى لون من النقاش الدستوري سبيل من النشرات التى تعد بتحسين الأحوال ، وتعزو المعاناة الحالية للاحتيازات الظالمة ، وتندد بمؤامرات الأشراف و « حلف الجوع » الذى يجمع بين تخزين الغلال والعداء للثورة . وعملت رداءة المواصلات على تصديق الناس لأغرب الشائعات وتهويلها فى أثناء تداولها - ولآرثر يونج تعليقات لاذعة على مدن فرنسية هامة لا ترى فيها صحيفة واحدة . فراج بين الناس

مثلا الاعتقاد بأن الملكة والكونت دارتوا فاعلان مافعله جاى فوكس من قبل  
وأنهما ينويان نسف مجلس الأمة كله . فلما اتفق وقوع الموسم الحرج  
الذى تشع فيه الأقوات مع أزمة يوليو (١٧٨٩) السياسية ، لم يكن  
محتملا أن يفتقر الى الاتباع والأشباع من يودون الاستعانة بتأييد الجماهير  
فى حركة التمرد .

وحدثت فورة خطيرة فى باريس فى أواخر إبريل ، اذ نهب بيت  
رجل عنى يملك مصنعا لورق الجدران ويدعى رفيون (١٣) وكان السبب  
عبارة نسبت اليه ، ربما خطأ ، قال فيها ان العمال يجب أن يكون فى  
قدرهم العيش بخمسة عشر سوا فى اليوم . ولكن عماله ، الذين كانوا  
يتقاضون ٢٥ سوا ، وهو أجر سخى بالنسبة لأجور غيرهم ، لم يشاركوا  
فى الفتنة ، واذن فلا يمكن أن تعتبر اضرابا . لقد كانت فى  
طبيعتها أشبه بتفجر السخط من رجال دفعهم غلاء المعيشة الى نهاية  
احتمال البشر . ولم تكن الحركة سياسية ، كذلك لا يبدو أنها نظمت من  
فوق . ولكن تصايح المشتركين فى الفتنة بالهتافات السياسية تأييدا  
للطبقة الثالثة يدل على أن الأزميتين السياسية والاقتصادية أصبحتا  
مترابطتين فى عقول العمال الباريسيين .

وتلت فتنة ريفيون فترة هدوء نسبي فى باريس رغم أن المشاعر  
السياسية كانت ثائرة . وكانت حداثق النزهة فى « الباليه رويال »  
الذى يمتلكه الدوق أورليان بؤرة هذا النشاط . وازداد السخط بسبب  
حشد الجنود فى منطقة باريس واقامة معسكر فى « الشان دمارس » خارج  
باريس مباشرة ، وذاعت الشائعات بقرب وقوع انقلاب حكومى . وفى  
ليلة ١١ - ١٢ يوليو قبل أن يصل نبأ اقالة نكير الى باريس ، هوجم  
أربعون جمركا من الجمارك الأربعة والخمسين المحيطة بالمدينة وأحرقت  
تماما . ومع أن المسئولين مباشرة عن هذه الحوادث كانوا صناعا وعمالا ،  
فالعاجل أن الحركة دبرت من فوق ، وهناك من الشواهد ما يشير الى أن  
المركز الاورليانى الرئيسى فى الباليه رويال مسئول عن هذا التدبير .  
كانت باريس اذن فى حالة من الهيجان قريبة من الثورة حين وصل النبأ  
حوالى ظهر ١٢ يوليو بأن أعداء الثورة فى فرساي ضربوا ضربتهم . ولما  
كان ١٢ يوليو يوم الأحد ، فان الأجراء كانوا أحرارا فى الاعراب عن آرائهم  
السياسية دون المخاطرة بأرزاقهم . وتزعم الباليه رويال الحركة مرة

أخرى . وألهب ديمولان وغيره من الخطباء مشاعر الجموع بالخطب النارية التي انتهت بالدعوة الى حمل السلاح . ومنذ تلك اللحظة أصبحت الفتنة عامة لأن جموعا كبيرة اقتحمت مخازن السلاح وحملت تماثيل نصفية لنكير وأورليان تجوب بها الشوارع وراحت تناوش القوات الملكية . فأول رد فعل لنبا طرد نكير كان اذن شعبيا صخابا تسوده الفوضى . واذا أعوزه التنظيم والهدف الواضح فقد كان من المرجح انه سيستنفذ طاقته . أضف الى ذلك أن توارى الشرطة وظهور عصائبات اللصوص المسلحة في شوارع باريس ليلة ١٢ - ١٣ يوليو ربما بعثا الخوف في قلوب المواطنين المسلمين أكثر مما بعثه الجنود المرابطون في الشان دمارس . أما نواب الطبقة الثالثة في فرساي فقد اعتبروا أول نبا من العاصمة بالطبع كارثة .

وأما الذي قلب الحركة من فتنة الى ثورة عامة فهو مبادرة البورجوازية الى السيطرة على الموقف بدلا من الالتجاء للملك ليحميهم من الخطر الذي يتهدد الممتلكات . وقد عقب الماركيز دفرير على الموقف بقوله ان الرأسماليين وأصحاب الدخول حشدوا قواهم لتأييد مجلس الأمة واستعانوا في الدفاع عنه بجميع الأسلحة القوية من مال ونفوذ واتصالات (١٤) ذلك أن موقف العاصمة العدائي معناه أن الملك لن يستطيع طرح قرض اذا طرد المجلس . وكان من الخطوات الحاسمة في الفتنة كسب رجال الحرس الفرنسي . وأغلب الظن أن اطعام المتحمسين منهم وايواءهم ودفع الرواتب لهم ، فضلا عن رشوة المترددين ، قد اقتضى موارد مالية لا يستهان بها . وقد وفرت البورجوازية المال كما اضطلعت بالتنظيم . وكانت باريس مقسمة الى ٦٠ حيا لانتخاب نواب مجلس الطبقات ، واستمرت هذه الأحياء في عقد الاجتماعات بعد الانتخابات . كذلك كون الناخبون - وعددهم ٤٠٧ - الذين اختاروا في خاتمة المطاف نواب باريس في مجلس الطبقات من أنفسهم ناديا سياسيا كان في ٤ يوليو يناقش تجنيد جيش باريس من المتطوعين . فلما نشبت الأزمة كان برنامج هؤلاء الناخبين جاهزا . أما هم فكان معظمهم من الفئات الميسورة من الطبقة الوسطى . فمن بين الحاضرين منهم في اجتماع الأوتيل دفييل في ١٤ يوليو - وجملتهم ٣٧٩ - عضوان من أعضاء المجمع الفرنسي ، وخمسة نواب ، وأربعة مصرفيين ، و ٢٦ تاجرا ، و ١٥٤ محاميا ، و ١٣ طبيا وجراحا . وفي أسفل السلم الاجتماعي نجد ٤٣ تاجر تجزئة ، و ١٨

Ferrières, Mémoires (Paris, 1821), I, 76.

(١٤)

P. Robiquet, Le Personnel Municipal de Paris pendant la (١٥) Révolution, (Paris, 1890), pp. 43-64.

معلما لحرف مختلفة ، ولكن الراجع أن بعض هؤلاء كانوا ميسوري الحال ان لم يكونوا سادة بالمعنى السائد يومئذ . فما من شك في أنه ، من الناحية الاجتماعية ، كان الأثرياء والمتعلمون من رجال الطبقة المتوسطة العليا يؤلفون الكثرة الغالبة من الناخبين .

في مساء الأحد ١٢ يوليو بدأ « الناخبون » الباريسيون يقصدون الأوتيل دفييل دون أي دعوة رسمية . وهناك وجدوا جمعا نافذ الصبر يتصايح طلبا للسلاح . وقبل أن ينتصف الليل اكتمل العدد القانوني للاجتماع ، واتخذ المجتمعون أول خطوة للسيطرة على الفنّه . فثبت موظفو البلدية القدامى مؤقتا في مناصبهم ولكنهم استوعبوا في لجنة من ٢٤ كان للناخبين أغلبية فيها . وأمرت الأحياء بالاجتماع ، وأوفد الناخبون لوقف أي عنف في الشوارع . كذلك تقرر البدء بإنشاء جيش من المتطوعين حيث يقدم كل حي من أحياء المدينة ٢٠٠ متطوع يسجلون ويسلحون . وفي مساء ١٣ يوليو تمت الموافقة على الخطط التفصيلية لإنشاء هذا الجيش غير النظامي ، الذي زيدت قوته الى ٤٨٠٠٠ - بحجة صيانة النظام داخل باريس . وكان « الحرس الوطني » ، وهو الاسم الذي أطلق عليه في ١٦ يوليو ، سلاحا مثاليا للبورجوازية . كان الاعتماد عليه سياسيا مضمونا لأنه مؤلف من المدنيين ومن رجال الحرس الفرنسي الذين انضموا تحت لواء الثورة . ولما كان في الوقت نفسه مؤلفا من المواطنين المحترمين ذوي المساكن الثابتة دون غيرهم ، خاضعا للنظام العسكري ، تهيمن عليه أحياء باريس ، فقد يسر نزع سلاح الشعب كافة ، وألف قوة بوليسية قادرة على حفظ النظام وحماية الممتلكات . وربما كان لهذا الحرس الوطني في أيامه الأولى طابع أكثر شعبية مما اتخذته بعد اقصائه الفقراء من المواطنين واتخاذهم زيا عسكريا يكلف الرجل من رجاله خمسة جنيهات انجليزية تقريبا ، ولكن الزام المتطوع منذ البدء بالخدمة يوما في كل أربعة أيام أبعد معظم الأجراء في أغلب الظن . وحين روعت أحداث باريس النائب دوكنوا ، وجد لنفسه بعض العزاء في هذه الفكرة ، وهي أن جيش المتطوعين الجديد يضم عددا كبيرا من الناس المحترمين حقيقة ، ومنهم خيرة مواطني المدينة ، وبضعة من فرسان القديس لويس ، وفرسان مالطة ، وبورجوازيون راسخون ، وماليون ، وقساوسة ، ومحامون ، ورهبان . (١٦)

كان الناجبون قد بدأوا فعلا فى ١٣ يوليو بفرض شىء من النظام على الحركة الثورية تعاونهم على ذلك فرقة كامله من الحرس الفرنسى وغيرهم من الجنود الذين تركوا الجيش وانضموا الى الحرس الوطنى . ولئن اذا كان الأوتل دفيل قد قبض على ذراع الدفة فقد بقى عليه أن يتفادى العاصفة . فما دام جنود الملكية يرابطون فى الشان دمارس ، فستظل باريس عصية من الناحية العملية ، ولن يجرؤ الناجبون أنفسهم ، وهم الذين التزموا شخصيا بنجاح الحركة ، على اضعاف صلاتهم بجماهير الشعب التى تعتمد عليها سلامتهم . وكانت الحشود لا تزال فى الشوارع وأخلى سجن « لافورس » الذى يودع فيه المدينون ، وراحت المتاريس ترتفع ، والحنادق تحفر لصد الخيالة ، وأحجار الرصف تحمل للدوار العليا من الأبنية ذات الطوابق الخمسة والستة التى تشرف على الأزقة الضيقة . وصرحت لجنة الناجبين التنفيذية نفسها بتوزيع البارود على القوات الشعبية . فلما حل ١٤ يوليو ، والحرس الوطنى بسبيل التشكيل ، أصبح العجز فى السلاح والبارود حادا . فسار وفد كبير يقوده أحد الموظفين الملكيين فى البلدية السابقة ويضم جماعة من كتبة المحامين وقسيس سانت - اتيين دمون على رأس شعب كنيسة ، قاصدين الانفاليد ليطالبوا بالبنادق الموجودة فى الترسانة . وأخفق المأمور فى ثنى الجمع بالكلام الدين ، ولم يكن فى نيته مقاومتهم بالقوة ، فنهبوا ترسانته ، وغنم الثوار ٢٨٠٠٠ بندقية و٢٠ مدفعا عززوا بها قوتهم . وجاء الدور على الباستيل ، ذلك الحصن الوسيط الشامخ البنيان ، القائم فى طرف باريس الشرقى الغاص بالسكان ، والذى اشتهر فى أوروبا كلها بأنه معتقل سجناء الدولة . وكان الدافع الأول للهجوم على الباستيل الوصول الى مخزن البارود ، ولكن مأمور السجن «دلونيه» كان قد أخرج مدافعه وعزز حاميته الضئيلة بمرتزقة من السويسريين فى أوائل الشهر ، وكان الباستيل معقلا للملكية كامنا فى قلب العاصمة . ولو أن دلونيه افتدى بسومبروى مأمور الانفاليد لما كان احتلال الباستيل أكثر من حدث آخر فى الفتنة الباريسية . ولكنه رغم ميله للتراضى رفض أن يفتح أبوابه للباريسيين الذين حاصروها هى وحاميته الصغيرة التى لا يجاوز عددها مائة من المرتزقة . وأخيرا أطلق السويسريون نيرانهم ، ربما بدافع الخوف من الحشود المجتمعة . هذا العمل ، مضافا اليه اطلاق الحامية النار على وفد تقدم بعد ذلك يحمل علما أبيض ، هو الذى ألهب غضب الجماهير المحاصرة للباستيل ، الذين اقتنعوا أنفسهم بأن دلونيه حاول أن يخادعهم بمظاهر المسالمة ليستطيع ضربهم بالنار على نحو أشد فتكا . فغلت دماؤهم

سخطا ولم يعد يرضيهم شيء غير اقتحام الحصن والاستيلاء عليه عنوة .

ويبدو أن النخبين روعهم الاتجاه الذى سارت فيه الأحداث - إما خوفهم من الفوضى وإما لأنهم توقعوا للهجوم أن يفشل - ولكن زمام المبادرة كان قد اقلت من أيديهم . وعزز المهاجمون ، ومعظمهم من الطبقة العاملة الساكنين ضاحية سانت أنطوان المجاورة ، بفصائل من الحرس الفرنسى مسلحة بمدفعية خفيفة . (١٧) وسلم دلونيه بعد مقاومة دامت خمس ساعات رغم أن أهم حصون الباستيل ظلت سليمة لم تمس . ولم تفقد قواته سوى قتيل واحد مقابل ٩٨ قتيلا ، و٧٣ جريحا فى صفوف المهاجمين . وكان الاستيلاء على الباستيل - على ضالة دلالاته التكتيكية - عملا حرييا كبيرا تجاوبت أوربا كلها بانبائه . فقد تهاوى بسقوطه رمز الطغيان الوسيط والفردية الملكية تحت ضربات الطبقة الثالثة المطفرة . وانتهى كل شك فى أن لأهل باريس الإرادة والوسيلة لتحويل أزقتهم الضيقة الى معقل للثورة ، وفى أن النخبين مهما كان ارتياحهم من حوادث العنف المحيطة بهم يؤثرون أن يسبحوا مع هذا المد عن أن يستنجدوا بالملكية . وكان بزيفال آخذا فى الانسحاب فعلا الى سيفر حين وصله الأمر من القائد الأعلى بالتقهقر العام .

ولاح حيناً أن النخبين فقدوا سيطرتهم على الحركة . وقتلت الجموع الهائجة دلونيه والضابط التالى له فى القيادة ، وحال الحرس الفرنسى بالجهد دون ذبح الحامية بأسرها . أما العمدة دفليسييل ، الذى حاول تدمير الحركة الثورية من داخل اللجنة التنفيذية فى الأوتل دفييل فقد افتضح أمره باكتشاف أحد خطباته فى جيب دلونيه على ما قيل (١٨) فطرد من اللجنة وضرب بالنار وهو يغادر الأوتل دفييل ، وضم رأسه المفصول عن جسده الى رأس دلونيه فى طرف حربة طافت الشوارع ، فكان منظرا ريع له المواطنون الأقل شهوة لاراقة الدماء . وحتى حين أعيد النظام بصورة قلقة مزعجة ، تفجرت حركة عنيفة ثانية قام بها الغوغاء وتعذرت السيطرة عليها لشدتها ، ففى ٢٢ يوليو قتل فولون الذى عين وزيرا فى ١١ يوليو ،

G. Rudé, op. cit., pp. 56-59.

(١٧)

(١٨) ينفى موليفيل

Molleville (Annals of the French Revolution, I, 247).

وجود هذا الخطاب ، ويستشهد فى ذلك ببابى ، وبزم بابى (Mémoires, I, 382)

أن اللجنة حاولت أنقاذ فليسييل .

وصهره برتية الناظر الملكي لباريسي ، خارج الاوتل دفييل ، اذ اتهم كلاهما بالمضاربة في تجارة الغلال وبالتهريض على حركة العداء للثورة .  
فما قتل برتية مزق تاجر متعصب قلبه وقذف به البلديه المزاعه .  
وصدم الكثيرون وروعوا بفضاعة هذه المناظر التي لم تشهد باريس لها نظيرا الا في مذابح سبتمبر ١٧٩٢ ، ولكن جمهورا الف رؤيه المجرمين يشوهون أو يقتلون وهم موثقون الى عجلة التعذيب كان يميل الى الراى بان فولون وبرتية لم ينالا أكثر مما يستحقان . وفي غير هذا كانت الحياة في باريس تعاود سيرها الطبيعي . وانتخب بايي عمدة ، وهو أحد نواب باريس البارزين ، وقد لافاييت قيادة الحرس الوطني . واعيد فتح المتاجر والمسارح التي أغلقت منذ ١٢ يوليو ، وفي ١٨ يوليو أمرت البلدية الجميع بالعودة الى أعمالهم ، وعرضت في دهاء منح ست ليرات فرنسية لمن يبرزون شهادات بالحضور من رئيس العمل وثلاث ليرات أخرى لكل من يسلم سلاحا . ولم يكن في الامكان استقرار السلام الحقيقي حتى يحل موسم الحصاد ، ولكن سورة الشعب أمكن كبحها على الأقل ، وأمن على نفسه كل من لم يشتبه في تخزينه الطعام أو قيامه بنشاط معاد للثورة .

وكان الملك خلال ذلك قد استسلم للثورة . ذلك أنه حين لم يعد في الامكان أن يخفي عنه ان ما يحدث في باريس هو أكثر كثيرا من مجرد شغب أو فتنه من أجل الخبز ، وافق على أن يصرف الجنود الذين أثار وجودهم عاطلين أهل المدينة دون أن ينفع القصر بشيء . وفي اليوم ذاته ، ١٥ يوليو ، استقال الوزراء الجدد ، ورضخ لويس لهوان استدعاء نكير من جديد . وفي الليلة التالية هرب من فرساي ثم من فرنسا الأفراد المتطرفون من حزب البلاط وهم الكونت دارتوا ، وآل بولنيك المقربون لماي أنطوانيت ، وفودروي وغيرهم .

وكانت الأزمة قد قلبت ميزان القوة ، فأصبح محالا منذ الآن أن توقف الثورة بقوة السلاح . لقد سرت السلطة القليلة الى أيدي الطبقة الثالثة . وكانت أزمة يوليو فاصلة كالانتصارات الحربية ، ولكن عدم وقوع قتال على نطاق واسع ، وعدم اعتبار الملك نفسه بعيدا عن قلوب شعبه ، وعدم اندماج المجلس في الثورة ليصبحا شيئا واحدا - كل أولئك كان يعني أنه ما زال في الامكان انقاذ المظاهر ، وأن التوفيق بين النظامين القديم والجديد مازال مستطاعا .

ان أهمية الأحداث التي وقعت في باريس والتي كانت السبب المباشر



فى هزيمة القصر تجعل رأى آرثر يونج القائل بأن الاقاليم كانت تنتظر ان تنزع العاصمة الثورة لتفتدى بها معقولا فى ظاهره ، ولكن الأمر لم يكن كذلك فى حقيقته . ولو أن ثورة المدن اقتضت على باريس دون غيرها من أرجاء فرنسا لجاز جدا ان يقبل الملك ما عرضه عليه مشيروه ويهرب للأقاليم ، ولما قضى المارشال بروجي على مشروع الهروب بهذا التعقب المتشائم ، « فى استطاعتنا أن نصل فى ساعتين الى منز ، ولكن ماذا نفعل اذا بلغناها ؟ » (١٩) ذلك أن انتفاضات المدن الفرنسية المتعاقبة ، والمشابهة لانتفاضة باريس ، لم تكن أقل وقعا بأسلوبها الخاص من الاحداث المسرحية التى وقعت فى باريس . ويدل اتساع هذه الحركة ، وشبهها العام بسير الاحداث فى العاصمة ، دلالة واضحة على أن الحركتين جزء من رد فعل شعبى واسع النطاق ، لم تكن اغرب أحداثه ، حتى الاستيلاء على الباستيل نفسه ، الا أمواجا منعزلة فى عاصفة كبرى . (٢٠)

فاتحاد جماهير الشعب الجائع مع الطبقة الوسطى المصممة على تأييد مجلس الامة تمخض فى الاقاليم ، كما تمخض فى باريس ، عن قوة ثورية بالغة . وقد أفصححت هذه القوة عن نفسها أولا فى خطابات التضامن الوارد للمجلس . وأعقب أول هذه الخطابات الوارد من باريس فى ٢٦ يونيو سلسلة من التصريحات المشابهة وردت من المدن الاقليمية خلال الايام التالية . وقامت برتنى بدور قيادى ، ربما لأن بلدية بلورميل أرسلت لجاراتها منشورا تدعوها فيه للاقتداء بها . وقبل أن يدفع طرد نكير بالأزمة الى ذروتها كان هناك أكثر من أربعين خطابا كهذه واردة من مدن بينها رين ونانت ومنتز وبوردو وبواتييه وكولمار وديجون ومونبلييه - وكلها حواضر اقليمية وثغور تجارية ومدن حاميات فى جميع أرجاء فرنسا . كذلك أعرب نحو عشرين مدينة أخرى ، منها ستراسبور ومرسلية ونيم وكاءور ونانسى وبيزانسون عن تأييدها للمجلس قبل ان يتاح لها السماع بانتصار باريس . ومنذ ٢٠ يوليو انهالت هذه الخطابات على المجلس من كل حذب وصوب ، فتلقى منها نحو ١٥٠ فى الأيام العشرة التالية .

فلما نشبت الأزمة قام كثير من المدن بحركات دون انتظار للعاصمة . مثال ذلك أن رين حين سمعت بطرد نكير نهبت الطبقة الثالثة فيها الترسانة ورفض الجنود اطلاق النار على الجماهير . وفى كان استولت حركة مماثلة على

P. Caron, loc. cit. (1906-7), 673.

(١٩)

D. Ligou, 'A propos de la Révolution Municipale', (٢٠) انظر  
Revue d'Histoire Economique et Sociale, XXXVIII (1960), 147.

القلعة وهاجمت « محكمة الملح » البغيضة ( وهى المنوط بها تنفيذ ضريبة الملح ) . وخفضت البلدية المرتاعة ثمن الخبز وشكلت جيشا غير نظامي ما لبث أن التحم بالحامية المحلية . وفى الهافر استولت الجماهير على الترسانة البحرية ومنعت الجنود المرسلين من أونفليز من النزول الى البر . وشهد آرثر يونج الأوتيل دفيل فى ستراسبور ينهب بيما الحامية تتفرج . وسلمت قلعه بوردو للثوار الذين تأخى معهم الجند . لقد اختلف الطابع المحلي للحركة الثورية وتوقيتاتها اختلافا كبيرا ، ولم يكن الثوار دائما موقفين، ولكن فى معظم الحالات كانت أى حركة ثورية تقودها البورجوازية لا تلقى مقاومة من الجيش . ولم يبد القواد ميلا للقتال ، ولو فعلوا لشق الجنود عصا الطاعة . وأمكن بفضل تشكيل الجيش المربط من البورجوازيين *milices bourgeoises* حفظ النظام وخلق قوة عسكرية كان لها من حماسها أكبر عوض عن افتقارها للتدريب لو قابلت فرقا من الجيش تشاركها ميولها . وفى كثير من المدن أزيحت الأوليكرات البلدية القديمة وحل محلها لجان أخذ أعضاؤها من بين ناخبى مجلس طبقات الأمة . وكان عنف العملية وشمول التغيير يتفاوتان حسب السرعة التى منحت بها التنازلات للفقراء الذين يتضورون جوعا وللناخبين الذين نفذ صبرهم ، ولكن النتيجة العامة لهذه الحركات هى تغيير مظهر البلاد . فقد هجر كثير من النظار الملكيين وظائفهم وانهار جهاز المركزية الملكية . وكانت البلديات الجديدة مستقلة استقلالاً ذاتياً فى الواقع ، واضطرت الى توكيد سلطانها على الريف المحيط بها حماية لمثونتها من الغلال وصيانة للنظام . وسرعان ما وطدت الصلات الأخوية بين بعضها البعض - فعرضت بانث مثلا أن ترسل ٢٠٠٠ رجل الى برست حيث كانت الطبقة الثالثة فى نزاع مستحكم مع البلدية القديمة والسلطات البحرية . ولم تمض أسابيع حتى فقدت الحكومة الملكية سيطرتها على الأقاليم ، لأن المدن أخذت تتلقى أوامرها فى الشئون الهامة من مجلس الأمة دون غيره .

نظر نواب الطبقة العامة فى فرساي الى ثورة المدينة نظرة الرضا التام . وما لبثوا أن نسوا الفزع الذى ساورهم حين سمعوا بنبا الثورة فى باريس . وأمكن التغلب بسرعة على اخطار أعمال العنف التى يقوم بها الغوغاء بفضل انشاء الحرس الوطنى ، حتى أن النواب الاكثر تطرفا فى تفكيرهم والذين لم يواجهوا من قبل الجماهير ، بعكس بايى ولافاييت ، أقنعوا أنفسهم سريعا بأنه لم يخامرهم أى ريب أو تردد من قبل فى سير الثورة أو نتيجتها . ولم تكن هذه آخر مرة خلال الثورة الفرنسية يبرر فيها قوم أعمال العنف السابقة التى أفادوا من ورائها ، ويحتفظون باللوم

لمن يشتبهون في محاولتهم ارتكاب هذه الأعمال من جديد . والأمم كما قال دوكنوا « اننى شخصيا أرى أن ٠٠٠ (فترة من الفوضى) كانت ضرورية، ولكنى ايضا أرى انها يجب أن تنتهى . » وتعقيب بأرناف على مقتل فولون وبرتييه مشهور - « أكان دمه اذن زكيا الى حد يستوجب منا الأسف الشديد على اراقتة ؟ . وربما كان أبلغ من هذا دلالة ذلك العزاء الهين الذى قدمه المركيز دفرير لأخته حين قال « ما كنت أحسب أن قوما طبيين متسامحين يدفعون الى مثل هذا الشطط ؛ ولكن عدالة السماء كثيرا ما تستخدم أيدي البشر أداة لها » أما لافاييت الذى ضربت الجماهير بالتماسه العفو عن فولون عرض الحائط ، فقد قدم استقالته ، ولكنه فى رأى بايى لم يقصد ولم يتوقع أن تقبل . (٢١)

على أن رضا النواب والطبقة الوسطى من أهل المدن سرعان ما أفسدته حركة ثورية من نوع مختلف . ذلك أن أعمال العنف المتفرقة التى استمرت فى الريف طوال الربيع أججت نارها الازمة السياسية فاستحالت الى سلسلة من الفتن الكبيرة . ولم يجد القادة الذين كانوا على علم بمقاومة النبلاء لمطالب الطبقة الثالثة كبير مشقة فى اقناع الفلاحين الجهلة بوجود مؤامرة أرستقراطية - لعلمهم كانوا هم أنفسهم يعتقدون بوجودها - لتجويج الثوار حتى يستسلموا . وكانت الرسوم الاقطاعية التى يتقاضاها الشريف تشدد وطأتها على كواهل الريفيين فى أوقات المجاعة . وما كان أيسر الظن بأن تخزينه الغلال أهم عامل فى نقص الطعام ، وأن دوافعه سياسية كما أنها اقتصادية . واقتنع كثير من الريفيين بأنهم سيحققون رغبات « لويس الطيب » بل ينفذون أوامره اذا هم سددوا ضرباتهم لأعدائه وأعداء الشعب . وأفضت أنباء القتال الناشب فى باريس الى فتن واسعة فى أواخر يوليو فى ريف نورمانديا وفى فرانشر كونتية والألزاس والماسونية . وهاجم الفلاحون قصور الأشراف وأحرقوا الوثائق الاقطاعية التى احتوت الدليل القانوني على حقوق الشريف ، وفى كثير من الحالات أحرقوا معظم القصر نفسه ، الا فى نورمانديا . أما الحسارة فى الأرواح فكانت فى الواقع قليلة ان لم تكن معدومة ، ولكن الشائعات بالطبع هولت الحوادث تهويلا أخرجا عن حقيقتها ، حتى أن رجلا متزنا مثل يونج نراه يقول « ان السادة الاقطاعيين يقتنصون كأنهم الوحوش المقرسة ، فى حين تنتهك حرمان زوجاتهم وبناتهم » وكان من أثر هذه

الشائعات بالطبع أن جعلت السادة الأوفر حظا أقل ميلا للالاحاح والتشديد  
فى جباية الرسوم المستحقة لهم .

وجاء فى أعقاب ثورة الفلاحين مباشرة ، وشمل منطقة أوسع منها  
كثيرا، ذلك «الخوف الكبير *Grande Peur*» الذى استمر تقريبا من ٢٠ يوليو  
الى ٦ أغسطس (٢٢) فقد أفرخت جيوش المتسولين الذين جابوا البلاد فى  
عصابات ارهابية، وانعدام المواصلات السريعة، والتوتر السياسى المتزايد،  
حصيلة من الشائعات عن عصابات قطاع الطرق الذين قيل انهم وجدوا فى  
مونبيليه فى مايو ، وفى بوكير فى يونيو ، وفى بور فى أوائل يوليو .  
ونشاط «قطاع الطرق» المميز كما عرفه فريير فى ٢٢ يونيو هو أنهم  
يهددون بقطع القمح الموشك على النضج أو حرقه ، وهو نوع من التخريب  
الفاجر الذى لو صح لبرر كل التبرير غضبة الفلاحين واعتقادهم بوجود  
«حلف للجوع» . وزاد فريير على ذلك فى ١٧ يوليو «ان جيش المتطوعين  
الباريسى طرد من المدينة جيشا من قطاع الطرق الذين سيلجأون الى  
الأقاليم» (٢٣) كان رأى اذن مهيا لتفجر «الخوف الكبير» فى أواخر يوليو  
مع بلوغ الأزمة السياسية ذروتها والمحصول فى أخرج فتراته . وكانت  
أهم سمات هذه الظاهرة الاعتقاد بأن قطاع الطرق قد وصلوا ، وانتشار  
الشائعات انتشارا سريعا على مسافات كبيرة . وقد خلع الفلاحون على  
معذبهم الوهميين صورة غريبة - فهم تارة جند انجليز أو امبراطوريون أو  
اسبان أو بيدمونتيون أو حتى بولنديون . اما رأى المتعلمين فمع رفضه  
شطحات الخيال هذه كان مجمعا فى الواقع على الاعتقاد بوجود قطاع الطرق  
لا سيما وأنه كان من المحال التمييز بين قطاع الطرق الأسطوريين وأبناء  
ثورة الفلاحين الحقيقية رغم ما شابها من مبالغة . ولم يكن «الخوف الكبير»  
ذعرا وفزعا بقدر ما كان نذيرا بالخطر . فقد قامت فى كل مكان الاستعدادات  
لمقاومة الخطر الوهمى ، واستعدت المدن والقرى بالسلاح وحذر بعضها  
بعضا وتبادلت عروض المعونة . وأفضت البلبلة وهذا الهرج والمرج ،  
وجمع الفرق المسلحة ، الى تجديد ثورة الفلاحين فى الدوفينه ، حيث وجه  
الفلاحون على الشريف القوات التى أعدت لقطاع الطرق . فلما وضع شيئا  
فشيئا أن هؤلاء اللصوص لن يأتوا ، وأنهم فى الواقع لم يوجدوا قط ،  
كان هناك استعداد عام للاعتقاد بأن وهما شائعا كهذا لابد قد شجعه عمدا  
قوم من المتآمرين لهم دوافع مهمة كاللصوص أنفسهم . واشتبهت

(٢٢) انظر

G. Lefebvre, La Grande Peur de 1789 (Paris, 1932), passim.  
Ferrières, Correspondance Inédite, pp. 73, 92.

(٢٣)

الارستقراطية فى أن الطبقة الوسطى تهيج عليها الريف ، فى حين كانت البرجوازية مقتنعة بأن النبلاء يحاولون تشويه سمعة الثورة بحملة من أعمال العنف . واكتسحت البلاد كلها موجة من الارتياح والشبهات كما تبين ذلك أثر يونج وهو مسافر بمنطقة على الحدود دون جواز سفر ، الامر الذى سبب له عنتا كبيرا .

كانت انتفاضة الريف مفاجأة لمجلس الأمة رمقها بعين الرعب السافر . ذلك أن المجلس بعد أن قضى على الانقلاب الذى حاوله القصر عكف على وضع دستور كان يعتبره علة وجوده الأولى ، وإذا هو يجد نفسه وجها لوجه أمام مظالم الفلاحين التى كثيرا ما أغفلت فى الكراسيات العامة . ولم يكن فى الهجوم على قصور الاشراف الريفية أى غنى للطبقة الوسطى ساكنة المدن ، بل غرم كثير . لقد كان انتصارها قد تأكد ، فرأت فى ثورة الفلاحين تهديدا محتملا للملكية . وأبلغ النائب سالومون زملاءه فى ٣ أغسطس أن هناك رفضا عاما لدفع العشور والرسوم الاقطاعية بل والاياجارات . قال ان الملكية بشتى أنواعها فريسة لأشد ألوان اللصوصية اجراما . وصاح عضو مجهول « انها حرب الفقراء على الأغنياء ! » ونبه دعاة التوفيق من أمثال مالويه الى الخطر الذى يهدد الملكية ، أما المتطرفون فكانوا أميل الى نسبة الاضطرابات الى مؤامرات الاشراف .

ووجد النواب أنفسهم مدفوعين الى الوقوف موقفا حرجا . فالقوات الوحيدة التى يمكن السيطرة بها على الفلاحين الثائرين هى قوات الجيش الملكية والحرس الوطنى الذى شكل حديثا فى المدن . فأما استخدام الحرس الوطنى فيههدد باحداث انشقاق فى صفوف الطبقة الثالثة كما حدث فى الدوفينه وماسونيه ، وأما التماس استخدام الجيش النظامى من الملك فسيستجيب له فرصة استرداد بعض السلطة التى فقدتها فى أزمة يوليو بباريس . فلما شدد المعتدلون أمثال لالى - تولندال وديون دمنور على

ضرورة اعادة النظام الى نصابه ، ذكر روبسيير وبعض نواب برتنى المجلس بأنه فى خطر من التنكر للثورة الشعبية التى يدين لها بالفضل فى انقاذه . ولما استمرت الفوضى فى الريف ازداد الضغط داخل المجلس طلبا لنوع من التدخل . ولكن أى دعوة تدعو الفلاحين لاحترام حقوق الملكية ، مهما تكن بريئة ، قد تكون حكما مسبقا على موضوع امتيازات الاشراف وهل هى شكل قانونى أم غير قانونى من الملكية . وكانت كل محاولة للحد من هذه الامتيازات بالتشريع عرضة للهزيمة على يد رجال الدين الحاثقين على عشورهم والكثرة العظمى من النبلاء والعديد من نواب

الطبقة الثالثة الأكثر من زملائهم محافظة . ومن ثم استقر رأى نادى برتنى على خطوة تكنيكية بارعة ، هى أن يقترح النبلاء المتحررون «التخلي» طوعا واختيارا عن بعض امتيازاتهم الاقطاعية املا فى غمر الملبس بموجة من الاريجية تهدى نتائجها نائرة الريف وتنتفى معها الحاجة للقمع .

فلما نفذت الخطة فى جلسة مساء ٤ أغسطس ، هدد نجاحها الفيكونت دنواى ، الذى يبدو ان نباها نعى اليه فهب واقفا قبل أن يقف المتحدث بلسان نادى برتنى . وكان اقتراح نواى بمنع الخدمات الشخصية التى يقدمها الفلاحون دون تعويض الاشراف عنها ، وبالتخير فى افتداء الضرائب الاقطاعية المتصلة بملكية الأرض ، وبمساواة الجميع أمام الجابى ، عرضة لأن يخيب عند اطلاقه ، لأن هذا الفيكونت نفسه لم يكن لديه من الامتيازات ما يخسره . على أى حال أعقبه على الفور أكبر ملاك الأرض فى فرنسا بعد الملك ، وهو الدوق ديجويون ، الذى كن يتمتع فيما يروى بدخل سنوى يتجاوز ١٠٠.٠٠٠ ليرة من رسومه الاقطاعية ، فلقى خطبته المحضرة ، التى دعا فيها زملاءه الأشراف الى التضحية بحقوقهم على مذهب العدالة، نظير تعويضهم عن جميع امتيازاتهم الاقطاعية (٢٤) على أن التصفيق الذى قوبل به هذا الاقتراح ، والذى اتفق عليه من قبل ، عكسته بعض التعكير مطالبة جافية من دبون دنمور باستخدام الجنود النظاميين والمتطوعين لاعادة النظام الى نصابه فى الريف . ولكن نواب برتنى كانوا مستعدين بخطيب آخر، هو نائب مغمور اعتلى المنبر برداء الفلاحين ، وراح يصف الأعباء الاقطاعية التى تثقل كاهل القرية بعبارات فيها من العواطف أكثر مما فيها من الدقة . ولعل الجلسة كانت تسير فى جملتها وفق الخطة الموضوعية ، وربما لم يتوقع نادى البرتنيين ان يرتقى المنبر عقب لوجوان دكرينجال المركيز دفوكو ، الذى شن هجوما قويا على نبلاء القصر ، واقترح عليهم أن ينزلوا عن رواتبهم ، وهو ينظر على الأرجح الى نواى وديجويون . ومن هذه اللحظة كانت الجلسة تزاد انفعالا كلما تنازل متكلم بعد الآخر عن امتيازاته أو امتيازات جاره . فلما تخلى النبلاء والاكليروس والمحامون عن حقوق الصيد ، والقضاء الاقطاعى ، والتبرعات التى تفرض بين الحين والحين للاكليروس ، وجمع العشور عينا ، وعن امتيازات البرلمانات وشراء وظائف القضاء ، جاء الدور على الأقاليم والمدن صاحبة الامتيازات أن تتخلى ، بتحفظات أحيانا ، عن حقوقها وحصاناتها الخاصة . وتدقت التنازلات بسرعة تعذر معا على سكرتيرى الجلسة أن يلاحقها . وقد وافق النواب

على هذه الاقتراحات كلها بالتصفيق وانفض المجلس فى الساعة الثانية صباحا .

واعلم الظن أن هذه الجلسة العجيبة تجاوزت كثيرا ماتوقعه مدبروها . وقد عقب عليها ميرابو الساخر - وكان قد امتنع عن حضورها - بقوله « ما أشبه هذا بطبع مواطنينا الفرنسيين » . انهم ينفقون شهرا كاملا فى شجار حول المقاطع ( مشيرا الى اعلان حقوق الانسان ) وفى ليلة واحدة يقبلون دل النظام التقليدى للملكية « وحتى فريير السريع التأثير يقول وهو يقلب مذكراته عن تلك الليلة «لقد بدا أن شعور الكراهية وشهوة الانتقام العمياء ، لا رغبة الخير ، هى التى حركت نفوس القوم » . وزعم أنه فى معمان الجلسة أرسل لالى - تولندال كلمة الى لشابلييه رئيس الجلسة غير المبالي يقول فيها «انهم جميعا فقدوا السيطرة على أنفسهم . ارفع الجلسة» وقال فريير نفسه أن المجلس كان أشبه بجماعة من السكارى .

لا ريب فى أن بعض اقتراحات جلسة ٤ أغسطس دفعت بعض النواب اليها الرغبة فى عقاب الآخرين على الحسائر التى تسببوا فيها . ثم ان اقرار برنامج الاصلاح اتاح لمونييه أن يجيز فى المجلس اقتراحا يخول للسلطات البلدية استدعاء الجيش رسميا ونزع سلاح المتشردين ، وهو اقتراح كان من الجائز فى غير هذا الظرف أن يهزمه اليساريون . ومع ذلك يجدر بالمرء ألا ينساق وراء اغراء السخرية الهينة من النوايا الطيبة . فلم يكن فوكو ، وهو يهاجم رواتب نبلاء البلاط ، بالضرورة رافضا التنازلات التى اقترحها ديجويون ، لأنه وقف فى أغسطس موقف المعارض العنيف للخدمات الشخصية التى يدعيها السادة الاقطاعيون . ولعله لا يكون من الغرارة أن نفترض أنه فى هذه الحمى من الارباحية التى اكتسحت المجلس ليلة ٤ أغسطس لم تكن لهفة التكلم على التنديد بالمظالم التى يرتكبها غيره تعنى بالضرورة رفضه الاعتراف بالمظالم التى ينتفع هو نفسه من وجودها ، وحتى مولفيل ، الذى استنكر بشدة ماتم فى الجلسة من أعمال ، سلم باخلاص المشتركين فيها . ان أهم تهمة توجه الى هذه الجلسة الخالدة الذكر ليست انها سارت شوطا أبعد مما ينبغى ، بل انها لم تسر شوطا كافيا ، لا سيما بعد أن خفت حدة الغيرة الاولى واتاحت مناقشة الصياغة فى جلسات ٥ - ١١ أغسطس ادخال تعديلات على القرارات الاصلية . فأبقت مختلف التعديلات الصغيرة للاشراف الاقطاعيين حقوق صيد السمك ، وحق الاحتفاظ بأبراج الحمام ، وذلك بقيود معينة . وأبدى الاكليروس على الاخص بوادر الانزعاج ، وحملهم خوفهم على عشورهم على التشكك فى سلامة

جميع الإجراءات التي تمت في جلسة ٤ أغسطس . وأفضى هذا الموقف الذي جانبه السداد الى قرار من أغلبية معادية للاكليروس بالغاء العشور كلية . ومع أن هذا كان في ظاهره نصرا للمصلحين ، فانه في حقيقته تنازل منح لملك الأراضي - ومن ثم لشطر هام من النبلاء . (٢٥) ولكن الاكليروس كانوا موضع الكثير من الشبهة والكراهية ، حتى أن سبيس حين نبه الى هذه الحقيقة في خطاب ناصح الحجة لم يكسب من وراء ذلك غير القضاء على شعبيته هو .

كانت الصورة النهائية لعمل المجلس أقل تطرفا في الإصلاح بكثير مما أوحى به الديداجة التي تقول « أن مجلس الامة يقضى قضاء مبرما على النظام الاقطاعي » (٢٦) . ذلك ان الاعباء الاقطاعية ، التي زعم انها تسببت عن انتقال ملكية الأرض ، لم تلغ ، أما سقوطها بالشراء فلم يكن أمرا مجهولا قبل الثورة ، واما حق افتدائها بالمال فلم يكن له قيمة في نظر الكثرة العظمى من الفلاحين الذين لا يملكون المال اللازم . (٢٧) أضف الى ذلك أن الفصل في أمر الخدمات وأيها يلغى دون تعويض وأيها يضمن باعتباره نوعا من الملكية قد ترك للمستقبل . ومعنى هذا أن الحالة الراهنة ظلت سارية في جميع النواحي الى أن تتخذ الإجراءات القانونية والادارية اللازمة ، وذلك باستثناء الغاء الخدمات الشخصية مستقبلا .

أغدقت النظم والقوانين الجديدة مغانم عظيمة على الطبقة الوسطى الغنية المتعلمة التي كان أفرادها دون غيرهم هم الذين يحتمل أن يجنوا نفعا كبيرا من تيسير افتداء الحقوق الاقطاعية ، ومن الحق المخول اسما لجميع المواطنين في شغل جميع الوظائف المدنية والعسكرية . ومع ذلك فقد عمل الكثير من أجل الفلاحين الفقراء . فالفاء الخدمات الشخصية والتقاضى الاقطاعى كانا يفيدانهم على الأقل بقدر ما يفيدان البورجوازية، فى حين أنهم أصبحوا فى وضع يتيح لهم الاستفادة من الغاء الامتيازات الضريبية . لقد تميزت ليلة ٤ أغسطس بتضحية للذات أصدق مما يسلم به الناس أحيانا ، فمن الصعب مثلا أن يتهم رجال الدين الذين

(٢٥) P. Massé, 'Survivances de la Dime à Bonneville-Matours' انظر (٢٥) (1790-1834); Annales Historiques de la Révolution Française, XXX (1958), I.

J.M. Thompson, French Revolution Documents انظر النص فى (٢٦) (Oxford, 1933), pp. 58-61.

P. Massé, 'Les Amortissements de Rentes Foncières en l'An (٢٧) III', Annales Historiques de la Révolution Française, XXXIII (1961), 351.



تخلوا عن الجمع بين الوظائف — وهو امتياز كان بعضهم يتمتعون به — بأى دافع مستتر . ولم تكن مناقشات ٥ - ١١ أغسطس مخصصة كلها للاقتطاع شيئا فشيئا من التنازلات التى منحت فى لحظة حماسة . وقد كتب دوكنوا لمراسليه ، ولم يكن بالرجل المتطرف ولا بالميل الى التظاهر بالعواطف ، يقول : « يالها من أمة ، وياله من مجد ، وأى شرف ان يكون المرء فرنسيا ! » وعقب بايى بعد سنوات على هذه الذكرى فى حنين بقوله « أيتها اللحظات الحلوة ، الام صار أمرك ؟ » (٢٨) .

كانت أحداث يوليو وأغسطس هى الجواب الذى ردت به الطبقة الثالثة على « الجلسة الملكية » . كان انتصارهم على الملك فى يوليو قد ضمن لفرنسا الحصول على دستور لها ، ثم أعلنت فى ٤ أغسطس المساواة المدنية التى رفضها لويس فى ٢٣ يونيو . وقلبت فقرات الامر الملكى واحدة بعد الأخرى ، وتغلبت مطالب الكثرة العظمى على مطالب القلة المميزة . كتب فريير لزوجته فى ٧ أغسطس حين أتيح له متسع من الوقت ليفكر فى خسائره : « اذا أسفرت النتيجة عن أى نفع للصالح العام فسأعزى نفسى فى غير عناء عما سأفقدته نبيلًا واقطاعيا . » ثم كتب لاخته بعد ثلاثة أيام يقول « خير ما تفعله طبقة النبلاء أن تضم صفوفها الى صفوف الطبقة الثالثة وترفع الى مستواها البورجوازية الموسرة المحترمة . . . على أية حال أنا أؤثر أن يعد كوكو نفسه صنوا لى عن ان يعتبرنى قطب من النبلاء دونه قدرا » (٢٩) . ولم تقض أحداث يوليو وأغسطس قضاء تاما على الروابط بين غالبية المجلس من جهة ، والملك وغالبية النبلاء من جهة أخرى . فلقد كان فى الامكان القاء تبعة صراع الفريقين السابق على أرتوا وأصحابه ، الذين كانوا آنئذ فى مأمن خارج البلاد ، وبذل محاولة لاعادة صرح المجتمع الفرنسى الذى اهتز دون أن يتحطم ، على أساس جديد من المساواة المشربة بالمحافظة . والى هذه الغاية وجه دعاة التوفيق كل جهودهم بعد أن رأوا انتصار برنامجهم .

R. de Crèvecoeur, op. cit., I, 267; J.S. Bailly, op. cit., II, 216. (١)

Ferrières, Correspondance Inédite pp. 110 120. (٢)

## الفصل الرابع

# فصل التوفيق

كان زعماء الاغلبية مقتنعين بأنهم اذا عموا جادين على توطيد السلطة الملكية الدستورية من جديد .. فسيستقل هذا لتخظيمهم .. ومن ناحية اخرى لم يستطع اغلبية النبلاء والاكليروس التعود على اعتبار القوانين الصادرة ذات صفة نهائية .

### مالويه

حاول أنصار التوفيق خلال النصف الثاني من أغسطس ١٧٨٩ أن يؤلفوا من أنفسهم حزبا سياسيا منظما . وكان قادتهم ، وهم لجنة من خمسة عشر عضوا يتزعمها مالويه ، ومونييه ، وأسقف لانجر ، والكونت دفرييه ، والكونت دلالي - تولندال ، يزعمون أن نصف نواب الطبقة الثالثة يؤيدونهم (١) وقد فازوا في الفترة من ١٧ أغسطس الى ٢٨ سبتمبر في جميع الانتخابات نصف الشهرية لرياسة مجلس الأمة . وكان زعماء اللجنة القوية النفوذ التي عهد اليها باعداد مشروع للدستور وهم الذين أطلق عليهم اسم monarchiens ، يأملون أن يملوا الشكل الذي تتخذه النظم السياسية . والتقوا في بيت لافاييت بزعماء النواب الاكثر تطرفا ليناقدوا وضع سياسة مشتركة . (٢) كان الراديكاليون ديبور ولا ميت وبارناف على استعداد لقبول مجلس أعلى (مجلس شيوخ) بشرط ألا يكون له حق الفيتو المطلق على القوانين ، واعطاء الملك حق الفيتو المطلق بشرط ألا يخول سلطة حل المجلس . ولما كان أنصار الملكية الدستورية هؤلاء واثقين من أغليبيتهم ، فقد رفضوا هذه الشروط ، فقطعت المفاوضات في ٢٩ أغسطس . ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أن يقترح اجتماع صاحب عقد في الباليه رويال في المساء التالي الى اتخاذ اجراء عنيف دون

Malouet, Mémoires (Paris, 1874), I, 301 et seq.

(١)

A. Mathiez, 'Etudes Critiques sur les Journées des 5 et 6 Octobre 1789', Revue Historique, LXVII, LXVIII, LXIX (1898-9).

(٢)

مبالاة بالقانون ، فلم يمنع المجتمعون من الزحف على فرساي لاعادة الملك الى باريس الا بالجهد . امام هذا العداء الشعبي اتجه اصدار الملكية الدستورية صوب اليمين الارستقراطي ، وبعد أن اجتمعوا ببعض كبار الملكيين ناشدوا الملك أن يتعد عن باريس مسافة أكبر - وهي نصيحه رفضها لويس . ومن ثم بدأت مناقشة الدستور في مجلس الأمة بداية منحوسه بعض الشيء ، فالطبقة الثالثة منقسمة على نفسها والراديكاليون يتطلعون الى قوات الشعب في باريس ليرهبوا بها المجلس وأنصار الملكية الدستورية يتقربون من أرستقراطية يرتابون بحق في نياتها .

كان هدف أنصار الملكية الدستورية اقامة نظام ملكي دستوري ، محافظ ، تتحقق فيه تهدئة الملك بتحويله حق الفيتو ، وتهدة النبلاء بإنشاء مجلس أعلى . وكان القصد من هاتين الخطوتين الحد من اندفاع المجلس خدمة لمصالح المحافظة الاجتماعية . لقد كان الاتحاد ضروريا ، كما أوضح الكونت كليرمون - تونير ، لقلب النظام « الاقطاعي » ، أما وقد بذلت جميع التضحيات فلا بد من اتخاذ الاحتياطات ضد ما وصفه بـ « التذبذبات الشعبية » . على أن أنصار الملكية الدستورية كانوا مخطئين في كل تقديراتهم . فليس هناك ما يبرر الافتراض بأن لويس كان سيرضى بالدور الذي رسموه له . أما في موضوع المجلس الأعلى فقد استعان الراديكاليون بتأييد الكثير من نبلاء الأقاليم من المعتدلين أمثال فريير الى الملكيين المتطرفين كأخي ميرابو الأصغر ، الذين خشوا أن يمتلئ مجلس الشيوخ بنبلاء القصر أو النبلاء « المتحررين » . (٣) بل ان أنصار الملكية الدستورية غالوا في تقدير قوتهم حتى في موضوع حق الفيتو الملكي ، فهزم اقتراحهم بأغلبية ٦٧٣ صوتا ضد ٣٢٥ لصالح حق الملك في تأجيل القوانين فقط . وفي ١٢ سبتمبر ، وهو اليوم التالي لهذا الانقسام ، استقال مونييه ولالى - تولندال وبرجاس من اللجنة الدستورية . ولم تحو اللجنة الجديدة ، المنتخبة في ١٥ منه ، أعضاء ذوى نفوذ في حزبهم . وهذه هي النقطة التي ختم بها المؤرخ دروز طبعة عام ١٨٣٩ من كتابه « تاريخ حكم لويس السادس عشر » ، على أساس أن فشل الملكيين الدستوريين كان نهاية المحاولة التي بذلت لاعادة تشكيل النظم الفرنسية بالاتفاق . ولكن غيره من معاصريه كانوا أقل ميلا لاعتبار الهزيمة نهائية ، ويبدو أن مونييه وأصحابه كانوا يرجون الاحتفاظ بنفوذهم وان أكرهوا الآن على الاتجاه للقصر بعد أن صدهم مجلس الأمة .

(٣) انظر تعليقات السفارة البريطانية في

Despatches from Paris, 1784-1790, II, 261.

وكما حدث فى يونيو ، تمخض انتصار الراديكاليين الآن عن صراع مع الملك . وبين لويس السادس عشر موقفه بالامتناع عن اصدار اعلان حقوق الانسان ومراسيم ٤ أغسطس ، فأثار بذلك موضوع تطبيقه حق الفيتو على أحكام الدستور نفسه . فالاعتراف بهذا الحق كان سيعطى الملك الهيمنة النهائية على عمل المجلس ، ولم يكن على استعداد للسير الى هذا المدى سوى المتطرفين من أعضاء الأرسطوقراطية . وأمام تحفظات لويس طائب المجلس ، بالاجماع فى الواقع ، بأن يصدق الملك على مراسيمه تصديقا واضحا لا لبس فيه . وقد ذكر تأزم الموقف اثر ذلك الناس بتأزمه فى يونيو ويوليو ، وقد حل بنفس الطريقة : اذ استدعى الملك الجيش ، فأشعل وصوله ثورة فى باريس .

ولكن فى هذه المرة لم يشترك فى العمليات من الجيش سوى فرقة واحدة ، وكان مركز الملك قد ساء الى حد لا يترك مجالا للتفكير فى ضرب المجلس ضربة مباغتة . ومن ثم كان امعانا فى الحرق من البلاط أن يجعل من وصول فرقة الفلاندر مناسبة لوليمة أولمها رجال الحرس الملكى الخاص للوافدين ، وأن تتفضل الاسرة المالكة بتشريف الوليمة فى لحظة من لحظاتها ، لأن الاحتفال انحدر الى درك المظاهرات المخمورة المعلنة عن حماسة الملكيين . وتصرفت سيدات البلاط بما عهد فيهن من جهل بالعالم الواقع خارج أسوار فرساي ، بعد أن شجعهن هذا المسلك على اظهار عدائهن للثورة . وكانت حفلات فرساي أشبه بالمهماز الذى دفع باريس الى العمل . فلقد ظل الصحفيون والكتاب والخطباء الشعبيون الاسابيع يطالبون بالزحف على فرساي لابعاد الملك عن تأثير بلاطه المفسد واحضاره لباريس حتى يكون فى حراسة أمينة . وكان بايى ولافاييت قد حفظا النظام بشق الأنفس ، أما الآن فقد تركا نفسيهما يسبحان مع المد الشعبى . وكان أكثر الثوار الذين اقتحموا الاوتيل دفييل فى ٥ أكتوبر من النساء ، ولكن هذه الحركة - التى تدل الشواهد على أنها وليدة تخطيط - لم يكن الحافز عليها شح الخبز فجسب . وانطلقت النساء من الأوتيل دفييل صوب فرساي تتبعهن فى العصر فصيلة كبيرة من الحرس الوطنى يقودهم لافاييت على مضض كثير أو قليل . وكانت أولى نتائج هذا الغزو الباريسى سياسية : فقد أبدى لويس السادس عشر للتو موافقته على جميع المراسيم التى وافق عليها مجلس الأمة . ولكن كان يصحب لافاييت ممثلان لبلدية تضمنت مطالبهما عودة الملك معهما الى باريس . ورفض لويس الاستجابة لهذا الطلب - فلما ذهب لافاييت الى فراشه فى نحو الساعة الثالثة صباحا بعد أن اتخذ الاحتياطات لسلامة قصر فرساي لم تكن المسألة

قد حلت بعد ٠ وفى نحو الساعة ٣٠ره من صباح ٦ أكتوبر شق بعض الجمع المحتشد طريقه عنوة الى داخل القصر ميمما على ما يبدو شطر جناح الملكة ٠ وفرت مارى أنطوانيت الى حجرة الملك بعد أن أوقظت على عجل ، وتمكن لافاييت والحرس الوطنى فى النهاية من اعادة النظام الى نصابه بعد أن قتل نفر من الحرس الملكى ٠ أما الجمع المحتشد فى فناء القصر فراح يحيى الأسرة المالكة المظلة من الشرفة بصيحات «الى باريس!»، ولم يجد الملك مفرا من الاذعان ٠ وفى العصر انتقلت الملكية الفرنسية من فرساي الى الأبد ، ورافق موكب لا آخر له الأسرة المالكة الى باريس وسط مظاهر الانتصار ٠

منذ تلك اللحظة لم يعد فى الامكان التوفيق بين القصر والثورة ٠ ولم تغتفر مارى أنطوانيت لللافاييت بعدها ما حفلت به ليلتها الأخيرة فى فرساي من رعب ٠ وأرسل لويس السادس عشر رسائل سرية الى فيينا ومدريد متنكرا لجميع تنازلاته منذ ١٥ يوليو ٠ وتبددت كل الآمال فى التوفيق وان كانت الملكية لم تخسر قضيتها على الاطلاق ٠ أما الملكيون الدستوريون فقد منوا هم وسياساتهم - سياسة الثورة بالتراضى - بهزيمة حاسمة ٠ وفى ٧ أكتوبر قرروا الانسحاب من هذا المجلس الذى لم يعودوا يعترفون بشرعيته ، ولم يكونوا الوحيدى فى الارتياح فى حريته فى العمل ٠ وغادر مونييه ولالى - تولندال باريس لتوهما فى بعثة عقيمة لتأليب الأقاليم على باريس ٠ وأغرى أكثر من ٣٠٠ نائب بأن يطلبوا جوازات سفرهم ، ولكن لم ينسحب فعلا من مجلس الأمة أكثر من ٢٦ نائبا ٠ ان أنصار الملكية الدستورية لم يصيبوا قط نجاحا كبيرا فى مناوراتهم البرلمانية ، وحتى استقالتهم كانت خاتمة مزرية ٠ أما الذين بقوا منهم فى المجلس مثل مالويه وكليرمون - تونير ، فقد لزموا بعدها موقفا هامشيا لا يحسدون عليه ، فغدوا موضع ريبة اليسار واحتقار اليمين ٠ لقد كانوا على العموم ينحون الى الايمان بفضلهم ، وتملق الارستقراطية ، والتشكك فى الفقراء ٠ وقادتهم بصيرتهم السياسية الخاطئة الى التماس التوفيق حيث استحال أى توفيق ، لأن الملك والمجلس كليهما كان مصمما على فرض الدستور الذى يريده ٠ على أنهم كانوا رجالا يحترم الناس شرفهم ، حتى خصومهم ، وبذهابهم ذهب آخر أمل فى سلام فرنسا الداخلى ٠ وكتب للثورة منذ الآن أن تمضى فى طريق أشد عنفا ووبالا من الطريق الذى رسموه لها فى كثير من الاعتدال والثقة بالنفس ٠

لم يكن النواب قد أفاقوا تماما من أزمة أكتوبر التى نقلت المجلس الى باريس فى اثر الملك ، واذا هم يزجون بأنفسهم فى صراع جديد قدر له

أن يخط خطوطا جديدة من الانقسام الميرير . ففي المناقشات التي تلت ليلة ٤ أغسطس سمعت أصوات تطالب بأن تباع الدولة جزءا على الأقل من أملاك الكنيسة لحفض الدين القومي . وقد تضمنت بعض الكراسات هذه الاقتراحات . واستعد رجال الدين لتلقى اللطمة بعد فشل شتى الحيل المالية التي تذرع بها نكير ، ولكنهم ما كانوا ليتوقعوا أن يكون البنادى ، باللطمة واحدا منهم ، ونعني ذلك الرجل العديم الضمير تاليران ، أسقف أوتن ، الذي حملته الاشتمزاز من سياسة البلاط المذبذبة على تقديم هذا العربون على الولاء للثورة . وبينت المناقشة التي تلت ذلك حقيقة أصبحت أولية من أوليات السياسة الفرنسية - وهى أن مسألة العداء للأكليروس أحدثت صدوعا فى الأمة الفرنسية فى اتجاهات مختلفة وخلقت أسباب فرقة فى أقسامها السياسية والاقتصادية . فاليسار التواق الى بيع أملاك الكنيسة انضم اليه المحافظون مثال دبون دنمور ، وبعض الأشراف بل وبعض القساوسة مثل جريجوار وديون . وقد أكد النائب دوكونوا أن نحو عشرين قسيسا من قسس الأبروشيات صوتوا فى جانب مشروع القانون - ولعلمهم كانوا متأثرين باقتراحه زيادة دخلهم الى ١٢٠٠ ليرة فى العام (٤) وفى ٢ نوفمبر أجاز المجلس المشروع بأغلبية ٥٦٨ صوتا ضد ٣٤٦ ، وهى أغلبية تبين انزعال الاكليروس النسبى .

أما تنفيذ هذا المبدأ المقرر فكان مثار صراع ميرير فاشل . ففى ٢٠ ديسمبر وافق المجلس على بيع أراض للتاج وأملاك للكنيسة قيمتها ٤٠٠ مليون ليرة ، واستخدام هذه الأموال ضمانا لاصدار صكوك أو سندات حكومية assignats أصبحت فى النهاية عملة الثورة . فلما تقدم اقتراح فى أبريل ١٧٩٠ بأن توضع كل أملاك الكنيسة تحت ادارة السلطات المحلية الجديدة حين بيعها ، اختلف جريجوار مع أعداء الاكليروس ، لأن الاكليروس فى رأيه يجب ألا يكونوا مجرد موظفين مأجورين للدولة ، وبادر الى تأييد الاكليروس بعض زعماء النبلاء من ذوى النفوذ الكبير مثل كازاليس . وكانت المناقشة تفوق المؤلف حدة وفظافة ، وقاطع اليمين المتطرف هذا الانقسام بين النواب - ولعل هذه أول علامة للتحالف القادم بين الدين وحركة العداء للثورة . وفى ١٦ يونيو وافق المجلس على شروط البيع وطرح فى السوق خليطا هائلا من الأراضى والمزارع والمباني فى المدن (٥) .

لم يكن الثوار حتى ذلك التاريخ يعنون الا بالشئون الزمنية ، وكان

R. de Crèvecoeur, Journal d'Adrien Duquesnoy, II, 11. (٤)

(٥) انظر ص ٢٥٦ - ٢٥٨ فى نتائج بيع أملاك الكنيسة

الدافع الرئيسي لانتزاع أملاك الكنيسة مالياً . ولكن بعض النواب كانوا قد تحدثوا قبل ذلك عن الآثار السيئة لتنظيم الكنيسة الجماعى ، وعن الحاجة لتطهير أخلاق الكليروس ، بعبارات توحى بأن المجلس سينتقل الى ميادين يعتبرها الكليروس أنفسهم ميادين روحية . وكان « اصلاح » الكنيسة متضمنا الى حد ما فى نقل أملاكها للدولة ، لأن الدولة باعتبارها دافعة الرواتب أصبح لها الآن مصلحة مباشرة فى خفض النفقات الكنسية . أضف الى ذلك أن المجلس فى جملته كان يضيق بأى قيود على سلطته ويميل الى « تجديد » الكنيسة باعتبار هذا التجديد نتيجة منطقية لاصلاحاته العلمانية . أما زعامة الحركة فلم يتصد لها اليسار ، بل رجال ذوو آراء سياسية معتدلة ، تاقوا الى رد الكنيسة الى حالة النقاء فى عهدها القديمة كما تخيلوها ، وربما تطلع بعضهم الى الثار من المعاملة الحسنة التى لقيها الجانستيون طوال القرن الماضى . وكان النائب توريه - أحد زعماء الحركة المناهضة للكليروس - قد صوت ضد الاقتراح باتخاذ مجلس الطبقات اسم « مجلس الأمة » فى ١٧ يونيو ، كذلك أيد نائب آخر من زعماء هذه الحركة ، اسمه تريار ، الاقتراح باعطاء الملك حق نقض القوانين المطلق . ولكن اذا كانت حركة الاصلاح قد تزعمها المحافظون فان الأعضاء المتطرفين من الطبقة الارستقراطية بادروا لتأييد الكنيسة الرسمية ، التى أضروا بمصالحها بتدخلهم المربك العقيم . أما فى المجلس نفسه فان النتيجة المباشرة للمسألة الدينية كانت دعم اليمين بأغلبية أصوات الكليروس . وأهم من ذلك الاحتمال بأن تتمكن حركة العداة للثورة فى جميع أرجاء فرنسا من الاعتماد لأول مرة على تأييد شعبى واسع .

وفى فبراير ١٧٩٠ ألغيت الطرق الدينية المنقطعة للتأمل الروحى ، وفى ٢٩ مايو قدم مارتينو للمجلس مشروع قانون لتنظيم الكنيسة تنظيماً شاملاً . وكانت أهم أحكام هذا الدستور المدنى للكليروس خفض عدد رجاله ، وسبيل هذا من ناحية عدم الابقاء الا على الأساقفة وقساوسة الاوبرشيات ، ومن ناحية أخرى إعادة توزيع الاسقفيات والاوبرشيات على أسس أرشد وأكثر مراعاة للاقتصاد ، وانتخاب الاساقفة والقساوسة بواسطة شعب كنائسهم . ويقضى المشروع بأن يحيط الأساقفة منذ الآن البابا بانتخابهم ، دون أن يسألوه أن ينصبهم . (٦) واتخذ كبار

(٦) انظر النص فى J.M. Thompson, French Revolution Documents,

pp. 67-79. وفى المسألة الدينية عامة انظر

A. Mathiez, Rome et le Clergé Français sous la Constituante (Paris, 1911), passim.

رجال الدين من هذه التغييرات موقف التكيف رغم طبيعتها الثورية ، ولكنهم أصرّوا على ضرورة تثبيتهم بواسطة سلطة روحية ، قد تكون البابا نفسه أو مجمعا روحيا فرنسيا . فلما رفض مجلس الأمة قبول فكرة المجمع الروحي حرصا على سلطته ، أعلن رئيس أساقفة اكس أن نواب الاكليروس لا يستطيعون الاعتراف بسلطان مجلس علماني في هذا المجال وأنهم سيمنعون عن الاشتراك في المناقشة . ولعل النواب أساءوا الفهم حقيقة اذ ظنوا أن دستور الاكليروس المدني - كما يفهم من اسمه - لا يعالج غير الأمور الزمنية فقط . ولكن الصراع التالي قام على شيء أهم كثيرا من مجرد تفسير مختلف عليه لنقطة في القانون الكنسي . كان من وراء موقف المجلس دعوى السيادة العلمانية . وهي دعوى لم يكن ممكنا أن تحيا طويلا جنبا الى جنب مع دعوى الكنيسة المتحدة بحقها في املاء شروطها الخاصة في الاتحاد مع الدولة . « لقد هزم روسو الريشيرية Richerism » (V) .

وافق المجلس على الدستور المدني في ١٢ يوليو ١٧٩٠ وصدق عليه الملك في أغسطس . أما رجال الدين الفرنسيون فقد طلبوا الى البابا أن يأذن لهم في قبول الدستور المدني أملا منهم في تجنب الانشقاق الداهم . فلما أخر بيوس السادس جوابه قرر المجلس بعد أن نفذ صبره أن يقسم جميع رجال الاكليروس الشاغلين مناصب ذات مسئولية عامة - وبخاصة الأساقفة وقساوسة الأبرشيات - بين الولاء للدستور . وفي ٢٧ ديسمبر ١٧٩٠ أمر المجلس أعضائه من الاكليروس أن يبدأوا بحلف اليمين . ففعل جريجوار و ٥٩ آخرون ، ولكن جميع الأساقفة الحاضرين وثلاثي رجال الدين الصغار أبوا . ووضح الآن الانشقاق للجميع وانقسم رجال الاكليروس الفرنسيون الى حزبين متعادين .

وحلف اليمين من اكليروس فرنسا كلها سبعة أساقفة ونحو نصف صغار رجال الدين - ولو أن كثيرين من هؤلاء تكلّوا حين ندد البابا بالدستور المدني في ١٣ أبريل ١٧٩١ . وتفاوتت استجابة الاكليروس تفاوتا كبيرا من اقليم لآخر : ففي الفنلندية وبرتني ونورماندي والفلاندر والألزاس حلف أقل من ٢٠٪ ، وفي الفار ٩٦٪ . والتشابه طريف بين هذا الموقف وموقف رجال الدين اليوم في هذه الأرجاء . فالغرب ، وأقصى الشمال ، والرين الأدنى ، والموزل ، كانت معاقل لرجال الدين

Mc Manners, French Ecclesiastical Society under the An- (V)  
cient Regime, p. 260.

وفي الفصل الرابع عشر عرض ممتاز للمعاني المتضمنة في الدستور المدني من زاوية الاكليروس ..



المتطرفين ، أما الجنوب الشرقي ومعظم الوسط والايال دوفانس فقد أيدت أنصار الدستور المدني . ولابد أن القاريء الحديث يشارك مجلس الأمة الفرنسي دهشته من أن أسقفية ، تميزت بنزعتها العلمانية في السنوات السابقة للثورة ، تختار سبيل العزلة والاضطهاد الشاق يمثل هذه الأغلبية الساحقة . ولعل مبادئها لم تكن على الدوام شديدة الروحانية - كتب أسقف ناربون يقول « لو أنني كنت أسقفا وحسب لجاز أن أستسلم كما استسلم الآخرون ، ولكنني كنت نبيلاً » . على أن اعتبارات التضامن الارستقراطي لا تعلل ما اتخذته أكثر من نصف صغار رجال الدين من قرارات أليمة بهجران شعب أبروشياتهم واحتمال الحرمان والنفي بل الموت أحيانا . وقد استجاب كثير من رجال الاكليروس الفرنسيون بانكار للمذات جدير بهذه المأساة التي انطوى عليها الاختيار بين أمرين . لقد قدر للثورة فيما قدر لها من أسباب الشقاء أن تبتعث من جميع الأنحاء أنبل الاستجابات لأشد القضايا فظاعة ووحشية .

أما وقد ارتكب المجلس مالا سبيل الى الرجوع فيه فقد حاول الآن أن يلطف من عواقب ما صنع . فأعطى قساوسة الأبروشيات الذين رفضوا الدستور المدني معاشات ودعاهم للاستمرار في القيام بوظائفهم حتى يستبدل بهم غيرهم ، وعرض عليهم بعد ذلك نفس التسامح الممنوح لأى أقلية دينية . ولكن نيات المجلس السلمية أحبطها الحزم البابوى وتحامل الشعب . فقد أبى الرأى المحلى - كاثوليكيًا كان أو ثوريا - أن يحتمل وجود قسيس معاد له ، واجتذبت منطلق الأحداث الأشخاص الذين لم تسمح لهم ضمائرهم بقبول مراسيم المجلس نحو حركة العداء للثورة ، فى حين لم يجد النواب بدا من منح تأييد الدولة للقساوسة الذين التزموا بقضية الثورة . وهكذا عم الشقاق فى طول فرنسا وعرضها ، فقسم الأسر والأصدقاء ، وأثار لأول مرة تائفة القرويين المساكين على النظام الجديد . وكتب على البلاد أن تستمر فيها الحرب الأهلية الدينية من ١٧٩١ الى اتفاق ١٨٠١ الذى عقده نابليون مع البابا ، واكتسب الحزب الارستقراطي تأييدا شعبيا حارا فى بعض المناطق ، فى حين فقد الكهنة الدستوريون شيئا فشيئا الاحترام والثقة من أولئك الذين كان لهم الفضل فى وجودهم .

كانت الفترة من ١٧٨٩ الى ١٧٩١ فى فرنسا بجملة فترة تغير وعدم استقرار . فقد اتجه النظام الجديد ، نظام الحكم المحلى ، الى نقل السلطة فى المدن من الأوجركيات التى خلعت عليها النبالة الى أصحاب المهن من الأغنياء المتعلمين ، وفى الريف من أشرف الاقطاع الى الموسرين من

المزارعين الأحرار • (٨) وفي أثناء هذه العملية تعرضت الوحدة المزعزعة التي تربط الطبقة الثالثة لضغط متزايد بتكشاف الصراعات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة • فأزعج الملاك ميل أفراد أدنى منهم لاستغلال اضمحلال السلطة الملكية ونيل مآربهم دون أن يعبأوا بالقانون ، ولولا خوفهم من أن الخلاف بينهم وبين أحلافهم الشعبيين المزعجين سيكون سلاحا في يد الارستقراطية وأنه يهدد كل مكاسب الثورة لما ترددوا في اتخاذ اجراء شديد للدفاع عن الملكية والنظام • وكان موقف كثير من النبلاء هو الموقف الذي أعرب عنه السفير البريطاني في رسالة له مؤرخه ٦ نوفمبر ١٧٨٩ « ان شرف المولد ، والثناء ، والحظوة - كل هذه مآلها الى فقدان جميع نفوذها ، وكل رجل في أحط مراتب الحياة مصيره الى الارتقاء لأعلى مراكز الدولة اذا أتيح له من الجدارة ما يكفي لرفعه إليها • ذلك يا مولاي هو الانقلاب الكلي الذي طرأ على كل شيء في هذا البلد ، وقد عم الاشمئزاز من هذه الحال ، فلم يعد في ظني سبيل الى أي استتباب للنظام الا بحرب أهلية دامية » (٩) لقد آثر نواب الطبقة الثالثة الاستعداد لاحتمال حوادث الاخلال بالنظام ، على الخضوع لهذا النوع من «النظام» • ذلك أنهم يعلمون أن القوى المناهضة للثورة رهيبة جبارة ، لا سيما بعد نشوب الصراع الديني ، وهم مستعدون - على مضض - لاحتمال قدر معين من العنف الشعبي اذا لم يكن له بديل سوى القمع العسكري على أيدي ضباط الجيش الارستقراطيين • ولكنهم كانوا يتطلعون الى الوقت الذي يقبل فيه الملك والنبلاء حقيقة الثورة فيتيح لهم هذا فرض « نظامهم » بشروطهم •

ومن الخطأ أن نعزو كل شغب بسبب الطعام ، أو كل هجوم على محطات الرسوم الجمركية في المدن ، للموقف الثوري • فهذه الحوادث كانت عمادية في فرنسا في القرن الثامن عشر ، واذا كان تكرارها تزايد في السنوات الأولى للثورة فهذا متوقع لضعف الحكومة المركزية وعدم خبرة السلطات المحلية الجديدة وعدم امكان الاعتماد على الجيش • وهذه التفجرات ، في جميع الحالات تقريبا ، تفجرات محلية قصيرة الاجل ، وقل أن أفضت الى اراقة الدماء الا اذا كان في مسلك الضباط الارستقراطيين استفزاز ، أو وجدت سلطات البلديات نفسها أمام حركات شعبية خطيرة ، كما وقع مثلاً في أنجيه في سبتمبر ١٧٩٠ ، حيث قمع الحرس الوطني

(٨) أنظر ص ١٢٢ - ١٢٥

Despatches from Paris, 1784-1790, II, 277.

(٩)

والجنود النظاميون احتجاج عمال المحاجر على ارتفاع ثمن الخبز . فى مثل هذه الحالات كانت البلدية مستعدة على العموم لاستخدام القوة ، والمجلس مستعدا لتأييدها .

على أن القلقة التى نجمت عن زلزال الثورة نفسه والتى اتخذت أشكالا شتى كانت خطرا كامنا أبلغ من هذا . فأما المحاولات السافرة التى بذلت لتأليب الريف على المجلس فكانت نادرة لا تلقى تأييدا شعبيا يذكر ، كما تبين أسقف تريجييه لسوء حظه فى أكتوبر ١٧٨٩ حين أثار اهتمام بعض نبلاء برتنى تلك المحاولة التى بذلها لتعبئة التعصب الدينى تأييدا لـ « قوانيننا القديمة » ، ولكن المحاولة قمعت بسهولة بفضل العمل التلقائى الذى قام به الثوار المحليون . كذلك مصير المحاولات التى بذلتها بعض البرلمانات ( فى روان و Metz و رين و تولوز ) ومجالس الطبقات الاقليمية ( فى الدوفينه ولانجدوك وكامبريزى ) لتحدى سلطة المجلس بناء على مبررات دستورية ، فقد أخفقت هى أيضا فى اجتذاب التأييد الشعبى ، واستنكرها الملك الذى نظمت المقاومة باسمه .

أما الشئ الذى أزعج المجلس ازعاجا أشد من هذه المحاولات فهو استمرار ثورة الفلاحين التى سببت له قلقا بالغاً خلال صيف ١٧٨٩ . ذلك أن الفلاحين الثائرين لم يعابوا بالتمييز الدقيق بين المركز الاجتماعى للملاك الذين ثاروا عليهم وآرائهم السياسية : لا بل ان زعيمين من أحرار النبلاء - هما شارل دلاميت والدوق دي جيون - أحرق لكل منها قصر ريفى فى الأجنه فى فبراير ١٧٩٠ . وخلال العام حدثت تفجرات خطيرة فى برتنى ، والجنوب الغربى ، والوسط ، واللورين ، وهى أساسا حركات قام بها الفلاحون لتوسيع التنازلات التى اكتسبوها فى ٤ أغسطس ، فأحرقوا المراسيم الاقطاعية ، ورفضوا دفع الرسوم التى أبى المجلس أن يلغىها ، بل وطالبوا ، فى البوربونيه وبرى ، باسترداد الأراضى المشاعة التى اقتناها الاقطاعيون خلال الأعوام المائة والعشرين الماضية . وفى معظم الحالات لم يتردد رجال السلطات البلدية فى تجريد الجيش والحرس الوطنى على الفلاحين ، الذين ربما كان بعضهم من مستأجريهم . وعنف المجلس فى اخماد الحركات التى تحدث تسويته لمشكلة الارض وبدا أنها تنطوى على خطر يتهدد الملكية بصفة عامة .

ولكن المواقف اختلفت اختلافا كبيرا عندما نشب الصراع بين ثوار المدن البورجوازيين من ناحية ، والأولجركيات البلدية القديمة وضباط الحامية الملكية من ناحية أخرى . فاستمرار ثورة المدن التى نشبت فى

يوليو قسم المجلس على نفسه . والفتنة التي وقعت في طولون في ديسمبر ١٧٨٩ مثال على هذه الحال . فقد كانت العلاقات بين الأوتيل ديفيل والسلطات البحرية سيئة قبل أن يطرد دالير دريون ، القائد الأعلى الساحلي ، عاملين من عمال الأرصفة للبسهما شارة الثورة . وأفضى هذا الى فتنة قبضت فيها البلدية على ريون وضابط أو ضابطين من رجاله كانا قد جرحا ، بحجة حمايتهم . فلما بلغ النبأ المجلس أكد مالويه واليمين خطر الاهانة التي ألحقها هذا السلوك بالرداء العسكري الملكي ، وطالبا بعقاب رجال السلطة البلدية . أما اليسار الذي كان ، مع انزعاجه للحادث ، على علم بأن ريون ملكي وأن البلدية موالية للثورة ، فقد ألقى اللوم على الأدميرال وبرر مسلك المدنيين ، وبعد أيام من المناقشات الحادة أصدر المجلس في النهاية قرار توفيق امتدح فيه الجانبين ولم يرض أحدهما . ونشبت اضطرابات مماثلة في بريانسون ومارسليا ومونبيلييه أسفرت في كل حالة عن احتلال الحرس الوطني لحصون المدينة . ولم يكن في وسع المجلس الا أن يرى في كل قلعة من قلاع المدن باستيلا مصغرا ، وذلك على الرغم من دفاعه النظري عن صون النظام . يقول فريير « ان رجال المجلس التأسيسي ، الذين ما فتئوا مرتابين في اخلاص الملك ، خشوا انهم ان عنفوا في كبح جراح الشعب حرما أنفسهم من الوسيلة لاستخدامهم حين يحتاجون الى اثارهم . ومن هنا تناوب الفوضى والنظام ، والتحريض والقمع » (١٠) وخلق هذا الموقف حلقة خبيثة - فكلما تسامح المجلس في الاهانات الموجهة للضباط الملكيين حقق الملك على تدهور مركزه ، وكلما ازدادت تحفظاته ازدادت ريبة المجلس في نياته .

هذا الحرج الذي وقع فيه المجلس يتضح بجلاء في الفتنة الخطيرة التي نشبت بنانسي في أغسطس ١٧٩٠ . ذلك أن نزاعا على رواتب الجند أفضى الى تمرد فرقة شاتوفيو السويسرية على ضباطها ، فاقترح الجنرال بوييه الاستعانة في قمع التمرد بحامية متز وحرسها الوطني . وتردد المجلس، متوجسا خيفة من بوييه ومؤملا تجنب الصراع السافر، ومصدما مع هذا على اعادة النظام العسكري الى نصابه . وبينما النواب يتناقشون ، زحف بوييه واستولى على نانسي بعد معركة حامية كانت الخسائر فيها فادحة من الجانبين . فلما وجد المجلس نفسه أمام الامر الواقع ، وافق على اقتراح بارناف باجراء تحقيق شامل ، ثم قبل اقتراح ميرابو بالموافقة على تهنة بوييه ورجاله . وأيا كان منشأ الصراع ، فإن النتائج السياسية التي أسفر عنها انتصار بوييه وضحت حين حطمت بلدية نانسي ،

المحافظة النزعة ، نادى اليعاقبة المحلى وقبضت على أربعين من أعضائه .  
وفى ديسمبر وافق المجلس المخرج على العفو عن جميع المشتركين فى  
الصراع ، ولكن العفو لم يأت الا بعد أن قتل أحد الجنود السويسريين على  
عجلة التعذيب وشنق ٢٨ آخرون •

على أننا يجب ألا نغالى فى مدى اختلال النظام فى الأقاليم • فليس  
بين الحوادث الأخرى حادث يقارب حادث نانسى خطورة ، وكثير من أرجاء  
فرنسا لم يكذب يمس ، ولم يكن الموقف فى المدن على الأقل موقف الفوضى  
بل عدم الأمان • ولو أتيح للبلاد محصول طيب لكان هناك مبرر لتوقع  
بدء الريف فى الاستقرار قبيل نهاية ١٧٩٠ • كذلك يجب ألا نغض من  
قوة التضامن الثورى ، الذى كثيرا ما تغلب على الانقسامات الأخرى •  
وقد وضع هذا جليا فى ١٤ يوليو ١٧٩٠ ، حين اجتمع رجال الحرس  
الوطنى من جميع أرجاء فرنسا فى باريس لينضموا الى لويس السادس  
عشر فى حلف يمين الولاء للدستور • وربما كان « عيد الاتحاد » أعظم  
احتفالات الثورة قاطبة • ولكنه ولا ريب أكثرها نجاحا فى خلق الشعور  
بالوحدة القومية • فقد ساعد آلاف المتطوعين ، من جميع الطبقات ،  
العمال الذين يعدون المدرج الفسيح فى الشان دمارس • ولكن « الأخوة »  
الثورية فرضت شروطها الخاصة • وكان « الاتحاد » ذريعة لمناورة ١٩  
يونيو البرلمانية التى ألغت ألقاب الشرف وشارات الفروسية وكل مظاهر  
النبالة • وإذا صدق فريير فان هذه الحركة الرمزية كانت ذات نتائج  
خطيرة لأنها نفرت كثيرا من أشرف الأقاليم الذين كانوا قد استكانوا  
لثورة (١١) • ولكن مهما كان شعور النبلاء المتزايد بعدم التعاطف مع  
النظام الجديد ، فان الثورة احتفظت الى صيف ١٧٩٠ بتأييد الاغلبية  
الساحقة من السكان •

على أن هذا الموقف تغير باصدار دستور الاكليروس المدنى • كانت  
الفتنة قد نشبت قبيل ذلك فى ابريل ومايو فى مركزين من أهم مراكز  
البروتستنتية وهما نيم ومونتوبان • واختلطت المسائل السياسية بعضها  
ببعض فى الحال • ففى نيم انقسمت البلدية والحرس الوطنى ، وكان  
المتطرفون من أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية يتمتعون بتأييد شعبى  
كبير ، وكان اتخاذهم الشارة الملكية علامة واضحة على ما سيأتى به الدين  
من تعزيزات لأعداء الثورة • وتعذر على مجلس الأمة أن يميز بين الأصدقاء  
والأعداء ، وهو يرى الحاميات العسكرية فى المنطقة موالية للثورة ، والقوات  
الشعبية تتجمع تحت الشارات الملكية • كذلك أحدثت المسألة الدينية

شعبيا في ستراسبور في يناير ١٧٩١ ، أما في برتنى فقد عزز حرس لوريان الوطنى في شهر فبراير حرس آخر فان الذين كانوا يدفعون عن المدينة هجمة شنها الفلاحون المحيطون بها ، فقتل منهم أكثر من عشرين . وقامت اضطرابات في أوزيس في فبراير ، وفي يوليو استولى أنصار الكهنة المتمردين على باستيا ، وأعلنوا قبولهم لجميع التغيرات الثورية باستثناء دستور الاكليروس المدني . وأفضى طرد القساوسة المتمردين الى أعمال عنف واسعة الانتشار خلال ربيع عام ١٧٩١ وصيفه . وكان المجلس ، الحريص على تفادى الحرب الدينية، واقعا تحت ضغط مستمر من السلطات المحلية ليبادر الى تأييد القساوسة الدستوريين . وكان تطبيق اجراءات القمع على خصومهم مسألة وقت لا أكثر .

وبينما كانت الأقاليم تجتاز هذه الفترة المضطربة كانت باريس نفسها هادئة نسبيا . وقد أفضى مصرع الحياز فرانسوا في ٢١ أكتوبر ١٧٨٩ الى الموافقة توا على مشروع قانون حول السلطات البلدية اعلان الحكم العرفى وأوقع العقوبات الصارمة بالمشاركين في أعمال الشغب . واستطاعت البلدية خلال الأشهر الثمانية عشر التالية أن تحفظ النظام ، ولم تقع عمليا حوادث أريققت فيها الدماء وان نشبت الاضطرابات بين الحين والحين . ولكن هذا الاستقرار النسبى لم يعن اطلاقا قبول الجميع للأوضاع الراهنة . وكان من أغرب تطورات هذه الفترة تحول الفئة تلو الفئة من زعماء الثورة لمبدأ التعاون مع الملك ، وسواء كان ذلك لا أنهم حكموا بأن البلاط غلب على أمره فأصبح لا حول له ، أو لأنهم ازدادوا فزعا لما ينطوى عليه استمرار حالة عدم الاستقرار من تهديد محتمل للنظام الاجتماعى ، فان النتيجة واحدة . ذلك أن المفاوضة مع الملك معناها الاستعداد لتقديم الرهائن والتنازلات له ، لأن كشف المفاوضات سيدمر السمعة السياسية للمشاركين فيها ، في باريس ، ان لم يكن في المجلس نفسه .

ويمكن القول بأن هذه العملية بدأت حين حض أنصار الملكية الدستورية الملك على مغادرة فرساي في أغسطس ١٧٨٩ . وفي شهر مايو أصبح ميرابو - أكفا خصوم البلاط وأكثرهم خطرا ان أراد - مستشارا ملكيا مأجورا ، وسخر مواهبه الكبيرة لتقوية السلطة التنفيذية التى لابد أنه علم أنها معادية للثورة (١٢) وشهد الشهر التالى انشاء نادى ١٧٨٩ ، وواضح أنه رد على نادى اليقاقة . وأصبح النادى الجديد المأوى السياسى للكثير من قادة الثورة خلال العام الماضى ، من أمثال لافاييت وبابى وسييس وتاليران بل ولشابلييه . وكان اتجاهه محافظا فى النواحي الاجتماعية ،

(١٢) انظر Correspondance entre le comte de Mirabeau et le comte de la Marck (ed. Bacourt, Paris, 1851), passim.

وقد أحدث انشاؤه انقساماً في الحركة الثورية . لا بل ان راديكاليي ١٧٨٩ - الأخويين لاميت وبارناف ، ودبور - دخلوا في مفاوضات سرية مع البلاط في ربيع ١٧٩١ وقبلوا معونته المالية ليصدروا صحيفتهم الخاصة . فلما حل يونيو ١٧٩١ لم يبق على موقف ١٧٨٩ المتشدد غير حفنة من النواب المتطرفين ، وأصبح أكثر الراديكاليين السابقين مصممين على انتهاء الثورة - ومعنى هذا المصالحة مع الملك . ولكن اذا كان المجلس الآن قد تحول عموماً الى الآراء القديمة التي نادى بها موقوفو ١٧٨٩ ، ومؤداها أن الثورة لا تستطيع السير بأمان مدى أبعد مما كان الملك على استعداد للسير اليه ، فان قطاعات هامة من الشعب احتفظت بحماستها وشبهاتها السابقة .

وكانت النتيجة في باريس أن انتقلت قيادة الحركة الثورية من المجلس والأوتيل دفييل الى منظمات جديدة أكثر تواضعاً . فخلال ١٧٨٩ - ٩٠ تحدى قسم الكورديلييه البلدية بقيادة دانتون وأصحابه ، وحمل مارا من الاعتقال وأعلن غيرته الثورية في كل فرصة مناسبة . ولعل حل الأقسام في مايو ١٧٩٠ راجع على الأخص الى الكورديلييه ، ومن ثم أنشأ قادة الكورديلييه نادياً كان شعاره « العين اليقظة » ، ومهمته الخاصة حماية المواطن من ظلم السلطة . وقد فتح الاشتراك الزهيد الذي كان يدفعه أعضاء النادي ، والذي لم يجاوز بنسباً في الشهر ، باب العضوية للناس كافة تقريباً ، وكان أسلوب الخطب التي تلقى فيه ومادتها نقيضاً واضحاً لحفلات العشاء المترفة التي كانت تقام بنادى ١٧٨٩ ، ولخطب اليعاقبة الاكاديمية الطابع . ولم يمض طويل وقت على تأسيس الكورديلييه حتى فتش الأب فوشيه للجمهور في أكتوبر ١٧٩٠ حلقة الاجتماعية ، التي كان يبشر فيها بخليط من الماسونية والمسيحية « الاجتماعية » ، وانضم عدة ألوف الى عضوية الحلقة ، وكان مباحاً للجماهير أن يحضروا دون أجر اجتماعات الحلقة ، حتى راح فوشيه ييسر آراءه في كتاب روسو « العقد الاجتماعي » ، ويعيد طبع محاضراته في جريدته « بوش دفير » (الفم الحديدي) . (١٣) وكان تأكيد فوشيه للأساس الاجتماعي للملكية ، واصراره على عدم كفاية الإصلاح السياسي وحده ، أكثر مما يحتمله الكثيرون من قادة الثورة ، ولكنهما أثارا الاهتمام المشرب بالحماسة في المواطنين الفقراء سكان الأحياء المجاورة الذين يدينون على الأرجح في تعليمهم السياسي بالفضل الكبير لجهوده . واستطاعت النساء اللاتي

سمح لهن بحضور الحلقة الاجتماعية الانضمام أيضا الى الجمعيات الأخوية والشعبية الجديدة التي بدأت تظهر في ١٧٩١ ، أولا بهدف شرح مسيرة الثورة وماتنطوى عليه تشريعاتها من معان الجمهور أكثره غير متعلم . وبهذه الوسائط بدأت الثورة في مد جذورها الى أعماق الطبقات الدنيا من المجتمع الباريسي . وبدأ قادة جدد يتحدثون الى جمهور جديد ، فأسفر هذا عن نتائج ظهرت من ١٧٩٢ فصاعدا ، اذ اختلف العمل الموحد الذي قام به الشعب الناصر اختلافا واضحا عن أعمال العنف الفوضوية التي وقعت في ١٧٨٩ . (١٤)

لقد عاكس محاولات المجلس خلال العامين الأولين للثورة لايجاد النظام والثقة ما حفلت به كتابات بعض صحف باريس من مرارة وريبة . واذا كان لوستالو قد توخى في صحيفته « ثورات باريس » قدرا من الاعتدال أتاح لفرير أن يرسل هذه الصحيفة الى زوجته ، فان ديمولان ومارا لم يكفا عن اعلان عدم ثقتهما في السلطة ، وعن التنديد بمؤامرات أعداء الثورة . ومع أن نفوذهما كان على الأرجح أقل مما يتصوران ، فلا بد أنهما أعانا على استمرار شعور الكراهية والريبة الذي ساد عام ١٧٨٩ بتمزيقهما القناع عن أوهام المجلس الطيبة - تمزيقا كان غاية في الحدة في كثير من الحالات - ، ولم يكن ممكنا اعتبار الموقف في باريس مستتبيا وصحيفتهما تجتذبان جمهورا غفيرا من القراء .

ولعله قد بولغ كثيرا في أهمية الصراعات التي قامت بين العمال الباريسيين وأرباب الأعمال خلال هذه الفترة . (١٥) كان الخياطون ، وصناع الشعور المستعارة ، وصناع الأحذية ، قد اجتمعوا في أغسطس وسبتمبر ١٧٨٩ ، فئة تلو فئة ، لمحاولة فرض معدلات دنيا للأجور . أما عن الخياطين فان معلمى الحرفة أيدوا اجراءهم وقبلت البلدية المعدلات الجديدة . وأما صناع الشعور المستعارة وصناع الأحذية فكانوا أقل توفيقا ، ولكن البلدية كانت على الأرجح أكثر اهتماما بمنع اجتماع الحشود منها بالتدخل في صراع العمال نفسه . ويلوح أنه لم تقع أى اضطرابات عمالية أخرى ذات بال حتى ربيع ١٧٩١ ، حين شجعت وفرة الأعمال النجارين على الالاحاح في المطالبة بزيادة أجورهم . ويبدو أن البلدية عطفت على مطلبهم ، حتى أنها سمحت لمثليهم بالاجتماع في أبنيتها ،

(١٤) انظر في هذا الموضوع

G. Rudé, The Crowd in the French Revolution, Chap. XIV.

G.A. Jaffé, Le Mouvement Ouvrier à Paris pendant la Révolution Française (1789-91), (Paris, n.d.). انظر (١٥)



ولكنها أعلنت انها لا تستطيع التوسط فى الأمر ، وما لبث موقفها أن تشدد تدريجيا حين أصبح الأمر يهدد النظام العام ، رغم أنها ظلت محايدة فيما يتصل بموضوع النزاع الأساسى . ولجأ أرباب العمل والأجراء كلاهما الى المجلس . وكان النواب قد وافقوا على إلغاء النقابات الحرفية خلال جلسة ٤ أغسطس ١٧٨٩ الصاخبة ، ولكن القرار أهمل عن عمد أو غير عمد خلال مناقشات الصياغة فى الجلسات المتعقدة من ٥ الى ١١ أغسطس . وفى ١٤ يونيو ١٧٩١ قدم لشاربلييه مشروع قانون يحرم الاتحادات بجميع أنواعها على أصحاب الأموال والعمال على السواء ، فوافق عليه المجلس دون مناقشة فى الواقع . وأكبر الظن أن النواب كانوا يفكرون فى الأمر من الناحية العامة ، وكانت النقابات بغضضة لنظرياتهم البرالية . ولو كانت نيتهم متجهة بصفة خاصة الى افادة أرباب الحرف لقامت احتجاجات من بعض نواب اليسار على الأقل . ومع أن النتيجة المباشرة للقانون كانت فى الحقيقة فى غير مصلحة النجارين ، فقد كان رأى فى هذا القانون - حتى رأى مارا الذى نشر قبل يومين هجويا مريرا على معلمى البنائين - أنه مجرد أداة سياسية لمنع العمال من التجمع . ومع أنه من الخطأ - على التحقيق تقريبا - أن يعتبر القانون الجديد تشريعا طبقيا متعمدا ، فإن الهياج الذى كان قد وقع فى مايو ١٧٩١ ربما عزز اعتقاد بعض النواب بضرورة توقف الثورة اذا أريد ألا يفضى استمرار حالة عدم الاستقرار الى « تهديد الملكية » ، ذلك التهديد المبهم الذى ما فتئ كامنا فى عقولهم .

أصاب الذين قبلوا الوضع الراهن فى ١٧٩١ ، أيا كانت التحفظات التى قبلوه بها ، فى الاشتباه فى وجود حركة سرية معادية ، رغم أن أعداء الثورة لم يكونوا أقوى وحدة من خصومهم . (١٦) ذلك أن الكونت دارتوا كان يتفاوض مع الدول من منفاه فى سافوا ويتآمر مع الساخطين فى فرنسا . وكانت أهداف العدد الكبير من المهاجرين الذين كانوا هم أيضا يحاولون إثارة السخط ارستقراطية أكثر منها ملكية فى جملتها ، إذ أن همهم الأول هو إعادة النظام الاجتماعى القديم ، أما مستقبل الملكية ومصير الملك فأمران لا يلقىان منهم غير الاهتمام العارض . واتخذوا العدة للحرب الأهلية خوفا من الغزو الأجنبى جهارا ، وحثوا لويس السادس عشر على اتخاذ موقف التشدد ليخلقوا أزمة فى البلاد . وأخذ بهذه النصيحة أخت الملك والمستهترون من رجال الحاشية فى باريس ، الذين عرضوا خطط

(١٦) انظر E. Vingtrinier, La Contre-Révolution, première période, 1789-1791 (Paris, 1924) & J. Godechot, La Contre-Révolution, 1789-1804, (Paris, 1961).

الأسرة المالكة بل سلامتها للخطر بحماستهم الطائشة . أما اليمين المتطرف في المجلس فكان أكثر اهتماما بالدفاع عن السلطة الملكية ، ولكن ولاء الكثيرين من النواب كان أولا للمهاجرين ، الذين بادر النواب بالانضمام اليهم في نهاية الدورة . وقد وجدوا كلهم أن تردد الملك واحجابه المرة بعد المرة ، ثم قبوله آخر الأمر للتشريعات الثورية ، أمر مخيب لآمالهم غاية التخييب . فالدول لا تستطيع التدخل لتحرير ملك يعلن غير مرة حريته في العمل وقبوله الثورة ، في الوقت الذي أعانت تنازلاته على ارساء النظام الجديد وتوطيد أركانه . واتضح هذا الموقف بجلاء حين قام أرتوا بأكثر مؤامراته طموحا ، وهي مؤامرة أغسطس ١٧٩٠ التي اشترك فيها وزيران وعمدة ليون . فقد دبرت ثورة كبيرة تنشب في ليون يعززها الجيش المحلي والحرس الوطني ، ثم يفر الملك من التويلري وينضم الى الثوار ، الذين سيعزز صفوفهم جيش بيدمونتى على رأسه أرتوا . ولكن الخطة كلها انهارت حين رفض لويس السادس عشر الاشتراك فيها ، بل ان الملك نبه الدول الى أن أرتوا لا يملك سلطة المفاوضات نيابة عنه . واستمر شطر كبير من الجنوب في حالة قلقلة متصلة طوال عام ١٧٩٠ بفضل مؤامرات أعداء الثورة .

كان الملك ، كدأبه على الدوام ، غير مستعد لتحمل تبعه الزج بالبلاد في حرب أهلية ، ولم يكن في نية ماري انطوانيت أن تجد نفسها سجينه حكومة ملكية يعيدها المهاجرون . أما في غير هذا من النواحي فقد كانت آراء الأسرة المالكة في الموقف أقل واقعية بكثير من رأيهما في هذا الأمر . كان الملك مصمما على عدم النزول عن شيء أكثر مما نزل عنه في الجلسة الملكية . ولم يكن مستعدا لقبول أى دستور لا يمثل مشيئته الحرة . وكان هو ومارى انطوانيت يريان في سياسى باريس المتطرفين مجرد غوغاء ، يمكن على الدوام شراء حيادهم وقت الحاجة . أما أعدى أعدائهما فهم - في رأيهما - الملكيون الدستوريون ، والنبلاء الأحرار بصفة خاصة ، الذين نددت بهم الملكة في حديثها لمدام كامبان ، لأن ذنبهم أكبر من أن يناله الصفح الملكي . (١٧) ويبدو ، في ظاهر الأمر ، أن ثقة الملك باستعادة سلطته في النهاية لم تخل كلية من مبرر لها ، لأن زعماء ١٧٨٩ الثوريين كانوا قد بدأوا يبحثون عن تسوية مع البلاط كما رأينا . ولكن في خريف ١٧٩٠ يلوح أنه فقد الثقة في قدرته على استعادة سيطرته على الثورة ، ربما بسبب دستور الاكليروس المدني ، الذى أثقل ضميره . ومن هذا الوقت بدأ يلمس التدخل الأجنبى . ومن الصعب أن نقول في ثقة ماذا

Campan, Mémoires de la Vie Privée de Marie Antoinette, (١٧)  
II, 143.

كان في نيته ، لأنه كان يجرب في تردد عددا من الخطط التي يضارب بعضها بعضا ، والتي كان كل منها قد اتفق عليها فريق مختلف من المستشارين ، ولكن هدفه النهائي فيما يبدو كان الهروب للاحتماء بجيش بواييه على الحدود الشمالية الشرقية ، ليكره الامبراطور النمساوي المتردد على التدخل لصالحه . فاذا تم هذا اتخذ لويس موقف الوسيط بين الثوار والغزو النمساوي المهدد ، وعقد الصلح مع الامبراطور نظير حق تعديل الدستور تعديلا يرضيه .

هذه النية أو ما يقرب منها هي التي دفعت الأسرة المالكة على الطريق الى حدود فرنسا في ليلة ٢٠ يونيو ١٧٩١ . أما الفضل في القبض عليهم في فارين فراجع كله الى اقدام السلطات المحلية التي أثارت تحركات جيش بواييه شبهاتها . وكان رد الفعل تلقائيا وحاسما . فقد تدفق الحرس الوطني على فارين لمقاومة أى محاولة يقوم بها بواييه . واتخذت استعدادات الدفاع في طول فرنسا وعرضها . أما في الشمال الشرقي نفسه فان هروب الملك أفضى الى تكرار « الخوف الكبير » بصورة مصغرة ، واقترب هذا باحراق قصور الأشراف الريفية والتشديد في رقابة الأغراب والقساوسة المتمردين . . ووضح للتو مدى خطأ تقدير الملك حين تصور أنه يستطيع السيطرة على الثورة اذا استعان بجيش نمساوي يهددها . ولم يكن بد من أن يعرض الهروب لويس السادس عشر للخطر ، وبذله ، ويسوء سمعته ، وزاد من خطورة موقفه أنه ترك وراءه اعلانا يستنكر فيه كثيرا من أعمال المجلس التي سبق أن وافق عليها بعبارات الولاء لقضية الثورة . وأظهرت الاستجابات الأولى للمجلس ثقته التامة في نفسه ثقة راعت حتى رجلا كمولفيل . فأمر الوزراء بتنفيذ المراسيم دون أن تمهر بالتوقيع الملكي المعتاد ، وعبى الحرس القومي ، واجتمع المجلس في جلسة متصلة . وهكذا نجح لويس السادس عشر في أن يبين أن الملكية لم تعد شيئا لا غنى عنه ، ولكن حين أصبحت المسألة مسألة استخلاص للنتيجة المنطقية لهذا الموقف كان هناك احجام عام تقريبا عن خلع الملك . وأمل الاخوان لاميت ، ودهيبيور ، وبارناف ، الذين كان يتوقع أن يقودوا الهجوم على لويس السادس عشر ان ما اتضح الآن من ضعف الملك وانعزاله قد يرميه بين أحضانهم ، ولم يكن في نيته التخلي عن سياسة التوفيق مع الملكية ، وهي السياسة التي انتهجوها حديثا (١٨) . وكان خطر الغزو النمساوي اذا خلع صهر الامبراطور عن عرش فرنسا دافعا اضافيا على الحيلة . ولكن الجماهير الباريسية التي تحرضها الصحافة المتطرفة

والجمعية الشعبية ضاقت بمثل هذه الحسابات ، وطالبت بأن يحاكم ويعاقب هذا الملك الذى ترك عرشه وهرب . هذا النزاع ، وهو نزاع دستورى أولا ، قسم الرأى الباريسى فى الواقع على أسس اجتماعية ، فكان الأغنياء المتعلمون يؤيدون المجلس فى اقتراضه أن الملك «اختطف» ، والفقراء الذين بدأ خصومهم يطلقون عليهم اسم الصان - كيلوت sans-culottes ( أى الذين ليس لهم بنطلونات ركوب ) يطالبون بضرب من الاجراءات الواضحة القوية التى تتفق ونظرتهم للموقف . لذلك لم يكن بد من أن يفضى انتهاج سياسة التوفيق مع الملك بالمجلس الى الاستعداد للصراع مع جماهير الفقراء الذين كانوا ينظمون التماسات ضد أى رد اعتبار سريع للويس السادس عشر . وتمزقت وحدة نادى اليعاقبة ، وهو موطن اليسار ، بعد أن قرر أن يلتمس من المجلس عزل الملك . وانشقت الأغلبية العظمى من النواب ليؤلفوا نادى الفويان ، ولم يتركوا فى نادى اليعاقبة سوى خمسة أو ستة أعضاء .

وبلغ نشاط المجلس وسلطات بلدية باريس فى الاستعداد لقمع المظاهرات الشعبية مبلغا جعل الصحافة الراديكالية تتهمها - اتهاما لا غرابة فيه - بالبحث عن ذريعة لاستعراض قوتها ، وفى ١٦ يوليو انتقد المجلس اجراءات الأمن التى اتخذها الأوتيل دفيل ، ثم عاد فى الغد فأصدر التعليمات لبأبى باتخاذ التدابير الحازمة لحفظ النظام . كان النواب خائفين ، ولا عجب ، بسبب الهياج الشعبى المستمر الذى رافق مناقشاتهم حول مصير الملك ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن هناك خطر قيام ثورة . فلما تخلى اليعاقبة عن ملتسمهم لأن تقديمه سيكون مخالفا للنظام بعد أن أعرب المجلس عن نيته فى ابقاء لويس السادس عشر على عرشه ، أعند الزعماء الشعبيون الأقل حساسية للأداب الدستورية ملتسمسا خاصا بهم يطلبون فيه خلع الملك ومحاكمته (١٩٠) وكانت النتيجة ظاهرة جديدة فى تاريخ الثورة ، أعنى حركة شعبية منظمة لم يأت قادتها من الطبقة الوسطى المتعلمة بل من نادى الكورديليه وبعض الجمعيات الشعبية . وظل حشد مسالم يوقع طوال بعد ظهر الأحد ١٧ يوليو فى الشان دمارس ملتسمسا حرر فى التو والساعة . أما الملتسمس نفسه فقد احترق مع احتراق الأوتيل دفيل فى ١٨٧١ . ولكن بوشيه ورو ، اللذين شهدا الملتسمس الأصيل ، ذكرا أن معظم الموقعين الستمائية كانوا يكتبون أسماءهم بصعوبة وأن عدد الأيمن كان كبيرا . وكانت أهم الأسماء التى ميزها لرجال قدر

A. Mathiez, Le Club des Cordeliers pendant la Crise de Va- (١٩) rennes et le Massacre de Champ de Mars (Paris, 1910) & F. Braesch, 'Les Pétitions du Champ de Mars', Revue Historique, CXLII-CXLIV (1923).

لهم أن ينبه ذكرهم في ١٧٩٢ - ٣ ، كشوميت ، واير ، وهانريو ،  
وسانتير . أما في الأوتيل دفيل فان البلدية ، التي أثارت أعصابها في  
الغالب أيام من التوتر ، قررت اتخاذ اجراءات عنيفة . وقد اتخذت هذا  
القرار اما لأنها اقتنعت حقا وصدقا بأن حركة التوقيع على الملتمس أخذت  
تستحيل الى فتنة ، واما لأنها رحبت بذريعة لاستعراض قوتها . وأعلن  
الحكم العرفي ، وسارت فصيلة قوية من الحرس الوطني وعلى رأسها باي  
الى الشان دمارس ، وقوبلت هناك بصفير الاستهزاء وقذف الأحجار ،  
فأطلقت النار على الجمع ، ولا يعرف على التحقيق عدد المصابين فعلا ، ولكن  
من المحتمل أن القتلى بلغوا زهاء الخمسين . ثم عمدت البلدية الى القمع  
العام حينما بتشجيع المجلس الذي أجاز في ١٨ يوليو قانونا وحشيا لحفظ  
النظام . وظل الحكم العرفي ساريا ثلاثة أسابيع ، وبذلت محاولة لاسكات  
زعماء الصان - كيلوت ، وفر دانتون الى انجلترا ، واختبأ ديمولان وسانتير  
في باريس ، واستولت السلطات على مطابع مارا ، وقبض على فانسان  
ومومورو ومعهم عشرات من المواطنين النكرات وصحافي أو صحافيان  
ملكيان .

كانت « مذبحه » الشان دمارس الحد الذي انتهت عنده الفترة التي  
كان يمكن فيها التفكير في الثورة في باريس على أنها حركة موحدة ضد  
الارستقراطية . وقد وصف باي عند مجاكمته في ١٧٩٣ مهيجي يوليو  
١٧٩١ بأنهم : « الشعب أولا ، أولئك الذين أرادوا الحرية للجميع ،  
وصمموا على أن سطوة الطبقتين المهزومتين لن ينضم اليها قطاع يسمى  
البورجوازية » (٢٠) ومما له دلالة أن هذا التمييز الطبقي الحاد الذي راع  
المراقبين المعاصرين نشأ حول مسألة لا تتصل اتصالا مباشرا بالسياسة  
الاجتماعية أو الاقتصادية . لقد خط بدماء الضحايا فاصل جديد بين من  
كانوا على استعداد للتسامح مع النظام القديم وإعادة الأمن الى نصابه  
وانهاء الثورة ، وبين من أبوا هذا فسلكوا المحافظين من رجال الثورة في  
عداد أعداء الأمة - وجصدت قوات النظام بالرصاص والسيوف في يوم  
واحد عددا أكبر مما مزقته الجماهير الباريسية في عامي الثورة الأولين .  
وكان الدفاع عن الثورة البورجوازية الى حد كبير قد أخذ ينتقل الى أيدي  
جماهير الصان - كيلوت ، وان لم يبلغ الحد الذي بلغه في الأقاليم ، في حين  
أصبحت كثرة الزعماء البورجوازيين الآن على استعداد للنزول للملك  
عما أبوا النزول عنه في ١٧٨٩ ، مخافة أن يدفعوا عنوة الى الديمقراطية

السياسية وما تتمخض عنه من مساواة اجتماعية . وقد كشف حادث الشان دمارس عن وجود هذا الانقسام وعجل به في الوقت نفسه .

كان نجاح سياسة القمع التي انتهجت في أواخر يوليو وأوائل أغسطس رهنا بقدرة الملكيين الدستوريين على الاتفاق مع الملك ، وعلى عزل أعداء الثورة المتعنتين ، وانهاء حالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد في العامين الماضيين . ولكن تقديم المشتركين في حوادث ١٧ يوليو للمحاكمة كان أهم آثاره تسوية سمعة السلطات ، لأن ارواية الرسمية لأحداث ذلك اليوم كانت تجافي الحقائق . وكان عسيرا على حزب النظام نفسه أن يطبق الأساليب الثورية . ورفض المجلس المقترحات التي قدمت لأقامة محكمة خاصة لقمع الحركة . وأهم من ذلك أن المحافظين من رجال الثورة لم يستطيعوا المجازفة بشقاق سافر مع جماهير الصان - كيلوت ما بقي تهديد أعداء الثورة على خطورته . ومن ثم بذل بارناف ودبور والاخوان لاميت جهدا جبارا للاتفاق مع الملك . كان لويس السادس عشر قد « وقف » حتى يتم وضع الدستور . وكانت خطتهم أن يستغلوا جلسات الصياغة النهائية في مراجعة النصوص التي وافق عليها المجلس من قبل ، أملا في أن يدرك لويس عبث المزيد من المقاومة ، ويقبل مخلصا شروط دستور عدل لصالحه . وكان بارناف وحلفاؤه على استعداد للالتقاء مع الملك في كثير من النقاط التي انتقدها في المذكرة التي خلفها في أثناء هروبه ، كقصر حق الانتخاب على الأقلية الغنية ، ودعم سلطات الملكية ، بل وقبول انشاء مجلس للشيوخ ، وكان « الفويان » يطبقون في الواقع قدرا كبيرا من برنامج الملكيين الدستوريين القديم ، الذي عملوا هم أنفسهم على احباطه في ١٧٨٩ . ولكن لم يعد هناك أمل كبير في نجاحهم بعد أن قضت البلاد عامين في الثورة واحتدم الصراع الديني في أرجاء كثيرة منها . أما البلاط فقد حث أنصاره على التعاون مع الفويان لأنه لم يكن ليخسر شيئا بتظاهره بقبول التنازلات التي عرضوها . وأما مالويه فقد نسق خطته مع زعمائهم باخلاص أكثر منهم . ولكن هذه السياسة تحطمت على صخرة معارضة اليمين . وعقب مولفيل - وكان يعرفهم جيد المعرفة - بقوله : « كان رأى أغلبية كبيرة من الملكيين آنئذ أن الدستور الجديد لابد ستقضى عليه غيوبه ، وأنه ينبغي الحرص الشديد على عدم اصلاح أى عيب منها » . (٢١) أما في اليسار فان روبسبير وبتيون اللذين تزعما النضال ضد تنقيح الدستور كسبا تأييدا غير معهود من نواب المقاعد الحلفية الذين توجسوا خيفة من أطماع بارناف وأصحابه ، والذين أيد فرار الملك

حديثا شبهتهم المستمرة فى نيّاته . وبين اليمين واليسار ضاعمت مقترحات الفويان ، فلم يستطيعوا اقناع المجلس بتنفيذ أكثر من شطر ضئيل من مشروعات التعديل ، وأهمها تقييد حق التصويت . وليس هناك ما يبرر الظن بأنهم ، حتى لو نجحوا نجاحا تاما ، كانوا سيرضون الملك والأشراف والاكليروس المتمردين .

وهكذا نرى أن إصدار الدستور فى ١٣ سبتمبر ١٧٩١ ، والعفو بعد ذلك عن المسجونين السياسيين فى ١٥ سبتمبر ، اللذين أعلننا النهاية الفعلية لمهمة المجلس ( أو الجمعية التأسيسية ) واللذين كان ينبغي أن يكونا آخر أعمال الثورة ، والمعيد للوحدة القومية ، لم يحسما شيئا . وأبدى جمهور باريس مشاعره بصيحات السخرية من النواب ، وباستقبال روبسبير وبتبؤن استقبال الأبطال . وأفاد كثير من نواب النبلاء من حريتهم الجديدة فعبروا الحدود وانضموا الى جيش المهاجرين الذى يجمعه أمير كونديه فى أرض الراين . وكتب بروفانس وأرتوا للويس السادس عشر فى ١٠ سبتمبر يقولان انه بصفته ملكا لا يحق له قبول الدستور ، فان فعل فسيقترضان أنه رضخ للتخويف ويحترمان « ارادته الحقيقية » باغفال أوامره - وهو تهديد واضح للملك بأن أخويه لن يقتديا به فى أى سياسة توفيق ينتهجها . (٢٢) أما الملك فقد أعلن للنواب فى ١٣ سبتمبر أنه : « لم يعد عندى أى شك فى ارادة الشعب ، لذلك أقبل الدستور ، وأتعهد بصونه فى أرض الوطن ، وبالذود عنه ضد أى هجوم من خارجه ، وبالعمل على تنفيذه بكل وسيلة يخولها لى » . بيد أن مارى انطوانيت كانت قد كتبت للسفير النمساوى قبل ذلك تصف الدستور بأنه « فظيح » وتقول : « لن نستطيع أن نمضى فى الحياة على هذا النحو . ولم يعد لنا مصدر للعون سوى الدول الاجنبية ، فلا بد من أن تبادر لنجدتنا مهما كان الثمن » وكتبت لأخيها الامبراطور فى ٨ سبتمبر تقول : « على الامبراطور أن يضع حدا لاضطرابات الثورة الفرنسية . فقد أصبح التوفيق محالا . لقد قلبت القوة كل شئ ، والقوة وحدها هى التى تستطيع اصلاح مافسد » . (٢٣) والواقع أن فرنسا أصبحت أشد انقساما منها فى أى وقت مضى ، وأن الثورة لم تكن الا فى بدايتها .

Ibid., IV, 161-76.

(٢٢)

F. Feuillet de Conches, Louis XVI, Marie Antoinette et Ma- dame Elizabeth, Lettres et Documents Inédits (Paris, 1864), II, 229-36, 302.

## الفصل الخامس

# التسكيل الجريدي لفرنسا

١٧٨٩ - ١٧٩١

لقد صنعنا الثورة ليكون لدينا محلفون .

بوالايه - فونفريد

ليس في السجل السياسى للجمعية التأسيسية ما يروع المرء كثيرا . فقد رأينا الانقسامات المريعة لا تفتأ تنوشها بل تشل حركتها أحيانا ، وكثيرا ما كانت المناقشات فى جلساتها صاخبة عنيفة ، والقرارات تحددتها ضرورات التحزب . ولم يبذل اليمين محاولة للعب دور بناء بوصفه المعارضة المحافظة ، فى حين وجد الفويان أنفسهم يقومون بحملة فى ١٧٩١ لاجازة تدابير أحبطوها من قبل فى ١٧٨٩ . غير أن هذه الجمعية بعينها ، هى ولجانها الدعوية ، عملت بجرأة وسماحة وقدر مدهش من الوفاق حين وجهت نشاطها الى تنظيم بناء الدولة ومؤسساتها من جديد . ففى عامين اثنين غيرت وجه البلاد بتدابير ثورية لم تكن جذرية فحسب بل دائمة أيضا .

وسرعة الاصلاح على هذا النطاق وبقاؤه دليل على أن الارض كانت ممهدة له قبل انعقاد الجمعية . وقد بذلت فى الحق محاولات متكررة للاصلاح طوال القرن الثامن عشر ، كإلغاء موبو للبرلمانات وكسياسات ترويجو المالية والاقتصادية ، ولكنها كلها - عدا استثناءات ضئيلة - تحطمت على صخرة معارضة أصحاب المصالح الثابتة وما اتسم به النظام القديم من جمود هائل . على انه بفضل كتابات « الفلاسفة » النظرية ، وبفضل مؤلفات أخرى أخص منها ، كدعوة دوباتيه للاصلاح القضائى ، أجمع المتعلمون على رفض فكرة الاحترام الذى لا تضفيه الا التقاليد المتوارثة ، وعلى مفهوم للنظام الرشيد فى الدولة ، وعلى ادراك الحاجة لجعل



الأنظمة الفرنسية أكثر كفاية وإنسانية . وكان كثير من نواب الجمعية أنفسهم قد نشروا مؤلفات نظرية أو خططاً لاصلاح أنظمة بعينها . وبالطبع ظلت الفوارق بين اهتمامات النواب باقية ، فاليسار يؤكد حقوق الجميع المتساوية ، واليمين أكثر اهتماماً بحفظ النظام ، ولكن المناقشات فى هذا الميدان ، مهما احتدمت ، كثيراً ما أقضت الى نتائج استطاع الطرفان قبولها . ولا بد للمرء اذا أراد الفهم الصحيح للصورة التى اتخذها تغيير المجتمع الفرنسى أن يذكر على الدوام وجود ثنائية كامنة وراء العملية كلها، قوامها من حيث المقصد تطبيق مبادئ شاملة ثابتة للخير العام ، ولكنها من حيث التنفيذ اتجهت رغم محاولتها افادة الطبقات كافة الى نقل السلطة من مختلف قطاعات الارستقراطية الى الكتلة العامة للأغنياء والمتعلمين الذين لم يكن النبلاء الا قلة فيهم . ومن السذاجة تجاهل هذا الوجه الثانى ، أما غض النظر عن الوجه الأول فمعناه اساءة فهم الطبيعة الخاصة للثورة الفرنسية . فلم تتجه النية الجدية فى أى وقت لتجريد أى طبقة اجتماعية ، وحتى قرارات ٤ أغسطس كانت - بمعنى أكثر من مجرد المعنى السطحي - نزولا من الطبقات المميزة عن امتيازاتها . وعلى الرغم من أن الجمعية كانت تصدر بين الحين والحين مراسيم تهدف للعقاب كمرسوم الغاء ألقاب النبلاء ، فانها على الجملة عاملت الشعب الفرنسى معاملتها لأسرة متحدة . أما النزعات الوحشية الكثيرة الشيوع فى ثورات القرن العشرين فلم تظهر الا بعد انهيار الوحدة القومية انهياراً تاماً فى ١٧٩٢ . ومن ثم كان الاهتمام أولاً بالاتجاه الانسانى : بتطبيق قوانين أقل همجية تطبيقاً أكثر عدالة ، وبتكافؤ الفرص والغاء كل ما فى النظام القديم من أسباب الهوان والفقر . وكان من الجائز أن تتمكن الطبقات المميزة من الرضا بالمجتمع الجديد بفضل هذه النزعة السمحة مضافاً اليها أن معاشها لم يتعرض لتهديد خطير . ولو أن الامور سارت كما قصدت الجمعية لوجد النبلاء عوضاً طيباً عما خسروا من مركز رفيع . فقد أتاح التعويض الذى دفعته الدولة لأصحاب الوظائف الملغى بيعها - وقد قدره فريير بمبلغ ٨٠٠ مليون ليرة - قدراً كبيراً من المال السائل لنبلاء السيف والرداء فى الوقت الذى بدأت فيه أراضى الكنيسة دخول السوق . فلو أن الموقف السياسى تطور فى غير ما اتجه اليه لكانت النتيجة تقسيم معظم الأسلاب التى أخذت من الكنيسة بين النبلاء والميسورين من رجال الطبقة الوسطى ، واعطاء الفريقين نصيباً فى مغايم الثورة .

وكانت فكرة التوفيق بين وجهات النظر فى ذاتها سبباً للحد مما كان يمكن عمله للفقراء لأنها حدثت من المغايم المتاحة للتوزيع من جديد . ولكن

المواطنين الفقراء كسبوا رغم هذا مكاسب لا يستهان بها : فقد انتفعوا أكثر مما انتفع أصحاب الامتيازات من انقضاء التزيه الرحيم نسبيا ، ورفعت بعض الاعباء عن باهل الفلاح دون أن يلزم بدفع أى تعويض ، وأفاد صانع المدينة من الغاء الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة • ولكن مصالحه النبلاء - بل وكثير من أفراد الطبقة الوسطى فى الواقع - حدث من الاعمال التى كان فى الامكان أداؤها لطبقت المجتمع الدنيا • فوجد الصانع نفسه مبعدا فى اصرار عن النشاط السياسى سواء على المستوى المحلى أو القومى ، وظل الفلاح عالة فى اقتصاده على الارستقراطية الذى لم يعد الآن سيده الاقطاعى • وما حل عام ١٧٩١ حتى أصبح واضحا ، فى الارض بصفة خاصة ، أن هناك تناقضا بين الآمال التى علل بها اعلان حقوق الانسان ، ولغة ٤ أغسطس ، نفوس الناس كافة ، وبين قبول الجمعية لمبدأ قداسة الملكية ، التى فسرت بأنها تشمل جميع بقايا الاقطاع التى لم ينص صراحة على الغائها •

كان توريه قد قدم للجمعية فى ٢٩ سبتمبر ١٧٨٩ باسم اللجنة الدستورية مشروع خطة للتنظيم الجديد للحكم المحلى لفرنسا ، فأقر بتعديلات طفيفة فى مطلع العام التالى • وقد هيا هذا المشروع للبلاد اطارا جديدا عدلت وفقا له أنظمتها القضائية والدينية ، فضلا عن تغيير بنائها الادارى • ذلك أن فرنسا ١٧٨٩ كانت فى نظام حكمها المحلى ، كما كانت فى كثير غيره ، النتاج المتنافر لصراع قوى متنافسة - قوى التقاليد ، والاستبدادية الملكية ، والتفرد الاقليمى ، وطموح البرلمانات • ولعل « التوازن » الناجم عن هذه القوى كان يرضى ميول مونتسكيو لدراسة القديم العتيق ، ولكنه كان كابوسا لموظفى الدولة • كانت البلاد مقسمة الى ٣٥ اقليما ، و ٣٣ قسما ماليا généralités لكل منها ناظره الملكى ، و ١٧٥ دائرة كبيرة grands bailliages و ١٣ برلمانا ، و ٣٨ محافظة عسكرية ، و ١٤٢ مطرانية (١) والفوارق شاسعة بين الاقليم والاقليم من حيث الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية الداخلية • وكان الجنوب ، فيما عدا الاستثناءات التى لا مناص منها ، يتبع القانون الرومانى ، أما الشمال فتحكمه طائفة من « التقاليد » الوسيطة • فوضعت الجمعية التأسيسية بدلا من هذه المجموعة المتراكمة من الصور المتنافرة التى يتحدى توضيحها براعة أى رسام نظاما رشيدا ، متماثلا ، لا مركزيا ، تمثيليا •

(١) انظر الخرائط الواردة فى

G.T. Mathews, The Royal General Farms in  
Eighteenth Century France, and French Government and Society (ed  
Wallace-Hadrill and Mc Manners, 1957).

وأصبحت هذه الأهداف بمثابة الاتجاهات الرئيسية الأربعة للبوصلة يهتدى بها النواب في اصلاح الانظمة الفرنسية بأسرها . وكانت تحدوهم الى حد ما في هذا الاصلاح اعتبارات تكتيكية : فاللامركزية ستحرم الحكومة الملكية من الاسلحة اللازمة للانتفاض على الثورة ، وعملية الانتخاب ستحل محل المندوب الملكي والقطب المحلي ، وتقسيم البلاد تقسيما جديدا متماثلا سيحطم سلطان البرلمانات ومجالس الطبقات الاقليمية . والحق انها تزكية أى تزكية لبصر اللجنة الدستورية النافذ أنها أحاطت بالموقف بهذا الوضوح ، ووضعت برنامجا كاملا للحكم المحلي في ظرف ثلاثة أشهر من سقوط الباستيل .

قسمت فرنسا حسب النظام الجديد الى ٨٢ مديرية Départements متساوية تقريبا في المساحة حسبما رؤى ملاثما للوحدة الادارية . وهكذا فصصت الاقاليم Provinces القديمة ، ولكن المديريات الجديدة لم تحدد تحديدا جرافيا على الاطلاق . فقد أصبح كل اقليم مديرية أو أكثر ، وكان النواب المحليون في الجمعية يضطلعون بتعيين الحدود الجديدة للمديريات . وبذل جهد صادق للتأكد من أن المديرية الجديدة تؤلف وحدة جغرافية متماسكة . وتفاوتت المديريات بطبيعة الحال تفاوتا كبيرا من حيث عدد السكان : فلم يزد سكان مديرية البيرنيه - أورينتال مثلا على ١١٤ر٠٠٠ ، في حين رفعت ليون سكان مديرية الرون - واللوار الى ٥٧٩ر٠٠٠ . ولكن التماثل النسبي توافر حتى مع وجود هذا التفاوت اذا قورن بالدوائر bailliages في النظام القديم ، التي كانت تتفاوت سكانا من ٧ر٥٠٠ الى ٧٧٤ر٠٠٠ . وكانت كل مديرية تحتوى على عدد من المراكز تقابل في المساحة على التقريب «المئات» في النظام الانجليزي . وكانت أدنى الوحدات الادارية هي الكومون ، وهو مركز للسكان يمكن أن يكون قرية صغيرة ، أو مدينة سوق اقليمية ، أو باريس نفسها . وقصد بالمديرية أن تكون الوحدة الرئيسية التي أخضع لها المركز ، في حين اقتصرت الكومونات ( وعددها ٤٤ر٠٠٠ ) على الشئون القروية أو البلدية ، ويدير كلا من الكومون والمركز والمديرية مجلس منتخب .

واضطر هذا النظام الجمعية الى مواجهة مشكلة حق الانتخاب . فتقرر ، دون احتجاج ذى بال من اليسار وقتها ، أن يقصر حق التصويت على الرجال الذين تزيد أعمارهم على ٢٥ سنة ويدفعون ضرائب مباشرة تعادل في مواطنهم أجر ثلاثة أيام . ولعل المؤرخين اشتطوا في تقديم لرفض الجمعية التأسيسية حق التصويت العام . ذلك أنه قدر أن هذا الحق منح لنحو أربعة ملايين ونصف من المواطنين «العاملين» ، والراجح أن

معظم أرباب الأسر كان يحق لهم الانتخاب . وهذا نص سخى حقا اذا قورن بنظيره فى أى بلد أوربى آخر . وكان موظفو الكومون يختارهم مباشرة جميع المواطنين العاملين ، فحق لهم اذن أن يزعموا أنهم يمثلون رأى نسبة لا يستهان بها من السكان المحليين . ومما يرجح أن توسيع حق الانتخاب ليشمل جميع الذكور البالغين ما كان ليحدث فرقا كبيرا ، ان أقل من ٥٪ من هيئة الناخبين هم الذين اهتموا باعطاء أصواتهم فى انتخابات باريس التى جرت فى أكتوبر ١٧٩٠ . على أن هناك شيئا آخر أكثر دلالة من مستوى حق التصويت ، وهو أن انتخابات مجالس المركز والمديرية والامة كانت غير مباشرة ، اذ كان المواطنون العاملون يجتمعون فى اجتماعات ابتدائية يختار فيها رجل واحد لكل مائة ليكون ناخبا ، وهؤلاء الناخبون هم الذين يختارون شاغلى المراكز العليا . وقد حدد نصاب الناخب أولا بدفع ضرائب مباشرة تعادل قيمة أجر عشرة أيام فى اقليمه . ولعل هذا النصاب كان أقل تقييدا مما يبدو للوهلة الاولى ، فقيمة الاجر اليومى حددت ، فى ليون على الأقل ، تحديدا صوريا منخفضا بمبلغ ١٠ سو ، كما أتاح لعدد بلغ ٤٥٠٠ أن يختاروا ناخبين . (٢) فلما نقح الدستور فى صيف ١٧٩١ أقتع زعماء الفويان النواب بفرض نصاب للناخبين أشد صرامة لو أخذ به لما أبقي الا على الاغنياء جدا . ولكن هذا التنقيح كانت أهميته نظرية قبل كل شيء ، لان الانتخابات للجمعية الوطنية الجديدة كانت قد تمت فعلا ، ثم أطاحت الاحداث بالشروط الجديدة هى والدستور نفسه فى صيف ١٧٩٢ . أما الشيء الذى له أهمية أكثر دواما فهو أن الفقراء من المواطنين لم يكن فى وسعهم تدبير الوقت اللازم لحضور الاجتماعات الانتخابية التى كثيرا ما كانت تستمر أكثر من عدة أيام فى مدينة قد تقع على مسافة بعيدة عن مساكنهم .

كان النظام الجديد يمثل انتقاضا شديدا على مركزية النظام القديم ، اذ لم يكن فيه اتصال فعال بين الحكومة فى باريس والهيئات المحلية المنتخبة . ومع ان التعليمات صدرت لهذه الهيئات بأن تنفذ القانون ولا تفسره ، فان أى مجلس مديرية يتمتع بتأييد محلى قوى كان يحظى بقسط لا بأس به من الاستقلال الذاتى ، وكان فى استطاعة أى كومون قوى - خصوصا كومون باريس - أن يتجاهل الى حد كبير مشيئة المديرية . ولم يكن فى هذا الاختزال لسلطات الحكومة المركزية ما يضايق الطبقة الارستقراطية التى كانت أهم شكاواها فى سنى ما قبل الثورة هى « الاستبداد الوزارى » . ولكن فى النظام شيئا أخطر من هذا فى نظر

الإشراف ، وهو الاعتماد على عملية الانتخاب دون غيرها ، ورجحان دور المدن على دور الريف ، لأن الانتخاب غير المباشر كان من شأنه محاباة بورجوازية المدن على حساب الريف . ولا يبدو على الجملة أن النبلاء كان لهم دور رئيسي في الحكم المحلي ، وإن حدث في بعض المدن كبوردو مثلا أن جلس النبلاء الأحرار جنبا إلى جنب مع التجار والمحامين وأصحاب السفن . (٣) ولكن إذا كان أهل المدن من رجال الطبقة الوسطى تسلموا في الغالب زمام إدارة البلاد ، فإن هذا لم يعن اتجاهها سياسيا موحدا ولا انتصارا للراديكالية . ذلك أن الميول السياسية لمجالس المدن تفاوتت ، فليون محافظة بل ملكية ، في حين اتجهت نانت صوب الصان - كيلوت . وكانت البلديات بوجه عام في أيدي البورجوازيين الأغنياء ، وهم أنصار الملكية الدستورية الذين أفزعهم اتجاه الأحداث في باريس في مطلع صيف ١٧٩١ وأملوا في التفاهم مع الملك والنبلاء . أما الكومونات فكانت في الغالب أكثر يسارية ، وأما القرى ففي أيدي أعداء السيد الاقطاعي ، ولكن حتى أعضاء مجالس هذه القرى كان أكثرهم مزارعين ميسورين لا يحد من ميلهم الطبيعي للدفاع عن حقوق الملكية سوى تصميمهم على تفادي التزاماتهم الاقطاعية . (٤)

من النتائج الهامة التي أسفر عنها النظام الإداري الجديد تدريب المجتمع كله على ممارسة الحكم الذاتي وتزويد نسبة كبيرة من السكان بالخبرة الإدارية . ولا بد أن نصف مليون من الفرنسيين على الأقل - أي مواطن عامل لكل ثمانية تقريبا - كانوا يشغلون وظائف محلية منتخبة . وهذا التدريب كان عظيم القيمة لقوم لم تتح لهم خبرة سياسية سابقة . وقد مكن - في أعلى مستوياته - السياسة البورجوازية الطموحين من توطيد سمعتهم المحلية التي ضمنت لهم في النهاية انتخابهم لعضوية المؤتمر الوطني في ١٧٩٢ . وقد بدأ ثلاثة ممن أصبحوا أعضاء في لجنة الأمن العام حياتهم السياسية على هذه الصورة ، وهم كوطون ، وروبير لنديه ، وجانبون سانت - أندريه ، وكذلك كثيرون غيرهم ممن كتب لهم أن يتبه ذكركم فيما بعد ، من أمثال الجبيلين ليفاسور ولبا ، والجيروند جاديه وفرنيو وريبكي . أما على المستوى الأدنى من هذا فإن التمرس بالسياسة في القرى والمدن أنجب السياسة المحليين ، وأتاحت هذه التلمذة السياسية قيام حكومة ١٧٩٣ الثورية البالغة التنظيم .

(٣) يبدو من غير المحتمل مازمه تقرير السفارة البريطانية المؤرخ ١٩ فبراير

١٧٩٠ من ثلثي العمد المنتخبين حديثا يتحدثون من أسر نبيلة

(Despatches from Paris, 1784-90, p. 293)

G. Lefebvre, Les Paysans du Nord pendant la Révolution Française, pp. 374-92.

(٤) انظر مثلا

كذلك كتب البقاء لهذا التنظيم الجديد للحكومة المحلية الفرنسية .  
فما زالت المديريات والكومونات قائمة ، وما زالت حدودها وأقسامها تتفق  
والحدود والاقسام التي رسمت لها في ١٧٨٩ - ٩٠ باستثناءات طفيفة .  
صحيح ان نبرة النظام انتقلت كلها حين أدخل في عهد نابليون نظام الوالى  
الذى أعاد للحكومة المركزية مقامها الأعلى ، ولكن الخريطة الادارية الفعلية  
لفرنسا لم يعد رسمها من جديد تبعا لذلك .

أما دستور ١٧٩١ فكان أسرع زوالا ، إذ أطاحت به ثورة ١٠ أغسطس  
١٧٩٢ قبل أن يمكن من ترك أى أثر باق في البلاد . (٥) وخير مثال على  
اهتمامات النواب في هذا الدستور هو نظام التمثيل ، الذى دل على أن  
فكرة الديمقراطية الموحدة كانت لا تزال وليدة المستقبل . فقد تقرر أن  
يكون لكل مديرية ثلاثة مقاعد في الجمعية - باستثناء باريس التي كان  
لها مقعد واحد - اقرارا بكيانها المنفصل ، ووزعت ٢٤٩ مقعدا آخر على  
المديريات بنسبة عدد السكان ومثلها بنسبة تقدير المديريات للضرائب  
المباشرة عليها . ولما كان المعياران الاخيران من شأنهما أن يدعم أحدهما  
الآخر ، فقد جمعت النتيجة بين عنصر من الفدرالية وبين الاهتمام بالمدن  
وبالمناطق المتقدمة جدا . ولعل المعاصرين كانوا أقل إعجابا بتفاصيل  
الدستور وما أغفله منهم بالصرح الشامخ كله ، يقوم بدبيجته الجليلة  
( وهى اعلان حقوق الانسان ) ، اشهارا ظافرا لايمان القرن الثامن عشر  
بقدره الناس على حكم أنفسهم بنور العقل .

ولعل أعظم مفاخر الجمعية التأسيسية هو اصلاحها للنظام القضائي ،  
ذلك الاصلاح الذى حمل سليجمان ، وهو على ما نعلم من حذر ، على أن  
يقول « ان تاريخ الجمعيات المشتغلة بالمداوالات لضنين بمثل هذا الجهد  
الذى اتصل على هذه الصورة الجليلة » (٦) في هذا الميدان أيضا ورثت  
الجمعية موقفا تشوبه الفوضى والخلل . فالمحاكم الملكية والاقطاعية  
متداخلة الاختصاصات ، وكثير من المصالح الحكومية له محاكمه الخاصة .  
ولم يكن هناك نظام موحد للقانون المدني أو الجنائي . وكانت حدود  
المناطق القضائية غير واضحة والخلط مزمن ، وجواز استئناف الاحكام من  
محكمة لأخرى لا يكاد ينتهى . وكانت القضايا الجنائية تنظر سرا أمام  
قضاة يطبقون قواعد آلية فيما يشكل الاثبات القانوني ، والعقوبات

(٥) انظر النص في

Thompson, French Revolution Documents, pp. 109-47.

(٦) انظر في هذا الموضوع

E. Seligman, La Justice en France pendant la  
Révolution (Paris, 1913). G. Michon, L'Histoire du Parti Feuillant :  
Adrien-Duport (Paris, 1924).

وحشية مهينة • وكانت الامتيازات ، شأنها دائما فى النظام القديم • مفتاحا للمعاملة الاستثنائية ، وقد تعطى أصحابها الحصانة الفعلية من الاتهام • (٧)

هنا وجدت الجمعية نفسها متفقة نسبيا على المبادئ • فلم يبذل أحد محاولة صادقة للدفاع عن الاوضاع الراهنة جملة ، ولا عن الحقوق المكتسبة لهيئات بعينها كالبرلمانات مثلا • وهنا أيضا وجد نبوغ النواب الفرصة لاثبات وجوده ، لان الجمعية التأسيسية كانت تضم صفوة الموهوبين من رجال القانون الفرنسيين • فشباب المحامين من أصحاب مشروعات الاصلاح الجريئة مثل دبور الذى لم يكن جاوز الثلاثين فى ١٧٨٩ ، والرجال ذوو السمعة الراسخة الذين يصدر عن خبرة العمر أمثال توريه وترونشيه الذين كانوا فى خمسيناتهم وستيناتهم ، والرجال القادمون من شتى نواحي الميدان القضائى ابتداء من لبلتييه رئيس برلمان باريس الدائم الى المحامين الاقليميين المغمورين كروبسيير - كلهم كان لديهم ما يسهمون به فى اصلاح النظام القضائى • ونحيت الخصومات جانباً كما حدث حين خاض دبور وروبسيير معركتهما الخاسرة الكبرى لالغاء عقوبة الاعدام ، وأعانت المناقشات القانونية على ابراز صفوة تفكيرهم جميعا - وروبسيير نفسه هو الذى أعلن انه خير أن يطلق سراح مائة مذنب من أن يعاقب برىء واحد • أما دبور فقد سرى اليه مزاج الجمعية فعبر عنه حين قال « دعونا نسرع ونحن بعد فى شبابنا السياسى ، وحميا الحرية تضطرم بين ضلوعنا ، وحماستنا المقدسة السمحة تجيش فى صدورنا » •

أما وقد استلهمت الجمعية من هذا كله جرأة واقداما فقد بدأت فى التخلص من فوضى النظام القضائى كلها : فى البرلمانات ، والدوائر ، والمحاكم الاقطاعية ، والمحاكم الخاصة ، وأطاحت معها بنظام بيع الوظائف القضائية • وحرم اعلان حقوق الانسان الارادات الملكية وأدخل مبادئ الهايباس كوربس ( أى تحريم الاعتقال بغير محاكمة ) • وأقيمت المحاكم الجديدة وفق نظام بسيط موحد ، وجعل هدفها تثبيط الرغبة فى التقاضى لا اطالة أجله • فتقرر أن تنظر القضايا المدنية أولا أمام مكتب صلح أو توفيق يحاول اقناع الطرفين بتسوية خلافتهما خارج المحكمة • وتقرر أن يكون فى كل « كنتون » أو مركز انتخابى (أو خط فى باريس) قاضى صلح،

(٧) يجد القارئ امثلة فى الفصل الذى عنوانه scandales judiciaires  
فى كتاب H. Carré, La Noblesse de France et l'Opinion Publique  
au Dix-Huitième Siècle.

وفى كل مركز محكمة مدنية . وجعل استئناف الاحكام جائزا من محكمة  
مرنر لآخرى - لان الجمعية خشيت أن تقوم برلمانات جديدة اذا وضع  
نظام رتب أكثر تدرجا - وخولت محكمة نقض مركزية الامر باعادة  
المحاكمات لأسباب متصلة بالاجراءات . أما القضاء الجنائي فيبدأ بقاضى  
الصلح ، الذى يحيل القضايا الأكثر خطرا لمحكمة جنائيات المديرية ،  
وأحداً هذه المحكمة لا تستأنف .

كذلك قررت الجمعية ، ولاء منها لايمانها بمزايا طريقة الانتخاب  
وفضائل الشخص العادى ، أن ينتخب جميع القضاة ورجال النيابة  
العموميون ، وأن تنظر القضايا الجنائية أمام جماعة من المحلفين ، بل  
جماعتين فى الواقع ، تقرر احدهما هل هناك مبرر وجيه لمحاكمة المتهم  
وتفصل الثانية فى ذنبه . وناضل ديور وروبسيير لتوسيع اختصاص  
المحلفين كى يشمل القضايا المدنية ، ولكن أغلبية الرأى القانونى فى الجمعية  
عارضتهما . ولم تكن نظرة النواب الرحيمة الى المذنبين بأقل من حرصهم  
على حماية الأبرياء ، فالغرض من العقوبة فى رأيهم هو اصلاح والتهديب  
لا انتقام . لذلك خففت الجزاءات ، وألغى الكى بالنار ، وقصر  
حكم الاعدام على عدد قليل من الجرائم البالغة الخطر ، وحلت محل عجلة  
التعذيب التى كان يحطم عليها جسد المذنب بوحشية تلك الآلة التى  
اشتقت فيما بعد اسمها الأشهر من التزكية الحارة التى زكاها بها النائب  
الباريسى الدكتور جيلوتين .

لم يلق النظام القضائى الجديد معارضة يؤبه بها . ويبدو أن  
الاقطاعيين ارتضوا انقراض محاكمهم ، وأن العدد القليل من البرلمانات  
التي حاولت الاحتجاج على الغائها ، لا سيما برلمان رين ، وبرلمانات باريس  
وروان و Metz وديجون التى كانت أكثر اعتدالا فى احتجاجها - هذه  
البرلمانات وجدت أن اعراض الجميع عنها، أو عداءهم لها، تركها عاجزة كل  
العجز . أما الى أى مدى كان تغيير المحاكم ينطوى على تغيير فى موظفيها  
فسؤال لا يتيسر الجواب الاكيد عنه فى الوقت الحاضر . ولعل التطبيق  
تفاوت تفاوتا كبيرا من مديرية لأخرى . مثال ذلك أن المحاكم المدنية  
الست فى باريس زودت بقضاة اختير أكثرهم من أبرز محامى الجمعية  
الذين يدينون بمختلف ألوان الرأى السياسى . أما فى آجن فان سبعة  
من القضاة التسعة المنتخبين كانوا يشغلون وظائف فى المحكمة الملكية  
المحلية ، فى حين استبدل بجميع الموظفين المالكين فى نيراك القريبة منها  
عملاء لنائبها . أما نقابة محامى باريس فهى وان ألغيت رسميا الا أنها  
أعادت تشكيل نفسها على أسس غير رسمية ، وأغلب الظن أن الخبرة كان



لها عموماً من الأهمية قسط لا يقل عن أهمية الميول الثورية . وكان هناك خطر واضح من أن يصبح القضاء سياسياً في فترة هذه الرغبة الاجتماعية الكبرى ، ولكن الرجال الجدد كانوا قليلي الميل إلى تشجيع التهديدات للنظام أو الملكية ، حتى ولو كان الضحايا المباشرون لهذه التهديدات بالمصادفة خصومهم السياسيين . ومن المؤكد أنه لم يكن هناك شيء يقرب من «الارهاب» القضائي قبل ١٧٩٢ . ويقدر سليجمان التعويضات التي دفعتها الدولة لمن اشتروا الوظائف القضائية من قبل بمبلغ لا يقل عن ٤٥٠ مليون ليرة . ولو أتيح لنا أن نعرف كيف تصرف المنتفعون بهذه الأموال الطائلة لكان ذلك غاية في الطرافة . ويحتفل أن قدراً كبيراً منها استخدم في شراء أملاك الكنيسة التي استولت عليها الدولة ، لا سيما وأنها كانت تدفع صكوكاً . ولعل هذا عجل باتجاه المحامي الناجح إلى أن يصبح وجيهاً ريفياً جنباً إلى جنب مع النبيل المحلي القديم .

ولكن هذه المسائل وأشباهاها يجب ألا تحجب عنا النتائج الاجتماعية العامة للإصلاحات القضائية . فلقد أتيح لفرنسا نظام قضائي يضارع أي نظام في أوروبا قصداً ونزاهة وإنسانية . وفقد الاقطاعيون ما كانوا يحتفظون به من نفوذ قضائي ، وضمنت طريقة الانتخاب ألا يسيطر على الريف قاضي صلح هو في الوقت ذاته الوجهة المحلي وأكبر موظف للعمال . وربما تدمرت الطبقات المالكة من شدة الحذر والحيلة في هذا النظام القضائي الذي لم يهيناً لصيانة النظام في أوقات التوتر الاجتماعي ، ولكن القضاة والمحللين الجدد اضطلعوا بمسؤولياتهم في عزم وصدق ، وكانوا على الجملة يصعدون أحكاماً نزيهة معقولة .

كان في التنظيم الجديد لفرنسا ناحية تهتم النبلاء بصفة خاصة ، وهي مستقبل القوات المسلحة . ذلك أنه كان في الجيش البالغ عدد ضباطه ٩٥٧٨ في ١٧٨٩ ، ٦٦٣٣ ضابطاً من النبلاء ، يضاف إليهم ما يقرب من الألف ضابط في البحرية (٨) وقد أصبح العمل بالقوات المسلحة الآن ، بعد أن حرم دستور رجال الدين المدني النبلاء من احتكار المناصب العليا في الكنيسة ، المهنة «الشريفة» الوحيدة المتاحة لهم—لأن كره التجارة الذي شارك فيه النبلاء والعامة على السواء لم يكن في الامكان القضاء عليه

(٨) انظر في موضوع الجيش

Spenser Wilkinson, *The French Army before Napoleon* (Oxford, 1915), & F.G. Léonard, *L'Armée et ses Problèmes au Dix-huitième Siècle* (Paris, 1958).

وفي موضوع البحرية

M. Leclère, 'Les Réformes de Castries', *Revue des Questions Historiques*, CXXVIII (1937) & N. Hampson, *La Marine de l'An II* (Paris, 1959), and 'The Comité de Marine of the Constituent Assembly', *The Historical Journal*, II (1959).

بمرسوم يصدر من الجمعية ، ولهذا السبب بعينه عقد البورجوازيون المتعلمون النية الصادقة على اقتحام هذا المعقل من معادل الامتياز . وكان الخطر في الجيش من طفيان أبناء الطبقة البورجوازية على النبلاء آجلا لا عاجلا ، لانه سينتجتم على الدخلاء في الغالب أن يبدؤوا من أسفل السلم ، وترقية الضباط من العامة من الرتب الدنيا ترقية أسرع من ذى قبل تقتضى مرور فترة حتى يتغير طابع الجيش كله . ولكن سلاح البحرية كان أمامه منافس هو البحرية التجارية التى كان ضباطها يرون فى أنفسهم من القدرة على قيادة السفن التى تمخر البحار ما يضارع كفاية ضباط « السلاح العظيم » المتعجرفين الذين طالما أشعروهم الذلة والهوان ، وكان هدفهم أن يخفضوا الى أدنى حد عدد ضباط البحرية الملكية فى وقت السلم حتى يستطيعوا هم أن يتسلموا أعمال الضبط والقيادة عند نشوب الحرب . ومن ثم كان النبلاء يواجهون تهديدا خطيرا لمهنتهم ولسمعة السلاح معا اذا نقلت الجمعية جهودها فى نشر المساواة الى القوات المسلحة .

وكان الجيش قد تحسن كثيرا فى أخريات أيام النظام القديم ، ومعظم الفضل فى هذا راجع لمجلس الجيش الذى أنشئ فى ١٧٨٧ وعين جبير ، اخصائى فن التكتيك الثائر ، سكرتيرا له . وقد ظل كتاب التدريبات ، الذى نفع نهائيا فى ١٧٩١ ، مستعملا حتى ١٨٣٠ ، وظلت مدفعية جريبوفال دون تغيير طوال حروب الثورة وحروب نابليون . وواصل مجلس الجيش العمل الذى بدأه سان جرمان وقصد به خدمة أشرف الاقاليم الرقيقى الحال بالغاء شراء وظائف الجيش تدريجيا ، وانشاء كليات حربية فى الاقاليم . وكان من أثر الاستغناء عن الضباط الزائدين على الحاجة انخفاض مجموع الضباط من ٣٥٠٠٠ الى أقل من ١٠٠٠٠ . وأصبح لفرنسا الآن مقومات جيش قوى ، ولكن مجلس الجيش كان فى الواقع قد زاد أهم مواطن الضعف تفاقما ، ألا وهو احتكار نبلاء القصر للرتب العليا . فأقطاب مجتمع فرساي هم دون غيرهم الذين يستطيعون التطلع الى أرقى مناصب الجيش ، ومن تحتهم كثرة نبلاء الاقاليم المغلوبين على أمرهم ، الذين يناضلون هم الآخرون لابقاء العامة ومن رقوا من تحت السلاح فى المناصب الدنيا . ومن ثم لقيت الثورة ترحيبا من كثيرين من أشرف الريف المؤمنين فى أن تفتح هزيمة النبلاء طريق الترقية أمامهم . وإلى هذه الطبقة ينتمى نفر من قواد الطليعة فى عامى ١٧٩٢ - ٣ مثل كلرمان وومبفن ودبون ودمورييه ذاته ، وهى الطبقة التى أبدت من قبل عدم ولائها للحكومة بمسلكها المتمرد فى ١٧٨٧ - ٩ .

ويمكن القول بوجه عام أن صغار النبلاء فى الجيش لم يجدوا

ما يدعوهم للتذمر من عمل الجمعية . ولعل الغاء شراء الوظائف كان فيه بعض العزاء عن فتح سلاح الضباط أمام العامة ، وقد صدر مرسوم في سبتمبر ١٧٩٠ بأن يرقى من تحت السلاح ربع الملازمين المساعدين وأن يختار الباقيون بامتحان مسابقة - وهو امتحان يفترض فيه قدرة أبناء الأسر الحربية على الاحتفاظ بتفوقهم . وفي يناير من العام التالي خفض عدد ضباط أركان الحرب من ٢١٦ الى ٣٤ ، ولكن لم تبذل محاولة لاجراء أى تطهير عام في الجيش ، الذى ظلت الكثرة العظمى من ضباطه من النبلاء . واستياء نبلاء الاقاليم الواضح من انتهاء مركزهم المميز رسميا في الجيش ومن الغاء رتبة النبالة نفسها في يونيو ١٧٩٠ ، هذا الاستياء الشديد يشير الى أنهم كانوا أكثر تعلقا بالمركز الاجتماعى منهم بما يجلب من منافع فعلية .

أما عامة الجند فان أهم ما تدخلت به الجمعية في صالحهم كان الغاء المليشيا البغيضة التى يؤخذ أفرادها كلهم تقريبا من الفلاحين . وقد رفض طلب التجنيد الاجبارى القومى الذى تقدم به دوبروا - كرانسيه وظل الجيش النظامى يجند بطريق التطوع . ولم يحل مؤقتا بديل محل المليشيا ، ولكن الحرس الوطنى هيا للبلاد قوة بوليسية شبيهة حربية استخدمت لتعزيز الجيش فى قمع الاضطرابات المدنية ، وكان فى وسع الحرس تكوين احتياطى اذا نشبت الحرب .

وكان الموقف فى البحرية من بعض الوجوه شبيها بهذا ، اذ أن التدريب والعتاد الممتازين أفسدتهما الفوارق الاجتماعية بين الضباط . واذ غلب على نبلاء القصر الزهد فى الاشتغال بسلاح البحرية ، فان الصراع هنا داخل الطبقة الارستقراطية كان أقل وضوحا ، ولكن قلة من العامة منع معظمهم من الترقى فوق رتبة الملازم المساعد استاءوا من الامتيازات الممنوحة لأبناء الاسر الشريفة ، فى حين كان الفريقان يحتقران البحرية التجارية ويأملان الابقاء على انفصال البحريتين .

كانت اللجنة البحرية للجمعية التأسيسية ، التى كانت فى الأصل تشتمل على خمسة ضباط ، عاملين أو متقاعدين ، من بين أعضائها الاثنى عشر ، يشملها الانقسام الداخلى فى بداية نشاطها . فلما تغير الميزان داخل اللجنة لصالح الثوار أثارت مقترحاتها اصلاحية صراعات مريرة فى قاعة الجمعية . وقد اتفق عموما على فتح باب البحرية لجميع طبقات المجتمع ، ولكن اليمين ناضل بشدة ليمنع ظهور بحرية مهجنة ينتقل ضباطها من السفن التجارية الى البوارج زمن الحرب . هذا النضال بين أنصار البحرية الحربية الخالصة ومؤيدى البحرية المخلطة بلغ فى الواقع مبلغ الصراع

الاجتماعى بين النبلاء والبورجوازية المشتغلة بالملاحه . وفى النهاية أفلحت الطبقة الاولى فى اقناع أغلبية فى الجمعية بأن فضائل البحرية المحترفة ترجح الاعتبارات الاخرى ، فوضعت قواعد الترقية بحيث تمنع سهولة التنقلات من البحرية التجارية . وأبقى على الضباط الموجودين كما حدث فى حالة الجيش ، باستثناء ضباط أركان الحرب غير الصالحين للخدمة العاملة . ورغبة فى تجنب اغراق سلاح البحرية بضباط مسنين تسببا ، أحيل الى التقاعد ٦٠٠ من الملازمين المساعدين - وجملتهم ٨٤٠ - بمعاش يبلغ ثلثى مرتبهم ، فكانت النتيجة مفارقة غريبة ، هى أن البحرية فى ١٧٩١ اشتملت على نسبة من الضباط النبلاء أعلى كثيرا مما اشتملت عليه فى ١٧٨٩ !

أما البحارة الذين كانوا يجندون للخدمة اجباريا زمن الحرب فقط فقد منحوا حقا خطرا هو انتخاب ضباط التعبئة أو «الصنديكين» ، عملا بالمبدأ القائل بأن الرجال الاحرار لا ينتظر أن يطيعوا من الضباط الا من شاركوا فى اختيارهم . وهذا الحرص على معاملة البحارة معاملة المواطنين أدى الى اصدار قانون عقوبات بحرى منحهم امتياز المحاكمة أمام محلفين . وقد أثار الإبقاء على بعض العقوبات القاسية المهينة فى القانون الجديد تمردا فى أسطول برست فى ١٧٩٠ حقق فى النهاية إلغاءها .

من الخطأ البالغ اذن الادعاء بأن الجمعية التأسيسية ضحت بمصالح الدفاع القومى لارضاء مطامع البورجوازية المتعجلة للمنافع . فالقوات المسلحة ظلت الكثرة الغالبة من ضباطها أرستقراطية ، وكانت سنوات كثيرة ستمر قبل أن يؤثر حق أبناء العامة فى منافسة أبناء النبلاء تأثيرا خطيرا فى التشكيل الاجتماعى لسلاح الضباط . أما أن التغيير فى الواقع أسرع كثيرا فراجع الى انهيار الوحدة القومية لا الى تدبير الجمعية . فمنذ ١٧٨٩ فصاعدا أخذ النظام ينهار فى القوات المسلحة ، ففرق الجيش تعصى ضباطها والبحارة يتمردون . وكثيرا ما كانت السلطات البحرية فى الموانى تجد نفسها فى خلاف شديد مع البلديات الجديدة . ولو كانت الظروف طبيعية لكان موقف النواب هو التدخل لصالح الضباط - فقد أظهرت المناقشات التى دارت فى الجمعية حول قانون العقوبات البحرى مدى البون الذى يفصل هؤلاء السادة المتعلمين عن دنيا البحارة - ولكنهم توجسوا ، بحق ، من أن تكون كثرة الضباط من الملكيين . ومن ثم دعتهم دوافع حفظ الذات الى تبرئة مؤيديهم من البحارة . وأصبح الضباط أقرب للانتهاء الى هذه النتيجة التى انتهت اليها القائد الأعلى الساحلى فى برست ، « ان المرء لا يستطيع أن يمارس السلطة دون أن يعرض نفسه للخطر » ، وبدأوا

يتركون الخدمة العسكرية زرافات ، اما للتقاعد ، واما للفرار الى البلاط الكاريكاتورى الذى أقامه أرتوا فى كوبلنتس ، حيث أعيد شراء الوظائف ، وايزم نبلاء الافاييم مدانهم ، والغيت الاصلاحات التى تمت فى الاعوام الاخيرة من عمر النظام القديم ، واما الى جيش جاد أكثر من هذا البلاط ، وهو الذى كان كوندية المحارب القديم يحنده فى فورمز . وكلما ازداد عدد المهاجرين من الضباط ازدادت الجمعية رغبة فيمن بقوا . وفرضت يمين جديدة عقب حادث فارين ، حذف منها اسم الملك . فرفض ٥٠٠ من ضباط الجيش أن يحلفوا ، ولم تحل نهاية ١٧٩١ حتى كان ٣٥٠٠ ضابط قد تركوا الجيش - وهو عدد يجاوز نصف مجموع الضباط الاشراف فى ١٧٨٩ . (٩) وكان الموقف فى البحرية شبيها بهذا : ففى مارس ١٧٩٢ كان نصف الملازمين والقباطنة تقريبا قد استقالوا رسميا ، واختفى فى الواقع كثيرون ممن ظلت أسماؤهم فى قائمة الضباط العاملين . ومن ثم لحق الصراع السياسى المتفاقم اصلاحات الجمعية التى توخت فيها الحذر . ولم تطرد الارستقراطية من القوات المسلحة ، بل أثر معظم الضباط النبلاء التخلي عن قضية لم تعد ضماثرهم تطاوعهم على تأييدها ، وكان التغيير الاجتماعى الذى لحق سلاح الضباط ثمرة فرعية للانقسام العام الذى أصاب المجتمع الفرنسى كله .

كذلك تأثر المجتمع الفرنسى خلال الفترة ١٧٨٩ - ٩١ بنقل الثروة نقلا متعمدا . وأهم مظهرين لهذه العملية هما بيع أملاك الكنيسة ، وتنفيذ قرارات ٤ أغسطس . ونظرة فاحصة الى الدوافع التى حفزت النواب والنتائج التى تمخضت عنها أعمالهم تدعم الاعتقاد بأن هدفهم كان التسوية لا الثورة الاجتماعية .

كانت الآثار الاجتماعية لبيع أملاك الكنيسة ، لاسيما الارض ، تتوقف على شروط البيع . هنا وقعت الجمعية فى ورطة . فقد أكد توريه ، ودليليه داجييه ، والدوق دلا روشفوكو ذو النزعات الحيرة ، ضرورة الافادة من هذه الفرصة لتعميم ملكية الارض ، وذلك ببيع أملاك الكنيسة قطعا صغيرة بأثمان منخفضة وبالدفع المؤجل . ولكن كل هدف البيع كان انقاذ مالية الدولة من الافلاس الذى جره عليها النظام القديم ، وهذا يعنى منطقيا الحصول على أكبر ثمن مستطاع لهذه الاملاك وفرض الدفع المعجل لهذا الثمن . كذلك تشكك كثير من النواب فى صواب تفتيت الملكيات الكبيرة قطعا صغيرة من الناحية الاقتصادية . وأسفرت هذه الضغوط المتصارعة عن سلسلة من التسويات ، وتدلنا التغييرات المتكررة التى طرأت على

شروط بيع أراضي الكنيسة دلالة طيبة على الامزجة المتغيرة للجمعيات المختلفة (١٠). فالمرسوم الاول الصادر في ١٤ مايو ١٧٩٠ نص على شروط ملائمة بدرجة معقولة للطبقات الفقيرة : وهي أن يدفع على الفور ١٢٪ من ثمن الشراء ، ويدفع الباقي بفائدة ٥٪ على ١٢ سنة (١١). كذلك تقسم البلديات قطع الارض تقسيما عمليا ما أمكن - وهي توصية غامضة أتاحت مجالا فسيحا للتفسيرات المحلية . ولكن تقرر من الناحية الاخرى أن تتم البيوع بالمزاد - وهذا يعني رفع الاسعار - ، وفي مقر ادارة المركز - وهذا جعل الحضور على الفلاحين الفقراء عسيرا .

وقد قدر جارو أن أملاك الكنيسة كانت تساوي ثلاثة مليارات من الليرات الفرنسية تقريبا . وحدد الثمن الاحتياطي للارض باثنين وعشرين ضعفا للأيجار السنوي ، وهو تقدير منخفض حسب مستويات ذلك العهد ، خصوصا وأن الدولة تحملت التعويض عن جميع الأعباء الاقطاعية التي كانت أراضي الكنيسة خاضعة لها . ومهما يكن من أمر ، فإن المزايدات حققت على العموم أثمانا تفوق كثيرا ما قدر لها أصلا . مثال ذلك أن كرم كلوفوجو الشهير قوم بمبلغ ٣٩٥٤٧٢ ليرة ، ولكنه حقق ثمنا قدره ٦٤٣٧١٠ ليرة . ويؤخذ من تحليل أكثر من نصف البيوع في الكوت دور أن سعر البيع يزيد في المتوسط ٦٣٪ على التقدير الاصل ، وقد حققت الارض الزراعية في مديرية الرون - فيما روي - ثلاثة أضعاف ونصف ضعف الثمن الاحتياطي (١٢). وتفاوتت الاسعار بطبيعة الحال حسب المساحات المعروضة - فأراضي الكنيسة في الشمال مثلا كانت أوسع كثيرا منها في الجنوب - وحسب قربها من المدن الكبيرة المشتملة على زبائن بورجوازيين أثرياء ، الى غير ذلك من عوامل ، ولكن البيوع لقيت تأييدا طيبا في جميع أرجاء فرنسا ، حتى في مناطق كالفنديه سنراها فيما بعد مراكز للحرب الاهلية الدينية . ففي باريس بيع نصف أملاك الكنيسة في ١٧٩١ ، وفي مركز ستراسبور بيع الثلث ، وفي مديرية النور أمكن التصرف في الثلثين لغاية ١٧٩٣ . ولم يكن العائد من هذه

M. Garaud, Histoire Générale du Droit Privé Français (de (١٠) 1789 à 1804); la Révolution de la Propriété Foncière, pp. 313-26.

(١١) هذه الأرقام طبقت على الارض فقط ، أما الأرقام الخاصة بالمباني فكانت اقل فائدة للمشتري .

(١٢) انظر A. Vialay, La Vente des Biens Nationaux pendant la Révolution Française (Paris, 1908), pp. 102-51 & M. Marion, La Vente de Biens Nationaux pendant la Révolution (Paris, 1908, passim).

البيوع في نظر الدولة يعتمد على الثمن المدفوع بقدر اعتماده على سرعة الدفع ، لان هبوط السندات هبوطا شديدا سمح بعد ذلك بخفض في قيمة الاقساط المتأخرة المدفوعة بعملة منخفضة . والنتيجة التي انتهت اليها ليفير من واقع فحصه الشامل الدقيق لسجلات مديرية النور هي أن أغلبية المشترين أتموا تسديد الثمن بسرعة لم تتح لهم الاستفادة كثيرا من هبوط قيمة السندات - ولعل هذا يفيد أنهم كانوا يملكون المال الكثير . (١٣) ولكنه يقدر أن الدولة لم تحصل من القيمة الحقيقية لأملاك الكنيسة أكثر من نصفها الى سدسها . ومن ثم يمكن القول بصفة عامة ان فرصة ذهبية سنحت لمن يملكون رأس المال اللازم لشراء الاملاك لا سيما الارض بسعر يقل كثيرا عن سعر السوق .

أما النتائج الاجتماعية لهذا النقل الواسع للملكية فمن الأنسب مناقشتها في موضع لاحق ، لكي تدخل في حسابنا بيع أراضي المهاجرين وأراضي رجال الدين . (١٤) وحسبنا هنا الإشارة الى أن جميع الطبقات ساهمت في هذه العملية . ولم ينفر النبلاء من الاشتراك في تجريد الكنيسة من أملاكها وكانوا هم وأبناء الطبقة المتوسطة العليا في أغلب الأحيان يملكون رأس المال الجاهز الذي تسلموه تعويضا عن فقد وظائفهم . وغلب على العملية شراء أبناء الطبقة المتوسطة أكبر مساحة من الأراضي ، وان كان كثرة المشترين من طبقة الفلاحين . فلما اختتمت سنة ١٧٩١ ، لم تكن هناك ثورة اجتماعية كبرى أو ما يشبهها بسبب بيع أملاك الكنيسة . وإذا كانت لهذا البيع نتيجة فهي أنه قوى الفوارق الطبقيّة الموجودة في ملكية الأرض، وزاد في الوقت نفسه ملكيات الافراد على جميع مستويات المجتمع .

أما المزارع الفلاح ، الرقيق الحال ، الذي لا طاقة له على المزايدة لشراء أراضي الكنيسة ، فكان أكثر اهتماما بمصير الاعباء الاقطاعية الخاصة بالأرض التي يملكها أو يستأجرها أو يشارك عليها . (١٥) وكانت الجمعية قد أعلنت في أغسطس ١٧٨٩ أنها « ألغت النظام الاقطاعي الغاء تاما » ،

Lefebvre, op. cit., p. 461.

(١٣)

(١٤) انظر الفصل العاشر

(١٥) انظر P. Sagnac, La Législation Civile de la Révolution Française (Paris, 1898), pp. 92-138; P. Sagnac & P. Caron, Les Comités des Droits Féodaux et de Législation et l'Abolition du Régime Féodal (Paris, 1907), passim; A. Aulard, La Révolution Française et le Régime Féodal (Paris, 1917, pp. 152-206; Garaud, op. cit., pp. 168-209.

وكان الفلاحون تواقين لتفسير هذا الاستهلال الجريء حسب ما يوحى به  
ظاهره . ولكن محامي الجمعية التأسيسية ، لا سيما ميرلان ددويه  
وترونشيه اللذين رأسا اللجنتين الفرعيتين المنوطتين بتنفيذ هذا الجانب من  
جوانب مراسيم ٤ أغسطس ، زعموا أن العادات المقررة . تفيد الملكية  
الشرعية . أما ميرلان - وكان مسئولا عن تحديد الفوارق بين الفروض  
« الشخصية » التي ألغيت دون تعويض وتلك المتصلة بملكية الارض ،  
وهي التي احتفظ بها - فقد ألغى نفسه يواجه حالات مشتبهة عويصة  
يمكن أن تفسر فيها المدفوعات النقدية أو العينية بأنها تمثل البديل المالى  
عن خدمات شخصية فى فترة بعيدة فى الماضى . وقد حاول حل هذه العقدة  
العسيرة حلا حاسما بالافتراض بأن الرسوم المتصلة بنقل قديم للارض  
تمثل ضربا مشروعا من الملكية . وما دام الأصل الفعلى لمعظم هذه الرسوم  
مجهولا ، فكل شيء اذن يتوقف على ضرورة الاثبات - وهو اثبات غير ميسور  
فى العادة لأى من الطرفين . وأقنع ميرلان الجمعية بأن تصدر قرارها فى  
صالح السيد الاقطاعى ، فأعطيت له الضمانات فى ملكية كثير من حقوقه  
القديمة ، الا فى حالة تمكن الفلاح من اثبات عدم ارتباط هذه الحقوق فى  
الأصل بنقل الملكية ، وهى حالة بعيدة الاحتمال . ثم تقرر فوق هذا أنه  
فى حالة عدم وجود الوثيقة الاصلية يعتبر اثبات ممارسة السيد لحقوقه  
مدى أربعين عاما مسوغا قانونيا . ونتيجة لذلك ظلت الكثرة العظمى من  
الفلاحين ملتزمة بأثقل الالتزامات ، وان خفت عنهم جميعا بعض الاعباء  
كإساءة استعمال حقوق الصيد ، وان أعفيت قلة منهم من مخلفات الخدمة  
الشخصية . وأبدت الجمعية مساندتها للملاك فى نواح أخرى ، سواء كانوا  
نبلاء أو عامة . مثال ذلك انه لما ألغيت العشور فى ١٧٩٠ نص تخصيصا  
على أن قيمتها يمكن اضافتها للإيجارات . وفى ١٧٩١ نقلت حقوق التعدين  
لمالك الارض ، واكتفى بتحويل الدولة حق التدخل اذا رفض استغلال هذه  
الحقوق . أما «حق الاختيار» droit de triage الذى كان الاقطاعى يستطيع  
بموجبه فى ظروف معينة أن يفرض تقسيم الاراضى المشاعة فيأخذ ثلثها  
لنفسه فصحيح أنه ألغى فى ١٧٩٠ ولكن تقرر أن الاراضى المشاعة لا ترد  
الا اذا كانت قد قسمت خلال الاعوام الثلاثين الماضية وكان تقسيمها خرقا  
للأمر الاصلى الصادر فى ١٦٦٩ .

اذن ظلت أهم الاعباء على كاهل الفلاح ، ولم يجد الفلاح عند لجنة  
ترونشيه الفرعية التى حددت شروط اقتداء هذه الاعباء بالمال جوابا يشرح  
صدره أكثر من جواب ميرلان . فلم يقتصر الامر على تحديد نسبة التعويض  
بعشرين مثلا للمدفوع السنوى نقدا أو بخمسة وعشرين عينا ، بل ان جميع



الحقوق العارضة - وهي المبالغ الاستثنائية التي تدفع بين الحين والحين عند شراء الارض أو بيعها مثلا - هذه الحقوق تقرر التعويض عنها في ذات الوقت الذي يعرض فيه الفلاح عن الحقوق الثابتة ، وفي حالة الملكيات التي تتقاسم رسوما مشتركة وجب التعويض عن الكل في وقت واحد . وقد منح الفلاحون امتيازاً في نوفمبر ١٧٩٠ ، فصرح لهم بافتداء الحقوق العارضة منفصلة ، ولكن الشروط ظلت أبهظ من أن يفكر فيها غالبية الفلاحين تفكيراً جدياً . مثال ذلك أن الرجل الذي يدين بثلاث قيمة محصوله للاقطاعي كان عليه أن يدبر مبلغا يعادل محاصيل سبعة أعوام أو ثمانية لكي يقتدي به الحقوق الثابتة وحدها . ولو توافر المال الكافي لهذا الشراء لأي فلاح لكان أجدى عليه في الأغلب أن يستثمره في أراضي الكنيسة المتحررة من جميع الاعباء الاقطاعية . والنتيجة أن عمليات افتداء الحقوق الاقطاعية بالمال كانت قليلة نسبياً ، وأكثر ما تم منها قام به النبلاء والبورجوازيون . وهكذا لم تكن حال الكثرة من الفلاحين - من الناحية القانونية - بأيسر كثيراً مما كانت قبل الثورة .

في هذه الظروف كان لا بد من وجود من يفيدون من القلقلة السائدة في البلاد فيمتنعون عن الدفع . ففي اقليم لو - اي - جارون حدث في نهاية ١٧٩٠ أن الفلاحين المحتشدين على هيئة جيش نظامي بدأوا الحرب ، وأصرروا على أن يبرز النبلاء المطالبون باستمرار دفع الفلاحين للرسوم المستحقة عليهم الحجج الاصلية التي تثبت انتقال الارض فعلا اليهم . (١٦) أما مدى اتساع هذه المقاومة ومبلغ فاعليتها فمسألتان مازالتا ماثرا للجدل . وواضح أن التنفيذ كان يختلف من اقليم لآخر وأنه لم يحدث في اقليم من الاقاليم أن وقف دفع الرسوم تماما أو أوفى بها تماما ، ولكنه ليس واضحا على الاطلاق أي الجانبين ينبغي أن يرجح . فأما لفيغر فيؤكد فاعلية مقاومة الفلاحين اذ يقيم آراءه الى حد ما على الحالة في مديرية النور . (١٧) ففي هذه المديرية هبطت حصيلة العشور في ١٧٩٠ مع أن محصول ١٧٨٩ كان أفضل كثيراً من محصول ١٧٨٨ . ومن رأي لفيغر أن الرسوم المدفوعة للاقطاعيين كانت قليلة وأن الدولة لم تلج في مطالبتها المتصلة بأراضي الكنيسة التي تتولى ادارتها ، وأن الفلاحين في بعض القرى قسموا الاراضي المشاعة فيما بينهم بطريقة غير قانونية . أما أولار فيقول على العكس «ان الدفع كان القاعدة ، وعدم الدفع الاستثناء - وهو استثناء

J. Viguier, 'Les émeutes populaires dans le Quercy en 1789 et 1790', Révolution Française, XXI (1891).

Lefebvre, op. cit., pp. 379-92.

(١٧)

تكرر بل تكرر جدا وقوعه ، ولكنه استثناء رغم هذا » (١٨) . وقد أدد أهميه نقل مسئولية جباية الرسوم المستحقة عن أراضى الكنيسة « من السلطات المحلية الى الدولة فى ديسمبر ١٧٩٠ باعتبار هذا النقل دليلا على صدق النية فى جبايتها ، وذكر أن هناك أمثلة كثيرة معروفة على افتداء مكوس اقطاعية تخص الدولة ، ومن رأيه أن الفلاحين وجدوا أن «تهويش» ممثلى الأمة أو مساومتهم أشق من تهويش الاقطاعى ومساومته . وتشير الرسائل المتبادلة بين المالك الكبير كوسيه - بريسك وناظر زراعته الى أن موقف الجمعية الذى أخذ يزداد محافظة فى ١٧٩١ شجع الناظر على أن يلح الحاحا أقوى فى المطالبة بتحصيل الرسوم المستحقة للمالك . وهذه الرسائل تذكرنا تذكيرا نافعا بأن المسألة ليست مجرد دفع رسوم معينة فى ١٧٨٩ - ٩١ أو عدم دفعها . فقد كانت متأخرات الدفع أمرا شائعا فى ظل النظام القديم ، ولم يقصد الاقطاعيون الذين رأوا من الحكمة الاغضاء عن المقصرين فى الدفع والريف قلق مضطرب الى التخلي عن مطالبهم المستقبلية أو عن المتأخرات المستحقة لهم . وليس هناك مجال للشك فى الحالة النفسية التى تملك الفلاحين بعد أن أصيبوا بخيبة مريرة لتبخر الآمال التى أنعشتها فيهم مراسيم ٤ أغسطس ، سواء دفعوا متذمرين أو أبوا الدفع وهم يرتعدون فرقا أو ثاروا وتمردوا . وانهاالت رسائل اللوم على الجمعية كأنها القذائف ، ومن أمثلتها الرسالة التالية من المواطنين النشيطين فى كومون بويفير ( بالوش دورون ) فى ٢٠ يناير ١٧٩٢ : « لقد ظننا بعد المرسوم الذى ألغى النظام الاقطاعى أننا أحرار فى أملاكنا وفى أشخاصنا ، ولكن تجربة عامين أثبتت لنا أننا عبيد . صحيح أنه لم يعد لنا سيد اقطاعى - فهو فى كوبلنتز ، ولكنه ترك لنا الوكيل والملتزم اللذين يرهقانا ويضطهداننا كما كانا يفعلان قبل الثورة . فالقطاعى ليس الا دائننا الآن ، ولكنه اتخذ بدلا من دور الشريف دور المتقاضى الذى لاتلین له قناة، وما لم تتداركونا فسيحل بنا الخراب » (١٩) .

ان محامى الجمعية التأسيسية لم يدمروا اطلاقا الأساس «القطاعى» لقوة النبلاء الاقتصادية بل عاونوا الى حد كبير على أن تخلع عليه القدسية التى يضيفها برلمان منتخب . وكلما وجد تعارض بين تهدئة الفلاحين وارضاء الأعيان الملاك اختارت الجمعية الطريق الثانى ، فجعلت من كثرة أهل الريف مكمنا للنشاط الثورى الذى قد يتفجر فى يوم ما . وبدأ

Aulard, op. cit., pp. 191-210-41.

(١٨)

Sagnac & Caron, op. cit., pp. 295-6.

(١٩) وردت فى

أن الأعباء التي لم ترفع - وهي الى حد كبير أكثر الأعباء - قد استقرت على كواهل الفلاحين أكثر من ذى قبل . واستطاع الفلاحون تحدى القانون غير مرة ، ولكنه تحد لم يخل من خطر ، ولا بد أن الأجرياء منهم كانوا يسائلون أنفسهم فى غير اطمئنان عما عساه يدخره المستقبل لهم متى انتهت فترة الاضطرابات المؤقتة للشورة وتلاها نظام أكثر ثباتا واستقرارا .

أما الحياة اليومية فى فرنسا فكانت أقل تأثرا بسنوات الثورة الأولى مما كان منتظرا . ربما نزع النبلاء الى ترك قصورهم الريفية المعرضة للهجوم والاحتماء بالمدن الآمنة نسبيا . ولم تكن المدن بنجوة من نوع أو آخر من أنواع الاضطراب الا قلة منها ، ولكنه كان فى العادة اضطرابا قصير الأجل ، وكان العهد عهد عدم اطمئنان أكثر منه عهد فوضى مستمرة . أما فى باريس نفسها فان حياة البلاط فى قصر التويلرى الذى استحال سجنا للملك وحاشيته كانت ظلا لا أكثر لحياته السابقة فى فرساي ، ولكن ما على المرء الا أن يلقى نظرة على يومية « الحاكم موريس » سفير الولايات المتحدة فى باريس آنئذ ، ليرى الصالونات حافلة كما كانت بروادها ؛ وقد غدا الموقف السياسى بنوعا جديدا للحديث والسمير كما كان مبعثا لخوف الناس على حياتهم . ويبدو واضحا ، بل واضحا جدا ، أن النبلاء كانوا يأملون أن تكون الثورة مجرد زوبعة يجتازونها بسلام . وتوقعت مارى أنطوانيت أن تستيقظ من كابوسها - حين ينعب العامة الأوفياء على حفنة الدساسين الذين غرروا بهم . ثم كان خلال ذلك المسرح والأوبرا - اللذان وصفهما فريير لزوجته حوالى الفترة التى رحل فيها الملك والملكة الى فارين . ولكن الواقع أن تغيرات عميقة لا رجوع فيها قد حدثت بالطبع ، وأن هذه الفترة لم تكن غير فترة الهدوء والصحو فى عبارة تاليران المشهورة « حلاوة الحياة » . ولكن معاصرى الثورة الذين لم يستطيعوا التنبؤ بالطريق الذى أزمعت الثورة أن تسلكه سريعا لم يبد لهم أن بنیان المجتمع الفرنسى قد أدركه التغير الشديد اللهم الا فيما يتصل بالكنيسة . والذى شطر الأمة الفرنسية شطرين لم يكن أى تغير اجتماعى استحدثته الجمعية التأسيسية ، بل رفض الملكية والأرستقراطية أن يعتبرا ماحدث من تغييرات أكثر من تنازلات وقتية . وزعم أرتوا وبروفانس من وراء الحدود أنهما يمثلان مشيئة الملك الحقيقية ، فى حين اجتذب كوندية نواة متزايدة لجيش تحرير ارستقراطى . أما فى داخل الوطن فان مقاومة شطر كبير من رجال الدين أخذت تدفع الجمعية

الكارهة ، المستبدة رغم ذلك ، الى اتخاذ اجراءات لعقاب المتمردين سرعان  
ما عملت الملك المتردد على أن يتوسل لزملائه الملوك أن يخفوا لنجدته .  
وسنرى أن الفريقين سيلجآن سريعا الى الحرب الخارجية باعتبارها وسيلة  
للخروج من المأزق السياسى ، وأنه بنشوب الحرب ستدفع الثورة الى  
مسالك جديدة غريبة ، وفي هذا الصراع ستتلاشى البقية الباقية من  
التماسك القومى فى ١٧٩١ .

## الفصل السادس

# نقطة التحول

لقد أحدثت الحرب ثورة في الثورة

م . رينار

كان أبرز الفروق بين الجمعية التشريعية التي بدأت دورتها في أول أكتوبر ١٧٩١ ، والجمعية التأسيسية التي حلت الأولى محلها ، هو أن طبقتى رجال الدين والتبلاء لم تعودا تتمعان بالتمثيل المنفصل . وهبط عدد نوابهما الى ما يزيد قليلا على العشرين من كل فريق ، ولعل الذين انتخبوا كانوا قد قدموا البرهان على تعلقهم بالنظام الجديد . وكان واضعو الدستور قد أقصوا أنفسهم عن عضوية الجمعية الجديدة بقرار ينطوى على انكار الذات ، لذلك لم تتوافر للأعضاء الجدد دراية بالشئون البرلمانية . كان أكثر من ثلثي الأعضاء البالغ جملتهم ٧٤٥ نائبا من رجال الحكم المحلي أو قضاة في المحاكم الجديدة . مثال ذلك أن الدو أخذت فريق نوابها بأسره من « ادارة » المديرية ، وكان جميع نواب السين - اى - مارن أصلا أعضاء في هيئات الحكم المحلي الا واحدا منهم . (١) وربما كان هذا من الناحية الاجتماعية دليلا على تحول طفيف عن انتخاب أعيان ١٧٨٩ ايثارا لرجال أصغر منهم سنا استخدموا الثورة وسيلة لاحتراف السياسة وكونوا لهم شيئا فشيئا أتباعا في بيئاتهم المحلية . ولكن هنا أيضا كانت الأغلبية الساحقة من الطبقة الوسطى المتعلمة ، وكان المحامون فيها أبرز من المزارعين والتجار .

ولاح أن مزاج النواب الجدد يحبذ المصالحة والتوفيق ، اذ انضم ٢٦٤ منهم فوراً لنساذى الفويان ، وتبعهم ٧٠ آخرون في ظرف شهرين . أما

(١) A. Kuscinski, Les Députés à l'Assemblée Législative de 1791 (Paris, 1900), passim.

اليعاقبة فبدءوا بعدد لا يزيد على ١٣٦ نائبا ، بما فيهم ٥ من مجموع نواب باريس البالغ ٢٤ ، وربما كانت ميول النواب الذين لم يلتحقوا بواحد من التاديين أقرب الى اليمين منها الى اليسار ، على أن رجحان النواب المعتدلين قابلة عامل آخر هو أن الملح أعضاء الجمعية ضمهم جناح اليسار فيها ، لا سيما أولئك الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم الجيرونديين (٢) ونواة هذه الجماعة أصلها من اقليم الجيروندي كما يدل على ذلك اسمها . كان فرنيو وجاديه وجنسوتيه محامين من بوردو ، وكان دوكو ابن رجل اعمال غنى . هؤلاء الشبان - وأكبرهم وهو فرنيو في الثامنة والثلاثين ، في حين لم يجاوز دوكو السادسة والعشرين - قدموا الى باريس ليمارسوا على المسرح القومي كفايتهم للزعامة السياسية التي أقنعهم بها نجاحهم في محيطهم المحلي . وارتبط بهم رجل ذو طابع يختلف كل الاختلاف عن طابعهم ، اسمه بريسو ، رئيس تحرير صحيفة الباتريوت فرانسيه . وقد قادته تقلبات حياته المهنية المنوعة - التي جرب خلالها سجن المدينين في انجلترا كما جرب سجن الباستيل - الى الاشتغال بخدمة الدوق أورليان . واستهوى معاصريه بنشاطه أكثر مما استهواهم بالبرهان على ثبات عقائده السياسية . ولم يكن هناك شك في طموحه ، ولكن سجله الماضي كان يوحى بقليل من الثقة سواء في نزاهته أو في قدرته على اخضاع مزاجه العاطفي المتدفع لمقتضيات مهنة السياسة ، أما العنصر الثالث في الكتلة الجيرونديية المفككة فقد تركز حول صالون مدام رولان ، وكانت زوجا طموحا لموظف حكومي مكتهل مؤمن بفضلله الذاتي . وقد حالت أنوثة مدام رولان بينها وبين المشاركة بأي دور مباشر في السياسة رغم ما ألهبها من حلم تحويل فرنسا الى نسخة حديثة من روما القديمة ، روما التي امتلأ بها خيالها المشبوب ، ولكنها جعلت من صالونها ناديا شخصيا .

هؤلاء الزعماء الجيرونديين الذين اختلفت أمزجتهم وتباينت دوافعهم بل تضاربت أحيانا ، لم يؤلفوا قط جماعة متجانسة ، ولا ألف أتباعهم حزبا سياسيا بالمعنى الحديث . على أنه كان بينهم في خريف ١٧٩١ من التوافق ما يكفي لحمل الجمعية على مهاجمة خصوم الثورة أملا في اكراه الملك على أن يعلن صراحة في أي الصفيين يقف . وبلغ عنف هذا الهجوم على النبلاء المهاجرين ورجال الدين المتمردين مبلغا قضى على خرافة الوحدة القومية . وكانت مدام رولان قد كتبت في صيف ١٧٩١ تقول ان الحرب الأهلية ستكون « مدرسة عظمى للفضيلة العامة » ان في السلام نكسة لنا ...

ولا سبيل أمامنا للتجدد الا سبيل الدم » (٣) ويبدو أن النواب الجيروندي في الجمعية كانوا بوجه عام يشاركونها اعتقادها بأن انقسام المجتمع الفرنسي أعمق من أن يتيح التوفيق بين عناصره ، وإن سلامة قضية الثورة تقتضى سحق خصومها في غير رفق ولا هوادة .

أما في مسألة الدين فما لبثوا أن بصروا بأنهم لا يواجهون أقليات صغيرة منعزلة ، بل حركات شعبية خطيرة . فبعد انعقاد دورة الجمعية بأقل من أسبوعين أبلغها جنسونه ونائب آخر في ١٠ أكتوبر ١٧٩١ أن رجال الدين الممتنعين عن حلف يمين الولاء في الفنديه والدو - سيفر يتمتعون بتأييد محلي ضخم . فلما أصدرت مديرية الدو - سيفر الأمر لجميع رجال الدين المتمردين بمبارحة مركز شاتيون ، عرضت كومونات المركز الستة والخمسون أن تضاعف ما تدفعه من ضرائب إذا سمح لهما بالاحتفاظ بقساوستها . وكان الفريقان يستعملان كلمتي « وطني » و « ارستقراطي » ليدلا بهما على الولاء الديني لكل فريق ، وهما كلمتان تحملان طابعا سياسيا ينذر بالشر . وفي أوائل نوفمبر وردت الأنباء من المين - ايه - لوار بنشوب اضطرابات جديدة أعادت فيها الفرق المسلحة فتح الكنائس وأرهبت السلطات المحلية ، وقام شغب خطير في كان بسبب الخلافات الدينية أيضا . وفي ١٤ نوفمبر نبه اسسنا العنيف الى أن الجمعية يجب أن تدمر أعداءها إن أرادت ألا تخيب آمال مؤيديها . قال « ان سياستكم يجب أن تستهدف فرض انتصار أحد الجانبين ، وما الحذر الا عجز . وأشجع الناس أفضلهم ، والحزم الشديد ضمان للنجاح . عينا أن نبتز العضو المتعفن حتى ننقذ بقية الجسد . » وفي ٢٩ نوفمبر وافقت الجمعية على قوانين مقيدة لرجال الدين المتمردين ، فلما اعترض عليها الملك أصبح الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واضحا لاختفاء فيه ، وبدأ الأمل يتضاءل في ضم صفوف الأمة تحت راية الملكية الدستورية الجديدة .

كانت الجمعية خلال هذا تواجه مشكلة ثانية ، هي تجمع الأشراف المهاجرين في جيش عبر الحدود استعدادا لحرب تحرير صليبية يشنها أصحاب الحق الشرعي . وهنا اختلفت المشكلتان بعض الشيء . ذلك أن الرأي بشتى ظلاله ، بما في ذلك رأى الملك ، أجمع فعلا على استنكار عذا الالتجاء الصريح للحرب الأهلية . (٤) ومع ذلك فحين ناقشت الجمعية موضوع المهاجرين كان في هجوم الجيروندي العنيف ما يوحى بأنهم أكثر

اهتماما باحراز نصر سياسى منهم باقناع المهاجرين بالرجوع الى وطنهم .  
وأصر بريسو على ضرورة التركيز على الزعماء - أخرى الملك - لأن هذا  
في رأيه سيكره وزراء الملك على اعلان موقفهم مع الثورة أو عليها . وربما  
كان هذا أول كشف عن خطة الجيروندي التكتيكية : ومؤداها أن يسقطوا  
الوزراء باثارة الانقسامات الثورية ، ويفرضوا على الملك وزارة جيروندية  
تجعله صيفرا على العرش . وفي ٣٠ أكتوبر أيد اسنار بريشو بعنفه  
المعهود . وقد برر اسنار اشتطاط الحركات الشعبية بقوله « ان الحصانة  
الطويلة التي تمتع بها مجرمون كبار هي التي أحالت الشعب الى جلادين » ،  
ولكن الجيروندي حق لهم أن يندموا على هذا التبرير في العام التالي . وفي  
٨ نوفمبر وافقت الجمعية على مرسوم وحشي ينص على الحكم بالاعدام على  
جميع المهاجرين الذين يظلون متجمعين بعد أول يناير ، وعلى وضع  
ممتلكاتهم تحت الحراسة ، وأمر الملك مرة أخرى الأمراء والمهاجرين  
الأقل شأنًا من الأمراء ، بالعودة الى أرض الوطن . ومرة أخرى رفض أخواه  
اطاعة الأمر . واعترض لويس السادس عشر على مرسوم الجمعية بما عهد  
فيه من استعداد لتضحية مصالح التاج بسبب الضغط الواقع عليه من  
طبقة النبلاء التي حبسته في تلك المعارضة العقيمة للثورة منذ ١٧٨٩ ،  
فظن خطأ أن ميوله مع المهاجرين .

ولكن مشكلة ثالثة طغت بعد قليل على مشكلتي رجال الدين العصاة  
والمهاجرين ، وهي التي تحكم في الطريق الذي سلكته الثورة كلها بعد  
ذلك ، ونعني بها نشوب الحرب . وقد استقر في عقل بريسو ، الذي يكاد  
يعتبر المسئول شخصيا عن الحرب ، أن الهجوم على الامبراطور الهابسبورجي  
هو أساسا وسيلة أخرى للتعجيل ببلوغ الثورة ذروتها ، واكرام الملك  
على التسليم للجيروندي . وخيل اليه أن السياسة الخارجية العدوانية هي  
التيمة المنطقية لاتهام المهاجرين ، لأن هؤلاء كانوا يعتمدون في استعداداتهم  
الحربية على المعونة الأجنبية . وأفلح في اقناع نفسه بأن القيام بحملة  
حربية ناجحة سيحل معظم مشكلات الثوار ، وسيدعم النصر سندات  
الحكومة ويعود الرخاء التجارى الى البلاد . وأعلن في نادى اليعاقة في ١٢  
ديسمبر أن فرنسا في حاجة الى الحرب « لتطهرها من رذائل الحكم  
الاستبدادي . أتريدون أن تقضوا بضربة واحدة على الارستقراطية ،  
والقساوسة المتمردين ، والسلاطين على الثورة ؟ اذن دمروا كوبلنتس  
( عندها ) سيضطر رأس الأمة الى أن يملك بواسطة الدستور » . وكان



استنار الجموح قد أكد ، فى تنبئه بنشوب حرب صليبية ظافرة ، ان الحرب ستكره الوزراء على أن يختاروا بين سياسة يوافق عليها الشعب ، وبين انتقام القانون .

أما القصر فقد قبل التحدى بعد شئ من التردد ، ونشطت ماري أنطوانيت لتضمن أن الامبراطور وملك بروسيا سيتلققان أى انذار فرنسى نهائى يوجه لمنتخب تربييه ويعتبرانه مبررا لغزو فرنسا واعادة السبلطة الملكية على يد القوة الوحيدة التى تثق بها الملكة . لا بل ان لافاييت ومؤيديه ، رغم عدم رغبتهم فى التعجيل بهذا الامتحان النهائى للقوة بين البلاط والثوار ، قبلوا فكرة قيام حرب محدودة أملا فى أن يستطيعوا استخدام القوات المسلحة التى تحت قيادتهم ليفرضوا حلهم على المتطرفين من الجانبين .

وأما بارناف والفويان فكانوا يرون فى الحرب نكبة فادحة لأنها تعصف بكل أمل بقى لهم فى دعم الملكية الدستورية المزعزعة ، ولكنهم قبيل نهاية ١٧٩١ كانوا قد أدركوا فى النهاية أن القصر لا يعبا بنصحهم ، وقضت دعوة الجيروندي للحرب على ما بقى لهم من نفوذ على الرأى العام . فغادر الاخوان لاميت باريس للانضمام الى الجيش واعتكف بارناف فى الدوفينه فى يناير ١٧٩٢ ، وأصبح حزب الفويان مجردا من الزعامة والقوة . على أن أقوى معارضة للحرب لم تأت منهم بل من جهة غير متوقعة . ذلك أنه حين أصبح قبول القصر لفكرة الحرب أكثر وضوحا ، ساورت بعض أعضاء نادى اليعاقبة الشبهة فى هذه السياسة التى تتمتع بتأييد الملكية . ثم تبلور هذا الموقف شيئا فشيئا فأصبح اقتناعا بأن سياسة الحرب ما هى الا شرك ينصبه القصر . ولكن الأعضاء الذين شاركوا فى هذه الشبهة - لا سيما روبسبير ، وبيو - فارين ، وكوطون ، وديمولان ، ودانتون ، وكلهم أعضاء فى نادى اليعاقبة - هؤلاء لم يستطيعوا أن يقنعوا زملاءهم فى النادى بهذه الشبهة اقناعا قويا . ذلك أنه فضلا عما يكتنف مقاومة التيار العام المشتد من صعوبة ، وهو الذى تحرضه صحافة الجيروندي ، فان الجبلين ( وهو الاسم الذى أطلق فيما بعد على هذه الجماعة المعارضة ) كانوا يواجهون موقفا صعبا ، لأنهم افترضوا أن الحرب سيعلنها الامبراطور وملك بروسيا على أية حال . وحين تبين أن الحل الذى فى وسعهم تقديمه ليس هو السلام بل مجرد الأمل فى حرب دفاعية على أرض فرنسية ، ضعف اثر تحليلهم الهدام لسياسة الجيروندي ، وهو التحليل الذى برز فيه روبسبير أيما تبريز . فى هذه الظروف استطاع أنصار

الحرب أن يزيحوا كل معارضة من طريقهم ، وفى ٣٠ أبريل ١٧٩٢ أعلن لويس السادس عشر الحرب على الامبراطور ، الذى سرعان ما لحق به حليفه البروسى ، وذلك بتأييد الجمعية الاجماعى تقريبا .

اذن فقد اتحد الملكيون والثوار لشن الحرب باعتبارها أداة من أدوات السياسة الداخلية ، وهى حرب قدر لها أن تتصل دون توقف تقريبا مدى ثلاثة وعشرين عاما . وبسطة الحرب منذ البداية جميع المشكلات وأزالت كل الفوارق الصغيرة . وأصبح الصراع منذ الآن بين الراغبين فى استرداد السلطة الملكية بشمن هو هزيمة فرنسا ، مهما كانت تحفظاتهم ، وبين الذين حملهم ولاؤهم للثورة على بذل أى تنازل ثمنا للنصر الحربى . ومن ثم فرضت الحرب أسباب انقسام جديدة مزقت شمل الأسر والأصدقاء والرفاق ، وأضافت مزيدا من المرارة والكراهية لصراع يعتبر فيه كل فريق الفريق الآخر خائنا للوطن .

ويمكن أن نمثل للانقسام بين المحافظين بـمثال فريير ومالويه ، وكلاهما نصير للملكية الدستورية ، معتدل مزاجا وعقيدة . فأما مالويه الذى سبق أن استنكر هجوم اليمين على الدستور ، فأكد الآن أن للملك الحق فى طلب المعونة من حليفه امبراطور النمسا . (٥) وأما فريير فكان رأيه نقيض هذا . قال « لن أوافق أبدا على ادخال جيش أجنبى الى أرض فرنسا . فلو كانت هناك حرب أهلية بين الفريقين لاختلف الأمر ، ولكنى لا أستطيع بتاتا أن أفكر فى غزو يفرق وطنى بطوفان من الألمان والمجر والاسبان دون أن يتتابنى شعور التقزز والغزع لرجال يستطيعون أن يفكروا فى جريمة كهذه . ولو كان على أن أختار لكان موقفى ضدهم لاضد بلدى واخوانى المواطنين . » (٦) وهكذا فر نائب العامة الى انجلترا فى أغسطس ١٧٩٢ ، فى حين اجتاز المركز فترة حكم الارهاب وهو يقوم بتسجيل محاضر المجلس البلدى فى الكومون حيث ظل قصره الريفى قائما . لقد كانت الحرب مقسمه مياه الثورة ، ووجد الكثيرون ، ممن وقفوا جنبا الى جنب فى ١٧٩١ ، أن هناك حاجزا من الكراهية والاتهام يباعد بينهم وبين اخوانهم خلال السنوات القليلة التالية .

وأغرب من انقسام اليمين عنف الانقسام فى صفوف اليسار واتصاله فترة ليست أقصر من فترة انقسام اليمينيين . لقد كان الجيروندي والجبليون

Malouet, op. cit., II, 227.

(٥)

Ferrières, op. cit., p. 429.

(٦)

نوارا يتشابهون مزاجا وأصلا اجتماعيا وعقيدة سياسية . والذي فرق بينهم في شتاء ١٧٩١ - ٢ كان أساسا مسألة تكتيك سياسي بل حربي تقريبا . غير أن كلا منهما أقنع نفسه بأن الفريق الآخر عميل لأعداء الثورة ، وهكذا تولدت الأحقاد التي ساقط معظم الزعماء بعد ذلك إلى المقصلة . كذلك كان هذا مفترق الطرق بالنسبة لهؤلاء الرجال ، والحرب هي التي حددت اتجاهاتهم السياسية التالية . وقد شل عنف الشقاق الناشب بينهم حركة نادي اليقاقة وانحدر نوع المناقشات إلى مستوى جديد من الشتائم الشخصية ، إذ راح الجبلي شابو يزعم أن زوجة خصمه كوندورسيه قد أغواها وزير الحرب ناربون ، ورد الجيرونديون الشتائم بمثليها . وبدا حينئذ أن قوى الثورة قد تعطلت . فلما تسلم مرشحو الجيرونديون ثلاث وزارات في مارس ١٧٩٢ وطلب الجيرونديون التأييد المخلص لقواد مثل لافاييت ، لم يكن عندهم هم أنفسهم كبير ثقة فيهم ، رد مارا بتحريض الجنود على اغتيال قوادهم .

وسيكشف المستقبل عن نتيجة أخرى للحرب لم تخطر بالبال إلى الآن، وستترك أثرا عميقا في الثورة . ذلك أن القوات الفرنسية التي شلت حركتها فوضى الجنود وهروب كثير من ضباطهم لم تكن في حال تمكنها من صد غزو يصيب أرض فرنسا . ومن ثم اعتمد الدفاع عن البلاد على تجنيد الجيوش الشعبية التي ستعوض بكثرتها وحماستها ما يعوزها من تدريب ونظام . ولم تكن الحكومة وقد أضعفتها لامركزية الدستور والهزات الثورية في وضع يتيح لها الحصول على ما يلزمها من جنود بسياسة التجنيد الاجباري الصارم، وكان عليها أن تركز ولو جزئيا إلى المتطوعين ، ولم يكن محتملا أن يقبل هؤلاء على التطوع في أعداد كافية من صفوف الفلاحين أو الطبقة الوسطى . إذن سيكون الدفاع عن الثورة في المرحلة الأولى الحرجة من مراحل الحرب موكولا إلى حد كبير للعمل من أهل المدن ، أو « الصان كيلوت » . وقد بدأ حي باريس المسمى سانت - ايتين - دمون منذ يونيو ١٧٩١ - خلال أزمة فارين وحين كان من الضروري السماح للمواطنين « السليبين » أي الذين لا حق لهم في التصويت بالانخراط في سلك الجيش احتياطين لزيادة عدد الحرس الوطني المتطوعين للخدمة مع الجيش النظامي - بدأ يقدم للحرس مقابل كل بورجوازي أربعة جنود احتياطيين . (٧) وفي سبتمبر ١٧٩٢ ، حين كان قسم بون كونسبي يسجل المتطوعين للدفاع عن باريس ضد البروسيين ، كان نحو الثلثين

تقريبا من المجندين الثلاثمائة صنعا ، ومعظم الباقين من الباعة وصغار الكتبة ، فى حين لم يمثل الطبقات الوسطى غير اثنين من مساعدى الجراحين واثنين من المعمارين . (٨)

وليس من اليسير تعريف هؤلاء الصان - كيلوت الذين سيشغلون منذ الآن مكانا مركزيا فى الثورة . فقد كانت الكلمة توحى بمعان سياسية كما كانت توحى بمعان اقتصادية ، وقد يلقب بها أنفسهم رجال مثل سانتير صانع الجعة الغني باعتبارها « لقب شرف » من ألقاب الثورة . على أنه يمكن القول بصفة عامة أن الشعور السائد هو أن هؤلاء الصان - كيلوت فقراء . قال بتيون فى تعريف اللفظ فى إبريل ١٧٩٣ « أنه يعنى المعدمين ( أى الذين لا يملكون ) لا المالكين » . فلم يحظ الواحد منهم بتعليم نظامى بعكس « السادة » . وخطبه تغلب عليها البلاغة ، وهو يحب أن يضيف إليها ما وصل الى علمه بطريق غير مباشر من اشارات وشواهد أدبية . ولكن تعليمه ذو طابع بدائي . وكان يعمل عادة صناعا يدويا ، أو صاحب دكان ، أو مستخدما فى وظيفة كتابية صغيرة . هؤلاء الصان - كيلوت كانوا العنصر الغالب فى سكان المدن الكبرى فى فرنسا ، قوام بين البورجوازيين الأغنياء وصغار البروليتاريا الذين لم يترك لهم الكفاح فى سبيل القوت متسعا من الوقت أو فضلا من الجهد ليزدولوه فى السياسة . (٩) ولم يؤلف الصان - كيلوت طبقة اقتصادية . فأصحاب الدكاكين منهم ، لا سيما باعة الطعام ، كانوا يرتابون فى الرقابات الاقتصادية ويصرون على حماية الملكية . أما أرباب الحرف فربما كانت لهم آراء أكثر يسارية فى هذين الموضوعين ، ولكنهم أكثر محافظة من أولئك فى مسألة الأجور والتجاء عمالهم الى الاضراب . وكان هذا التنوع الاجتماعى والاقتصادى أول الأمر مصدر قوة للصان - كيلوت ، لأنه أتاح للمتعليم منهم تعليما سياسيا أكثر من غيره ، كرب الحرفة القادر على شراء صحف مارا أو ايير ، أن يؤثر فى عمال ورشته وأن يصحبهم أحيانا الى اجتماع لقسمه أو الى مظاهرة سياسية

(٨) C.L. Chassin & L. Hennet, Les Volontaires Nationaux pendant la Révolution (Paris, 1899), I, 390-413.

(٩) فى موضوع الصان - كيلوت الباريسيين انظر

F. Braesch, La Commune du 10 Août (Paris, 1911), pp. 4-25; A. Soboul, Les Sans-culottes Parisiens en l'An II (Paris, 1958), pp. 407-681; & Rudé, The Crowd in the French Revolution, pp. 12-20.

ويجد القارئ معلومات كثيرة عن الصان - كيلوت الاقليميين فى R. Cobb, Les Armées Révolutionnaires (2 vol., Paris, 1961-3).

ومن أعجب جوانب الثورة تلك السرعة التي تنتشر بها الأنباء والشعارات السياسية بهذه الطريقة نزولا الى جمهور كبير كان كثير من أفراده أميا في أغلب الظن (١٠) .

✓ وقد جلب الصان - كيلوت الى ميدان سياستهم ما تميزت به بيئتهم من اتجاهات وخبرات . كانوا رجالا صرخاء لاعوج فيهم ، ألفوا شظف العيش وضراوة معاملة ذوى السلطان ، واعتادوا أن يضعوا خططهم على أساس الأجل القصير . وكانوا أنصارا للحلول البسيطة ، لذلك بدا لهم طبيعيا أن يباد فورا جميع المتهمين بالعداء للثورة . وإذا كان العدد الكبير من النبلاء أعداء للثورة فمن الخير اذن اقضاء طبقة النبلاء جملة عن وظائف الجيش . وإذا كان المواطن الصالح منهم ينبغي الأبناء الكثيرين من شباب الوطنيين ، فان واجب رجال الدين الدستوريين يقتضيهم أن يضربوا المثل لغيرهم فيتزوجوا . واذ كانوا سريعي التصديق سريعي الارتياب فقد غلبت عليهم رؤية كل شيء اما أبيض واما أسود ، وقبول أحكام محكمة الثورة على أنها صوت العدالة المنزهة ، وتصديق أى شائعة عن الرجل الذى أعرض عنه الشعب . وهناك خلاف آخر بينهم وبين السياسة البورجوازية ، وهو أنه لم يكن فى وسعهم النظر الى تقلبات الأسعار بحياة الاقتصادى النزيه . فاذا وجدوا أنفسهم أمام ارتفاع مفاجيء فى الاسعار طالبوا بكبش فداء وبالعلاج سريع ، ولم يكن لحجج الاقتصاد السلمية وزن يذكر أمام ما يلقون من حرمان وما تقاسيه أسرهم من عنت . (١١)

كانت قوة الصان - كيلوت السياسية كبيرة ، ولكن حد من تأثيرهم انصرافهم أكثر الوقت لكسب قوتهم . فلم يقوموا حتى الآن بدور يزيد كثيرا على دور « الحورس » لمثلى مسرحية الثورة ، ولم يتدخلوا الا فى مناسبات نادرة ، كما حدث فى يوليو ١٧٨٩ وفى الشأن دمارس . ولكننا سنرى كيف فتحت اباحة التصويت للمواطنين السليبيين فى أغسطس ١٧٩٢ أمامهم أقسام باريس وغيرها من المدن الهامة ، وأتاحت لهم الاجتماعات المحلية فى الأمسيات ، حيث يستطيعون التدخل فى الأحداث

(١٠) يجد القارئ مناقشة لهذا الموضوع فى Rudé, op. cit., pp. 210-32.

(١١) R. Cobb, "The revolutionary mentality in France, 1793-1794", History, XLII (1957), 181, & Quelques aspects de la mentalité révolutionnaire, Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, V0 (1959), 81.

وهم في أرضهم بين رجال على شاكلتهم ، بعد انتهاء يوم العمل ، ويستطيعون الضغط بقراراتهم على البلدية ، أو في باريس على الجمعية القائمة وسطهم .

ولم يكن أحد من السياسة البورجوازيين - باستثناء مارا من بعض الوجوه - تواقا لأن يكره على الاعتماد على مثل هؤلاء الاحلاف المخيفين ، أيا كانت أقوال هؤلاء السياسة التي صدرت عنهم لمصلحة جماهير الطبقة الدنيا . ولكن اعلان الحرب أثار هذا السؤال : أفي استطاعة رجال السياسة الدفاع عن الثورة دون الاعتماد على الصان - كيلوت . فان لم يكن هذا مستطاعا فما هي التنازلات الضرورية للاستعانة بتأييدهم تحت الزعامة البورجوازية ، وهل يقنع هؤلاء الشركاء الأدنون بمثل هذا الدور التابع أم يطالبون بحقوقهم في املاء السياسات التي يعتمد تنفيذها أول ما يعتمد على جهودهم هم - وهو حق سيجد الديمقراطيون من تلاميذ روسو مشقة في انكاره عليهم ؟

وكانت الاضطرابات الخطيرة التي نشبت في أرجاء كثيرة من شمالي فرنسا خلال الشتاء ومطلع الربيع قد أبدت طرفا مما ستجر اليه مطالب الفلاحين والصان - كيلوت . فقد رجحت الملتزمات المقدمة للجمعية أن تعلن عدم قانونية بيع الغلال الا في السوق العلنية ، وأن تشيد مخازن غلال عامة لحزن المحصول الفائض في مواسم الحصاد الجيدة حتى تصرف في المواسم العجاف . واقترح فورقيه نائب الهافر انشاء مأمورية مركزية للأغذية تخول سلطة الاشراف على تجارة الغلال الداخلية . وقامت حركة تمرد زراعية واسعة في الريف المحيط بباريس وفي سهل البوس الغني المشتغل بزراعة الغلال . وأغار جماعات بلغ عددها أحيانا ٨٠٠٠ فلاح وصانع ريفي على أسواق المدن وفرضت أسعارها على كل سلعة معروضة للبيع ، وأعلنت عزها على خفض الايجارات . أما في اقليم لو ، وهو أبعد جنوبا ، فقد قام الفلاحون بأنفسهم بقسمة بعض الاراضي المشاعة . وكان أهل المدن في منطقة التمرد الزراعي يميلون الى الوقوف بمعزل عن الحركة ، ان لم يكونوا معادين لها فعلا ، ولكن المدن كان لها مشاكلها الخاصة . فلما تضاعف ثمن السكر فجأة في باريس - ولعل هذا كان نتيجة لمضاربات تجار الجملة - طالبت الاقسام الجمعية باصدار قانون يحرم التخزين . وكان الصان - كيلوت يرون فيمن يحاولون استغلال الطوارئ القومية أعداء للشعب لا يقلون خصومة له عن أعداء الثورة السافرين . والواقع أنهم كانوا يتلهفون على الافتراض بأن التجار الأغنياء الذين

يحاولون التلاعب بالسوق انما يأملون من وراء ذلك تجويعهم حتى يستسلموا ، أو اثارتهم ليهاجموا النظام الثورى .

ولم تبق غير خطوة واحدة للانتقال من هذه الشبهة الى التأكيد بأن الحرب والثورة وضعا البلاد كلها فى حالة حصار ، وأن الملكية الخاصة يجب أن تخضع للصالح العام . ذلك أن نظريات الصان - كيلوت الاجتماعية والاقتصادية كانت تنبع رأسا من خبرتهم الشخصية ، ولم يكتب لها أن تجاوز كثيرا فى تطورها ذلك الشكل الذى اتخذته فى ١٧٩٢ . وقدم الى باريس رجل يدعى دوليفيه ، هو قسيس أبروشية فى ايتامب التى قتل عمدتها فى حركة التمرد الزراعية الأخيرة ، ومعه ملتصق يدافع فيه عن شعب أبروشيته (١٢) وذكر الملتصق فى صراحة جافية « ان الأمة وحدها هى المالكة الحقيقية لأرضها » . فحق الفقراء الطبيعى فى كسب قوتهم يتعارض مع الحق القانونى لأصحاب الملكية - أعنى الطعام - فى التصرف فيها كيف شاءوا . وقال دوليفيه ان هذا التعارض سببه « خطأ جسيم » ما زال فى ذكره خطر كبير ، ولكنه ألمح بوضوح الى أن هذا الخطأ هو الابقاء على الحقوق المطلقة للملكية . ودافع دوليفيه فى مذكرة شخصية أرفقها بالملتصق عن فرض الرقابات على أسعار القمح ، وأكد أنه ما دام أصحاب الملكية يعتمدون على حماية المجتمع لهم ، فان الملكية نفسها نظام اجتماعى أكثر منه مسألة حق طبيعى . وقد رأى جوريس فى عريضة دوليفيه « النور الاشتراكى العظيم » . يفصح عن وجوده عبر السهول النائية ، ويضىء الأفق البعيد بحمرة لاتكاد تتيينها العين ، حمرة ربما كانت خداعة » (١٣) أما ماتيه فقد علق على هذا الحدث تعليقا أكثر واقعية فقال ان دوليفيه لم يفعل أكثر من المطالبة نسيابة عن الامة بالسيادة الاقتصادية التى ألف ملوك النظام القديم أن يؤكدوها لأنفسهم ، وأنه فى الحقيقة لا يطالب بأكثر من رقابة الدولة على تجارة الغلال فى مواسم القحط . (١٤) ومع ذلك فان دوليفيه استشهد بروسو تأييدا لدعاواه ، وكان المبدأ الذى نادى به ، وهو أن التمتع بحقوق الملكية خاضع لمصلحة المجتمع بوصفه كلا ، يحتمل تخريجات لا آخر لها ، ولا يناسب اى منها

(١٢) انظر A. Mathiez, La Vie Chère et le Mouvement Social sous la Terreur, pp. 71-76.

Jaurès, op. cit., II, 1099.

(١٣)

Mathiez, op. cit., p. 74.

(١٤)

تلك الطبقة الوسطى التى تعتمد على الثورة فى تحرير الملكية من القيود التى فرضها عليها النظام القديم .

ودلت استجابة ساسة الثورة لموجة الفتن التى قام بها الفلاحون والصان - كيلوت على شيئين ، أولهما ادراكهم الحاجة الى التأييد الشعبى ، والثانى اهتمامهم الشديد بالأهداف السياسية . كتب بتيون عمدة باريس فى خطاب مفتوح لبوزو فى ٦ فبراير ١٧٩٢ يقول ان البورجوازية تباعد عن الشعب ، وأنها - لحوفها من انحدار الثورة الى درك حرب تستعر بين المالكين والمحرومين - تحاول أن تصل الى اتفاق مع الارستقراطية . وكان مما يتفق وطبيعة بتيون أن يقنع بتوكيد الحاجة الى اعادة تأليف « جبهة ١٧٨٩ الشعبية » دون أى تحليل لما ينطوى عليه هذا . أما روبسيير فقد اعترف على الاقل بوجود مشكلة اجتماعية ، وذلك فى تعليقه على عريضة دوليفيه فى صحيفته ، ولكنه لم يبرز الأجزاء الأكثر ثورية فى العريضة ، وبعد أن حكم على مهازل توزيع الثروة بالقسطاس والملكية الجماعية بأنها سخافات ، بادر بإدارة دفعة المناقشة الى أسس خلقية أوفق له ، مرددا فكرة فيها بعض العزاء ، هى « أن ثروة تنطوى على هذا الفساد الكثير لأضر بمن يمتلكونها منها بمن حرموا منها . » وهذا قول لم يكن من شأنه أن يقنع الصان - كيلوت الذين كانوا يؤثرون لو جربوا هذه التجربة بأنفسهم . ويبدو أن الجبليين عجزوا عن أن يدركوا أن مثل هذه التعليقات ، وعبارة التحقير التى رددوها أيام أزمة السكر - وهى أن الشوار لا يهمهم « الحلوى » - هذا كله لا بد مثير سخط قوم هم أقل انشغالا بـ « الثروة » منهم بتوقى غائلة الجوع .

كانت أغلبية الجمعية أكثر اهتماما بتأمين الملكية منها باسترضاء الفلاحين ، فرفضت اقتراحا قدمه كوطون فى ٢٩ فبراير بأن الاقطاعى هو الذى يقع على عاتقه مهمة الاثبات فى حالات الالتزامات الاقطاعية المختلف عليها . ولقى اقتراح « لجنة الاقطاع » فى ١١ أبريل بأن يطالب الاقطاعيون باثبات حقهم فى « الحقوق العرضية » معارضة قوية ، ولم يوافق عليه الا بمناورة برلمانية بارعة فى ١٦ يونيو . ولم يلق اقتراح دانتون فى نادى اليعاقبة بوجوب تغيير طريقة فرض الضرائب لنقل بعض العبء عن كواهل الفقراء استجابة فى الجمعية . فكلما مست الملكية والضرائب كان النواب لايزالون يدافعون عن المواقع المحافظة التى أضعف من مقاومتها انهيار قوى التوفيق على الجبهتين السياسية والدينية .



أما في الأقاليم فقد تهيأ أعداء الثورة للافادة من غزو الحلفاء لفرنسا، واستخدم خصومهم القوة دون انتظار لحكم القانون ، فهددت القوضى البلاد . وكانت مارسيليا ضربه لأعداء الثورة دفاعا عنها فأرسلت طابورا من الحرس الوطني لاحتلال آرل الملكية . وأطلقت هذه الهزيمة التي منى بها أعداء الثورة في وادي الرون الأدنى موجة من الحرائق في قصور الأشراف الريفية في إقليم الجار . بيد أنه إلى الشمال قليلا نشبت حركة تمرد في الأرديش ، حيث أصدر الكونت دسايان باسم الأمراء المهاجرين أمرا بالقبض على أعضاء المجالس المحلية والقضاة وأعضاء النوادي الثورية وشنت حرس كامبير الوطني حركة ثورية أخرى في برتنى . لا عجب إذن أن يحسب الثوار أن هذه ليست سوى الشرارات الأولى لحريق كبير حدد ميقات اندلاعه مع تاريخ غزو الحلفاء . ومن ثم نرى السلطات المحلية في الصيف ، خصوصا بعد اعلان حالة الطوارئ في ١١ يوليو ( الوطن في خطر ) تأخذ المبادرة بصورة متزايدة في تجريد المشبوهين من سلاحهم ، متجاهلة الفيتو الملكي الذي اعترض على مشروع قانون ثان موجه ضد رجال الدين العصاة . وأمر أكثر من نصف المديریات بالقبض على هؤلاء القساوسة ، وقتل بعضهم ، ووضح أن الأحداث تسير إلى نقطة التأزم .

صمم الجيروندي ، وهم أول العوامل في دفع هذه السلسلة من الأحداث للحركة ، على استغلال هذه الأزمة لاجلاس الثورة ممثلة في أشخاصهم في مناصب القيادة ، ففي مارس أسقطوا الوزارة باتهمهم وزير الخارجية دلسار ، واستطاعوا بزعماء المغامر ديمورييه - وهي زعامة غير مؤكدة - أن يحصلوا على وزارتي الداخلية والمالية لمرشحيهم رولان وكلافير . على أن الملك لم يكن قد جرد اطلاقا من السلاح . ففي يونيو اعترض على مشروعين أحدهما موجه ضد الكهنة العصاة ، والثاني يقرر انشاء معسكر قرب باريس مؤلف من ٢٠.٠٠٠ من رجال الحرس الوطني القادمين من الأقاليم . فلما رد رولان على هذا الاعتراض برسالة تهديد ردد فيها العبارة الماثورة عن الجيروندي ، وهي أن على الملك أن يختار بين الثورة وأعدائها ، طرد لويس الوزيرين الجيرونديين في ١٢ يونيو . وهنا عمد الجيروندي إلى تلفيق هدنة بينهم وبين خصومهم الجبليين ، وبدأ نادى اليعاقبة الموحد الصفوف يلاحق الحكومة الملكية بمعاكساته . ففي ٢٠ يونيو غزت مظاهرة مسلحة قصر التويلري وبدأ أنها موشكة على الفتك بالأسرة المالكة . أما الملك ، الذي كانت شجاعته السلبيه أعلى ما تكون في مثل هذه المناسبة ، فقد ارتدى قبعة الحرية الحمراء - وهي شعار أدخله الجيروندي مؤخرا ليرمزوا به للوطنية الثورية - وشرب نخب الأمة ، ولكنه رفض سحب اعتراضيه .

وانسحب الجمع فى النهاية ، وأفضت الإهانة التى تعرضت لها الأسرة المالكة الى حركة عطف عليها . وأتاح فشل ٢٠ يونيو مهلة قصيرة للقصر ، ولكنه لم يقو على تفادى امتحان للقوى أشد من هذا حسما ، لم يكن ليبطئ قدمه أكثر من أسابيع .

وقرر الموقف الحربى التوقيت الفعلى للأزمة الى حد كبير . فبحوالى ٢٨ يوليو بدأ يتراعى الى باريس نيا البيان الذى أذاعه الدوق برنزيك القائد الأعلى للجيش الروسى ، بناء على طلب مارى أنطوانيت . وأعلن البيان أن أهل باريس مسئولون عن سلامة الأسرة المالكة ، وأن رجال الحرس الوطنى الذين سيقاومون الجيش الروسى المقرب سيعاملون على أنهم جنود غير نظاميين *francs-tireurs* . وقد فشل البيان فشلا ذريعا فى أن يكون أداة تخويف ، ولكن إنذاره بأن الحلفاء لا يتوون معاملة أعدائهم طبقا لقوانين الحرب لم يضع هباء عند الثوار ، فردوا عليه بمحاولات لاثارة «حرب طبقية» يقف فيها «الشعب» ضد النبلاء داخل صفوف العدو . ووضع منذ البداية أن تقاليد القرن الثامن عشر الحربية سيضرب بها عرض الحائط فى الغالب . أضف الى ذلك أن الخطر الذى تهدد النظام الثورى بأسره منع ذلك التكتل بين المصالح المالكة المحافظة الذى غلب على باريس قبل عام . فما دام الاغنياء يستثمرون أموالهم فى غنائم الكنيسة فهم يؤثرون التعرض لمخاطر الثورة على المغامرة بأن ينزع المهاجرون المنتصرون أملاكهم ، والحرب هى المسئولة عن هذا أيضا .

وكانت الجمعية ، تفاديا للفيتو الملكى الذى اعترض على انشاء معسكر مسلح ، قد دعت حرسا وطنيين من الاقاليم وهم فى طريقهم للجبهة ليمروا بباريس ويشهدوا احتفالات ١٤ يوليو فى ظاهر الأمر . وكان هؤلاء الاتحاديون *fédérés* أكثر يسارية فى آرائهم من النواب الذين دعوهم فلم ينتصف شهر يوليو حتى قدموا التماسا للجمعية بخلع الملك . ولم يرض الاتحاديون بالرحيل عن باريس قبل أن يضربوا الضربة الحاسمة ، وكان فى وصول ٣٠٠ قادمين من برست فى ٢٥ يوليو ، و ٥٠٠ بعد ذلك بخمسة أيام قادمين من مارسليا ، وهم المنتصرون على أعداء الثورة فى آرل والذين رددت شوارع باريس صدى النشيد الذى خلعوا عليه اسمهم - كان فى وصول هؤلاء جميعا ما هيا للثوار قوة رهيبة من جنود الصاعقة .

أما فى باريس نفسها فقد أحس القصر احساسا لا يخلو من المبررات بأن هناك أملا معقولا فى أن يتفادى الهجوم الذى يتهدده أو أن يصد ، وفى أن يثبت الى أن يصل البروسيون . وكان يرجو باستخدام الرشوة

على نطاق لم يسبق له مثيل أن يشتري حياد زعماء الصان - كيلوت الذين كان لا يعتبرهم سوى مهيجين للغوغاء لا أكثر . كذلك وجد القصر تشجيعا من الجيرونديين الذين ارتكبوا خطأ تكتيكيا ستكون له عواقب خطيرة . فحاول منتصف يوليو حاول فرنيو وبريسو وجاديه تكرار مناوورتهم التي قاموا بها من قبل في باريس ، واکراه الملك على قبول وزارة جيروندية . وما ان فتحت المفاوضات مع القصر حتى حاول الجيروندي وقف « الهسياج الذي لا يخدم هدفا » (١٥) وكان من رأى بريسو الآن أن الأزمة الحربية ليست الوقت الملائم للاطاحة بالملكية أو لتغيير الدستور ، وهو الذي برر من قبل الحرب باعتبارها وسيلة لابلاغ الثورة الى قمته . ومن ثم عملوا في الجمعية وفي باريس على تفادي الثورة المسلحة . أما الجيليون فكان موقفهم موقف التردد مع أنهم لم يعانون من مثل هذه الموانع الخفية ، وذلك إما لأنهم خشوا أن الثورة اذا قامت ستفشل ، وإما لأنهم لم يريدوا نقل السلطة الى جمعية لا يرونها أجدر بالثقة من الحكومة .

وهكذا أصبحت المبادرة في يد الصان - كيلوت الباريسيين في أقسام المدينة الثمانية والأربعين (١٦) وكان بعض هذه الاقسام قد رحب بالاتحاديين واستضافهم . ومنذ ٢٥ يوليو فصاعدا ظل اجتماعهم متصلا ، وفي نحو هذا الوقت بدأ قسمان من الاقسام المتطرفة وهما تياتر فرانسية ( وفيه نادى الكورديليين ) وكروا روج في قبول المواطنين « السلبيين » . وكان لكل من الأقسام والاتحاديين لجنته المركزية ، وهذه اللجان هي التي نظمت الثورة التالية فيما يبدو . وفي ٣١ يوليو قرر قسم موكونسي في اجتماع حاشد أمه نحو ٦٠٠ أنه لا يعترف بعد اليوم بالملك ونوى الزحف على الجمعية في الأحد التالي الموافق ٥ أغسطس . أما قسم كانز - فان اليساري في حي سانت أنطوان ، فقد دعا في ٣ أغسطس الأقسام السبعة والأربعين الأخرى للانضمام اليه في زحف مسلح على الجمعية في ٥ أغسطس . وأقنع بتيون قسم كانز - فان بأن يمهل الجمعية الى الساعة الحادية عشرة من مساء ٩ أغسطس لتخلع الملك ، وكان أهم ما يعنيه بوصفه عمدة أن يجتنب الارتباط مقدما بجانب من الجانبين قد يكون الخاسر في النهاية . واستعد القصر واستعدت الأقسام للمعركة . وعززت حامية الحرس السويسري في الثويلري ودعمت ببضع مئات من المتطوعين الاشراف . أما الجمعية التي ألقت نفسها في موقف الحكم المحرج فقد برأت لافاييت بأغلبية

(١٥) لاسورس Lasource في نادى العاقبة في ٢٩ يوليو ١٧٩٢ .

(١٦) يجد القارىء عرضا للاتجاهات السياسية للأقسام في Braesch, op. cit., pp. 162-72.

٤٠٦ صوتا ضد ٢٢٤ فى ٨ أغسطس ، وكان قد عاد من الجبهة فى يوليو ليهدد النواب ، ثم اختتمت جلستها فى ٩ أغسطس دون أن تتخذ قرارا فى مصر الملك . وعياً للاتحاديون والحرس الوطنى صفوفهم فوراً ، فى حين احتل نواب من الأقسام « الأوتيل دفييل » وطرّدوا أعضاء البلدية ونصبوا أنفسهم كومونا ثوريا . وفى صباح ١٠ أغسطس زحفت القوات الثائرة على التويلرى الذى هربت منه الأسرة المالكة محتمية بالجمعية . وما هى الا لحظة حتى نشب القتال ، بعد أن بدا أن الحرس السويسرى قد يتآخى مع الثوار ، وأصيب الثوار المجتمعون فى الفناء بخسائر فادحة . ولم ينسوا بعدها هذا الذى حسبه كميناً أعد لهم ، ومنذ تلك اللحظة أصبح السويسريون محل بغض الصان - كيلوت ومقتهم . فلما أخذت كفة الثوار ترجح بعد قتال شديد ، أمر الملك قواته بأن تمسك عن اطلاق النار ، وكانت النتيجة أن كثيرين منهم ذبحوا بأيدي الثوار . وكان الاستيلاء على التويلرى عملاً يختلف كل الاختلاف عن الاستيلاء على الباستيل فى ١٧٨٩ . فقد خسر « الاتحاديون » والحرس الوطنى ٣٧٦ مابين قتيل وجريح ، فى حين قدرت الخسائر فى الجانب الملكى بنحو ٨٠٠ . وما حل المساء حتى كان القصر قد سقط ، ولكن مصر الملكية لم يفصل فيه بعد ، وأجس الصان - كيلوت أن هذا الذى حدث ليس الا بداية مهمتهم ، وأنهم لم يثأروا بعد لموتاهم . (١٧)

وعرا المجتمع الباريسى تغير فجائى بسقوط التويلرى . ذلك أن الحياة الاجتماعية فى الصالونات اتصلت طوال بقاء الملكية الدستورية على قيد الحياة ، أما الآن فان « الحاكم موريس » سفير الولايات المتحدة الامريكية ألفى زملاءه الأجانب تسحبهم حكوماتهم ، ومعارفه الفرنسيين يتوارون عن الأنظار . فاختبأ أمثال مالويه حين وجدوا أبواب المدينة تقفل ، وامتلاأت السجون بمن بقى من النبلاء المتحررين . (١٨) واستولى مندوبو الكومون على مابقى فى الشوارع من جياد العربات لحساب الجيش . وهكذا كان ١٠ أغسطس ١٧٩٢ ، لا ١٤ يوليو ١٧٨٩ ، هو تاريخ نهاية النظام القديم بالنسبة لنبلاء باريس .

زادت ثورة أغسطس كثيراً من نفوذ الصان - كيلوت فى باريس . كان الكومون القديم تغلب عليه الطبقة الوسطى ، أما الجديد فقد ضم

(١٧) وقعت كل الاصابات تقريباً فى الجانب الثورى على أفراد من الصان - كيلوت ، انظر

Ru le, op. cit., pp. 105-6.

Mémoires, II, 237-48.

(١٨) انظر رواية مالويه لهروبه فى

صناعا يبلغون ضعفى المحامين - وكان هؤلاء المحامون فى الغالب رجلا مغمورين ، شتان بينهم وبين محامى ١٧٨٩ اللامعين . أضف الى ذلك أن الكومون نفسه لم يعد أن يكون « نوعا من البرلمان الفدرالى فى جمهوريه فدراليه من ٤٨ ولاية » . (١٩) ولم يكن له غير هيمنة واهية على الأقسام ، التى بدأت تمارس ديمقراطية روسو المباشرة . وسمح للمواطنين « السليبين » بحضور الاجتماعات ، وطرده قضاة الصلح وضباط البوليس ، وأصبحت « الجمعية العامة » للأقسام فى بعض الحالات « محكمة شعبية » ، بينما راحت لجنة جديدة سميت « لجنة الرقابة أو الاشراف » تتعقب أعداء الثورة وتتصيدهم .

أما أثر الأحداث على الجمعية فلم يكن أقل أهمية . فقد هرب أكثر من نصف أعضائها ، وفى عشية ١٠ أغسطس لم يكن هناك سوى ٢٨٤ نائبا فى مقاعدهم ، وحاول الجيروندي أن يجنوا ثمار مازرعه غيرهم بعد أن انزاحت عن كواهلهم الأغلبية المحافظة ، والوزراء المناوئون ، وحق الفيتو الملكى . وتقلد مرشحوهم جميع الوزارات باستثناء وزارة العدل التى تولاها دانتون . واستصدروا قرارا بوقف الملك ، وبانتخاب « مؤتمر » دى سيادة فورا ، يختار أعضاؤه بالتصويت العام للذكور ، ويكون له الفصل فى تنظيم الدولة فى المستقبل . وأصبح الجيروندي الآن أحرارا فى تنفيذ برنامجهم الراديكالى . وفى ١٨ أغسطس أصدروا أمرا بترحيل جميع الكهنة العصاة . وصدر لصالح الفلاحين عدد من القوانين توجهها مرسوم ٢٥ أغسطس ، ولعله أهم تشريع فى سلسلة التشريعات الاقطاعية بأسرها . فقد ألغى المرسوم جميع المكوس المستحقة للسادة الاقطاعيين دون تعويض ما لم يبرز المنتفعون حججهم الأصلية . وتبين الدافع الاجتماعى لمشرعى المرسوم من استثنائهم « الأفراد الذين ليسوا سادة اقطاعيين ولا ملاك ضياع » . ولعل قصد الجمعية كان توجيه ضربة للنبل لا تحرير الفلاحين ، ولكن أحد القصدتين كان يتضمن الآخر . فقد تستطيع بيئات كمدينة بوردو أن تبرز وثائقها أحيانا ، ولكن الأغلبية العظمى من السادة الاقطاعيين كانوا أقل حظا . وتم الآن تحقيق مطالب الفلاحين كاملة . لا بل إن قانون العقوبات الموجه ضد المهاجرين أتاح للجمعية أن تمضى شوطا أبعد حتى من هذا . فقد وضعت أملاك المهاجرين تحت اشراف الدولة فى ابريل ، ووافقت الجمعية على التصرف فيها فى ٢٧ يوليو ، غير أن اتخاذ اجراء فعال كان مجالا مادام الملك على عرشه . ولكن فى ١٤ أغسطس لاحظ فرانسوا دنيشاتو « أن بيع أملاك المهاجرين وسيلة لربط

أهل الريف بالثورة » وأقنع الجمعية بالموافقة على شروط بيع تستهدف هذه الغاية أولا . ونص مشروع القانون المفصل الذى قدمه جوجون فى ٣٠ أغسطس على أن يكون لوالدى المهاجر حق الانتفاع ، ولأبنائه ملكية حصّة لا تتجاوز ربع أملاكه . أما الباقي فيقسم حصصا لا تزيد على ٤ فدادين يفضل بيعها للمستأجرين الذين يدفعون أيجارا دائما عن الراغبين فى شرائها فورا . فلما تلى المشروع التساولة الأخيرة فى ٢ سبتمبر ، أدخل عليه نائب معروف تعديلات هامة ، ولعله استغل انصراف الجمعية الى الأحداث الجارية فى باريس : وبمقتضى هذا التعديل أصبح للمشتريين الأفضلية على المستأجرين فى المستقبل ، واستعيز عن حد الأقدنة الأربعة الأقصى بنص غامض مؤداه أن تستوثق السلطات المحلية من « تقسيم أملاك المهاجرين قطعا صغيرة على أنفع صورة ممكنة » . ولكن القانون الجديد - حتى مع تخفيفه على هذا النحو - طرح فى السوق قدرا هائلا من الأملاك وظفر الفلاحون من الغنيمة بنصيب هام . (٢٠)

كان مارا قد كتب للفقراء فى صحيفته أنهم لن يظفروا بفائدة من الثورة إطلاقا الا نتيجة لنشوب حوادث العنف . والواقع أن رفض الاعتراف بأكذوبة الوحدة القومية ممثلة فى الملكية الدستورية هو الذى أتاح مثل هذه المزايا التى نالها الفلاحون على حساب ساداتهم الاقطاعيين . ولكن الجيروندي ما كانوا ليتركوا حتى يجتوا كل الثمرات السياسية من وراء هذه العمليات . ولا بد أنهم يعارضون على تنفيذ تشريع اجتماعى له هذا الخطر قد غاظهم كثيرا أن يهاجمهم الكومون ويتهممهم بأنهم محافظون وملكيون متمسرون .

كان عداء الكومون الى حد ما النتيجة الحتمية لمحاولة الجيروندي الحيلولة دون حركة ١٠ أغسطس الثورية . وأهم من هذا أنه عكس صراعا فى المزاج السياسى سيبقى ما بقى الدور الايجابى الذى يقوم به الصان-كيلوت فى الثورة . وطالب الكومون بالعمل الفورى الحاسم : بخلع الملك وعقاب من حاربوا فى صفه على يد محكمة خاصة . وأعلنت الجمعية مدفوعة بالمبدأ الدستورى من جهة ، وباتباع العرف المتواضع عليه من جهة أخرى ، أنها لا تستطيع أكثر من أن تقف لويس ، وأرادت اسكان الأسرة المالكة مؤقتا فى التويلرى . وأما المحكمة الخاصة التى شكلتها الجمعية على مضض فى ١٧ أغسطس ، بعد أن هدد روبسبير النواب باسم الكومون بأن « الشعب ساكن ولكنه ليس نائما » ، فقد تبين أن فى أحكامها من الرحمة

ما أقنع الصان - كيلوت بأنهم خدعوا . وأظهرت العرائض المقدمة بطلب اعدام من يستبدلون العملة المعدنية بالسندات ، وبعباقب المضاربين الماليين ومخزني العملة المعدنية ، أن الصان - كيلوت كانوا يحسبون أن لكل مشكلة اقتصادية علاجاً سياسياً عاجلاً . وكان رفض الجمعية الاستجابة لهذه المطالب هو رد الفعل التلقائي من رجال مثقفين قرأوا مؤلفات الاقتصاديين الليبراليين .

كان الصراع في جوهره صراع الحيلة الوزارية ضد القوى الفوضوية لحماسة الشعب ، فهو مسألة أسلوب ، لا بل لياقة ، أكثر منه مسألة مبدأ . فالبقية الباقية من الجمعية لم تمنع في اتخاذ لقب « المواطن » - وهو لقب دعاة المساواة ، ولقب روماني أيضاً - بدلا من لقب السيد « مسيو » الذي لم يبق غيره من صيغ الخطاب المتدرجة القديمة . ولم يحس النواب أى شفقة على الكهنة الممتنعين عن أداء اليمين ، وكانوا ضيقين بالكهنة الدستوريين . ولكن الصان - كيلوت والمتحدثين بلسانهم شنوا حملة العداة للاكليروس بعنف يهدد بقاء أى كنيسة مسيحية على الإطلاق . من ذلك أن مانويل استصدر أمراً بأن يسمى شارع سانت آن باسم جديد هو شارع الفيتيوس ، وأعلن قسم مونتروى تأييده لزواج أحد الكهنة ، فزواج الكهنة في نظر رجال القسم غير المتعلمين لم يكن أكثر من تأكيد لحق إنساني واضح ، وإعلان للتحالف بين كنيسة مصلحة ودولة ثورية . ولم يكن في استطاعتهم أن يفهموا أن افتراض السيادة الشعبية الكاملة على هذا النحو يحرم الأساقفة الدستوريين من أى هيمنة على الشؤون الروحية ، وأنه لابد منفر الكثيرين من الكاثوليك الذين يقدمون ديانتهم على ميولهم الثورية الأصيلة .

أما الجمعية ، التي احتفظت بشيء من شعور الكرامة حتى حين انكمش سلطانها ، فقد ساءها ذلك الأسلوب العنيف الصاحب الذي استعملته وفود الكومون إليها المرة بعد المرة ، وآذنتها عباراتهم التي أوشكت أن تكون تهديداً سافراً . وشارك رجال أصبحوا فيما بعد من أقطاب الجليبين - مثل كامبون وشوديو وتوريو - في الاحتجاج على هذا الكومون الذي « يشوش كل شيء » ، ويعطل باستمرار . ويريد أن يقلب كل شيء . ( ٢١ ) . وبقي للجمعية من حطام السيادة القومية ما يحوطها بالكرامة والوقار رغم ما نال سلطانها من اختزال وسمعتها من تشويه ، فبدأت في أواخر أغسطس تنتفض على أملاء الأوامر عليها من باريس ، وأكره الكومون

على اتخاذ موقف الدفاع عن نفسه . (٢٢) واتفق لسوء حظ البلاد أن ساء الموقف الحربى فجأة بشكل حاد وقت حدوث هذا الصراع على السلطة ، وهو صراع كان من شأنه أن يشغل الفريقين ويشل حركتهما مؤقتا .

عبر الجيش البروسى الحدود الفرنسية فى ١٦ أغسطس ، وكأنه يذكر الثوار بأن حركة ١٠ أغسطس الثورية لم تحسم شيئا فى الواقع . ولم يمض أسبوع حتى سقطت قلعة لونجفى الحصينة ، وسقطت بسرعة حملت فرنيو على أن يعلن أنها سلمت للعدو بالتواطؤ معه . ولم ينصرم الشهر حتى وصل البروسيون الى فردن آخر حصن يسد الطريق الى باريس . وساد العاصمة الاعتقاد بأن فردن أيضا لن تبدي أكثر من مقاومة ظاهرية ، وهو اعتقاد له مبرراته الواجبة . وبدأ الآن أن الحرب ستفضى بالثورة فى أغلب الظن الى كارثة بعد أن خيل للناس أنها جالية لها النصر . وبدأ الكومون ومجلس الوزراء تحت زعامة دانتون فى اعداد وسائل الدفاع المستميت عن باريس بحماسة محمومة . وفى ٢٩ أغسطس فتشت بيوت المدينة كلها بحثا عن السلاح والمشبوهين ، فارتفع قلق الشعب الى مستوى جديد من الانفعال . ولو أتيح للثوار أن يقرأوا رسالة فرسن المؤرخة فى ذات اليوم - « قبض على بارناف وشارل لاميت ، وأرجو أن يعدما ، فليس أحد أجدر منهما بهذا الجزاء » - لتأكد لهم الشكوك التى خامرتهم من حيث المعاملة التى يتوقعونها من ملكيين لا تأخذهم رحمة بأحلافهم المنبوذين . (٢٣) وبينما كانت السجون تغص بالمشبوهين ، أصبح شغل الكومون الشاغل هو الحصول على جيش من المتطوعين للدفاع عن باريس - وهى مهمة غير يسيرة ، لأن النداءات التى سبق توجيهها للشعب عقب فارين وفى يونيو ١٧٩٢ قد استنفدت معظم من يحتمل تطوعهم . وصورت سلطات البلدية الموقف تصويرا مسرحيا ، مبالغة فى استثارة خيال الشعب . وفى ٢ سبتمبر أطلق مدفع الانذار وقرعت الطبول لتدعو المواطنين للتوجه الى أقسامهم . وألصقت على جدران باريس اعلانات التجنيد التى استهلكت بهذه العبارة : « الى السلاح أيها المواطنون فالعدو على الأبواب ! » وهى عبارة صدقها حرفيا كثير من قرائها . أما فى الجمعية فقد اختتم دانتون أشهر خطبة قاطبة بقوله : « مزيدا من الشجاعة ، ثم مزيدا من الشجاعة ، الشجاعة على الدوام ، وعندها تنقذ فرنسا ! » ومرة أخرى استجاب الصان - كيلوت ، وزحف من باريس فى الأسابيع الثلاثة التالية ٢٠.٠٠٠ دفاعا عن الثورة .

Braesch, op. cit., pp. 431-5.

(٢٢)

Jaurès, op. cit., III, 47.

(٢٣)



وترددت في شوارع المدينة خلال هذا شائعة خبيثة بوجود مؤامرة دبرها أعداء الثورة المسجونون ليهربوا على رأس عصابة سفاكة من المسجونين الذين زجوا في السجون طبقا لأحكام القانون العام ، ويستغلوا غياب المحاربين من الصان - كيلوت ويستولوا على باريس حتى يصل البروسيون . وخلصت إعلانات مارا الى النتيجة المنطقية الواضحة لهذه الشائعة ، فدعت الى ذبح أعداء الثورة هؤلاء . ونادى بعض الأقسام أيضا خصوصا بواسونيير ولكسمبور ، وربما آرسيس ، بذبح المسجونين في ٢ سبتمبر ، في حين اكتفت أقسام أكثر اعتدالا بتقديم مقترحات بتجنيد الماليين والثوار الفاترين اجباريا وفرض ضرائب خاصة على الأغنياء . ( ٢٤ ) ومن المحتمل أن لجنة الاشراف أو الرقابة التابعة للكومون ، والتي أعيد تنظيمها في ٢ سبتمبر لتضم مارا الى عضويتها ، كانت قد اتخذت العدة لتذبح المسجونين ، ولعلها هي التي بدأت ارتكاب هذه المذبحة .

ففي عصر ٢ سبتمبر ومساائه بدأت فرق من الصان - كيلوت تحاصر السجون وتذبح المسجونين . أما الكومون العاجز عن التدخل ، أو غير الراغب فيه ، فقد قنع بتنظيم محاكم أولية. أنقذت أرواحا كثيرة . وأما محاولات الجمعية لوقف المذابح بارسالها نوابا شعبيين لمناقشة الجماهير المحتشدة فلم يأبه بها أحد . ولم يكن مقترفو هذه المذابح الرهيبة ( ويسمونهم Sp. bourgeois ) من المجرمين أو الأشخاص الساديين . بل كانوا قوما عاديين من الصان - كيلوت ، مؤمنين بأنهم ينتقدون الثورة ، غير خجلين قط من مهمتهم التي توقعوا أن ينالوا عنها أجرا ونالوه فعلا . واذا كان فيهم سداجة وفيهم عنف ، فقد كان سرورهم بعناق المسجونين الذين برئت ساحتهم لا يقل عن اصرارهم على تقطيع أوصال أولئك الذين حسبوهم مذنبين . واتصلت هذه العملية الرهيبة أياما ، حتى اذا وضع لها حدا في النهاية ازدياد نفور الشعب واشمئزازه ، وحزم بعض الزعماء الباريسيين ، كان قد ذهب ضحيتها بين ١٠٠ و ٤٠٠ مسجون بينهم كثير من القساوسة . ولم ينجح روبيسير وبيو - فارين ، وكلاهما كان عضوا في الكومون ، في محاولة استصدار أمر بالقبض على الزعماء الجيروندي في وقت كان هذا القبض فيه مساويا لحكم الاعدام ، أما الأمر الذي أصدرته لجنة الرقابة بالقبض على رولان وزير الداخلية فقد ألغاه زميله دانتون .

Braesch, op. cit., pp. 480 et seg.; P. Caron, Les Massacres de (٢٤) Septembre (Paris, 1935), passim.

ولعل مذابح سبتمبر بدت للكثيرين من الصان - كيلوت ، حتى حين أصبحت ذكرى من ذكريات الماضي ، لونا مشروعا من ألوان الدفاع عن النفس ، وقد شازكهم هذا الرأي نفر قليل من الرجال المتعلمين . غير أن المذابح عملت على التفريق بين زعماء الثورة كما سممت العلاقات بين الجيروندي والصان - كيلوت الباريسيين . واعتبر الجيليون من أمثال ليفاسور دلاسات مذبحه السجون « حادثة عرضيا كريها في مسرحية رفيعة » ، فلقد أنقذت باريس فرنسا « بدفعتها الشعبية » ، بثورتها ، بفوضاها ، وهو ما لا يستطيع أى تائر مخلص أن يأسف عليه مهمس أسف على بعض عواقبه . أما وقف المذابح ، بفرض أنه كان ممكنا ، فكان يقتضى نفس التعبئة لقوى النظام التى انتصرت فى الشأن دمارس . ولو حدث هذا لانهارت فى أثناء هذه العملية حركة الدفاع القومى التلقائية و« لشهدت باريس دخول الحراب الأجنبية دخولا ظافرا واعادة نظام ١٧٨٨ » . (٢٥) هؤلاء رأسباههم اعتبروا المذابح انحرافا من الحكمة التغاضى عنه . ولكن مارآه الجيليون واقعية بدا تحطيمها للمنطق فى نظر الجيروندي ، وكان من الغلو توقع الغفران أو النسيان ممن تعرضت حياتهم للخطر على يد روبسبير وبيو ومارا . وأصبح الصان - كيلوت الباريسيون فى نظرهم منذ الآن مرتبطين أوثق ارتباط بالقتل والفوضى . ولم يفتأوا يعودون المرة بعد المرة الى موضوع المذابح ، وكانت حملاتهم على الكومون ، ومطالبتهم بتأييد قوى النظام والملكية ، سببا فى استمرار ما دب بين الثوار من فرقة بدأت باعلان الحرب .

وساد ربوع باريس من ختام المذابح الى أولى جلسات المؤتمر فى ٢١ سبتمبر سلام قلق ، بينما راحت الجيوش الفرنسية والبروسية تجرى مناوراتها فى الارجون . وكانت انتصارات الثوار لانزال الى الآن انتصارات عابرة ، فالغزو لم يوقف ، والملك لم يحاكم ، بل لم يخلع . وسنرى كيف جسم هاتين المشكلتين سريعا انتصار فرنسا فى عالمى وعلان الجمهورية - ولكنهما لم يحسماهما الا ليثرا مشكلات جديدة أشد تعقيدا . أما وقد أعلن الثوار الحرب على القصر والتبلاء المهاجرين والكهنة المتمردين ، فبقى أن نرى هل يستطيعون جمع التأييد الكافى لجعل الحكومة النيابية ممكنة عمليا . لقد أوحى الحصومة المريرة بين الجيروندي والجيليين وما وضع من عنف الصان - كيلوت بأن المستقبل يخبىء بين ثناياه انقسامات وأزمات جديدة .

## الفصل السابع

# انقسام الجمهوريين

هؤلاء الجيرونديون هم الذين أكرهونا على أن نرتدى  
في أحضان نلسان - كيلوتية التي التهمتهم ، والتي  
ستلتهما كلنا ، والتي ستلتهم نفسها  
دائتون ( نسبها اليه جارا )

كان المؤتمر الوطني هيئة ذات سيادة ، انتخبت لتضع دستوراً  
جديداً وتحكم فرنسا في الوقت ذاته . وكان من حق هيئة الناخبين  
الديمقراطية أن تعيد انتخاب من تشاء من النواب ، ونتيجة لذلك أعيد  
انتخاب ١٨٩ عضواً يسارياً من أعضاء الجمعية التشريعية ، ومعهم ٩٦ من  
الجمعية التأسيسية . وكان التشكيل الاجتماعي للمؤتمر شبيهاً بتشكيل  
سابقه ، لأن الكثرة العظمى من النواب اختيرت من الطبقة الوسطى من  
أهل المدن ، وكان المحامون العنصر الغالب فيها . وكان هناك ٤٨ من  
الأكليروس وعدد لا بأس به من الأشراف السابقين ، منهم سبعة مراكز  
وأمر من الأسرة المالكة ، هو أورليان ، الذي لقب نفسه فيليب إيجالتيه  
( مساواة ) . أما في الطرف الآخر من السلم الاجتماعي فعمالان ، أحدهما  
صانع دروع من سانت - اتيين ، والآخر مشط صوف من رامس ، ومعهم  
ستة آخرون ليسوا أرفع كثيراً من هذين في مراتب المجتمع . ويمكن  
القول بوجه عام أن هيئة الناخبين الديمقراطية أعادت نوع الرجال الذين  
أختارهم المواطنون الإيجابيون في ١٧٩١ . ولم يذهب لصناديق الانتخاب  
من بين الملايين الخمسة المخول لها حق التصويت سوى مليون واحد ،  
وكان عدد من أدلوا بأصواتهم في بعض الدوائر أقل منهم في السنة  
السابقة . من ذلك يبدو أن توسيع حق التصويت لم يكن له إلا أقل  
الأثر .

وأظهرت انتخابات الحكم المحلي التي أجريت في خريف ١٧٩٢  
اتجاهاً مشابهاً لهذا . بل إن البلديات التي كان الانتخاب فيها مباشراً

امتثلت برجال من أصل برجوازي . ولم ينجح الصان - كيلوت في الانتخابات رغم التصويت العام ، وذلك باستثناء حالات قليلة نسيها . واذ عجزوا عن الظفر بالسلطة لأنفسهم ، فسنداهم يصبحون فيما بعد الأداة التي تستعين بها حكومة مركزية مستبدة على السيطرة على مواطنيهم من أهل المدن المتمردين . أما حالة باريس فكان فيها بعض الشذوذ . ذلك أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ظل مذابح سبتمبر أعادت ٢٤ نائباً من الراديكاليين الذين سيكونون فيما بعد نواة الجبليين في المؤتمر . كذلك كان أعضاء « المجلس العام » للكمون راديكاليين في السياسة ، فضلاً عن كونهم من أصل اجتماعي أشد تواضعاً . ولكن انتخاب عمدة لباريس كشف عما كان للرأي المعتدل من قوة حتى في باريس . ففي أكتوبر انتصر بتيون المرشح الجيروندي على جميع منافسيه الجبليين . فلما رفض الخدمة انتصر دورميسون ، الوزير الملكي السابق ، على مرشحين جبليين ، والغريب أن كليهما كان نبيلاً سابقاً . ولكن دورميسون أبى قبول هذا الشرف المحفوف بالخطر ، فحصل خلفه شامبون على نصف أصوات قسم كانز - فان الثوري ، رغم الاشتباه في ميوله الملكية . ولم يستطع الجبليون الظفر بانتخاب مرشحهم باش في فبراير ١٧٩٣ إلا بعد أن استقال شامبون هو الآخر .

على أن الجو السياسي كان فيه من الثورية ما يكفي ، حتى مع ميل الناخبين للسلادة . فاختفت شعارات الملكية من كل مكان : من الشوارع حيث أصبح « البلاس رويال » « البلاس دي فوج » ، ومن الأسطول حيث حلت « الريبليكان » محل « الرويال لوى » ، وتعلم البحارة النظرية السياسية بعد أن تغيرت « السوفران » إلى « البوبل سوفران » ( أى الشعب صاحب السيادة ) . وما لبث لقب السيد « موسيو » أن أصبح لفظاً مهيناً يدل على افتقار صاحبه إلى النزعة الجمهورية . وبعد أن كان الوزراء يخاطبون بلقب « المونسنيور » منذ عهد غير بعيد ، أصبح لقب الواحد منهم « المواطن الوزير » . لقد كان التوكيد على الإخاء الاجتماعي ، وعلى رفض أى شيء يوحى بالتمييز الطبقي . وعم الاستعمال الثوري لضمير المخاطب المفرد *tutoiement* ، ونبت كثير من النساب الشعر المبدر واللباس الأنيق للذين كانوا من سمات النظام القديم واستبدلوا بهما سبهلة الصان - كيلوت التي تشوبها الحشافة . أما استعمال الأسماء « الثورية » فقد بدأ قبل سقوط الملكية . ففي مارس ١٧٩٣ أطلق هذا الاسم الأول *Pétion-Nationale-Pique* على فتاة تعيشة الحظ ، أما الساسة الجادون فلم يحذ منهم إلا القليلون

حنو « أنا خارسس » كلوتز و « أنا كساجوراس » شوميت ، ويلوح أن الذين غيروا منهم اسماءهم فعلا كانوا يميلون للتباهي ، ورجالا ذوي ماض « غير يسارى » يريدون تغطيته ، ورجالا سيئى الحظ كالمعمارى البحرى لوروا né Leroi الذى سمي نفسه Abauzir

كان الموقف الحربى حين اجتمع المؤتمر يتغير تغيرا شادا ، وقد بدأ هذا التغير مؤيدا تنبؤات الجيروندي بالنصر السهل اليسير . وقد انسحب البروسيون بعد قالمى الى الحدود ، واحتلت الجيوش الفرنسية ضفة الزين اليسرى فى نوفمبر . أما النمساويون الذين كانوا يحاصرون ليل فى أكتوبر فقد هزمهم دمورييه فى جيماب فى ٦ نوفمبر وأجلاهم عن الأراضى المنخفضة النمساوية . واحتلت نيس وأعلنت سافوا اتحادها مع فرنسا . هذه الانتصارات كلها جعلت نشوب الخلافات بين الخصوم فى أرض الوطن أمرا لا خطر فيه .

بدأ المؤتمر \* فى انسجام لا بأس به بالغاء الملكية ، ولكن ما مضت أيام حتى شن الجيروندي هجوما مريرا على خصومهم الجبليين . ففي ٢٤ سبتمبر طالب كرسان بـ « المناق تنصب للسفاحين والمحرضين على الاغتيال » ، واستمر الصراع دون توقف تقريبا حتى طرد زعماء الجيروندي من المؤتمر فى ٢ يونيو ١٧٩٣ . واستطاع الجيروندي فى البداية الاعتماد على أصوات أغلبية من النواب ، الذين كان كثير منهم قد أفرعتهم مذابح سبتمبر وأسخطتهم . ولكن اصرارهم على احتكار جميع مناصب السلطة ، وحملاتهم الصاخبة على زعماء الجبليين سرعان ما غاظت رجالا يعتبرون النظام الحزبى انشقاقا وتحزبا . وبدأ نواب أكفاء مثل كوطون ، وكامبون ، وكارنو ، ولنديه ، وبارير ، يجذبون الى الجبليين الواحد تلو الآخر ، فى حين ظلت الأغلبية - أو « السهل » Plaine كما سميت - متباعدة عن الجانبيين . كان الجيروندي والجبليون على اتفاق تام تقريبا فى مسائل السياسة . وكان كلاهما مخلصا فى تعلقه بالشورة والجمهورية وفى كرهه للامتيازات ، وفى عداته للاكليروس وندائه بسياسة اقتصادية توفر البرالية والرفاهية الاجتماعية جميعا . (١) وكان كلاهما يحلم ببناء فرنسا

(\*) يطلق المؤلف أحيانا على المؤتمر Convention لفظ Assembly

الترجم

(١) حتى رولان ، المحافظ النزعة ، أراد بيع أملاك المهاجرين قطعا صغيرة جدا

M. Marion,

La Vente des Biens Nationaux pendant la Révolution, p. 124.

وفي موضوع عدم وجود أى صراع على المبدأ بين الجيروندي والجبليين انظر =

جديدة أكثر رثاء واستنارة وإنسانية من أى جارة من جاراتها . ولم يفرق بينهما سوى الطموح السياسى ، لا سيما التسيببات التى نبتت فى فترة سابقة من العام . كان الجيرونديون مؤمنين بأن روبسبير وأصحابه يتطلعون الى دكتاتورية دموية ، فى حين اعتقد الجبليون أن خصومهم على استعداد لأية تسوية مع القوى المحافظة بل الملكية إذا كفلت لهم البقاء فى كراسى الحكم . وسرعان ما أصيب المؤتمر بحالة من الشلل الصاحب نتيجة للعداء المرير بين الفريقين . وكانت كل مناقشة تنحدر الى درك الشجار اللفظى الصاحب الذى لا يتمخض عن أى قرار . وفى النهاية حملت حالة الشلل السياسى التى كان لها أصداء فى فرنسا كلها رجالا من الفريقين على قبول حلفاء خطرين ، فقبل الجيرونديون محالفة الملكيين ، والجبليون محالفة الصان - كيلوت .

كانت أجزاء شتى من فرنسا يسودها خلال الصيف اضطرابات تسببت على العموم من نقص الغلال أو غلاتها . وأسفرت فتن الغلال الخطيرة فى الأود عن تجمع قوة من الثوار قوامها ستة آلاف فى شهر أغسطس . وفرضت السلطات فى الجارون الأعلى رقابات على تجارة الغلال ، أما فى تور فقد أدى ضغط الشعب فى سبتمبر الى فرض تسعيرة على الخبز خفضت ثمن الرغيف الذى يزن رطلا من ٤ سو الى ٣ . واستخدم مركز شومون فى المارن الأعلى الجنود والحرس الوطنى لتنفيذ قرارات الاستيلاء على القمح . فنشاط المندوبين الذين أوفدهم مجلس الوزراء وكومون باريس الى الأقاليم فى نهاية أغسطس وبداية سبتمبر يجب أن يرى فى ضوء هذه الظروف والملابسات (٢) . كان هؤلاء المندوبون موكلين أولا بتنظيم الدفاع القومى ، ولكن بعضهم نظر الى تفويضه نظرة عريضة وحاول إثارة حماسة الصان - كيلوت ، بالاماع الى « تشريع اجتماعى ثورى قادم » . ونذكر على الأخص مومورو عضو كومون باريس ، الذى تضمن مشروعه الشخصى لإعلان جديد لحقوق الإنسان هذه العبارة : « تضمن الأمة الملكية الصناعية دون غيرها » . ولم يقدم مشروعه أكثر من ضمان مؤقت « لما يوصف زيفا بأنه ملكية عقارية ، الى أن توضع قوانين فى هذا الشأن » . ولكن أهم من هذا التفكير النظرى من بعض

<sup>1</sup>=M. J. Harrison,

The Conflict of Ideas between the Girondins and the Montagne as reflected in the Press (unpublished M. A., Thesis, Manchester, 1960), passim.

P. Caron, La Première Terreur, I, Les Missions du Conseil Exécutif Provisoire et de la Commune de Paris (Paris, 1950), passim. (٢) انظر

المتطرفين المتفرقين ، ومن الارتجال المؤقت الذي لجأت اليه السلطات المحلية ، أن الحكومة والمؤتمر اتخذوا الخطوات الأولى على طريق الرقابات الاقتصادية . ففي ٢ سبتمبر خول الوزراء مندوبيهم أن يستولوا لحساب الجيش على الأقوات ووسائل النقل بالأسعار التي تحددها السلطات المحلية . وفي ٩ منه صرح المؤتمر للبلديات أن تلجأ الى الاستيلاء محافظة على تموين الأسواق المحلية - وهو تصريح كان كثير منها قد سبق اليه من قبل - ، وبعد أسبوع قدم فرنيو نفسه اقتراحا ، واصدر المؤتمر مرسوما ، باحصاء جميع المخزون من الحبوب تيسيرا لمهمة الاستيلاء . فالرأى الثورى بمختلف درجاته كان يبدو فى شهر سبتمبر ميالا الى الهيمنة على تجارة الغلال .

تفاقت القلاقل فى الاقاليم خلال الشهور الأولى للمؤتمر ، ولكن النواب عادوا لمبدأ حرية الاقتصاد ، ربما بسبب التحسن فى الموقف الحربى ، وكانت النتيجة ان عادت تلك الفجوة القائمة بين البيورجوازية الثورية من جهة ، والفلاحين والصان - كيلوت من جهة أخرى . أما أولى المتاعب فكان مصدرها ليون ، حيث ادى انكماش سوق الكماليات الى تعطيل ثلاثين ألف من عمال الحرير فى وقت كان فيه سعر الخبز ٥ سو للرطل - وهو ما يقرب من مثلى سعره فى باريس ، وطالب نادى اليعاقبة فى ليون بنصيب مقصلة ارهابيا للمضاربين الماليين ومختزنى الأقوات . ورفضت البلدية ، فقام جمهور غاضب بنصب الجيولتين عشية ٢٥ - ٢٦ أغسطس . وبعد شهر اضطرت السلطات البلدية ، اذعانا لثورة أخطر من هذه تزعمها النساء ، الى تقرير خفض أسعار الخبز واللحم والزبد والبيض ، والى الموافقة على فرض ضرائب خاصة على الأغنياء توفيراً للاعانات التى تساعد على خفض ثمن الضروريات .

وفى نوفمبر قامت حركة تمرد خطيرة بين الفلاحين فى الايل دفرانس والبوس . كان المحصول فى جلته طيبا ، وبين نوفمبر وظهر نقص خطير فى المحصول وقت طويل على أية حال . وأغلب الظن أن الذى حدث هو أن الاستيلاء على مقادير كبيرة من المحصول للجيش الذى أصبح عدده الآن نيفا ونصف مليون قد أنقص المؤن كثيرا ، فى حين ارتفعت الأسعار بفعل التضخم المستمر ، ولم ينل العمال والصناع الريفيون من تشريع أغسطس الموجه ضد الاقطاعيين أى فائدة تعوضهم عن هذا الغلاء ما لم يكونوا ملاكا لأرض . ولعل أجور العمال الزراعيين فى المزارع الكبيرة فى البوس كانت متخلفة عن الأسعار ، لذلك اتخذ الهياج شكل المطالبة بفرض رقابة على الأسعار . ونهبت الأسواق فى فرساي وإيتامب

ورامبوييه ، وفي أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر اكتسحت فتنة ريفية كبيرة أرجاء شارتر وبلوا وفندوم ونوجن - لروترو ، ولان ، وتور ، وغيرها من مدن الأقاليم ، ونجحت في كل مكان تقريبا في أن تفرض خفضا في سعر الخبز . واضطر ثلاثة ممثلين أوفدهم المؤتمر لاعادة النظام الى نصايه الى الموافقة على فرض رقابة على الأسعار ، وأسعدهم الحظ بأن يهربوا بجلدهم . ثم أنهوا الى المؤتمر أن بعض رجال الدين يقومون بدور قيادي في الحركة ، وأن الجمع الذي هددهم كان يأخذ على المؤتمر عداه الصريح للدين . وكان هذا مذكرا جديدا بأن الخلاف الديني لم يكن متفقا مع الانحيازين السياسى والاجتماعى . فان قدرا كبيرا من التفكير « المتطرف » فى المسائل الاجتماعية كان مصدره رجال من الاكليروس مثل دولففيه وجاك رو . (٣) وكثير من الفلاحين ، اليساريين واليمينيين على السواء ، كانوا فى أغلب الظن يثقون فى الكاهن المحلي أكثر من ثقتهم فى السادة من رجال الثورة القادمين من المدن .

كان على المؤتمر أن يقوم بأمرين : ان يعالج ثورة الفلاحين ، وأن يجيب التماسات السلطات المحلية المتكررة بفرض رقابات على الأسعار . وطالبت مديريتا اندر- ايه -لوار ، وسين-ايه -واز ، وكلتاها تسودها الفتن ، بتحديد سعر أقصى للغلل . كذلك طالب معظم أقسام باريس بالرقابة على أسعار الضروريات كافة . (٤) على أن النواب تراجعوا عن رقابات الطوارئ التى أذن بها فى سبتمبر ، وتقهقروا نحو حرية الاقتصاد ولم تتمخض المناقشة الأولى التى جرت فى ٣ نوفمبر الا عن الموافقة على اعتماد اثني عشر مليونا من الجنيهات لزيادة واردات القمح - وهى سياسة لا يمكن أن يكون لها أثر فوري . وفى ١٩ منه استمع المؤتمر الى رسالة من رولان يندد فيها بالرقابات على الأسعار لأنها قد تجر الى حوادث العنف والحرب الأهلية . قال « ان الحكم . . قوامه أولا توقع غير المرغوب فيه ومنعه بطريقة سلبية . . . وربما كان العمل الوحيد الذى يستطيع المؤتمر أن يسمح لنفسه بالقيام به فى مسألة التمويل هو أن يعلن انه ينبغي ألا يقوم بأى عمل » وكان رأى رولان أن الهياج موجه من باريس ومربط بمؤامرات النبلاء المعادية للثورة . ورد سان - جوست أصغر أعضاء المؤتمر - اذ لم يجاوز آئذ الخامسة والعشرين - واحد النواب الجبليين ، بتحليل نفاذ للموقف الاقتصادى . فحمل التضخم تبعة

(٣) انظر ص ١٧٠ و ١٧١ .

F. Braesch, La Commune du 10 Août, pp. 823-64.

(٤)



أكثر ما تعانيه البلاد من متاعب ، ولكن بما أن الثورة تعتمد على الانتصار الحربي ، وبما أن الحرب لا يمكن تمويلها إلا بإصدار مزيد من السندات ، فإن سياسة انكماش كتلك التي يؤيدها ليست واقعية على الإطلاق . أما الرقابة على الأسعار فقد اتفق في أمرها تماماً مع رولان ، حتى من حيث المصطلحات . قال : « أن الشعب يطالب بقانون ينظم تموين الطعام . ولكن سن تشريع إيجابى في أمر كهذا ليس من الحكمة إطلاقاً » . أما روبسبير فأبدى استعداداً للمضى شوطاً أبعد قليلاً وللاحتفاظ بسلطات الاستيلاء لتموين الأسواق ، في حين طلب أفراد متفرقون من الجبليين مثل لوكنيو بتحديد مساحة الأرض التي يستطيع مزارع فرد أن يستأجرها ولكن حين تناول المؤتمر ثورة الفلاحين كان الجيرونديون من أمثال بتيون وبوزو ، والجبليون مثل دانتون وروبسبير ولاكروا ولوجاندر وجامبون سانت - أندريه ، متفقين على المطالبة بقمعها . وأخيراً فاز كروزيه - لاتوش في ٨ ديسمبر بتأييد المؤتمر لاقتراح قدمه بتقرير عقوبة الإعدام لمن يصدرون القمح أو يتدخلون في تداوله الحر داخل فرنسا ، وبإلغاء قوانين الاستيلاء الصادرة في سبتمبر . وهكذا اتخذ المؤتمر موقف الحرية الاقتصادية الدقيقة إلا فيما يتصل بالتصدير . ودل إلغاء محكمة ١٧ أغسطس الخاصة في نفس الوقت تقريباً على أن الجيرونديون ينوون الحكم بالوسائل التقليدية ودون الاستعانة بأي سلطة من السلطات الاستثنائية التي روى من قبل ضرورتها لسلامة الثورة في أغسطس وسبتمبر . (٥)

أكدت أزمة الخريف الاجتساعية الآراء المتشابهة التي يدين بها الفريقان الرئيسيان في المؤتمر . ولم يكن أحد من المتكلمين بلسان أى منهما مستعداً لقبول الطلب المقدم من الصان - كيلوت الباريسيين ومن مديرية أو مديريتين بفرض رقابات على الأسعار . وحاول كلاهما أن يستغل الاضطرابات استغلالاً سياسياً ، أما رولان فبالقاء اللوم على باريس وقوى الفوضى ، وأما دانتون وروبسبير فبحجة غريبة ، هي أن محاكمة الملك - التي كان الجيرونديون يحاولون تأجيلها - ينبغي أن تسبق قمع ثورة الفلاحين . وربما اعتقد الساسة أن الجدل حسمته موافقة المؤتمر على اقتراح كروزيه - لاتوش وإرسال الجنود إلى البوس ، ولكن السلطات المحلية واصلت التماس فرض الرقابة على الأسعار ، أو واصلت تجاهل قانون ٨ سبتمبر - وهذا أبسط - ، وسنرى أن الصان - كيلوت

(٥) ربما كان من الأمور ذات الدلالة وقف بيع أملاك المهاجرين في ١١ نوفمبر ، بحجة أن السلطات كانت تفسر قانون ٢ سبتمبر تفسيرات مختلفة .

الباريسيين سيستأنفون الهجوم سريعا بعد أن صرفتهم عنه مؤقتا محاكمة الملك .

كان تخطيط الجيروندي في موضوع محاكمة لويس السادس عشر هو السبب الأول في فقدهم المبادأة في المؤتمر واثارة شبكات الثوار المتحمسين في باريس والاقاليم . وقد انقسموا في هذه المسألة كما انقسموا في معظم المسائل أشد انقسام (٦) . ولكنهم جميعا كانوا فعلا يعتبرون الملك خائنا للثورة ، ومعظم المعارضين في اعدامه انما عارضوا لأسباب تقوم على المصلحة لا على العدالة . على أنه كان من سداد الرأي أن يدعوا الاحداث تجري مجراها حين أعوزتهم القوة أو الوحدة الكافية لتفادي المحاكمة . ولكنهم بدلا من هذا أثاروا اعتراضات غير مخلصة ، وجلبوا على أنفسهم شبكات في ميولهم الملكية دون أن يستطيعوا انقاذ لويس ، وهي شبكات مفهومة في ظاهرها رغم أنها بلا مبرر . وكانت نتيجة المحاكمة ضارة كل الضرر بمصلحة الجيروندي . وأقنعت أوتى هزائمهم الكبرى في المؤتمر محترفي السياسة الطموحين من أمثال فوشيه أن من الخير لهم أن ينقلوا ولاءهم المشروط الى غير هذا الجانب . وأما زعماء الصان - كيلوت في أقسام باريس ، الذين غاظتهم اتهامات الجيروندي العلنية المتكررة لباريس بأنها وكر الفوضى ، فقد انقلبوا مهاجمين للنواب الذين حاولوا انقاذ الملك . وكان الجبليون ، باستثناء دانتون وصحابه ، قد تعقبوا لويس في عنف لا يجد فيه الصان - كيلوت مأجدا ، ولكنهم اذا كانوا قد ظنوا أن هذا سيكفل لهم تأييد الصان - كيلوت الباريسيين غير المشروط فان ظنهم سيخيب عما قليل .

كانت اهتمامات الصان - كيلوت العاجلة اهتمامات اقتصادية لا سياسية كما كان دأبهم على الدوام . فالتضخم المستمر كان يؤدي الى ارتفاع حاد في أسعار بعض السلع - مثال ذلك أن ثمن الصابون تضاعف في بضعة شهور . ومع ذلك فان هياج الشعب في باريس في الربع الاول من ١٧٩٣ لا يمكن تصويره بأنه مجرد كفاح مستमित ضد مستويات المعيشة المنحدرة . فالخبز كان يباع بالتسعة بثلاثة سو للرطل ، وهو سعر منخفض وإن زاد ٥٠٪ على سعر ١٧٩١ . وبلغت الإعانات التي قدمتها البلدية لخبازي المدينة نحو ١٢٠.٠٠٠ ليرة يوميا . وحاولت المناطق الريفية المحيطة بباريس أن تستغل انخفاض سعر الدقيق الباريسي وأن تتمون من أسواق باريس ، ولكن رغم هذا العبء الاضافي على مخازن

البلدية وما كان يحدث بين الحين والحين من زعر يؤدي الى تراحم الشعب على المخابز ، لم يكن هناك نقص حاد خلال هذه الفترة . ومع اننا لا نعرف الكثير جدا عن تطور أجور العمال خلال شتاء ١٧٩٢ - ٩٣ فلا يحتمل أن يكون أرباب الاعمال قد قاوموا الضغط في طلب العلاوات مقاومة فعالة ، وذلك مراعاة للموقف السياسى فى باريس . ويحتمل بصفة عامة أن الاجور كانت آخذة فى الارتفاع بينما بقى سعر الخبز منخفضا نسبيا . ومن المسلم به أنه كانت هناك زيادة حادة فى أسعار ما كان الناس يومها يسمونه بالضروريات «الثانوية» ، كخشب الحريق ، والصابون ، والشموع والسكر . وكان الصابون الحامى الاساسية للغسلات، وربما كانت النساء عامة أكثر من الرجال تأثرا مباشرا بالغلاء ، فضلا عن أنهم أقل من الرجال قدرة على «المفاوضة» فى زيادة الاجور بوسائل طابعها التهديد والتخويف قل أو كثر .

لم يكن الهياج فى باريس اذن تلقائيا كله ، ومن دوافعه التوجيه الواعى من فوق . وكان هذا ادعى لزيادة خطره على المؤتمر لا لتقليله ، لان الحركة لم يمكن تهدئتها بتنازل مؤقت ، بل تطلبت تنفيذ سياسة اقتصادية طويلة المدى نسبيا . ويبدو من المؤكد أن فارليه ، وهو بورجوازي راديكالى شاب، والأبيه (رئيس الدين) جاك رو ، كانا يقفان من وراء الصان - كيلوت . أما رو (٧) ، المجهول النشأة ، فقد استوطن قسم الجرافلييه المزدحم بساكنيه ومعظمهم من الصان - كيلوت ، والذي أصبح من قبل حصنا حصينا للراديكالية . وكان ممثلا لقسمه فى الكومون ، وله نفوذ واسع امتد وراء الجرافلييه ، ولكن لم يكن لمؤيديه (المعروفين بالساخطين enragés ) تنظيم سياسى . كان رو قائدا أعلى يعتمد على حماسة اللحظة أو غضبتها فى تزويده بجيش . وكان مقعده فى مجلس ادارة الكومون ينازعه عليه النائب الجبلى الراديكالى ليونار بوردون ، الذى تحداه أيضا فى سيطرته على قسمه . كان رو اذن عرضة للهجوم ، ولكنه كان وقتها الرجل الوحيد الذى قدم برنامجا اجتماعيا يروق الصان - كيلوت ، فى حين اضطر الجبليون فى المؤتمر ، بسبب ما أصاب حركته من شلل ، الى معاملته بحذر ان لم يكن باحترام .

فى ذلك الحين كانت هناك مسألتان هامتان فى برنامج الاسقف :

A. Mathiez. La Vie Chère et le Mouvement Social sous la (٧) Terreur, pp. 121-35; M. Dommanget, Jacques Roux, le Curé Rouge (Paris, 1948), passim; W. Markov, 'Les Jacqueroutins', Annales Historiques de la Révolution Française, XXXIII (1960), 168.

فرض تسعيرة للغلال خاضعة للرقابة في أرجاء الجمهورية ، وتثبيت دعائم السندات الحكومية بوصفها العملة القانونية الوحيدة . وليس من الواضح اطلاقا لم كان الصان - كيلوت الباريسيون على استعداد لشن الحملة التي شنوها لتقرير تسعيرة على الغلال دون غيرها ، مع ان خبز باريس كان يتلقى معونة كبيرة . ولعل حجتهم أن امتداد هذه الرقابات الى البلاد كلها سيخفف الضغط على أسواقهم هم ، أو لعلهم رأوا في تقرير أقصى سعر للغلال maximum des grains الخطوة الاولى في فرض تسعيرة على جميع الضروريات . ومن المحقق أن هذا كان قصد رو . وربما كان الاقتصار على استعمال السندات الحكومية هو الشاغل الأكثر مباشرة للصان - كيلوت . ولعل الذين لم يستطيعوا منهم تفهم الحجة الاقتصادية التي بنيت عليها محاولة مقاومة التضخم بتجريد العملة المعدنية من قيمتها النقدية كانوا متعلقين عاطفيا بعملة الثورة ، وساخطين بلا ريب على الصيارفة الذين أكد نشاطهم هبوط قيمة السندات ان لم يزد هذا الهبوط حدة . وكان رو يقف في وجه المؤتمر كله تقريبا في كلتا المسألتين المالية والاقتصادية ، وان اتفق معه كامبون ، الناطق بلسان اللجنة المالية ، في موضوع السندات . فالجيليون والجيروند قد رفضوا الرقابة على الأسعار حوالى نهاية ١٧٩٢ ، وكان الفريقان متفقين على محاربة التضخم بخفض عدد السندات المتداولة . ولكن رو كانت تؤيده نظريات الاقتصاد كما يؤيده ضغط أتباعه من الصان - كيلوت . واذ لم يكن للمؤتمر القوة اللازمة لفرض زيادة هامة في الضرائب لان هذا قد يثير مقاومة عنيفة ويحول البعض الى صفوف أعداء الثورة ، فلم يكن من بديل للتضخم الشديد الا حماية السند بتخليصه من منافسة الذهب والفضة ، وبفرض رقابات اقتصادية صارمة . وربما كانت ميول النواب الليبرالية عوناً لهم على أن يتبينوا خيراً مما تبين رو ما يعترض تنفيذ سياسة كهذه من مصاعب لا نهاية لها بسبب ما يشوب الاساليب البيروقراطية المتاحة لهم من فجاجة ، ولكن المستقبل أثبت صواب اعتقاد الأسقف بأنه لا بديل لهذه المحاولة سوى التضخم السريع الذي كان أثقل ما يكون وطأة على كواهل الصان - كيلوت من سكان المدن .

في ١٣ يناير ١٧٩٣ التمسيت الأقسام الثمانية والأربعون من المؤتمر قصر التعامل على السندات، دون الذهب *cours forcés* . فلما لم يلق هذا الطلب نجاحا عادت الى الهجوم في ٣ فبراير مؤيدة هذه المرة بـ « المدافعين عن المديرين الأربع والثمانين » ، وهم « الاتحاديون » الذين مازالوا في باريس لم يبرحوها ، خاضعين لنفوذ رو الكبير فيما يبدو . فلما لم يعر المؤتمر

هذه الاقتراحات الا اذنا صماء رة أخرى، غير رو (أو قائد حركة الأقسام أيا كان) طابها . ففي ١٢ فبراير طاليت عريضة جديدة بفرض رقابات على سعر الغلال . وأبدى مقدمو العريضة حيادهم السياسى بمهاجمة الآراء التى كان كل من سان - جوست والجىروندى باربارو قد أعرب عنها خلال المناقشات التى دارت فى نوفمبر حول الفتن الناشئة عن أزمة الغلال . فأما سان جوست فتناولته العريضة فى خشونة كثيرة فى معرض التنديد بـ « الخطباء البلغاء الذين يأكلون الطعام الطيب كل يوم . . . ومن هؤلاء المواطن سان - جوست . » وغضب الفريقان فى المؤتمر من مطالب أصحاب العريضة ومن اللغة العدوانية التى صاغوها بها . وتصدر مارا حركة التصريح بأنها مطالب هدامة ، وشبه الجىروندى لوهاردى المسئولين عنها بالحشرات المؤذية . أما بوزو وكارا فنندا بهم باعتبارهم ملكيين ، وطالب باربر ومارا بالقبض عليهم . دافع بعض الجبليين المتفرقين من أمثال شويديو وتوريو عنهم فقالوا ان مقسدى العريضة قد غرر بهم لا أكثر ، ولم يتخذ المؤتمر فى الواقع أى اجراء عقابى ، ولكن الهوة بين قادة الاقسام والمؤتمر برمته غدت واضحة وضوحا منكرا .

واحتدمت الخصومة فى الاسبوعين التاليين . فحين رفض اليعاقبة ايواء واطعام النساء القادمات من قسم أونيتيه لمناقشة مشكلة الطعام الأبدية رماهم اتباعهم من رواد الشرفات العامة بالمؤتمر بجريمة اختزان الطعام ، وهى تجربة لم يألّفوها من قبل . وفى ٢٤ فبراير عنف دوبوا - كرانسيه ، الرئيس الجبلى للمؤتمر ، الغسالات اللاتى التمس من المؤتمر تقرير عقوبة الاعدام لجرائم الاختزان والمضاربة . ثم ذكر وفد ثان من النساء ، اتى مطالبا بقصر التعامل على السندات الحكومية، رئيس المؤتمر بأن مشروع القانون الاخير الذى يقضى بتجنيد ٣٠٠.٠٠٠ مجند جدد للجيش قد يتطلب تأييد الصان - كيلوت . وسرعان ما غير دوبوا - كرانسيه لهجته ، فأكد للنساء أن اللجان المختصة عاكفة على دراسة الموضوع . فانسحبن وهن يهددن بهذه العبارة المقلقة « انهم يرجئوننا الى يوم الثلاثاء ، ولكننا نرجى أنفسنا الى يوم الاثنين . ان أطفالنا حين يطلبون منا اللبن لا نهملهم الى بعد باكر » وفى الغد - الاثنين - حاصرت حركة منسقة قام فيها النساء بدور قيادى كثيرا من دكاكين البدالين ، وخفضت سعر السلع وبدأت تبيعها . وجمع العمدة باش مجلس الكومون العام واتهم المشاغبيين بالعداء للشورة ، وأمر الحرس الوطنى بتشتيت شملهم . ولكن حين وصل نأ بأن مزيدا من المتاجر قد نهب، دوت الشرفات العامة

بالتصفيق واتهم شاعلوها أى شاك باختزان الطعام . أما رو فلم يشأ أن يتنكر لحوادث الشغب فى الكودون بعد أن اتهم بالدفاع عنها ، ولعله لم يكن العضو الوحيد الذى حبذا فى المجلس العام للكومون . واما الحرس الوطنى فكرهوا القيام بأى عمل ، وكان معظم رجاله من الصان - كيلوت ، ولم يستتب النظام نهائيا الا فى ٢٧ فبراير .

وكان رد فعل المؤتمر بالطبع عنيفا . واشتد موقف مارا حرجا . ذلك أنه وهو يتوقع حدوث الفتن كتب مقالا فى صحيفته البوبلسست باريزيان ظهر فى صبيحة ٢٥ فبراير يدعو فيه الى « نهب بعض المتاجر وشنق المختزنين على أبواب متاجرهم » لان هذه أمثل طريقة لعلاج العجز فى السلع وغلاء الاسعار . ولم يكن هذا أكثر من حيلة نموذجية من حيل مارا المعهودة قصد بها أن يهيئ الصان - كيلوت لاساعة برنامج معتدل فى أساسه - وهو محاكمة بعض سيئى السمعة من المختزنين أمام محكمة خاصة ، ودعوة الآخرين من الاغنياء ليستوردوا الضروريات وبييعوها بثمان التكلفة خفضا للأسعار . وكان نهب محال البقالين قد بدأ فعلا قبل أن تظهر صحيفة مارا فى السوق . ولكنه بدا المسئول فى ظاهر الامر ، وربما كان هذا الموقف المخرج هو الذى حدا به الى اتخاذ خطة الهجوم والتنديد بالفتن باعتبارها مؤامرة جيروندية . وأيده فى هذه التهمة كوللو ، وأكد دوبا - كرانسيه أن الباريسيين يغرر بهم مهاجرون متخفون فى ثياب الصان - كيلوت . ثم وشى روبسيير الموضوع بحواشيه المتمقة ، وزعم فى فقرة تكشف عن دخليته أن الحركة من حركات أعداء الثورة ما فى ذلك شك ، لان بعض الجماهير المحتشدة وجهت التهم حتى للجبلين . ثم راح يحاضر الصان - كيلوت فى ضرورة العمل فى سبيل «الاهداف الفاضلة» دون غيرها - ويعنى الاهداف السياسية - ، لا « السلع الخسيسة » . وفى ٢٦ فبراير رد الجيروندي الهجوم . وأزعج جمال الجبلين حين قرأ علنا مقال مارا - الذى قوبل ببعض التصفيق من الشرفات . ثم اقترح بانكال أن يطرد مارا مؤقتا من المؤتمر ويفحص طبيبا لاختبار قواه العقلية ، وانحدرت المناقشة الى درك المسارات الحزبية المعهودة التى لا تنتهى الى نتيجة حاسمة . وبيّن علاج المؤتمر لهذا الحادث أمرين بجلاء : أولهما رفضه العام للرقابات على الاسعار ، والثانى الاشتطاط فى الشبهات والشتائم اشتطاطا أفسد جميع المناقشات .

وفى ٢٧ فبراير تقهقر كومون باريس أمام الصان - كيلوت الى حد التماس المؤتمر اصدار قانون ضد الاختزان ووضع برنامج للأشغال

العامة ، ولم يكن شوميت ، الناطق بلسان الكومون ، موافقا على برنامج رو اطلاقا ، وان عطف مخلصا على الصان - كيلوت فيما يبدو . ولم يرد في الطلب ذكر لفرض الرقابة على الأسعار ، وقبل الكومون السياسة المالية التقليدية ، سياسة تخفيض عدد السندات المتداولة . ولم يظفر رو خارج الاقسام الا بتأييد صحيفة ريفولوسييون دبارى القوية النفوذ ، التي بدأت الآن تدعو للرقابات العامة على الاسعار .

وهنا غطى تدهور الموقف الحربى فجأة على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وعزز فى الوقت نفسه قدرة الصان - كيلوت على المساومة لأنهم أوثق من يعتمد عليهم من المدافعين عن الثورة . ذلك أنه فى ختام ١٧٩٢ روع رأى المحاييد ، والرأى البريطانى بصفة خاصة ، من سياسة المؤتمر فى الاراضى الواطئة النمساوية ، وهى سياسة احداث ثورة فيها ، ومن عرضه فى غير تحرز مساعدة جميع الشعوب المناضلة لاسترداد حريتها . وكان فى فتح نهر الشلت للتجارة ، وهو الذى أقفل بمقتضى معاهدة أوترخت فى ١٧١٣ ، تهديد للمصالح الاقتصادية البريطانية وتأكيد لنية فرنسا فى البقاء فى بلجيكا . وفى فبراير ١٧٩٣ أعلن المؤتمر الحرب على انجلترا وهولنده معتبرا الصدام معهما أمرا لا مناص منه ، ثم أعلنها على أسبانيا أيضا فى ٧ مارس . وهكذا أضافت فرنسا الى عدايتها للدولتين البريتين الرئيسيتين فى أوروبا الوسطى عداة الامم البحرية الثلاث . وتعذر على فرنسا استيراد الغلال من دول البلطى لوجود أسطول بريطانى فى مضيق دوفر . وكان من أثر برنامج التسليح البحرى الفرنسى ، الذى فاق فى طموحه البرنامج البريطانى ، حدوث زيادة ملحوظة فى تكاليف الحرب وفى ضغط التضخم (٨) . يضاف الى هذا أن سهولة انتقال القوات البريطانية والاسبانية بحرا مكنتهما من أن تخفا لنجدة الحركات المناهضة للثورة فى المناطق الساحلية ، بينما اضطر الفرنسيون الآن الى الدفاع عن جبهة جديدة على طول البرانس .

كان موسم الحملات قد بدأ خلال ذلك بداية سيئة . ذلك أن هزيمة ميراندا الذى كان يحمى جناح دمووريه الأيسن أكرهت القائد الأعلى على التخلي عن غزو هولنده والتقهقر الى الاراضى الواطئة النمساوية . وهنا دق ناقوس الخطر فى آذان رأى الباريسى فورا ، وارتدت أفكار الناس جميعا الى غزوة أغسطس الماضى . واستأنف دانتون دوره القديم ، فوجه نداء بارسال المتطوعين الى الجبهة على عجل ، وباطلاق سراح السجناء الذين

زجوا في السجون بسبب ديونهم ، وهو طلب أشد انذارا بالخطر .  
وتغلب الجيرونديون والجبليون أو كادوا على شبهاتهم المتبادلة برهة من الزمن  
في محاولة مشتركة لانقاذ الجمهورية ، ولمنع الصان - كيلوت من البدء  
بأعمال إجرامية في الاتجاه السابق . وصدر نتيجة لذلك عدد من قوانين  
الطوارئ التي قصد بها تعزيز سلطة الحكومة المركزية والقضاء على أعداء  
الثورة داخل فرنسا . فتقرر في ٩ مارس إرسال ٨٢ نائبا الى جميع أرجاء  
البلاد للحض على تجنيد الجنود الجدد . ثم أنشئت في الغد محكمة ثورية  
لمحاكمة المجرمين السياسيين وقطع الطريق على « العدالة » الشعبية . وتبين  
أن الحاجة لهذه المحكمة أشد إلحاحا حين حاول فارليه ونفر من زملائه  
المتهورين إشعال ثورة في باريس ، وقد ظفرت حركتهم بعطف نادى  
الكورديليين وقسم أو قسمين من أقسام باريس ، ولكنها تحطمت بسبب  
الخصومة بين الكومون واليعاقبة ، فلم تسفر الا عن تدمير بعض المطابع  
الجيروندية .

وأفضى نبا ثورة الفنديه الى مزيد من قوانين الطوارئ (٩) . ففي  
١٩ مارس صدر قانون بعقوبة الاعدام لكل العصاة الذين يقبض عليهم  
مسلمين للقتال . وقد تسبب هذا القانون في سفك دماء أكثر مما سفكته  
محكمة الثورة نفسها . وبعد يومين وافق المؤتمر على انشاء لجان رقابة في  
جميع الكومونات وفي أقسام المدن الكبرى . هذه اللجان التي لم يقصد بها  
أصلا سوى أن تراقب الاجانب سرعان ما غدت جهاز بوليس سياسى  
مهمين على «شهادات المواطنة» التي كان تقديمها شرطا للاشتغال بالوظائف  
العامة . وفي ٢٣ منه خولت المديرية ترحيل أى كاهن يتهمه ستة  
مواطنين من مقاطعته ، وحدد مشروع قانون وحشى موقف المهاجرين .  
فالعائدون منهم الى فرنسا يعدمون ، وكل الاملاك التي يرثها المهاجرون  
في السنوات الخمسين التالية تصادرها الدولة ، ولا يسمح ببيع املاك  
هم ورثتها المفترضون أو برهنها ، ويلغى كل ما أوصوا به من هبات أو  
وصايا أو مهور منذ أول يوليو ١٧٨٩ . ولا شك أن المؤتمر كان تواقا  
لمصادرة الاملاك التي باعها من أزمعوا الهجرة قبل هروبهم أو تظاهروا  
بيعها ، لولا أن هذا التشريع الرجعى الاقر الذي يقلب الاساس الاقتصادى  
لعقود الزواج ويبطل الموارث كان يهدد حقوق الملكية التي يتمتع بها كثير  
من الاسر الارستقراطية والبورجوازية . وفي ٦ أبريل انتخب المؤتمر لجنة  
للأمن العام قوامها تسعة أعضاء للإشراف على السلطة التنفيذية . وبعد

(٩) أنظر صفتى ١٧٦ و ١٧٧



ثلاثة أيام قرر المؤتمر ارسال نواب مزودين بسلطات واسعة جدا ليعملوا قوميسارين أو مندوبين سياسيين ملحقين بكل جيش فى ساحة القتال . وأيد بعض الجيروندي هذه القوانين التى لم تحدث تغييرا عاجلا يذكر ، فمحكمة الثورة لم تنظر الا قضايا قليلة تصرف فيها برفق ، أما لجنة الامن العام فقد تباطأت فى تأكيد ذاتها . ومع هذا فان أغلبية الجيروندي لم يسعهم أن يوافقوا على هذا السيل الدافق من قوانين الطوارئ الذى قضى على كل أمل راودهم فى تهيئة أسباب الاستتقرار للثورة . وزادهم ريبة فى عيون الرأى العام ثناؤهم الماضى على دموبريه الذى حاولوا خلال أيام فالى وجيمات البطولية أن بصوروه للناس على أنه رجل الجيروندي .

أما دموبريه فقد ألقى الآن تبعة فشل الهجوم الذى شنّه على هولندة على سوء إدارة المؤتمر . وبعد أن هزم فى نيرفندن فى ١٨ مارس فتح باب المفاوضات لعقد هدنة تتيح له الزحف على باريس . فلما رفض الجيش أن يتبعه ، انضم دموبريه نفسه الى صفوف الاعداء فى ٥ أبريل ، واصطحب معه ابن ايجالتيه ، وهو الذى عرف فيما بعد بلوى فليب . ومع أن البلاد جنبت أسوأ ما يمكن أن يحقق بها ، فقد ظلت باريس أياما متوجسة لا تستطيع الاطمئنان الى أن الجيش باق على ولائه ، وهو على أية حال جيش مهزوم وبلا قائد . وفي أثناء ذلك رد كوستين عن اقليم الراين وترك ٢٥٠٠٠ رجل محاصرين فى ماينز ، فى حين نزل « دوق يورك النبيل » برجائه «العشرة الآلاف» الحالى الذكر فى الاراضى الواطئة تميززا لقوات النمساويين الذين ما لبثوا بعد قليل أن حاصروا فالنسين . وواجهت فرنسا مرة أخرى خطر الغزو ، وخانها لافاييت جديد ، وتحكم العدو هذه المرة فى موسم قتال طريل يريد فيه أن يقضى على الجمهورية قضاء مبرما . وبينما كان دموبريه يتقهقر مخترقا الاراضى الواطئة النمساوية شبتت حرب أهلية كبرى فى الفنديه (١٠) . وفى ١١ مارس سمعت أجراس الخطر تدق فى ٦٠٠ قرية داعية الفلاحين الى حمل السلاح . وتهيأت فرصة التمرد بسبب محاولة تجنيد ٣٥٢٠ رجلا من الفنديه و ٩٢٠ من الدو - سيفر طبقا لقانون ٧ فبراير ، وذلك لتعبئة جيش قوامه ٣٠٠٠٠ مقاتل . ورأى الفلاحون انهم اذا كانوا سيكرهون على الزحف ، فليكن زحفهم على الجمهورية . وسرعان ما تطورت الحركة ، فأصبح هدفها السافر اعادة

(١٠) انظر L. Dubreuil, Histoire des Insurrections de l'Ouest (Paris, 1929); E. Gabroy, La Révolution et la Vendée (Paris, 1925-8), P. Bois, Les Paysans de l'Orient (Paris, 1960).

C.L. Chassin

ومختلف مجموعات الوثائق التى نشرها

النظام القديم بعد أن كانت أغراضها الأولى محلية (١١) . وانعقد مجلس في شاتيون - سور - سيفر فألغى بيع أراضي الكنيسة في الاقليم ، وقرر أن تسوى مسألة العشور عند عودة الملكية . وخاض الفريقان الحرب الاهلية منذ أن اندلع لهيبها بوحشية تبدو بالغة حتى اذا قيست بمقاييس القرن العشرين . فكان التعذيب ، والعقوبات الجماعية ، والنهب ، والتدمير ، وقتل الأسرى ، من الاساليب التي استخدمها المتمردون ، والتي قلدهم فيها خصومهم ولو الى حد ما على الاقل . وبدأ ذبح الجمهوريين في ماشكول في الايام الأولى للثورة ، وسرعان ما زاد القتل في هذه المدينة الصغيرة وحدها على ٥٥٠ .

لم يكن بجيوش القنديه رغبة في التقدم خارج اقليمها ولا كان في نشاطها تهديد مباشر لعاصمة على الاطلاق ، ولكن هؤلاء الجنود الفلاحين المحاربين على أرضهم ، التي يتنولى رجال يعرفون كل شبر في الاقليم الدفاع فيها عن سياجات كثيفة أحاطت بالحقول الصغيرة وعن طرق أغرقت بالماء ، هؤلاء الذين يستطيعون بين عشية وضحاها أن ينقلبوا مدنيين ثم يرتدوا للقتال بنفس السرعة - تحدوا رجال الحرس الوطني الذين جندوا على عجل لقتالهم . وسيطر الثوار سريعا على منطقة تبلغ مساحتها حوالي ستين ميلا مربعا وتتيح لهم متسعا للمناورة . وقد شنوا هجوما في الشرق في أوائل مايو أسفر عن الاستيلاء على توار وأشاع الذعر على طول اللوار . ثم اندفعوا بعد قليل اندفاعا أشد خطرا ، فافتحم جيش من ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ مقاتل فوتنتيه عنوة ، وأسر ٤٠٠٠ أسير جمهوري ، وهدد قاعدة روشفور البحرية الهامة . وبدأ سقوط ميناء ليسابل دولون الصغير الواقع على حافة أراضي الثوار في أيدي الملكيين أمرا لا مناص منه ، وبذلك يتاح لهم الاتصال بانجلترا ويوفر للجيشوش البريطانية رأس ساحل مأمون . في هذا الجو القاتم ، جو الهزيمة والخيانة ، جو الغزو والحرب الاهلية ، سارت الثورة الى أزمة جديدة .

كان أبريل ومايو شهرين مفعمين بالقلق في جميع أرجاء فرنسا . فهناك انتفاضات صغيرة لا حصر لها لا سيما في الريف حيث يحمي

---

(١١) في موضوع الاسباب التي نشأ عنها هذا التمرد انظر

C. Tilly, 'Some Problems in the History of the Vendée', *American Historical Review*, LXVII (1961).

الفلاحون كهنتهم المتمردين ويرفضون تقديم المجندين (١٢) وقد بلغ خطر هذه الحركات في برثنى في كثير من الاحيان مبلغا اقتضى ارسال طوابير من الجنود والحرس الوطني لعقاب الثوار ، وقد عطل هذا التشتيت للقوى البشرية تعبئة الاسطول . على أننا اذا استثنينا الفنديه وجدنا أن أخطر الحوادث وقعت في المدن . فكل مدن فرنسا الرئيسية ، باريس وليون ومارسليا وبوردو ونانت ، كلها هزتها الانقسامات الناشبة بين الثوار ، وأفضت هذه الانقسامات في المدن الثلاث الاولى الى ثورات في بلدياتها . وما زال الغموض يكتنف هذه الحركات ، لأنه كثيرا ما خلع على منازعات ، هي في أساسها محلية ، صبغة قومية مضللة ، فصورت على أنها منازعات «جيووندية» و «جبيلية» (١٣) . وكانت حركة أغسطس ١٧٩٢ قد أقصت عن الاشتغال بالسياسة في البلديات أنصار الملكية الدستورية ، وهم في كثير من الحالات أقطاب البيئات المحلية . وقد جنحوا هم والملكيون الى مقاطعة انتخابات الخريف وتركوا الميدان خاليا للجمهوريين . أما الخلافات بين هؤلاء الجمهوريين فتعليلها أصعب . ففي ليون مثلاً كان رولان وشالييه قد كافحا خلال السنوات الاولى للثورة جنبا الى جنب . ولكن لم يحل أغسطس ١٧٩٢ حتى قسم المتشيعون لكل منهما المدينة بينهما . ولعل استيلاء الجمهوريين على السلطة كشف عن انقسامات كانت راقدة أيام المعارضة ، وربما لعبت المنافسات الشخصية دورا هاما . وما من شك في أن أحداث أغسطس وسبتمبر فرقّت بين أولئك الذين كانوا على استعداد للاغضاء عن أعمال العنف ان لم يكن للدفاع عنها، وأولئك الذين صمموا على حفظ النظام وحماية أرواح الناس وأملاكهم ولو كانوا من أعداء الثورة . وأكره كل فريق على البحث عن حلفاء له ، فانجذب المعتدلون في هذه العملية الى الملكيين ، وتحالف المتطرفون مع زعماء الصان - كيلوت . أما

(١٢) يجد القارئ مثلاً في كتاب

M. Girana, *Levées d'Hommes et Acheteurs de Biens Nationaux dans la Sarthe en 1793* (Le Mans, 1920), *passim*.

(١٣) ان كتاب H. Wallon, *La Révolution du 31 mai et le Fédéralisme en 1793* (Paris, 1886).

يغطي الميدان كله ، ولكنها تغطيه سطحية لا تحل كثيرا من المشكلات . وفي

موضوع ليون انظر

E. Herriot, *Lyon n'est plus* (Paris, 1937-40). & C. Riffaterre, *Le Mouvement Anti-Parisien et Anti-Jacobin à Lyon* (4 vol., Lyons-Paris, 1912).

M. Dayet, *Un Révolutionnaire Franc-Comtois*, Pierre Joseph Briot (Paris, 1960)

وكتاب

يبين تفاعل السياستين القومية والمحلية في بلدة بانسون الهادئة نسبيا .

ميزان القوى فتفاوت من مدينة لأخرى . فسياسة البلدية في طولون مثلا كانت عنيفة منذ ١٧٨٩ ، ولم تستهوَ النزعات الجمهورية المعتدلة ببلديتها استهواء مذكورا . أما في بوردو ، الاقطاعية الجيروندية المثالية ، فان المتطرفين هم الذين وجدوا أنفسهم منعزلين . وكانت ليون ومارسليا أكثر تعادلا في انقسامهما ، وغلب على سياسة البلدية في نانت من مارس الاهتمام الشامل بالدفاع عن المدينة ضد المتمردين الفنديين . وأما باريس فاختلقت عن سائر المدن في ناحية هامة واحدة . فانعقاد المؤتمر الوطني في عاصمة البلاد معناه أن سياسة بلدية باريس كانت تحت بصر البرلمان الفاحص باستمرار . ولعل هذا الوعي بالمسؤولية القومية في وقت كانت فيه الصحافة الجيروندية ترمي باريس بأنها وكر الفوضى هو الذى ألزم اليقاقة الباريسيين مسلكا أكثر اعتدالا من مسلك زملائهم في نوادي اليقاقة الاقليمية . ومن نتائج هذا أن الجبليين في باريس انبت ما بينهم وبين الصان - كيلوت . وكانت العلاقة بين الفريقين في بعض مدن الاقاليم أقوى كثيرا منها في باريس ، وفي هذه المدن كان اليقاقة أكثر تأثرا ببرنامج الصان - كيلوت في كفالة الرزق للفقراء على حساب الاغنياء ، وبوسائل العنف التى استخدموها .

ويبدو أن انقسام الثوار في ليون ، وربما في غيرها ، شجع المعتدلين وخصوم الثورة السافرين على العودة الى حلبة السياسة . فحدث في فبراير ١٧٩٣ أن هزم العمدة الجمهورى المعتدل نفيير - شول خصمه البعقوبى ، فأعيد انتخابه بعد أن نال ٨٠٩٧ صوتا من مجموع أصوات الناخبين البالغه ١٠٧٤٦ ، هذا مع العلم بأن مجموع الاصوات في انتخابات العمدة في نوفمبر ١٧٩١ لم يجاوز ٣٥٧٣ . صحيح أنه منذ ذلك التاريخ منح المواطنون السليبيون حق التصويت ، ولكننا رأينا أن هذا لم يزد مجموع الناخبين في البلاد جملة زيادة كبيرة في انتخابات المؤتمر . وما من سبب واضح لبدء الصان - كيلوت الليونيين اهتماما زائدا بهزيمة مرشح نادى اليقاقة ، وأرجح تعليل لكثرة الاصوات التى نالها نفيير - شول هو التفاف الناخبين حوله فجأة لأنهم شاركوه اهتمامه بالأمن ، دون أن يشاركوه بالضرورة نزعاته الجمهورية .

دفعت الازمة الحربية في ربيع ١٧٩٣ الاخوال السياسية المتوترة في بلديتى ليون ومارسليا الى ذروتها . ذلك أن تجنيد دفعه جديدة فرض عمثا ثقيلًا على أهل هاتين المدينتين اللتين قدمتا من قبل نصيبا كبيرا من المجندين - فقد جنس من الرون - ايه لوار في ١٧٩٢ ما يقرب من

٢٠٠٠ ، كثير منهم ولا ريب من ليون . وكان مبعوثو المؤتمر الى الاقاليم لحضها على تجنيد الجند قد اختير أكثرهم من الجبليين ، فاستخدم هؤلاء النواب سلطتهم لتأييد حلفائهم في الاقاليم . ووفق روفير وبازير ولوجاندر في مارس أن يقصوا المعتدلين في ليون عن كراسيهم ويسلموا المدينة للمتشييعين لشنالييه ونادى المدينة اليعقوبى . أما في مارسليا فيلوح أن الجبليين كانوا منقسمين على أنفسهم ، فلما طرد ممثلا المؤتمر في المدينة - وهما بواسيه وموزيبيل - العمدة ووكيله ، وبدءا ينظمان « جيشا ثوريا » لتجريده ضد الأعداء السياسيين في اقليم الميدي ، استطاع الجيرونديون المحليون الافادة من انقسام خصومهم ، والقبض على زمام السلطة وطرد ممثلي المؤتمر . وقد تحقق لهم هذا النصر بفضل الانقسام أو الاحياء ، وهى المنظمات الادارية للمدينة ، التى تؤلف وحداتها الانتخابية . وكانت الاقسام أداة ممتازة لنشاط الصان - كيلوت كما رأينا فى حالة باريس ، لأنها تجتمع مساء بأكبر ماكن فى تناول جميع أعضائها . والمعنى الذى يتضمنه قيام الثورات البلدية عموما على يد الاقسام هو أن هؤلاء المعتدلين الذين استولوا على السلطة كانوا يتمتعون على الأقل بقسط من التأييد الشعبى . ويبدو أن هذه كانت الحال فى البرنيه العليا والسفلى وفى اللاند . وربما كان باربارو مدافعا عن قضيته الشخصية حين زعم أن فى مارسليا « انضمت الطبقات الفقيرة نفسها الى أصحاب الاملاك » ، ولكن جودوين دلنا على شئ كهذا وقع فى مايو بمدينة كان . كما أن الحركة التى قامت بطولون فى يوليو ضد الثورة حظيت فيما يبدو بالتأييد الايجابى من عمال شحن السفن (١٤) . واضح إذن أن الانقسامات داخل المدن الفرنسية فى ربيع ١٧٩٣ يجب ألا تفسر بأسباب اقتصادية بحتة .

ومع ذلك لم يخل انضال من عنصر الصراع الطبقي ، كان المبعوثون الجبليون ميالين للتبشير « بحرب الفقراء ضد الأغنياء » . وكان التجنيد الاجبارى يقترن أحيانا بفرض ضريبة خاصة على الأغنياء لتجهيز المجندين الجدد . وفى ١٩ أبريل قررت مديرية الايرو التى صدر لها الأمر بتجنيد حصة جديدة من الجند فوق ماجندت من قبل ، للدفاع عن الحدود

(١٤) A. Richard, *Le Gouvernement Révolutionnaire dans les Bas-Pyrénées* (Paris, 1923), pp. 23-25; J. Jaurès, *Histoire Socialiste*, IV, 1289; Barbaroux, *Mémoires* (ed. Alfred Chabaud, Paris, 1936), p. 213; A. Goodwin, 'The Federalist Movement in Caen during the French Revolution', *Bulletin of John Rylands Library*, XLII (1960), p. 313; N. Hampson, 'Les Ouvriers des Arsenaux de la Marine pendant la Révolution Française', *Revue d'Histoire Economique et Sociale*, XXXIX (1961); R. Cobb, *Les Armées Révolutionnaires*, I, 49.

الأسبانية ، أن تتبع طريقة جديدة فى اساعة هذا الدواء الكريه . فقررت أن تقوم لجنة محلية للأمن العام ، يختارها مبعوثو المؤتمر من بين هيئات الحكم المحلى بالتشاور مع الأندية المحلية ، باختيار المجندين فردا فردا ، وبدفع نفقات تجهيزهم واعانة أسرهم من قرض اجبارى يفرض على الأغنياء الذين تحدد اللجنة ذاتها ما يفرض عليهم . والغريب أن المؤتمر وافق على هذا الاجراء فى ٢٧ منه وأمر بتعميم تطبيقه . وتوهمت الايرو أنها ستطلق ثوارا فقراء متحمسين ليتقلدوا السلاح ، وتخفيض فى الوقت نفسه مقدار السندات الحكومية المتداولة . ولكن الذى وقع فعلا هو أن التدابير الجديدة أثارت سخطا كاد يكون شاملا . فالأغنياء يخشون تجريدهم فى غير رحمة من أملاكهم مالم تتفق لهم الاتصالات السياسية الملائمة ، أما أشد المتحمسين من الصان - كيلوت فلم يكونوا بالضرورة أكثر الناس شوقا للمضى الى جبهة القتال . وكانت النتيجة تشجيع قيام حلف بين الأغنياء وأعداء الثورة دون (نارة أى حماسة مقابلة فى صفوف الصان - كيلوت .

كان المتطرفون المنتصرون فى ليون قد تخلصوا من ضبط مبعوثي المؤتمر لغلوائهم وراحوا يطالبون بمحكمة ثورية وبانشاء جيش ثورى محلى على حساب الأغنياء . وفى ١٤ مايو قررت السلطات المحلية فى حضور دبوا - كرانسيه ، وألبيت ، ونيوش ، وجوتيه ، انشاء لجنة للأمن العام تجند قوة عدتها ٦٤٠٠ رجل وتجمع ضريبة قدرها ستة ملايين ليرة ، وألا يسمح بالتصويت فى الانتخابات المقبلة الا لحملة شهادات المواطنة ، وأن تمنع فى الاقليم صحف الجيرونند . وحاول شالييه أن يفرض على الحرس الوطنى يمين ولاء يدعو الى اباداة « الطغاة والارستقراطيين والفويان والمعتدلين والأنانيين والمختزنين والمرابين والمضاربين وكل أفراد طبقة الكهنوت الذين لا نفع لهم » . وكان فى دعوة الأقسام لانتخاب لجنة للرقابة فى ٢٨ مايو الفرصة التى تحينها خصومه لهم شعثهم . ونشب القتال العنيف فى الغد ، وأطاح الثوار بالمجلس البلدى وأحلوا محله مجلسا يتألف من رئيس كل قسم وسكرتيه ، وزج بشالييه وكبار مؤيديه فى السجن . وأيا كانت الأفكار التى أضمهرها الرجال المدربون لهذه الحركة ، فانه يبدو أن الحركة نفسها لقيت كثيرا من التأييد الشعبى . وهكذا لم يختتم شهر مايو حتى كانت ليون ومارسيليا وبوردو وكان فى قبضة خصوم الجبليين .

ولم يكن متوقعا أن تظل باريس بمعزل عن هذه الصراعات ، ولكن

ميزان القوى فيها اختلف نوعا ما ، ورجح انتصار الجبليين فى العاصمة فى النهاية على جميع الهزائم فى غيرها من البلاد . وكان أقوى النواب خيالا من الجيرونديين والجبليين على السواء قد أقنعوا الآن أنفسهم بأن خصومهم يأترون ويدسون أبشع دس . و « أثبت » الجيروندي صال لجسارا ، خلف رولان فى وزارة الداخلية ، أن ايجالتيه كان فى السنوات الخمس الأخيرة على رأس الجبليين هو وشريكه فى التآمر لافاييت ، أما نادى الكورديليين « فيفاوض أوربا ، وله مبعوثون فى كل بلاط » ؛ وهدف الجبليين تنصيب دوق يورك على العرش ، ثم يقتله ايجالتيه ، ويقتل ايجالتيه بدوره على يد مارا ودانتون وروسيير ، ثم يقتل دانتون شريكه ويطالب بالعرش لنفسه (١٥) ، أما كتاب ديمولان « قصة البريسوتيين » الذى احتضنه اليعاقة رسميا فلم يشطح الى مثل هذه الآفاق من الخيال ؛ ولكنه مع هذا « أثبت » أن الجيروندي ، عملاء بت وايجالتيه وبروسيا ، كانوا يتقاضون الأموال من بريطانيا منذ ١٧٨٩ ، وأنهم الأداة التى سخرها دمورييه (٢) . كان واضحا اذن أن الفريقين لن يستطيعا العيش معا فى مؤتمر واحد أطول مما عاشا .

وآمن الجبليون أن المؤتمر لن يستطيع قيادة سفينة الثورة الى بر الأمان الا بالتخلص من زعماء الجيروندي ، الذين سيتشبثون بالسلطة ما داموا فى المؤتمر . ولكن جماعة « الساخطين » الذين كانوا متفقين معهم بحماسة ولو على هذه النقطة ، كانوا يودون ذبح النواب الجيروندي لو أتاحت لهم الفرصة . كان الجبليون يعارضون من حيث المبدأ انتهاك الحصانة البرلمانية ويدركون أن القيام بتطهير عنيف للمؤتمر يثير ثائرة الأقاليم فتشن حربا أهلية . لذلك قرروا خروجا من هذه الورطة توجيه نداء للمديريات لكى تتبرأ من نوابها الجيروندي . أما « النداء » فقد وضعه اليعاقة فى ٤ أبريل . وصاغوه فى عبارات بلغت من العنف مبلغا حمل الجيروندي على توجيه تهمة الخيانة للرئيس مارا . ولما عرض وفد من الأقسام النداء على المؤتمر ، رحب متطرفو الجيروندي بهذه الحجة لاستشارة النابحين ، ولم يستطع الأعضاء الأكثر شعورا بالمسؤولية من الفريقين أن يقنعوا المؤتمر بالتخلي عن هذا الاقتراح الطائش الا بعد لآى . وكان

Jaurès, op. cit., IV, 1163-6.

(١٥) وردت فى

(١٦) اميد طبع كتاب

Histoire Parlementaire de la Révolution فى Histoire des Brissotins Française (Paris, 1834-8), XXVI, 266-310.

روبسبير لا يزال متمسكا بفكرة التزام القانون ، فحث اليعاقبة على ضبط النفس ، الأمر الذى ملأ رواد الشرفات بالسخط المزوج بالدهشة (١٧) . وقد تبين أن سياسة روبسبير غير عملية على الإطلاق ، لأن نواب «السهل» أبوا تقديم الجيروندي قربانا للجبليين .

وأقنع الجيروندي المؤتمر بتقديم مارا لمحكمة الثورة - التى برأته فوراً . وكان « الساخطون » يستغلون أثناء ذلك ظرف الطارئ القومى للحصول على الموافقة على برنامجهم الاقتصادى . وفى ١١ أبريل أكسبهم تأييد كامبون تقرير قصر التعامل على السندات الحكومية . وبعد أسبوع قدمت مديرية باريس نفسها عريضة تطلب تقرير سعر أقصى للغلال ، ولم يطالب أحد هذه المرة بالقبض على مقدمى العريضة . وناقش المؤتمر الموضوع بهدوء نسبى من ٢٧ أبريل الى ٢ مايو ، وفى النهاية وافق على أن تتخذ كل مديرية متوسط سعر الغلال خلال الأشهر القليلة الماضية حداً أقصى ، وأن يخفض هذا الحد شهرياً حتى سبتمبر . اذن فقد حقق الساخطون كلا هدفهم العاجلين . وشجعتهم هذه الانتصارات الأولى على بذل المزيد من الجهود ، لأن هدفهم المباشر كان اقضاء زعماء الجيروندي عن المؤتمر ، وهو طريق لهدف سياسى ربما أعانهم على اتخاذهم نفوذ الجبليين ، بل ربما كان « خدمة مقابلة » نظير ما تحقق من التنازلات الاقتصادية .

هنا تمكن الجيروندي ، بسبب محاولة المؤتمر تجنيد قوة من ١٢٠٠٠ رجل للفنديه ، من أن يقودوا فى الأقسام ذلك الهجوم المضاد الذى أطاح بالجبليين من قبل فى مارسليا وهزمهم بعد حين فى ليون وطولون . وفى أول مايو وافق المؤتمر على طريقة اقليم الايرو فى التجنيد ، وأوضح شوميت بعد ذلك أن القصد هو الإبقاء على الصناعات وتجنيد عمال المكاتب . وأبدت عدة أقسام عدم رغبتها فى تطبيق طريقة اقليم الايرو ، وشعر جمع المؤملين فى التهرب من التجنيد الاجبارى أو الضرائب العقابية بحافز قوى يحفزهم لحضور اجتماعات أقسامهم أملاً فى الظفر بالهيمنة على الهيئات التى سترشح جنود الثورة الزاهدين فى الجندية . وحاول الجيروندي استغلال هذه الحركة ليقلبوا ميزان القوة فى باريس ، مغامرین فى محاولتهم هذه بشبهة الظهور بمظهر المعارض للتجنيد . وتحول كثير من الأحياء الى ساحات للقتال طوال شهر مايو ، خصوصاً فى الأسبوعين

(١٧) انظر التقارير المقدمة الى وزير الداخلية فى ١١ و ١٨ مايو من Terrasson

A. Schmidt, Tableaux de la و الماد طبعها فى  
Révolution Française (Leipzig, 1867), II, 209, 244.

Dutard و



الأولين منه ، ولو أن الأسلحة المستعملة - وهى الكراسى - لم تكن شديدة الفتك . وراح كل فريق يحرض مؤيديه واتخذ الصراع مظهرًا أشبه بالصراع الطبقي . ودعا الصحفي الجبلى أدوان « صانعى الأقفال والنجارين والحجارين والبنائين وصناع الاثاث ، وباختصار جميعكم أيها الصناع والعمال من الصان - كيلوت » للتوافد زرافات على الأقسام . واعترف ايير نائب رئيس الكومون بأسلوبه الذى لا يقلد ، وهو ينتحل فى كتابته شخصية « الأب دوشين Père Duchesne » بفاعلية الهجوم الجيروندى بعبارات تتحدى الترجمة : «(\*)»

«Des visages inconnus, des faces à gifles de marguilliers, des banquiers, des marchands de sucre, des bandes de fourriquets aux culottes serrés, des godelureaux frisés et parfumés, ont inondé toutes les Sections».

« واجترأ هؤلاء الأوغاد على الاستيلاء على السجلات وتعيين أنفسهم رؤساء وسكرتيرين ، وطردت هذه العصابات عدة لجان ثورية . وباختصار انتصرت الحركة المعادية للثورة فى عدة أقسام » (١٨) .

وكان الجيروندي أنفسهم من العوامل المساعدة على توكيد عنصر الخصومة الطبقية . مثال ذلك أن بتيون وجهه فى آخر أبريل « خطابا للباريسيين » يناقض « خطابه لبوزو » المؤرخ ٦ فبراير ١٧٩٢ مناقضة ذات دلالة ، فقد كرر فيه رأيه القديم ، وهو أن الثورة تتحول الى حرب بين « المالكين » و « غير المالكين » ، ولكن ميوله هذه المرة كانت مع الأولين بشكل واضح . ورد الجيليون و « الساخطون » الهجوم بمثله ، فكان الصان - كيلوت فى قسم من الأقسام يزيدون بطريقة غير مشروعة فى قوة جيرانهم الانتخابية وفى قدرتهم على ضرب خصومهم بالكراسى . ولم يختتم شهر مايو حتى استعادوا سيوفهم على معظم الأقسام رغم أن هذه السيطرة ظلت مزعزة .

(\*) المقصود ان أقسام باريس كلها أفرقها طوفان من قوم ذوى سحن مجهولة . . . ووكلاء كنائس ذوى وجوه صفيغة ، ومصرفيين وتجار سكر ، وعصابات من باعة الفراء ذوى السراويل القصيرة المحزقة ، وشباب متظرف مجعد الشعر معطر الثياب .

المرجع

(١٨) Le père Duchesne ، ٧ مايو ١٧٩٣ ، Adquin, Journal Universel

Harrison, loc.a cit., p. 257.

العدد ٢٣٤ ، وكلاهما ورد فى

ويجد القارىء رواية ممتازة لشاهد عيان عن باريس فى تلك الفترة فى تقارير

Dutard المنشورة فى A. Schmidt, op. cit., I & II.

وبينما كانت معركة الأقسام على أشدها شن الجيروندي هجوما جديدا في المؤتمر . ففي ١٥ مايو طالب جاديه باستدعاء النواب الاحتياطيين suppléants الموفدين الى بور اذا وقع هجوم على المؤتمر ، واحلال رؤساء الأقسام محل كومون باريس . وأقنع بارير المؤتمر بأن يسلك مسلكا أقل عنفا فيعين لجنة من اثني عشر عضوا لفحص مسلك الكومون ، وقبضت هذه اللجنة في ٢٤ - ٢٦ مايو على ايبير وفارليه وأربعة من المشبوهين الآخرين . وسارت الأحداث الآن الى ذروتها حثيثا ، فكانت عناصر من الساخطين في الأقسام تتأهب للقيام بحركة ثورية . أما الكومون واليعاقبة فقرروا الآن ، وهم مقتنعون بضرورة اسكات الجيروندي ، ألا يعارضوا حركة ملائمتهم رغبة أكثر مما ملائمتهم ثقة . ولم تكن كلمة روبسبير الأخيرة التي قالها في نادي اليعاقبة في ٢٩ مايو « اني عاجز عن أن أصف للشعب طريق خلاصه » أجدر شعارات الثورة بالترديد والذكر .

كانت حركة ٣١ مايو - ٢ يونيو الثورية ، وهي ثالث حركات التمرد الباريسي وآخر مانجح منها ، مختلفة اختلافا واضحا عن سابقتها في ١٤ يوليو و ١٠ أغسطس في أنها لم توجه ضد الجيش بل ضد مبدأ قدسية المؤتمر ، وأن قادتها كان همهم الأول منع المؤتمر من أن يغفل زمامه من يدهم . وكانت حركة ١٠ أغسطس نموذجاً يحتذونه . وقد استجاب ٢٨ قسما من أقسام باريس - وهي أغلبية ضئيلة - لنداء لجنة من ستة لاختيار ممثلين يتحدثون باسم شعب باريس ذي السيادة . وأغلب الظن أن هذه اللجنة - التي لا نعرف أسماء خمسة من أعضائها - كانت تمثل جماعة الساخطين أكثر مما تمثل الجبليين ، ولكن دفورنيه كان واحدا من أعضائها ، وهو عضو في نادي اليعاقبة . ثم انتخب ممثلو الأقسام لجنة تنفيذية من تسعة بينهم فارليه ، ومعظم أعضائها أفراد مغمورون من الصان - كيلوت . وأمرت لجنة التسعة بقرع ناقوس الخطر في صباح ٣١ مايو الباكر ، ولكن باش منع اطلاق مدفع الانذار الى ما بعد الظهر . وعينت لجنة التسعة هانريو لقيادة الحرس الوطني ووقفت الكومون ، ولكنها عادت فردته فورا . وهذا الدليل المؤثر من أدلة الثقة بالبلدية أتاح لها تأثيرا ملطفا قويا في مسلك الثورة . وصدرت الأوامر للأقسام بالقبض على المشبوهين ولكنها تباطأت في الاستجابة . وكان العنصر الجيروندي مازال قويا في عدة أقسام ، بل ان قسم بورير أعلن أنه يحمي رولان . ولم يعرف المؤتمر على التحقيق كيف يفسر أحداث الصباح . وقال كوطون انها اهانة لشعب باريس أن يقال انه في حالة

تمرد • ولم يجد فرنيو مشقة فى اقناع المؤتمر بالموافقة على أن الأقسام  
جديرة ببناء البلاد • كذلك وافق المؤتمر على أن يحل لجنة الاثنى عشر  
التي ألفها من قبل ، ويدفع ٤٠ سوا يوميا لأفراد الحرس الوطنى من  
الصان - كيلوت المستعدين بالسلاح • أما طلب روبسبير اعتقال زعماء  
الجيروند فقد تجاهله المؤتمر ، ووقف النواب الجلسة دون أن يتخذوا اجراء  
آخر • أما فى الكومون فان شوميت فقد سيطرته على أعصابه حين طولب  
المرة بعد المرة بالزحف على المؤتمر •

فى تلك الليلة استطاع الجيليون أن يهنتوا أنفسهم على أنهم منعوا  
هجومًا عنيفًا على المؤتمر ، ولكن النتائج الهزيمة التي أسفر عنها عمل  
اليوم أفضت الى تراشق بالتهمة هدد بتصديق الجبهة الثورية • وكان  
روبسبير ومارا غائبين عن نادى اليعاقة حيث هاجم بيو - فارين مارا ،  
وانتقد شايو دانتون • أما فارليه الذى يبدو أنه كان يأمل القبض على  
باش فقد ندد بتردد الكومون الذى نجح أكثر مما ينبغي فى كبح جماح  
جماعة الساخطين • كذلك كان يوم أول يونيو مخيبا للآمال كسابقه ، فلم  
يتخذ أى اجراء فعال حتى المساء ، حين قدمت مديرية باريس للمؤتمر  
عريضة تطلب فيها القبض على زعماء الجيروند • وكان مائة أو نحو المائة  
فقط من الجيليين قد اجتمعوا فى المؤتمر حين بدأ ناقوس الخطر يدق ،  
فاكتفوا باحالة العريضة الى لجنة الأمن العام •

كان يوم ٢ يونيو يوم أحد ، ولم يكن هناك كبير أمل فى مواصلة  
الهيّاج الشعبى فترة أطول لأن معظم الصان - كيلوت كانوا يستطيعون  
اذا عادوا لأعمالهم أن يحصلوا على مبلغ أكثر قليلا من ال ٤٠ سوا التي  
قررها المؤتمر • وصمم الكومون الآن على تحقيق طرد الجيروند من المؤتمر ،  
وربما كان مقتنعا بأنه يستطيع السيطرة على الأحداث وحقن الدماء •  
وبدأت جلسة المؤتمر بتنديد النائب الشجاع لانجنيه بالحركة الثورية ،  
دون أى تفكير فى التوفيق ، ومطالبته بحل جميع الهيئات الثورية وباعتبار  
أى أشخاص يكونون هيئات جديدة خوارج على القانون • ثم وصل المؤتمر  
مطالبة الكومون بمحاكمة الجيروند بما احتوت من تهديد : « جئنا لآخر  
مرة لنطالب بأن تقتصر العدالة من المذنبين • • » فأحيل الطلب للجنة  
الأمن العام مشفوعا برجاء ارسال تقرير فورى • وأعلن بارير نيابة عن  
اللجنة بعد قليل أنه لا مبرر لتوجيه تهمة الخيانة للجيروند ، ولكنهم  
مرجوهون أن يقفوا أنفسهم الى أجل مسمى • وانتهاز اسنار ولانتنا  
وفوشيه فرصة هذا العرض ، فمر عهد الارهاب دون أن يلحق بالاول  
والثانى أذى • أما لانجنيه وباربارو فرفضا ، وتكلما نيابة عن زملائهما

الباقين الذين كان معظمهم غائبا . واستمرت المناقشة بينما أحاطت بالمؤتمر فرق مختارة من الحرس الوطني قامت بمهمتين ، حماية النواب من أى عنف غوغائي ، وإبقاؤهم تحت التهديد بالتدخل العسكرى . وتنازعت الجبليين رغبة التخلص من الجيرونديين ، والسخط على مواقع على المؤتمر من ضغط . فلما عرض باريز اقتراحه غادروا قاعة الجلسة ، ولكنهم لم يجدوا مناصا من العودة إليها حين وجدوا نطاقا منيعا من الحرس الوطني يطوق المكان . وأخيرا قرروا بناء على اقتراح من كوطون التحفظ على ٢٩ من زعماء الجيرونديين فى بيوتهم دون تقديم أى تهمة ضدهم .

وأصبح يوم ٣١ مايو بعد قليل من أيام الثورة المشهورة (journées) فشاطر ١٤ يوليو و ١٠ أغسطس شرف إطلاق اسمه على بارجة من بوارج الأسطول الفرنسى . ولكن النتائج التى أسفرت عنها أزمة الأيام الثلاثة لم يرض عنها جميع من شاركوا فيها . فآمال دانتون فى الوصول إلى تسوية مع الجيرونديين فى آخر لحظة تحطمت . ومع أن الجبليين نجحوا فى حقن الدماء فإن الإهانة التى لحقت بالمؤتمر قد تضرمت نار الثورة فى الأقاليم . وقد حال ضبطهم لعواطفهم فى الوقت ذاته دون القيام بأى عمل حاسم ، فان قرارا قد يصدره المؤتمر بأغلبية الأصوات يكفى لإعادة الجيرونديين إلى كراسيهم - هذا اذا لم يكونوا قد هربوا فعلا نبيدوا حربا أهلية جديدة . ولكن الجبليين كسبوا على الأقل فرصة حكم البلاد وبث حياة جديدة فى الدفاع القومى . أما « الساخطون » فكانت مكاسبهم أقل كثيرا من مكاسب الجبليين ، لقاء جهودهم فى هذه الأيام الثلاثة التى كان لهم فيها فضل المبادأة والتعرض للأخطار . وليس واضحا على الإطلاق ماذا كانوا يرجون تحقيقه بالضبط ، ولكن الراجح أن أهدافهم لم تكن مقتصرة على تحقيق الانتصار السياسى للجبليين . والذى حدث هو أن المؤتمر لم يبر بالوعد الذى قطعه على نفسه فى ٢ يونيو بإنشاء جيش ثورى باريسى ، وأنه لم يلق بالا إلى العرائض المطالبة بالرقابة العامة على الأسعار ، وبتنظيف الجيش من جميع الضباط الأشراف ، وبالقبض على المشبوهين وبتسليح الصان - كيلوت . ولا بد أن الساخطين شعروا أنهم كانوا مخالب قطط التقطت أبافروا من النار لتقدمه لليعاقبة (١٩) . وظل الأمل الذى راودهم فى الهيمنة على المؤتمر ، أو حتى على الكومون ، بعيد التحقيق كما كان من قبل ، وظلت مطالبهم بعيدة المنال ما لم يعززها تهديد جديد بالقوة .

## الفصل الثامن

# انتصار الصان - كيلوت المزعزع

لقد كان دائما يعتبر قوانين الحد الاقصى .  
والمضاربة بالاوراق المالية ، والاختزان ، قوانين  
ارهابية لا سبيل الى تنفيذها الا بالثورة .  
(استجواب الناصر البيزانسونى ب . ج . بريق)

واصلت الحياة سيرنها الاولى خلال الأسابيع الستة التالية  
لأحداث ٣١ مايو - ٢ يونيو غير الحاسمة . ففى المؤتمر وأصل دوكو  
وبوايه - فونفريد الكفاح ببسالة نيابة عن زملائهم الأعضاء الجيرونديين  
المعتقلين . وفى ٦ يونيو وقع ٧٥ نائبا احتجاجا على حركة تطهير المؤتمر .  
وشن الأعضاء الجيروندي الباقون حملة لرد النواب المعتقلين لقوا فيها من  
نواب الوسط Marais قدرا كبيرا من التعاطف ، وكانت المناقشات  
أحيانا غير حاسمة ، يشوبها الضجيج ، شأنها فى الشهور الماضية . أما  
لجنة الأمن العام التى كانت مشغولة بتبرير الأحداث الأخيرة للأمة جملة ،  
صادقة الحرص على التوفيق ، فكانت أكثر ارتيابا فى الكومون منها فى  
الجيروندي الممزومين . واختتم تقرير بارير عن الحركة الثورية الأخيرة ، الذى  
قرئ فى ٦ يونيو ووجه أساسا ضد الكومون ، بطلب طرد هانريو وجميع  
اللجان الثورية ، وانهاء رقابة الكومون على الصحف والرسائل . بل ان  
سان جوست نفسه ، وهو الجبلى المعزوف بغلوائه وعناده ، دعا الى  
الوحدة والتوفيق وهو يقدم للمؤتمر مقترحات اللجنة فى أمر الجيروندي فى ٨  
يوليو . قال : « وجهوا تهمة الخيانة الى الذين هربوا منا ليتقلدوا  
اسلح . . لا لما قالوه بل لما فعلوه . احكموا على الباقين واصفحوا  
عن الأغلبية . يجب ألا نخلط بين الأخطاء والجرائم ، وليس بكم رغبة فى  
أن تكونوا قساة صارمين . لقد حان أخيرا الوقت الذى يستطيع فيه  
الناس أن يؤولوا فى السعادة ، والذى لا تعود فيه الحرية مسألة

تشجيع حزب من الأحزاب . أجل ، انكم لم تأتوا الى هذا المكان لتقلقوا هذا الوطن بل لتشيعوا فيه الراحة والاطمئنان بعد ما عانى من طول شقاء العبودية . اذن دعونا نستعد السلام فى الداخل .» أما أمثال شابو ويو - فارين من الجبليين المطالبين بالجمع بين العنف والمساواة الاجتماعية - وذلك بالقبض على المشبوهين ، وفرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ، وانشاء جيش احتياطى من الصان - كيلوت تصرف لجنوده رواتب حسنة - هؤلاء كانوا متفرقين معزولين ليس لهم كبير نفوذ . وداعب الأمل أغلبية الأعضاء فى أن يلم الدستور الجديد ، الذى وضع فى عجلة شديدة ووفق عليه فى ٢٤ يونيو شعت الأحزاب الثورية ويعيد الى الحضيرة جميع الجيرونديين ، إلا أشدهم تطرفا وعنادا .

كذلك كان كومون باريس ضد سياسة العنف رغم كونه أكثر من المؤتمر اصرارا على عقاب زعماء الجيرونديين ، حريضا على تبرئة نفسه من تهمة التطلع الى الدكتاتورية . فلما طالب لكثير ، وهو واحد من جماعة الساخطين ، بانتهاج سياسة العنف ، انضم ايبير الى أصوات المعارضة العامة التى ارتفعت باستنكار هذا الطلب . وحلت اللجنة الثورية التى وجهت - أو حاولت توجيه أحداث الأيام الثلاثة ، بعد أن دخل معظم أعضائها فى « المنشأة » الثورية باعتبارها لجنة جديدة للأمن العام خاصة بمديرية باريس ، فلم يكن لهم فى وضعهم هذا نفوذ يذكر فى سير الثورة التالى (١) . وظلت أقسام باريس منقسمة كما كانت فى مايو ، يؤيد عشرون منها أو نحوها انتهاج سياسات أكثر يسارية ، ويعارض مثل هذا العدد فى هذه السياسات (٢) . بل ان ثلاثة أقسام منها فتحت باب المفاوضة مع المتشيعين للجيرونديين فى نورماندى ، وكانت قواتهم تزحف على باريس . ووضح انقسام الرأى الباريسى فى ١٨ يونيو حين أجريت الانتخابات لوظيفة قائد الحرس الوطنى . ففى الاقتراع الأول كان رافيه ، وهو من قسم « بوت ديمولان » السديد المحافظة ، متقدما مقدما طفيفا على هانريو ، ولم يظفر الجبليون بانتخاب هانريو فى الاقتراع الثانى الا بعد لآى . وقد أثار ثائرة الأقسام من جديد تجنيد

(١) انظر H. Calvet, Un Instrument de la Terreur à Paris  
le Comité de Salut Public ou de Surveillance du Département de Paris  
(Paris, 1941).

(٢) A. Soboul, Les Sans-culottes Parisiens en l'An II, pp. 36-89;  
R. Cobb, Les Armées Révolutionnaires, I, 40-47.

دفعة جديدة من المحاربين للفنديه ، وشجعت محاولة القبض على المشبوهين كل قسم على حماية مواطنيه من الباقين .

على أن رد الفعل لحركة تطهير المؤتمر كان على أشده في الأقاليم لا في باريس . فبينما قبلت مديريات الحدود والمديريات الملاصقة للفنديه الأمر الواقع ، نددت معظم المديريات الباقية باغتصاب الباريسيين حق التدخل في شئون جمعية وطنية . وطلبت سلطات المديريات متطوعين للزحف على باريس . وبدأ موقف الجبليين في الظاهر ميثوسا منه وهم يواجهون تمردا من معظم الأقاليم فوق الغزو الأجنبي والحرب الأهلية . ولكن وضع الدستور على عجل أيد دعواهم بأنهم ديمقراطيون مخلصون منعتهم دسائس الجيرونديين من حكم البلاد حكما فعالا . ولما أصبح عداء الشعب لتجنيد محاربين للجيش المقاتلة على الحدود واضحا جدا لم يعد في الامكان من الناحية الفعلية تجنيد قوات جديدة لحرب أهلية ، وأما تمرد « الاتحاديين » فلم يكن الا نارا من قش . وسحبت قوات السلطات المتمردة اعلانات تمردا وهدأت بعد أن شجعها موقف المصالحة الذي اتخذته الجبليون . واذا استثنينا طولون التي أطاح فيها نواب الأقسام بالمجلس البلدي الجبلي في يوليو ، وجدنا أن المقاومة العنيدة الوحيدة كان مصدرها مناطق أعلنت عداءها لباريس قبل أن تسمع بثورة ٣١ مايو وهي ليون ، ومارسيليا ، وبوردو ، وكان . في هذه الناحية أيضا لم تقض أحداث الأيام الثلاثة الى نتائج حاسمة .

أما أهداف سياسة الجبليين فهي كما حددها سان-جوست : إعادة وحدة رجال الثورة بمصالحة الخصوم ، وكسب التأييد عن طريق ما سماه روبسبير « القوانين الشعبية » ، دون التسليم بأي تنازلات لبرنامج الساخطين ، برنامج الرقابات الاقتصادية تفرض بالعنف والارهاب . وفي ٦ يونيو استؤنف بيع أملاك المهاجرين . وتقرر أن يعطى أرباب الأسر التي تملك أقل من فدان arpent فداناً بايجار دائم ، وذلك في القرى التي لا تملك أرضا مشاعا (٣) . ولكن رغم هذه اللفتة الى الفقراء ، فإن التنبيه على السلطات المحلية بأن تقسم أراضي المهاجرين « دون اضرار بالمزرعة أو الضيعة ما أمكن ذلك » كان أقل يسارية من القانون السابق ، الصادر في ٢ سبتمبر ١٧٩٢ .

(٣) عدل هذا في ١٣ سبتمبر ، فمنح أرباب الأسر هؤلاء ، بدلا من منحة الأرض الفعلية ، قرضا مغفى من الفائدة مقداره ٥٠٠ ليرة يسدد على ٢٠ سنة ويمكن استعماله في شراء أرض المهاجرين .

وفى ١٠ يونيو صدر الأمر بأن تقسم الأراضى المشاعة اذا طلب ذلك ثلث أهل القرية، على أن يكون ذلك بالتساوى بين جميع السكان دون اعتبار للسن أو الجنس ، وسواء كانوا من قبل ملاك أرض أو غير ملاك (٤) ومع أن هذا الحق فى تقسيم الارض المشاعة لقى الترحيب الشديد أحيانا، فانه لم يطبق فى كل مكان ، لأن الفلاح الفقير كان يؤثر نصيبا فى حقوق الرعى الجماعية على الاختصاص بملكية قطعة ضئيلة من الارض لا تغنيه فتिला لصغر مساحتها . وقانون ١٧ يوليو الذى أجهز على « الاقطاعيين » هو من الناحية العملية أهم من هذا القرار . فقد نص على الغاء جميع الرسوم والحقوق الاقطاعية « حتى تلك التى أبقي عليها قانون ٢٥ أغسطس ١٧٩٢ » دون تعويض ، فضلا عن أمره بتدمير جميع حجج الملكية الاقطاعية . أما الالتزامات التى لم يكن لها صفة اقطاعية ، والمتصلة اتصالا بحتا بملكية الارض ، فقد أبقي عليها تخصيصا . وقصد المؤتمر من هذا واضح : وهو دعم حقوق الملكية عموما ، مع الغاء الالتزامات الاقطاعية حتى ولو توافرت الوثائق التى تثبت أنها فى الأصل ناشئة عن نقل الأرض . على أنه كان محالا من الناحية العملية الفصل الحاد بين العقود الاقطاعية وغير الاقطاعية لأن كثيرين من العامة كانوا قد أضافوا فى عقود الإيجار فى السنوات السابقة للثورة رسما اسميا يخولهم حقوقا عرضية ، أو ضمنوا عقود نقل الملكية بضعة مصطلحات اقطاعية . فلما طلب الى المؤتمر تفسير قانون ١٧ يوليو ، قرر فى ٢٥ فبراير ١٧٩٤ الغاء جميع الالتزامات التى كان العقد فيها « تشوبه فى الأصل أقل شائبة اقطاعية » . وكانت النتيجة نزاع ملكية كثير من العامة الذين دفعوا ثمنا غاليا لاستغلالهم أو استعلاء آبائهم أو حذقهم فى المعاملة . وأفضى القانون بتفسيره هذا الى كثير من الاحتجاج والتقاضى ، ولكن هذا القرار ، قرار فبراير ١٧٩٤ اليسارى ، ثبت لكل الهجمات التالية وظل قانونا للبلاد (٥) . وليس فى الامكان تقدير الأصداء الاجتماعية لهذا التشريع على وجه الدقة، ولكن أولار وصفه بأنه « ثورة داخل الثورة » أما سانياك فندد به لأنه « أظلم قوانين نزاع الملكية التى شرعتها الثورة » (٦) .

(٤) انظر G. Bourgin, Le Partage des Biens Communaux (Paris, 1908).

(٥) M. Garaud, Histoire Générale du Droit Privé Français. La Révolution et la Propriété Foncière, pp. 227-39.

(٦) A. Aulard, La Révolution Française et le Régime Féodal, p. 252; P. Sagnac, La Législation Civile de la Révolution Française, p. 148.



ووضع الجيليون لفرنسا فى الوقت ذاته أول دساتيرها الديمقراطية .  
 وأهمية الأحكام التفصيلية لدستور ١٧٩٣ هى أساسا أهمية نظرية لان  
 الدستور لم ينفذ قط، ولكنه على الأقل أعلن مبدأ التصويت العام للذكور،  
 وأصبح هذا المبدأ منذ ذلك التاريخ جزءا من التقاليد الراديكالية  
 الفرنسية (٧) . وقد أثارت مناقشة الاعلان المنقح لحقوق الانسان كثيرا من  
 التفكير النظرى حول العلاقة بين الملكية الخاصة ومطالب المجتمع . فأعلن  
 النائب أرمأن أن الرجل الجائع الفقير يحتاج الى شىء أكثر من « المساواة  
 العقلية » ، وأنكر وجود أى حق مطلق فى الملكية الخاصة . أما روبسبير  
 فعرف الملكية تعريفا مشروطا ، وقال انها حق التصرف فى ذلك الجزء من متاع  
 الانسان الذى يضمه القانون ، حتى أن الصورة النهائية التى أقرها المؤتمر  
 كانت أكثر محافظة من هذا ، اذ حدد حق الملكية بعبارات تجريدية كعبارات  
 ١٧٨٩ - ربما لطمأنة الرأى العام فى الأقاليم اثر توجسه من مزاعم الجيرونديين  
 المتكررة بأن الجينيين دعاة تسوية اجتماعية واقتصادية . كذلك لم يجد  
 دفاع روبسبير عن الضرائب التصاعدية مكانا فى النص النهائى للدستور  
 ولكننا نجد من جهة أخرى أن مسئولية المجتمع عن توفير العمل للقادرين  
 بدنيا ، وتوفير القوت للجميع ، وتعميم التعليم ، قد سجلت رسميا فى  
 الدستور . وفى ١٣ يوليو قرأ روبسبير على المؤتمر مشروع نظام للتعليم  
 القومى كان قد أعده لبلتشييه ، وهو نائب جبلى قتل ملكى وقت اعدام  
 الملك . ويمكن أن نستشهد بنص مشروع لبلتشييه مثالا على الأفكار الجبلية  
 « المتقدمة » فى النصف الأول من ١٧٩٣ : « ان ثورات السنوات الثلاث  
 الماضية صنعت كل شىء لطبقات المواطنين الأخرى ولم تصنع شيئا تقريبا  
 لطبقة ربما كانت أهم الطبقات ، وهم المواطنون من البرولتاريا ، الذين  
 لا يملكون غير كدهم . لقد قضى على الاقطاع ولكن لغير مصلحتهم ، لأنهم  
 لا يملكون شيئا من هذه الحقول المحررة . . ولقد أعيدت المساواة المدنية،  
 ولكنهم لم يعطوا تعليما ولا تدريبا » . غير أن مشروع لبلتشييه التعليمى  
 كتب له أن يظل كالدستور نفسه أمنية من الأسانى . ذلك أن « المواطنين  
 البرولتاريين » قد يتأثرون تأثرا عميقا باهتمام الحاكمين بأسهم ، ولكنهم  
 يطالبون أيضا بنتائج ملموسة أكثر من هذا الاهتمام .

والواقع أن أول التحديات الباريسية الخطيرة منذ ٢ يونيو جاء حين  
 كان ممثلو الكومون يهتفون المؤتمر على اقرار الدستور . حاول جاك رو ،

(٧) انظر نص الدستور فى  
 J.M. Thompson, French Revolution Documents, pp. 238-52.

الذى كان عضوا فى الوفد ، أن يلقي خطابا ، فلما قطع روبسبير عليه الطريق برفع الجلسة ، عاد الى هجومه فى ٢٥ يونيو ، فانتقد بمرارة محاولة النواب أن يحتفظوا بالوحدة القومية بانتهاج سياسة الاعتدال . قال : « هل حرمت المضاربة ؟ لا . هل قررت الاعدام عقوبة للاختزان ؟ لا . هل وضعت حدودا لحرية التجارة ؟ لا . هل حظرت استبدال العملة المعدنية بالسندات الحكومية ؟ لا . يا نواب الجبل ، لم لم تصعدوا بيوت هذه المدينة الثائرة من الطابق الثالث الى التاسع ؟ انكم لو فعلتم لحركت قلوبكم الدموع والآهات المنبعثة من السكان الذين حرموا الطعام واللباس وأشقتهم وأفقرتهم المضاربة والاختزان ، وذلك لأن القوانين قست على الفقراء ، ولأن الذين شرعوا هم الأغنياء وحدهم لصالح الأغنياء . . يجب ألا تخشوا كراهية الأغنياء ، وبعبارة أخرى كراهية الأشرار . يجب ألا تخشوا تضحية المبادئ السياسية فى سبيل خلاص الشعب ، الذى هو القانون الاسمى ، اعترفوا إذن أنكم بدافع الجبن تقبلون وكس العملة الورقية ، وتمهدون الطريق للافلاس بالتقاضى عن الرذائل والجرائم التى كان يندى لها جبين الحكم المطلق لو وقعت فى آخر أيام سلطانه الهمجى » وسواء كان لرو دخل مباشر أو غير مباشر ، فان الانفجار الجديد الذى بدأ غداة هذا الخطاب بسبب « الضرائب الشعبية » والذى استولت فيه الجماهير على الصابون وباعته بالثمن الذى حددته الغسالات أنفسهن ، لا بد أنتم النواب بأنه لا أمل لهم فى السيطرة على الصان - كيلوت مادام الزعيم الساخط مطلق السراح . وفى ٣٠ يونيو شرع الجبليون فى القضاء عليه . فذهب وفد من اثني عشر رجلا من كبار الساسة فيهم روبسبير ، وبيو - فارين ، وكوللو ديربوا ، وايبير ، وتوريو ، من نادى اليعاقية وأقنعوا الكورديلين بطرده . وفى ٤ يوليو نشر مارا فى صحيفته هجوما وحشيا عليه ، وأقنع خصمه المحلى - وهو النائب ليونار بوردون - قسم الجرافلييه بالتبرؤ منه . وواصل روبسبير هذا الضغط خلال الصيف ، فاتهمه فى نادى اليعاقية فى ٥ أغسطس بأنه عميل للعدو ، وبعد ثلاثة أيام أقنع المؤتمر باصدار أمر بالتحقيق فى سلوكه . واستعاد رو قسم الجرافلييه مؤخرا فى الشهر ذاته ، ولكنه لم يستعد قط نفوذه السابق . وبعد ذلك التزم الساخون موقف الدفاع .

وبينما كان الجبليون يرفضون الادعاء بتاتا للتهديد الذى يأتهم من الشوارع ، كانوا يحققون أيضا بعض الانتصارات فى الاقاليم - ذلك أن « التمرد الاتحادى » الذى عم معظم فرنسا انهار بالسرعة التى قام بها

تقريبا . بل ان ثورة نورماندى انتهت بالفشل بعد الهزيمة الساحقة التى منى بها الطابور الزاحف على باريس عند باسى - سير - أور . وبدأ حيناً أن الجبلين قد ينجحون فى « عزل » زعماء الجيرونديين الذين هربوا من باريس لينظموا المقاومة الاقليمية ، ويظفرون بثقة الامة جمعاء ، وهى دون غيرها القادرة على حمايتهم من الاعتماد على الصان - كيلوت .

كانت النتيجة العاجلة رهنا بسير الحرب . لقد تغير ميزان القوة فى لجنة الأمن العام فى يوليو باقصاء دانتون ودعاة السلام القائم على التوفيق ، واحلال نفر من غلاة الجبلين محلهم ، وفيهم روبسبير نفسه . والحكم على اللجنة الجديدة رهن بالنجاح فى كسب الحرب ، ولكن لابد من انقضاء شهرين قبل أن يتسنى نقل نشاط الحكومة الى الجيوش ومصانع الذخيرة . وعلى اللجنة أن تتحمل تبعه اهمال اللجنة السابقة وأخطائها الى أن تتمكن من صد الغزاة والقضاء على ثورة الفنديه ، وربما كان عليها أن تنزل عن الكثير للشعور الشعبى الى أن تبلغ من القوة مبلغا يتيح لها تأمين الحدود وقرار النظام فى أرض الوطن .

وكانت الأحوال فى الفنديه تسير سيرا سيئا طوال شهر يونيو . فتمكن المتمردون بفضل هجمة للشرق قاموا بها فى منتصف الشهر من الاستيلاء مؤقتا على أنجييه ، وسومور ، وشينون ، ومن اشاعة الذعر فى البلاد حتى تور . وتلا انسحاب هذه القوة المغيرة معركة حامية وقعت فى ٢٨-٢٩ يونيو للاستيلاء على نانت . فلو سقط هذا الثغر التجارى الكبير فى أيدي المتمردين لكان ذلك نصرا كبيرا لهم ، وربما أتاح للملكيين الحصول على تعزيزات بريطانية فيغير بذلك من طبيعة التمرد بأسرها . واخترق جيش الفلاحين ضواحي المدينة ، ولكنه فى النهاية رد على أعقابه بعد قتال مرير طويل . على أن هزيمة المتمردين أمام نانت لم يكن لها كبير أثر مباشر فى موقف قواتهم . ففي ٥ يوليو دمروا جيش وسترمان أمام شاتيون وظل سجل الجمهوريين سجل اخفاق فى جملته . وأثارت الهزائم الدامية المتصلة سخط الرأى العام الذى عزاها الى عجز القواد الجمهوريين أو خيانتهم ، وطالب الحكومة بطرد الضعفاء وعقاب الخونة .

كذلك كان شهرا يوليو وأغسطس سيئين على الحدود أيضا . ففي غضون ثلاثة أسابيع استسلمت ماينز للبروسيين بعد حصارها ، وكانت البقية الباقية من فتوح الحريف السابق . واستولى النمساويون على حصنى الحدود كوندية وفالنسيين وغزوا شمالي فرنسا . وعبرت الجيوش الاسبانية جبال البرانس وشرعت فى الزحف على بزيثيان . واثتهز البيدمنتيون

فرصة انصراف القوات الجمهورية الى ليون فغزوا فرنسا من الشرق • أما في قورسقه فان ثورة باولي ، التي حظيت بعد قليل بتعزيز البحرية البريطانية ، طردت الفرنسيين من الجزيرة كلها • وبدأت الجيوش البريطانية حصار دنكرك في أغسطس ، وفي أكتوبر غزا الحلفاء الألزاس • وما كان في الامكان أن يبلغ الموقف الحربى من السوء فوق ما بلغ •

ومما عقد مشكلات الحكومة الجمهورية أن الملكيين وفقوا للظفر بسيطرة جزئية على الأقل على آخر مراكز التمرد الاقليمى ، وهما ليون ومارسليا ، فأصبح الصراع المسلح مع باريس أمرا لا مندوحة عنه • وكلف الكونت دبريسى بالندفاع عن ليون في ٨ يوليو ، وبدأت السلطات المتمردة فى ثانى مدن فرنسا تعمد خصومها المهزومين ، فسيق شالييه الى المقصلة فى ١٦ منه • واستعد الفريقان للمعركة • وفى ١٢ يوليو أمر المؤتمر بارسال الجيوش على ليون وبدأ حصار المدينة الكبيرة فى ٨ أغسطس • وعرقل تمرد ليون الاتصالات الحربية بالجنوب الشرقى عرقلة شديدة ، ولعله شجع مارسليا على أن تشهر السلاح فى وجه الجبلين • وردت قوات مارسليا الزاحفة على ليون ، ودخلت الجيوش الجمهورية ثغر البحر المتوسط فى ٢٥ أغسطس لتحول فى الوقت المناسب دون استسلامه لأسطول هود المطوف تجاه الشاطئ • ولكنها فى طولون وصلت بعد فوات الأوان • وكانت حركة البلدية المعادية للثورة ، والتي نشبت فى يوليو ، تماطل حكومة الجبلين كسبا للوقت • فلما وجد الطولونيون أنهم يواجهون تقدم الجيوش الجمهورية ، سلموا المدينة والترسانة والاسطول فى ٢٧ أغسطس لهود ، ونادوا بلويس السابع عشر ملكا (٨) • وهكذا انتقل الى أيدي العدو بضربة واحدة ، ودون اطلاق رصاصة واحدة ، ٢٦ بارجة من بوارج الجمهورية البالغ عددها ٦٥ ، و١٦ فرقاطة من مجموع فرقاطاتها البالغ ٦١ ، وهى كارثة أفدح من كارثة الطرف الأغر ، لأنه لم يكن هناك ضمان لعدم استخدام هذا الاسطول فى تعزيز بحريات الحلفاء (٩) • ولم يكن ممكنا تقديم برهان أشد من هذا اقناعا على صدق دعوى المتطرفين بأن على الجمهورية أن تخشى خيانة قوادها القدامى أكثر من خشيتها نقص الكفاية المحتمل فى رجالها الوطنيين الذين قفزوا الى مناصب القيادة • أما أن القباطنة الذين سلموا سفنهم لم يكن منهم غير نفر قليل من أصل نبيل ، فذلك لم يبد

Z. Pons, Mémoires pour servir à l'Histoire de la Ville de Toulon (Paris, 1825).

(٨) انظر

(٩) انظر في العواقب التى جرتها هذه الكارثة على البحرية الفرنسية N. Hampson, La Marine de l'An II, pp. 219-26.

الا تأكيداً للرأى الذى أبداه أحد مراقبى وزير الداخلية ، وهو أن « وطنيى ١٧٨٩ » قد تحالفوا الآن مع النبلاء ضد الثورة .

وفضلاً عن سلسلة الهزائم الحربية الطويلة وقعت أحداث أخرى أحكم تدبيرها لاثارة غضب رجال الثورة واقناعهم بأن خصومهم تخلوا عن كل ضوابط السلوك المتحضر . وربما كان أبرز أمثلتها تلك الفعلة الحمقاء التى قامت بها شارلوت كورديه حين قتلت مارا ، معبود الصان - كيلوت ، فى ١٣ يوليو . وكانت الفتاة على صلة بالمتمردين الجيروندي فى نورماندى ، وقد ظن أنهم سخروها أداة لهم ، وهو ظن مفهوم جداً وإن كان غير صحيح . وكان اغتيال مارا خطأ جسيماً كما كان جريمة ، لأنه على حد قول لفاسور كان يؤدى للجبلين مهمة صمام الأمان . فقد أكسبه عنقه ثقة الصان - كيلوت دون أن يعطيه أى نفوذ خطير فى المؤتمر ، وكان فى سياساته المعتدلة فى جوهرها صيانة لقرائه الشعبين من اغراءات سياسة أشد منه غلوا مثل رو وايير (١٠) . وبدأ لون من الحرب الاقتصادية لم يألفه القرن الثامن عشر حين أعلن البريطانيون أنهم سيعتبرون الغلال سلعة مهربة . وقد تمكن بارير بفضل الاستيلاء على أوراق جاسوس انجليزى من ابلاغ المؤتمر فى أول أغسطس نبأ مؤامرة بريطانية لتدمير جهود فرنسا الحربية بأعمال التخريب ، واحراق المحاصيل ، وتسوى سمعة السندات الحكومية بإبعاد السلع عن السوق . وتأيد وجود هذه الشبكة فيما يبدو حين نشب فى الترسانات الحربية والبحرية عدد من الحرائق يدهش لكثرتة ، فحمل هذا المؤتمر على أن يعلن أن « بت عدو للجنس البشرى » .

وكانت النتيجة العامة لهذه السلسلة الطويلة من الخيانة والهزيمة والاغتيال وانتجسس النيل من سياسة الجبلين المستهدفة للوحدة الثورية بالوفاق ، وتعزيز رأى المتطرفين الذين زعموا أن زعماء ١٧٨٩ وضباط الجيش والبحرية والأفراد الأغنياء والمتعلمين الذين قادوا غير مرة حركات التمرد الاقليمية ، أى الطبقة المتوسطة بصفة عامة ، هؤلاء سئموا الثورة ، وسيقبلون أى شروط يعرضها العدو . ومن ثم فالدفاع عن فرنسا زهن بتصميم قلة صغيرة من الجبلين المتعلمين ، يرجون أن تؤيدهم أغلبية الصان - كيلوت فى المدن ، وربما فقراء الفلاحين فى الريف . وكان دعاة هذا الرأى يميلون الى التفكير بالأسلوب الأخلاقى المتطرف المحبب الى روبسبير . فأعداء الثورة قوم أنانيون يؤثرون

الاستمتاع بالثروة والملكية على بعث الحياة الجديدة في فرنسا . وماداموا قد صموا آذانهم عن نداء الوطنية ، فلا بد من تخويفهم واکراههم على تأييد هذه الحركة التي أفادوا منها أكثر من معظم الناس . وهكذا اختلط الدفاع القومي بتحسين الأحوال الاجتماعية للصان - كيلوت ، الذين لم يبق غيرهم من القوات الثورية التي يمكن الركون إليها ، والذين يجب أن تصان حياتهم وأقواتهم بالقوة من نشاط المضاربين ومختزنى الطعام ومتعهدي الحرب الفاسدين والقواد الطامعين الذين لا يتورعون عن خيانة الثورة تحقيقاً لمنافعهم الشخصية . فالنصر اذن ، وارضاء الصان - كيلوت ، والارهاب - هذه الثلاثة جوانب لهدف واحد .

كان جميع زعماء الجبيلين متأثرين الى حد ما بهذا اللون من المنطق ، وأصبحوا أكثر وعياً بضرورة التماس تأييد الصان - كيلوت ، وأكثر استعداداً لاستخدام الوسائل العنيفة ضد خصومهم . وفى أول أغسطس وافق المؤتمر على محاكمة ماري أنطوانيت ، وتدمير الفنديه واجلاء نسائها وأطفالها ، والقبض على جميع الأجانب من الأعداء الذين لم يكونوا مقيمين بفرنسا فى ١٤ يوليو ١٧٨٩ . فى نطاق هذا المناخ العام من الرأى انفل كل فرد وفق مزاجه . فأما دانتون فأكد الحاجة الى دعم الحكومة المركزية واقترح أن تعطى لجنة الأمن العام لقب «الحكومة المؤقتة» ، وأن يكون لها الاشراف على الوزراء . وأما روبسبير فكان أكثر اهتماماً بقمع أعداء الثورة . فألقى خطاباً بالغ العنف فى ١١ أغسطس عزا فيه جميع هزائم فرنسا الى الخيانة فى الداخل ، وفى الجبهة ، وفى الصحافة ، وفى محكمة الثورة ، وفى الشوارع - حيث « يؤجر المتظاهرون الشعبىون لتضليل الشعب » ، بل وفى لجنة الأمن العام ذاتها . وأما ايير فقد غلب على تفكيره مراعاة مصلحته الشخصية . فهو يصبو بعد مصرع مارا وأقول نجم جاك رو الى زعامة الصان - كيلوت الباريسيين . وقد لقيت صحيفته « الأب دوشين » - التى حررها بأسلوب لا يحاكى - يجمع فى براعة بين العنف والفكاهة الغليظة والفترة السليمة الذكية والعطف على قرائها الشيعيين - آذانا صاغية من الصان - كيلوت . كذلك قربته منصبه فى الكومون فى الوقت ذاته من مراكز السلطة السياسية . وبدأ ايير يسدد الضربات لتحقيق مآربه ، فانشق على الجبيلين ، وهاجم دانتون ، والتمس تأييد الشعب وسيلة للضغط على المؤتمر .

وحمل سوء الموقف الجبيلين على تقبل الحاجة الى بذل المزيد من التنازلات للصان - كيلوت ، ولكنهم كانوا مصممين على الاحتفاظ

بالسيطرة على الحركة الثورية . غير أن الباريسيين بدرت منهم أمارات على أنهم يضربون بالقانون عرض الحائط . فقد زادهم النقص الحاد في الخبز في أغسطس سخطا فوق سخطهم بسبب تكاثر الهزائم والخيانات . وعادت الطواير تقف في الفجر أمام المخابز وتلقى التبعة في هذا النقص على « مؤامرة لتجويح الشعب » . وشج الخبز ، وكانت أثمان سائر السلع في ارتفاع سريع خلال الشهور الأخيرة (١١) . وكان القلق السائد في الأقسام حين أزعجتها شائعات بقرب وقوع عجز خطير في تموين الخبز شبيها بالقلق الذي شد أعصاب باريس من قبل طوال الفترة من فبراير الى مايو ، وكان السؤال الآن هو : هل يستطيع المؤتمر أن يتفادى حركة أخرى كحركة الأيام الثلاثة ، وقد تطيح هذه المرة بالجبليين أنفسهم ؟ .

وأصدر المؤتمر في ٢٧ يوليو قانونا يقضى بالاعدام عقوبة لاختزان السلع الضرورية ، وذلك أملا في تحاشي فرض الرقابات العامة على الأسعار ، وعين « قوميسيرين للاختزان » في كل قسم لتنفيذ القانون الجديد (١٢) . ثم قرر في ٩ أغسطس انشاء مخازن عامة للغلال ، ومع أن الاقتراح الذي قدمه ليونار بوردون كان ينص على أن تقوم ادارة مركزية للطعام بملء هذه المخازن بطريق الاستيلاء على جميع الغلال المتخلفة من محصول ١٧٩٢ وعلى ثلثي المحصول الحالي ، فان المؤتمر اكتفى بمنح لجنة الأمن العام اعتمادا قدره مائة مليون ليرة تشتري به الغلال . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن المشروع المعدل كان دواء ملطفا لا يرجى منه كبير أثر في المدى الطويل ، ولا يمكن تنفيذه حتى تدرس غلال المحصول الجديد (١٣) . وفي ١٥ أغسطس خول ممثلو المؤتمر في الأقاليم حق مصادرة الغلال لتموين باريس ، ووسع القانون في ٢٩ منه فشمّل جميع المديريات التي تشكو نقصا في الغلال . وأذن للمديريات في ١٩ أغسطس أن تفرض رقابات على أسعار جميع أنواع الوقود ، وفي اليوم التالي أضيف الشوفان الى المواد الغذائية الأساسية الخاضعة للرقابة . ثم وافق المؤتمر في ٢٣ أغسطس على مشروع قانون له صفة حربية أولا ، ولكنه أسفر بعد ذلك عن نتائج اقتصادية هامة ، وهو التجنيد العام (levée en masse) . هذه

(١١) انظر بعض الامثلة في

G. Rudé, *The Crowd in the French Revolution*

(١٢) انظر وصف تنفيذ هذا القانون تنفيذا ضعيفا قليل الجدوى في

H. Calvet, *L'Accaparement à Paris sous la Terreur* (Paris, 1933).

(١٣) انظر في هذا الموضوع

A. Mathiez, *La Vie Chère et le Mouvement Social sous la Terreur*, pp. 292-314, 370-85.

المحاولة - محاولة التعبئة العامة للسكان العاملين كلهم في حملة جبارة واحدة لانتهاء الحرب كانت تمثل التوفيق بين التطرف الشعبي وآراء السلطات فيما هو ميسور من الناحية الحربية . على أنه لم يعبأ من الرجال للجيش سوى العزّاب والأرامل ممن لا أولاد لهم ، من فئة ١٨ - ٢٥ سنة ، وكان كثيرون منهم في الجيش من قبل . أما الباقون ، رجالا ونساء ، فكان في الامكان تجنيدهم بالالزام لجميع الأعمال المتصلة بالمجهود الحربي اذا رأى ذلك مندوبو الحكومة . كذلك نص قانون ٢٣ أغسطس على انشاء مصانع الذخيرة القومية التي يتطلبها تجهيز المجندين الجدد الذين يتراوح عددهم بين ٤٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ . وتيسيرا لاطعام هذا الجيش المتضخم تقرر أن تدفع عينا جميع الضرائب المتأخرة ، وتلتا الضرائب المستحقة على المزارعين عن السنة الحالية . وصدرت الاوامر لممثلي الاقاليم الفرنسية الذين قدموا باريس للاحتفال بقبول الدستور الجديد في مهرجان كبير أقيم في ١٠ أغسطس أن يشرفوا على تطبيق قانون التجنيد العام عند عودتهم الى أقاليمهم حتى تبث حماسة باريس الوطنية في البلاد دانيها وقاصيها . وفي ٣ سبتمبر وافق المؤتمر على الصيغة النهائية لمشروع قانون بقرض اجباري على الاغنياء ، وهو مشروع كان متوقعا طوال الشهور الستة الاخيرة . وقد استثنى معظم السكان من هذه الضريبة بفضل الاعفاءات الشخصية المحسوبة على دخول الافراد في ١٧٩١ كما قررها دافعوا الضرائب . أما الباقون ففرضت عليهم ضريبة طبقا لنظام تصاعدي حاد الارتفاع ، على أن تستولى الدولة على كل الدخول الخاضعة للضريبة والتي تزيد على ٩٠٠٠ ليرة . ويبدو أن هذا القانون الصارم كان أضعف أثرا مما كان متوقعا ، ربما لأنه اقتضى درجة من التنظيم البيروقراطي تجاوزت امكان فرنسا في القرن الثامن عشر . فقد بلغت حصيلة القرض فعلا أقل من ٢٠٠ مليون ليرة ، مع أنها قدرت سلفا بمليار من الليرات (١٤) .

أما جماهير الصان - كيلوت الباريسيين فمهما كان رضاؤهم عن « حرب الشعب » المرتقبة ، فإنهم ظلوا يتشككون في المؤتمر لتردده وعدم رغبته في قبول الرقابات الاقتصادية وتسامحه مع أعداء الثورة . ولم يقلح دعاة الرقابة العامة على الأسعار في المؤتمر ، ولم يبد أن محاكمة ماري أنطوانيت وزعماء الجيرونديين غدت أقرب مما كانت ، كذلك أغفلت

(١٤) انظر مثالا محليا للارتفاع بالقرض الاجباري في

M. Albert, Le Fédéralisme dans la Haute Garonne (Paris, 1932), p. 189.



المطالب باقصاء جميع الضباط النبلاء عن الجيش . وتبني العقوبة أنفسهم مطالبة الشعب بمحاكمة الملكة والجيروند، وبانشاء جيش ثورى من الصان - كيلوت مزود بمحكمة ومقصلة ، وبتطهير الضباط النبلاء (١٥) . وانتشرت الشائعات عن دخول الأسطول البريطانى طولون - فأصبح وقوع مظاهرة شعبية أمرا محققا تقريبا . ومع ذلك فإن محاصرة جمهور من العمال للأوتيل دفييل فى ٤ سبتمبر للمطالبة بزيادة الأجور وبتحسين تموين الحبز كانت فيما يبدو احتجاجا اقتصاديا عفويا لا تعبئة سياسية لقوات الصان - كيلوت . وكان الحبر مفاجأة لجميع الساسة . فاندفع شوميت الى المؤتمر ليتهم المتظاهرين بأنهم أعداء للثورة يحاولون التدخل فى التجنيد العام . وأكد روبسبير فى نادى العقوبة أن العمدة « لم يحاصره الشعب بل حفنة من الدسائسين » . وقد تكون هذه المزاعم أثرت فى الجلبين من رجال الطبقة الوسطى . ولكن حين عاد شوميت الى الجمع المحتشد لا يحمل لهم أكثر من وعد بأن المؤتمر قد وافق من حيث المبدأ على الأخذ بالرقابات العامة على الاسعار ، اضطر أن يواجه واقع قوم جياع يصرخون طلبا للحبز . ويبدو أنه قرر على الفور أن يجارى التيار . فصاح وهو يقفز على احدى الموائد « هذه حرب سافرة بين الاغنياء والفقراء ! » ثم طالب بانشاء جيش ثورى فورا . وانضم ايبر للحركة مقترحا زحفا جماهيريا على المؤتمر فى الغد لأكراهه على انشاء هذا الجيش الثورى .

وفى ٥ سبتمبر وافق المؤتمر على أن تزيد محكمة الثورة سرعة عملها، لانه كان على الدوام أكثر استعدادا لقبول القمع السياسى منه لقبول الرقابات الاقتصادية ، واذا شوميت يصل مع الجمهور الزاحف من الأوتيل دفييل . وقامت مناقشة عنيفة اثر طلبه الموافقة الفورية على انشاء الجيش الثورى . واقترح ييو - فارين وليونار بوردون اجراءات أكثر تطرفا . أما جانبون سانت أندريه عضو لجنة الأمن العام وبازير فأكدوا ضرورة تحاشى الاندفاع والتهور ، وأما دانتون فأفلح فى صرف المؤتمر عن هذا النقاش ، وأقترعه بالموافقة على دفع ٤٠ سوا لفقراء الصان - كيلوت نظير حضورهم كل اجتماع من اجتماعات أقسامهم . وقد خفضت هذه الاجتماعات بعد ذلك الى اثنين فى الأسبوع . كذلك حصل دانتون على موافقة المؤتمر على اعتماد ١٠٠ مليون ليرة لصنع

---

(١٥) كانت « الجيوش الثورية » مليشيا من الصان - كيلوت المسلحين قصد استخدامها فى الداخل لارهاب أعداء الثورة ، وفرض أخص هو استخلاص كميات الغلال المخبأة من المزارعين المتمردين .

الأسلحة • ثم أقتنع بيو - فارين المؤتمر بالموافقة على دفع رواتب لأعضاء اللجان الثورية في أقسام باريس وفي الكومونات الإقليمية • ثم أمر المؤتمر بالقبض فوراً على جميع المشبوهين ، وفي نهاية الجلسة وعدت لجنة الأمن العام بتقديم اقتراح لإنشاء جيش ثوري • ومع أن شيئاً لم يعمل لتقرير رقابات الأسعار التي تعلق بها جماهير الصان - كيلوت ، فقد كان عنف كثير من الخطباء دليلاً على أن عادات الصان - كيلوت وأخلاقهم تغلغت في المؤتمر نفسه • وأكد شنوميت هذا العنف بعبارة الماثورة « لا عفو بعد اليوم ولا شفقة على الخونة » • لقد دنا يوم القصاص والغضب ! » وطالب وفد من اليعاقبة بأن يكون الإرهاب « برنامج اليوم » • وروع هذا التغيير الذي طرأ على المؤتمر جوريس الرحيم فكتب هذه العبارات تعقيباً على هذه المناقشة « ان الثورات هي الجانب الهمجي للتقدم • فمهما كانت ثورة ما نبيلة ، خصبة ، ضرورية ، فانها رغم هذا تنتمي الى المرحلة الدنيا ، المرحلة نصف الوحشية ، في تاريخ البشرية » (١٦) ومع ذلك فعندما صاح درويه - الرجل الذي قبض على الأسرة المالكة في فارين - مدفوعاً بانفعال اللحظة « لنكن عصابات ارهابية لخير الشعب ! » ثم اقترح القيام بمذبحة عامة للمشبوهين اذا كانت الثورة في خطر ، تعالت الأصوات مستنكرة اقتراحه ، ولم يدع المؤتمر مجالاً للبس في أن القمع ، مهما يكن رهيباً ، لابد من التحكم فيه قانوناً ، ويجب ألا يكون انتقاماً فوضوياً •

كان يوم ٥ سبتمبر هاما في آثاره المتضمنة أهميته في آثاره العاجلة • ذلك أن ضم النائبين المتطرفين بيو - فارين وكوللو ديربوا الى لجنة الأمن العام في اليوم التالي نحا بالحكومة نحو اجراءات أكثر عنفا • فحركات التعطيل التي لجأت اليها اللجنة في ٥ سبتمبر لم تنجح ، وقد أدركت أنه لا جدوى من بذل محاولات جديدة لمقاومة ضغط الشعب في المستقبل القريب ، ومن ثم أذعنت اللجنة والمؤتمر لمبدأ تعميم الرقابات • ففي ١١ سبتمبر صدر قانون يفرض في فرنسا حداً أعلى لأسعار جميع الغلال التي يصنع منها الخبز ، وأسعار الدقيق وعليق الماشية • وفي ٢٩ منه اقتنعت المؤتمر تحت تهديد الضغط المتجدد من الشوارع بالموافقة على « الحد الأقصى العام » ، وهو الهدف الذي طالما تآقت جماهير الصان - كيلوت الى بلوغه • فحددت أسعار قومية للتبغ والملح والصابون ، وتقرر أن تحدد المراكز أسعار جميع « الضروريات » بزيادة الثلث على أسعار

١٧٩٠ • كذلك تقرر أن تخضع الأجور للرقابة المحلية بزيادة ٥٠٪ على مستويات ١٧٩٠ - وهذا نص فوجيء به الصان - كيلوت في أغلب الظن • وقد ارتضى المؤتمر الرقابات الاقتصادية العامة على مضمض واضح، ولكن لجنة الأمن العام بذلت جهدا صادقا لانجاح تطبيقها • ومنذ الآن أصبحت الرقابات وما يلزمها من مصادرة واستيلاء تنظم قسما كبيرا من الاقتصاد • واختفت تجارة الغلال فعلا بزوال الحافز على البيع بأسعار أعلى في أسواق أبعد • وأصبح اعتماد مدن ومديريات بأكملها في قوتها من القمح على الاستيلاء بأمر مبعوثي المؤتمر إلى أن تنشأ لجنة مركزية للأغذية تشرف على توزيعها في جميع أرجاء فرنسا • وأخيرا اضطلع كثير من البلديات بأمر تجارة الغلال ، فكانت تمد الحيازين بالدقيق وتبيع لسكان المدينة تذاكر تعيين يستطيعون المبادلة عليها بالخبز (١٧) • وبينما كانت تجارة الطعام تخضع خضوعا متزايدا للرقابة ، أخذت الصناعات الحربية المتسعة اتساعا هائلا تعتمد في إمدادها بال خامات والأيدي العاملة اعتمادا كليا تقريبا على المصادرة (١٨) • وأصبحت الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر القوة المهيمنة وراء معظم نشاط الأمة الاقتصادي • وحل الاكراه محل الرضا في الاقتصاد حلوله في السياسة • ولما كانت الوسائل البيروقراطية المتاحة للمراقبين في ١٧٩٣ وسائل بدائية ، فلم يكن بد من أن يتخذ هذا الاكراه صورة التهديد بانزال أقصى العقوبة بمن يضبط من المخالفين • وقد أجمل بريشيه ، أحد اليعاقبة ، آراء المتطرفين في العنف من زملائه ، فاقترح بأن يسأل الجيش الثوري عند وصوله إلى إحدى القرى هل كبير مزارعي القرية غني ؟ « فإذا كان الجواب نعم ، ففي وسعكم قطع رأسه ، لأنه لا بد مخزن للطعام » •

كانت أزمة سبتمبر ١٧٩٣ نقطة تحول حاسمة في الثورة • فقد انقشع بعدها وهم الوحدة القومية ، وحل محله إبادة للأعداء لا تعرف الرحمة ، وتخويف لمن لا يوثق بهم • وصدر قانون للمشبهين في ١٧ سبتمبر ، فحدد فئات الرجال الواجب سجنهم مدة الحرب (١٩) - هذا إذا جاز إطلاق لفظ التحديد على مثل هذا التصنيف المبهم الشامل • أما الأعداء القدامى فقد أجهزت عليهم محكمة الثورة : ماري انطوانيت في ١٦

(١٧) انظر الأمثلة في l'Yonne (Auxerre) C. Porée. Les Substances dans l'Yonne (Auxerre Paris) 1903), pp. Iiii-Ivi.

(١٨) انظر وصف الموقف في برست في

J. Lévy-Schneider, Le Conventionnel Jeanbon Saint-André (Paris, 1901, pp. 768-9.

Thompson, op. cit., pp. 258-60.

(١٩) انظر النص في

أكتوبر ، وبارناف في ٢٩ منه ، وواحد وعشرون زعيما جيرونديا في أول نوفمبر ، والدوق أورليان في ٧ منه ، ومدام رولان في اليوم التالي وبايي في ١١ منه ، ومدام دباري في ٨ ديسمبر . وود بعض النواب ومنهم أمار عضو لجنة الأمن العام ، لو شمل الاتهام النواب الخمسة والسبعين الذين اعترضوا على أحداث ٢ يونيو ، ولكن تدخل روبسبير أبقاهم سائمين في السجن ، في مأمن من النائب العام فوكيه تانفيل . وانعكس هذا المزاج الجديد في تعليمات لجنة الأمن العام الصادرة لممثلي المؤتمر في الأقاليم . مثال ذلك أن بريور دلامازن كتب لكاربنتيه في ٧ سبتمبر يقول : « أخط نفسك بالصان - كيلوت المخلصين فتستطيع أن تميز المتأمرين والزعماء الغادرين من أولئك الذين وقعوا في خطأ وقتي لا أكثر . واحذر أول ما تحذر تلك المجاملات الخداعة التي تصدر عن هيئات الحكم المحلي » . وكتبت اللجنة الى ممثلي المؤتمر في جيش الراين في ٦ أكتوبر تقول : « راقبوا القواد ، ولا تتسامحوا معهم ، لأن تعرض الجيوش للخطر لا سبب له في جميع الحالات تقريبا الا خيانتهم » . ولما سلمت ليون في ٩ أكتوبر أمر المؤتمر بتدميرها ، وأوفدت اللجنة كوللو ديربوا ليحل محل كوطون صديق روبسبير ، بحجة أن كوطون يبندي تسامحا زائدا مع المتمردين المهزومين . أما سان - جوست ، ذلك الرجل الذي دعا في شهر يوليو الماضي الى الترفق بالجيروند ، فقد عرف مبادئ الارهاب في خطاب ألقاه في ١٠ أكتوبر بهذه العبارات : « لم يعد بعد اليوم مبرر للاعتدال وضبط النفس مع أعداء النظام الجديد ، ولا بد أن يعقد النصر للحرية مهما غلا الثمن . . . يجب أن تعاقبوا غير المبالين لا الخونة فحسب ، يجب أن تعاقبوا كل سلبى في الجمهورية . . . أن هذه المبادئ ( مبادئ السلام والعدالة ) تجدى مع أصدقاء الحرية ، أما بين الشعب وأعدائه فليس سوى السيف حكما . يجب أن نحكم بالحديد من لا يحكمون بالعدل . . . » .

وترك هذا الجو ، جو الانتشاء بالحماسة الوطنية ، والريبة ، والعنف ، أثرا دائما على الموقف الدينى أيضا . (٢٠) فقد تعذر على الثوار، كما تعذر على معاصريهم جميعا ، أن يتصوروا وجود كنيسة غير رسمية . فالكنيسة والدولة أوتوماتيا حليفتان أو عدوتان في علاقة ينتفى فيها الحياد . ومن ثم ارتبط الكهنة الدستوريون ارتباطا وثيقا بسير الثورة . فاحتفلت الأمة بالانتصارات الشعبية بترتيل ترنيمة الشكر Te Deum

(٢٠) انظر A. Aulard, Le Culte de la Raison (Paris, 1904), & A. Mathiez. La Révolution et l'Eglise (Paris, 1910).

وفسرت القوانين الجديدة من فوق منابر الكنائس ، وكان رجال السلطة العلمانيون يمثلون في الأعياد الكنسية . وبلغ من أوتوماتية هذا الإدماج للكنيسة والدولة ان عدم الاختلاف الى الكنيسة في بعض أنحاء فرنسا كان ذنباً يعاقب عليه مرتكبه - على افتراض أن المتخلف مؤيد للكنيسة الممتنعين عن أداء اليمين (٢١) . على أن الثوار أخذوا يضيقون أكثر فأكثر بشركائهم الدينيين منذ الاطاحة بالملكية . وربما كان هذا راجعاً من بعض الوجوه لعوامل سياسية ، كعدم رضا بعض رجال الدين عن اعدام الملك ، ولكن هناك أسباباً أهم لانقلاب « الوطنيين » على الكنيسة . ذلك أن الثورة نفسها راحت تتحلل بعض صفات العبادات الدينية . وكانت بايمانها المقدسة ، ومذابحها المكرسة للوطن ، وأشجار حريتها المقدسة الخ . تتخذ شيئاً فشيئاً شكل دين مدني شبيه بذلك الدين الذي دعا اليه روسو في آخر فصل من فصول كتابه « العقد الاجتماعي » (٢٢) . وبازدياد أهمية المواطن على الفرد وعلى عضو الكنيسة كليهما ازداد الضيق بدعوى الكنيسة التي تزعم انها تمثل مستوى من القيم خارج المجتمع المدني . ومع أن قيمة الدين ظلت الى ذلك الحين غير منازعة ، فقد فرق القوم بين الدين والاكليروس ، وأخذوا يحكمون على الاكليروس أكثر فأكثر بمعايير المجتمع العلماني . كتب أحد مندوبي وزير الداخلية في ٧ أغسطس يقول : « وددت لو كان جمع القساوسة متزوجين . . ان في القساوسة من قلة انفاذة بقدر ما في الدين من فائدة » . واستاء الثوار من تبطل الاكليروس لأنه خطر على الفضيلة ، واهانة للطبيعة ، وانكار لواجب المواطن في انجاب ابناء محبين لوطنهم . وبما أن الزواج أصبح عقداً مدنياً فإنه لم يكن هناك حائل - في نظر الدولة - يحول دون استجابة رجل الدين لداعي هذا الواجب الوطني . وفي ١٩ يوليو ١٧٩٣ ثار غضب المؤتمر لقضية أسقف منع أحد قساوسته من الزواج . وندد دلاکروا بهذا العمل باعتباره « تجديفاً على سيادة الشعب » . وقرر المؤتمر في النهاية أن يرحل الأساقفة الذين يتدخلون على هذا النحو ويعين غيرهم في وظائفهم . وكان بعض قساوسة الابروشيات قد تزوجوا فعلاً قبل صيف ١٧٩٣ ، خصوصاً حيث توافر رضا الاسقف المحلي كما في

P. Caron. Rapport des Agents du Ministère de l'Intérieur dans (٢١) les Départements. II, 423.

(٢٢) انظر مقدمة الجزء الثالث لكتاب

J. Gallerand, Les Cultes sous la Terreur en Loire-et-Cher (Blois, 1928).

الدور دون ، ووجدت هذه الحركة مشجعا قويا في عظة تورنيه ، أسقف الشير ، التي ألقاها في ١٨ أغسطس . ووجدت شواهد على نزوع العلمانيين الى التحول عن الكاثوليكية التقليدية الى عبادة الثورة نفسها .

فبدأ في سبتمبر ١٧٩٢ اطلاق أسماء جديدة على الأماكن الدينية في اللوار - ايه - شير . وغيرت أسماء الشوارع في كومبيين في أغسطس ١٧٩٣ ، وفي بلوا في سبتمبر ، وفي بوفيه في أكتوبر . كذلك غير قسم باريس المسمى « كروا روج » ( أى الصليب الأحمر ) اسمه واتخذ اسما أكثر ثورية هو « بونيه روج » ( أى القلنسوة الحمراء ) . وأطلقت على المواليد من المواطنين أسماء « غير مسيحية » في أنحاء من فرنسا ، وشاعت هذه العادة شيوعا واضحا في بوفيه في أوائل ١٧٩٣ ( ٢٣ ) . وفي ٢٣ يوليو قرر المؤتمر ألا يترك لكل أبروشية سوى جرس كنيسة واحد ، وأن تصهر الأجراس الباقية لصنع المدافع من معدنها ، وهذا مثل مبكر على ارتباط الدفاع القومي بالهجوم على الكنيسة . وفي ٢٨ يوليو قرر الكورديليون تعليق قلب مارا من سقف ناديهم ، وخاطب عضو شديد التأثير هذا الأثر الرهيب قائلا : « أيها الأثر الإلهي للثمين ! أنكون خونة لظلالك . . » وتطلع المهرجان العظيم ، الذي أقامه المؤتمر احتفالا بالموافقة على الدستور في ١٠ أغسطس ١٧٩٣ ، الى روما ليستوحياها ، ولكنها روما القديمة ، وتجاهل القوم المسيحية في الاحتفال ، وحيث كان للشعائر أى دلالة أو أهمية فانها استوحيت من الدين الطبيعي أولا ( ٢٤ ) .

وفي سبتمبر استفحل هذا العداء المنتشر للكليروس بفعل عاملين على الأخص ، فانقلب الى حملة ايجابية لتجريد فرنسا من مسيحيتها . أما أولهما فهو تقرير تقويم جمهوري اقترحه روم في ٢٠ سبتمبر ووافق عليه المؤتمر نهائيا في ٧ أكتوبر . وبدأ العهد الجمهوري الجديد بالغاء الملكية في ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢ . وقسمت السنة الى اثني عشر شهرا كل منها ثلاثون يوما يضاف اليها خمسة أيام صان - كيلوتيه في نهايتها ، وعرفت الشهور أول الأمر بالشهر الأول والثاني الخ . ثم أطلق عليها فابر ديجلاننتين في ٢٤ نوفمبر أسماء تبين المواسم المتفقة معها : فنتوز ، غلوريال ، ترميدور ، الخ . . ووافق المؤتمر على تقسيم اليوم على أساس

M. Dommanget, La Déchristianisation à Beauvais et dans ( ٢٣ ) l'Oise, 1790-1801 (Besançon, 1918), p. 6.

( ٢٤ ) انظر Buzet & Roux, Histoire Parlementaire de la Révolution Française, XXVIII, 435 et seg. وفيه وصف جيد للاحتفال .

عشرى ، ولكن التقسيم لم يطبق قط . وقد رمز التقويم الجديد لعدة جوانب من الفكر الثورى : كاحلال العقل محل التقاليد ، وعبادة الطبيعة فى صورتها المثالية ، والصدام مع المسيحية . واختفت الأعياد المسيحية بين يوم وليلة ، واختفت معها أيام الآحاد ، لأن الأيام العشرة حلت محل الأسبوع (٢٥) . ولم يكن بد من أن يحدث الصراع بين الدولة والكنيسة بسبب تقرير اليوم العاشر décade يوما للراحة والأحد يوم عمل ، والغاء العطلات الدينية ، فى حين كان تطبيق التقويم الجديد خطوة كبيرة نحو اقضاء المسيحية عن الحياة اليومية .

أما الخطوة الثانية فى الهجوم على المسيحية فبدأت فى ٢١ سبتمبر حين التقى شوميت خلال زيارته لمدينة نيفر ، وهى مسقط رأسه ، بفوشيه الممثل المحلى المبعوث للاقليم . ولا نعلم على التحقيق بعد أيهما كان الهادى وأيها المهدى ، ولكن فوشيه لم تبد عنه الى ذلك الحين أمارات تطرف ثورى مع أنه كان قد أمضى بالاقليم شهرين ، اللهم الا تسميته ابنته التى ولدت فى أنسب تاريخ ، وهو ١٠ أغسطس ١٧٩٣ ، نيفر ( وهو اسم المديرية ) . غير أنه بعد اتصاله بشوميت بدأ فى الحال سياسة متطرفة جمعت عناصر من التسوية الاجتماعية ، والدفاع القومى ، وتجريد البلاد من المسيحية (٢٦) . وفى ٢٢ يونيو أزاح الستار عن تمثال نصفى لبروتس « رب المهرجان » فى كنيسة سان سير فى مدينة نيفر ، وهاجم « السفسطة الدينية » من فوق المنبر ، ثم ندد فى ٢٥ منه بتبئل رجال الدين ، وأمر جميع القساوسة بالزواج ، أو بأن يتبنى كل منهم طفلا أو يعول شيخا . ثم أعلن فى مولان أن الهدف من بعثته هو « أن تحل عبادة الجمهورية والفضيلة محل العبادات الخرافية المناققة . » ، وأحرقت الملابس الكهنوتية وحطمت الصور الدينية ، وأقنع أسقف ألييه ومعه ثلاثون من قساوسه بالاستقالة من مناصبهم . ولما عاد الى نيفر فى أوائل اكتوبر اصدر سلسلة من الأوامر قصد بها كفالة الرزق للصلان - كيلوت المحليين وضمان تموين السوق بالحبز على حساب أرباب الأعمال وملاك الأراضى . ثم جردت كنائس نيفر وألييه من زخارفها وملابسها الكهنوتية وأتيتها المقدسة .

(٢٥) ان زعم D. Guérin, في كتابه

La Lutte des Classes sous la Première République

(Paris, 1946), I, 294.

ان الاسبوع ذا الأيام العشرة قصد به زيادة « استغلال » الطبقة العاملة يكون أكثر اقناعا لو أنه أورد دليلا على أن الرجال المعنيين ، الذين كانوا يؤجرون على أساس اليومية ، كانوا يؤثرون الفراغ على زيادة دخلهم .

L. Madelin, Fouché (Paris, 1900), I, Chap. IV.

(٢٦)

وأرسلت هذه جميعها الى الخزنة القومية . وفى ٩ أكتوبر حرم جميع الخدمات الدينية خارج الكنائس ، وأمر بدفن جميع المواطنين فى جبانة عامة كتب على بواباتها « الموت نوم أبدي » . هذه الخطوات التى سبق فوشيه غيره الى اتخاذها كشفت عن معظم السمات التى اتسمت بها بعد ذلك حملة التجريد ، وهى : الهجوم على « الخرافة » ونهب الكنائس من نفائسها ، والضغط على الاكليروس ليستقيلوا ويتزوجوا ، ولكن الديانة المسيحية لم يوجه اليها اتهام وان أذلت ، وظلت الكنائس مؤقتا تفتح أبوابها ، وان لم يبق سوى قليل من الكهنة للخدمة فيها .

وفى ٢٦ سبتمبر ، حث شوميت كومون باريس ، فى وصفه للقاءه مع فوشيه ، على الاقتداء بمديرية النيسفر ، ولكنه لم يلق استجابة عاجلة ، ونجح ايبير فى ٢٣ اكتوبر فى الحصول على أمر بتدمير جميع الآثار الدينية التى فى خارج الكنائس . وفى ٤ نوفمبر مثل دمون ، الممثل المبعوث للواز ، والذى كان يسلك مثل هذا المسلك ، أمام المؤتمر حاملا معه غنائم الكنيسة فى مديريته . وبعد يومين حمل بارير المؤتمر ، باسم لجنة الأمن العام ، على أن يخول الكومونات حق حظر الاحتفالات الدينية التى لا ترى لها لزوما . وكان اليوم التالى ، أى ٧ نوفمبر ، تاريخ أول انتصار كبير لدعاة حركة التجريد ، اذ مثل جوبييل رئيس أساقفة باريس أمام المؤتمر وأعلن استقالته من وظائفه ، وحذا حذوه عدة نواب ، فيهم بعض الأساقفة وراع بروتستنتى . ثم أقيم فى ١٠ منه « احتفال للعقل » حضره أعضاء المؤتمر فى كنيسة نوتردام ، التى خصصت منذ الآن للعبادة الجديدة . وبعد خمسة أيام خولت الكومونات حق بيع آنية الكنائس ، وبلغت الحملة فى باريس نفسها ذروتها فى ٢٣ نوفمبر حين أمر الكومون تحت ضغط الأقسام باغلاق جميع الكنائس فى المدينة .

هذا النجاح الظاهرى الذى لقيته فى باريس حملة التجريد هو الذى نشر الحركة فى أرجاء فرنسا كلها . والقيام بهذا الهجوم فجأة يجعل الرأى الذى أبداه بعض المؤرخين يلوح وجيها بعض الشيء ، وهو أن الحركة كلها كانت مناورة سياسية نظمها ايبير وأصحابه بقصد غوغائى هو حث جماهير الصان - كيلوت على تأييدهم . ولكن أيا كانت مسئولية ايبير وشوميت وحلفائهما برولى وكلوتز وبيريرا ، فان بعض السياسة ممن لم يتعاطفوا مع الكومون مثل فابر ديجلانتين وتوريو أيدوا الحملة . أما دمون فبدأ حملة التجريد فى الواز دون انتظار للكومون . وكان الرأى فى جميع أرجاء فرنسا يتحرك فى نفس الاتجاه ، وما كانت الحركة



لتنشر بمثل هذه السرعة الحارقة لولا تجاوبها مع مشاعر كثير من الثوار  
فى أنحاء فرنسا كلها .

والشهادة المستفادة من التقارير الاقليمية عن حركة التجريد مبتورة  
ناقصة ولكنها تكفى لاعطائنا فكرة عن مدى نفوذها ، وذلك لافتقارنا الى  
تقرير شامل عن الحركة (٢٧) . فقد شاع تغيير أسماء المدن والقرى وشوارعها  
ومياذيتها شيوعا أربك الحكومة المركزية (٢٨) . مثال ذلك أن ٦٥ تغييرا سجلت  
فى بوفيه وحدها . وهناك ظاهرة أهم من هذه دلالة لأنها تعكس الرأى  
العام لا آراء السلطات البلدية ، وهى اطلاق أسماء أولى ، من غير أسماء  
القديسين ، على المواليد . وليس التعرف على هذه الأسماء سهلا دائما ، لأن  
الأشخاص الذين غلب عليهم الحذر يستطيعون ارضاء الفريقين بأسماء  
كجان - جاك ، أو مازجرىيت ، ولكن من الواضح أن هذه العادة انتشرت  
انتشارا واسعا ، وإن لم يكن متمائلا . وكان ١٧٨ اسما من الأسماء التى  
أطلقت على المواليد فى بوفيه فى ذروة الحركة ، ومجموعها ٣٧٦ ، أسماء  
ثورية . وشاعت هذه الأسماء فى أنحاء من ريف مديرية اللوار - ايه -  
شير . وزادت فى قرية أو قريتين من قراها على ثلثى مجموع الأسماء  
وإن لم يوجد منها شيء فى ٢٣٢ كومونا من كومونات المديرية البالغ عددها  
٣١١ . أما فى مدينة سان - بل بمديرية اليا - د - كاليه فأطلقت أسماء  
غير مسيحية على أكثر من ٤٠٪ من مواليد السنة الثانية من الثورة (٢٩) .  
أما نهب الكنائس من ذخائرها فقد انتشر على نطاق واسع ، وفى  
سجلات المؤتمر شهادة وافية على هذه الجزية التى كان يرسلها اليه  
الغيورون من مبعوثيه للأقاليم ورجال الحكم المحلى ، وكانت استقالة  
القساوسة أمرا شائعا ولكنه يحتل تأويلات مختلفة . فمنهم نفر قليل  
جحدوا ايمانهم وهجروا الكنيسة الى الابد . وأكثر من هؤلاء من اكتفوا  
بالاستقالة كما فعل جوبيل مترقبين تحسن الاحوال . على أن بعض

(٢٧) انظر بصفة خاصة E. Dommanget, op. cit.; Gallierand, op. cit.; Campagnac, .

Les Débuts de la Déchristianisation dans le Cher (Paris, 1912); Cobb, op. cit., vol. II, & Caron, op. cit.

وعن باريس A. Soboul, Les Sans-culottes Parisiens en l'An II, & P. Caron, Paris pendant la Terreur (Paris, 1910-58).

(٢٨) انظر Figuières, Les Noms Révolutionnaires des Communes de France (Paris, 1901).

(٢٩) G. Sangnier, La Terreur dans le District de Saint-Pol, (Blancmont, 1938), II, 186.

هؤلاء لم يعرفوا طريقهم ثانية الى الكنيسة ، ولكن استقالتهم على أية حال لا بد أثرت تأثيرا بالغاً في شعب كنائسهم . ومن الذين هجروا الوظائف الدينية كثير من الأساقفة وجميع الكليروس في أحد مراكز الدوردون ومعظم الكليروس في البيا - د - كاليه (٣٠) . ويبدو أن أغلبية الكليروس في اللوار - ايه - شير جدوا حذر زملائهم خشية السجن ، وكذلك فعل بضع مئات منهم في الواز . وإذا كانت هذه الأرقام تمثل الموقف أى تمثيل فى غير هذه الأماكن من فرنسا ، فلا بد أن عدد رجال الدين الذين بقوا فى وظائفهم فى البلاد فى ربيع ١٧٩٤ كان قليلا .

وكان زواج القسيس دليلا أقطع من استقالته على خروجه القاطع على الكاثوليكية السنية ، ولهذا السبب لقي القساوسة المتزوجون أحيانا الرضا فى عيـون دعاة حركة التجريد - مثال ذلك أنهم فى مديرية اللوار - ايه - شير أعفوا من الخضوع للرقابة فى فندقوم . وبالطبع كان عدد الزيجات أقل كثيرا من عدد الاستقالات ، ولكنه مع ذلك لا يستهان به . ففى بوفيه تزوج نحو ١٥ قسيسا منهم الأسقف ، وفى ١٨٠٣ كان ٥٠ من مجموع القساوسة فى الواز وعددهم ٤٨٠ قد تزوجوا . وتزوج فى اللوار - ايه - شير ٦٤ من قساوسة الأبروشيات و ١٣ من الكهنة الآخرين . وكذلك فعل أسقف شير وكثير من قساوسة أبروشيته . ومع أن الأغلبية الكبرى من زيجات الكليروس قد أبرمت خلال فترة حملة التجريد ، فإن بعضها سبقها ، وكذلك وقع عدد لا بأس به بعدها فى وقت لا يمكن نسبتها فيه الى الخوف من الاضطهاد . والشاهد أن الحركة لقيت أتباعا كثيرين بين الكليروس أنفسهم .

وحولت الكاتدرائيات وكنائس الأبروشيات هياكل للعقل فى كل مدن فرنسا الكبرى أو فى جلها وفى الأبروشيات الريفية فى طول البلاد وعرضها . وكانت المواكب الساخرة تهزأ بشعائر الكنيسة . ومن أطرف الأدلة على ارتباط حركة التجريد بالدفاع عن البلاد فى أذهان الصان - كيلوت ذلك المشهد الذى وقع فى مولان فى ٢٧ نوفمبر ، يوم سار ١٣٠ من جنود جيش الثورة المحلى عبر النادى قبل سفرهم الى ليون . « كان ناقبا الأسوار يرتديان برنس أسقف الألييه السابق ، والجوايش قارع

---

H. Labrove, La Mission du Conventionnel Lakanal dans la (٢٠) Dordogne en l'An II (Paris, 1912), p. 145; L. Jacob, Joseph le Bon, la Terreur à la Frontière (Paris, 1934), II 85.

الطيب يستعمل عصا الأسقف القرمزية » (٣١) . أما الكنائس التي لم تتسلمها عبادة الثورة فأغلقت . وقيل انه لم يترك في الألييه والبنا - دكاليه والسوم كنيسة واحدة مفتوحة ، أما في اللوار - ايه - شير فلم يترك منها الكثير ، وأمر مبعوث المؤتمر المحلى باغلاق جميع الكنائس في البرانس العليا والسفلى ، وبالقبط على جميع الاكليروس في اللاند واللو - ايه - جارون (٣٢) . ومن التعجل أن نخلص من هذا كله الى أن هذه المديرية كانت تمثل فرنسا كلها تمثيلا صادقا ، ولكن الشهادة المستقاة منها ، وعدم وجود معلومات تفيد العكس، يستفاد منهما أن حركة التجريد بلغت في ربيع ١٧٩٤ قدرا كبيرا من النجاح وان يكن مؤقتا (٣٣) .

ولم تكن حركة التجريد حركة سلبية خالصة ، ولكن جانبها الايجابى - وهو عبادة العقل - كان مسألة شعور لا مسألة لاهوت، وكانت عقيدتها تتفاوت من مكان لآخر . فعند البعض كان العقل هو « الاله منظم الكون » الذى قال به فلاسفة القرن الثامن عشر . واتكأ غير هؤلاء على الطبيعة اتكأ يذكرنا بروسو . وفى كل أنحاء فرنسا تقريبا كان العقل ، الذى قد تمثله حسنة من الناحية ( طيبة المنبت فاضلة الخلق عادة رغم مزاعم المالكين ) ، يتضمن نوعا من الربوبية ، أما حالات الاتحاد السافر فنادره جدا . صحيح أننا نجد نادى بلوا مثلا يعلم فى نهاية نوفمبر : « ان الدين ليس الا كتلة من الغباء والسخف . . . والجمهورى الحق لا يمكن أن يؤمن بالحرافة ، وهو لا يبحر أمام الأصنام ، ولا يعبد الا الحرية ، ولا يعرف عبادة غير حب بلاده وقوانينها . لقد أصبح الصليب فى عيني المفكر الانسانى شعارا معاديا للثورة » . ولكن بعد أقل من أسبوعين حثت اللجنة المركزية للمديرية الجمهوريين المخلصين على « أن يعبدوا الكائن الأعظم ، ويؤدوا فروض الولاء للعقل ، ويمارسوا ديانة الأعمال الفاضلة ويحترموا القوانين ، ذلك هو جماع الأخلاق والعقيدة فى أناجيل يسوع الصان - كيلوتى » (٣٤) . ولم تنتشر محاولات تغيير محتوى الكاثوليكية مع

P. Caron, Rapports des Agents du Ministre de l'Intérieur dans les Départements, I, 463. (٣١)

A. Richard, Le Gouvernement Révolutionnaire dans les Bas-Pyrénées (Paris, 1923), pp. 168, 211. (٣٢)

(٣٣) على أن حركة التجريد كانت فيما يبدو أقل انتشارا فى مديرية الجارون العليا منها فى المديرية المجاورة . Albert, op. cit., pp. 269-75.

Gallerand, op. cit., pp. 377-83.

(٣٤)

الاحتفاظ ببعض مظهرها - كالاستنجد مثلاً بـ «شهداء» الثورة ، لبلنتيه ومارا وشالييه - اللهم الا على سبيل الفضفضة البلاغية (٣٥) .

على أن دينا يتسم بهذا الغموض والتجريد لم يكن فيه الكثير مما يستهوى خيال شعب جله من الأميين ، وكانت عظات الساسة المحليين بديلاً ضعيفاً لكرسى الاعتراف وقسيس الكنيسة . وتدل الشواهد قبل أن تشن حركة التجريد على أن تعلق الشعب بالكاثوليكية بل وبالكهنة الممتنعين عن حلف اليمين ، ولو في بعض أنحاء فرنسا ، ظل قويا . وكثر الاعراب عن العداء للقساوسة الذين تزوجوا أو استقالوا ، حتى حيث كان الاختلاف الى الكنيسة مسألة عادة أكثر منه مسألة عقيدة . ولقى انتزاع أجراس الكنائس معارضة في الأور . ولم يكن في وسع دعاة التجريد أن يطمعوا في الوصول الى « هداية » السكان جميعا للدين الجديد بين يوم وليلة . وقد أثار الغاء صلاة الأحد والغاء الاحتفال بالأعياد الدينية مقاومة واسعة . وكان « التحرر » الجديد أحيانا لا يعدو الظاهر . فقد هددت عاصفة ثلجية مفاجئة المحاصيل في كولانج - لا - فنوز في اليون مثلاً ، فما كان من الفلاحين الخائفين الا أن فضوا نادى البلدة وأعادوا فتح الكنيسة وباتوا الليل يقرعون أجراسها ويرتلون التراتيل ويبتهلون الى الله أن يشملهم برحمته (٣٦) . ولكن المهم ليس بقاء العقيدة الدينية في قلوب القوم بقدر قبول العدد الكبير من القادة الثوريين لحركة التجريد . وأصبح الصدع بين الكنيسة والثورة الآن تاماً تقريبا . ولم يواصل تأييد الثورة ، كما فعل جريجوار ، مع البقاء في مناصب الكنيسة الكبرى الا أقل القليل من رجال الدين . صحيح أن بعض الثوار قاوموا حركة التجريد ، ولكن المقاومة كانت في الغالب بسبب التكتيك لا المبدأ . وهكذا جلبت الثورة للمجتمع الفرنسي مصدراً جديداً للانقسام تغلغل في صميم حياة الفلاحين اليومية وهم في قراهم النائية .

في هذه الفترة من فترات قوانين الطوارئ والبدع المحلية ، حين اضطرت الحكومة لقبول سياسة التهديد السياسي والاقتصادي والديني دون أن يكون لديها الأداة لفرض الاشراف المركزي ، وصلت جماهير

(٣٥) يجد القارئ بعض الأمثلة في

A. Soboul, 'Sentiment Religieux et Cultes Populaires pendant la Révolution, Saintes patriotes et Martyrs de la Liberté', Annales Historiques de la Révolution Française, XXIX (1957), p. 193.

Porée, op. cit., p. Ixviii.

(٣٦)

الصان - كيلوت الى أوج قوتها . فقد حمل العطف الصادق والمصلحة السياسية الجليلين على اصدار قوانين استثنائية في صالح هذه الجماهير . أما مبعوثو المؤتمر للأقاليم فكانوا أقل منه تحرجا من تمويل مشروعات الاغاثة العامة من ضرائب خاصة تفرض على الأغنياء ، وتجنيد الجيوش الثورية من الصان - كيلوت ، وتقليد أفراد من الصان كيلوت مناصب الحكم المحلي ، يضاف الى هذا أن الصان - كيلوت أتيح لهم حماية مصالحهم الاقتصادية الخاصة بسبب ضعف الحكومة ، التي شل حركتها ذلك التناحر بين الجيرونه والجليلين حتى شهر يونيو ، والتي حرصت بعد ذلك على الحصول على تأييد الشعب لها ضد « الاتحاديين » ، وبسبب نقص الأيدي العاملة الناشئة عن التعبئة التي لم يسبق لها نظير . وقد دلت التجربة فيما بعد على أن هذه الجماهير من الصان - كيلوت كانت أقدر على رعاية مصالحها من لجنة يشكلها الجيليون للأمن العام مهما كانت نياتها الطيبة نحوهم (٣٧) .

أفضت قلة الأيدي العاملة الى زيادة سريعة في الأجور قبل اصدار قانون الحد الأقصى للرواتب في سبتمبر ١٧٩٣ . فتضاعف تقريبا أجر الحصادين في منطقة ديبب منذ ١٧٨٩ ، وزاد أجر عمال المياومة في مديريات وسط فرنسا على المثليين ، بل تجاوزت الزيادة هذه النسبة في الأقاليم التي شح فيها الحبز وغلا ، فزاد الأجر من ٢٠ - ٢٥ سوا الى ١٠٠ - ١١٠ للعمال الزراعيين في البوى - ددوم ، حيث ارتفع سعر الحيز الى ١٥ سوا للرطل . وبلغ أجر النجارين المهرة في بوردو ، حيث غلا الحيز غلاء فاحشا أيضا ، ٨٠ - ١٠٠ سو في يونيو ١٧٩٣ . وأكد مندوبو وزير الداخلية أن عمال المياومة غير المهرة أفادوا أكثر من سواهم من نقص الأيدي العاملة . وتفاوتت الزيادات في الأجور في مركز سان-بل تفاوتا كبيرا . ولكن يبدو أن عمال المزارع أفادوا أكثر من جميع الفئات الأخرى اذ ارتفعت أجورهم ١٥٠٪ (٣٨) . ولم تكن البطالة خطيرة والأيدي العاملة رخيصة الا في الصناعات التي تنتج سلعا لسوق الكماليات كصناعة الحرير في ليون ونيم والطنافس في أوبسون-التي بطلت موزنتها قبل الثورة بسبب ازدياد الميل الى التحشية بالخشب وورق الجدران . وأكدت التقارير الواردة من أقاليم بعيدة عن بعضها البعض بعد وادي

N. Hampson, 'Les Ouvriers des Arsenaux de la Marine' (٣٧) انظر  
au cours de la Révolution Française', Revue d'Histoire Economique et  
Sociale, XXXIX (1961).

Sangnier, op. cit., I, 226.

السين عن الجنوب الغربي مثلا أن الأجور زادت بصفة عامة بالسرعة التي زادت بها الأسعار على الأقل . وحيث نفذ الحد الأقصى الأول (مايو ١٧٩٣) فعلا ، وجد العامل الذى ينفق أكثر من نصف أجره على الخبز ان قدرته الشرائية زادت زيادة مقابلة . مثال ذلك أن معظم الأسعار فى سان-بل بلغت فى يونيو ١٧٩٣ ثلاثة أمثالها ، ولكن ثمن الجويدار أو الشيلم لم يزد الا ٨٠٪ و ثمن القمح ٢٠٪ فقط .

كانت الرقابات التي تقرر فى سبتمبر ١٧٩٣ على الاسعار والاجور خليقة بأن تحد من مكاسب جماهير الصان - كيلوت لو طبقت بدقة . فبعد تثبيت الاسعار بزيادة ٣٣٪ على أسعار ١٧٩٠ والاجور بزيادة ٥٠٪ ، أصبحت المعدلات الجديدة للأجور فى معظم أنحاء فرنسا أقل كثيرا من معدلاتها السابقة ، فى حين أن الصان - كيلوت لن يفقدوا كثيرا من الحد الأقصى العام لان مشترياتهم من السلع غير الخبز محدودة جدا . وأغلب الظن أن الصان - كيلوت الباريسيين الذين رفعوا من قبل عقائهم مطالبين بهذه الرقابات لم يتوقعوا أنها ستطبق على الاجور كما تطبق على الاسعار . فاذا كانوا لم يحتجوا ، فالسبب على الأرجح أنه لم يكن فى نيتهم احترام قانون الحد الأقصى فى الاجور - الذى يبدو أنه لم ينشر فى باريس الا فى يوليو ١٧٩٤ (٣٩) . كذلك كانت الحال فى مولان أيضا ، حيث حددت لجنة الرقابة التى عينها فوشيه حديثا أسعار الطعام والسلع فى ١٣ اكتوبر ، ولكنها فيما يبدو لم تفرض رقابة على الاجور (٤٠) . أما فى الموانى فالظاهر أن الحد الأقصى للرواتب كان يطبق فى كل مكان . فخفضت الاجور الا فى نانت وكاليه ، وكان انخفاضها فى بايون بمقدار الثلث ، فهبطت من ٩٠ سوا الى ٦٠ . واذا كان التهرب من الحد الأقصى للاسعار منتشر جدا لا سيما فى ١٧٩٤ ، فالمفروض أن تنفيذ الرقابات على الاجور قد يهبط بمستوى معيشة الصان - كيلوت . ولكن هذا المنطق قد لا يمت بكبير صلة لواقع الحياة ، على قدر ما اتصل هذا الامر بالعمال . ذلك ان الخبز كان أهم شيء فى نظرهم ، والخبز - بغض النظر عن السياسة القومية - كثيرا ما كانت تعينه البلدية ، أو البحرية فى الثغور ، وكان موجودا بكميات محدودة ، ولكن بأسعار منخفضة جدا . وكان الناس فى المناطق

G. Rudé & A. Soboul, 'Le Maximum des Salaires Parisiens et le 9 thermidor', Annales Historiques de la Révolution Française, XXVI (1954), p. 1.

P. Caron, Rapports des Agents du Ministre de l'Intérieur dans les Départements, I, 443-4.

الريفية يتهربون مرارا ولا ريب من الرقابة المفروضة على الاسعار ، ولكن أى كومون ريفي يتحكم فيه أفراد من الصان - كيلوت ما كان ليصر على تطبيق معدلات الاجور الرسمية اصرارا شديدا مع الحاجة الى ضم المحصول بسرعة ومع قلة الايدي العاملة .

وكثيرا ما كان الصان - كيلوت يعانون بوسائل أخرى . مثال ذلك أن المصروفات المحلية الاستثنائية - لتوفير المدارس وترميم الكبارى وانشاء مصنع للذخيرة فى الدوردون مثلا ، أو لحفض أسعار الخبز فى مركز برج فى مديريةية النور ، أو لدفع تكاليف الادارة المحلية فى مولان - هذه المصروفات كانت فى كثير من الحالات تمول بضرائب خاصة تفرض على الأغنياء دون غيرهم . يضاف الى هذا أن الثورة خلقت بيروقراطية ضخمة أتاحت للصان-كيلوت فرص العمالة كل الوقت أو بعضه . وكان أعضاء اللجان الثورية يتقاضون منذ ٥ سبتمبر ١٧٩٣ ثلاث ليرات فى اليوم ( زيدت الى خمس فى ٨ نوفمبر ) . وقد قدر كامبون أنه كان هناك أكثر من نصف مليون من المنتفعين ، كلفوا الخزانة ما يقرب من ٦٠٠ مليون ليرة فى العام السابق ، هذا مع التسليم بأنه يتحدث بعد انهيار الارهاب ، وأنه يتكلم من وجهة نظر وزير الخزانة . وقد وفر جيش الثورة الباريسى عملا لعدد بلغ ٧٢٠٠ ، وجندت جيوش الثورة المحلية نحو ٣٠٠٠ أيضا ، وبعض هؤلاء وجدوا وسائل غير رسمية لزيادة أجورهم (٤١) . وقد اتبع بوشوت وأمينه العام فانسان فى وزارة الحرب سياسة مخططة لصبغ الجيش وادارته بالصبغة الديمقراطية ، ففضل الصان - كيلوت فى التعيينات ، وأصبحت وزارة الحرب قلعة للحركة الشعبية .

وحقق الصان - كيلوت تحسنا كبيرا فى مستوى معيشتهم ، وأتيحت لهم الفرص لشغل وظائف كانت من قبل موصدة دونهم . وكثيرا ما كانوا يمارسون قسطا كبيرا من السلطة وعلى الأخص فى الاقاليم . ذلك أن مبعوثى المؤتمر حين ضاقوا ذرعا بجمود مديرياتهم وبالعداء الصامت الذى يكنه الاعيان المحليون الذين كثيرا ما صرحوا من قبل بانحيازهم للجيروند، وبالتهرب المنتشر من الرقابات الثورية ، طهروا رجال الحكم المحلي تطهيرا عنيفا وأحلوا محلهم رجالا زكتهم النوادى المحلية ، واعتمدوا فى كثير من الاحيان على الصان - كيلوت ليجدوا عندهم الهمة التى افتقدوها بين صفوف المتعلمين . ومع أن السياسة كانت تختلف باختلاف هؤلاء النواب

وبتفاوت الظروف المحلية ، فإن الكثيرين كانوا متفقين فى رأى مع مندوب وزير الداخلية الذى كتب فى ٢٤ سبتمبر يقول «أحسب أن معظم البلديات فى حاجة الى تغيير لتقصى كبار الملاك والزراع الذين يكرهون المواطنين الآخرين على الاعتماد عليهم لكيلا يجروا على التفوه بكلمة » . وقد طبقت هذه الخطط بهمة فى خريف ١٧٩٣ . فأخلى مجلس نانت البورجوازي مكانه لبلدية ضمت كثيرين من الصان - كيلوت وخلت من التجار الأغنياء (٤٢) ، أما فى البيى دكو بمنطقة ديب ، فإن البلديات ، لاسيما فى الريف ، هيمن عليها عمال المياومة ، وقاطع المزارعون الملاك اجتماعات المدينة . وشكل تاييفر بمديرية روديز لجنة من الصان - كيلوت لتطهير الادارة المحلية . ولا يظن القارىء أن لفظ « الصان - كيلوت » كان يشير فقط الى الآراء السياسية التى دان بها الرجال الذين اضطلعوا بالحكم المحلى . فالشواهد متوافرة على أن الرجال الجدد كانوا فى الواقع يؤخذون غالبا من طبقات المجتمع الفقيرة (٤٣) . فكانت أغلبية المجلس البلدى فى بور أمية ، ويصدق هذا على معظم الكومونات الريفية فى منطقة مولان . وكان أحد قضاة الصلح فى بونتوديمير بنورماندى لا يستطيع مبعوثو المؤتمر المشرفون فى كثير من الحالات على مديريتين أو أكثر أن يمارسوا رقابة دقيقة على رجال الحكم المحلى ، وكثيرا ما كانوا يخولون وكلاءهم المحليين سلطات واسعة . مثال ذلك أن لابلائش المبعوث فى الشير خول أفرادا من أعضاء نادى بورج تطهير موظفى الادارة المدنية والعسكرية وفرض الضرائب الثورية على الاغنياء . وهكذا وجد الصان - كيلوت فى كثير من الحالات أنفسهم مسيطرين على الحكم المحلى ، غير خاضعين الا لاشراف متقطع من نائب مثقل بالواجبات .

على أن هؤلاء الصان - كيلوت ، الذين رفعوا الى هذا المركز السامى فجأة ، ارتكزت قوتهم الاقتصادية والسياسية على أساس مزعزع جدا وإن لم تدر هذه الحقيقة بخلداهم غالبا ، ذلك أنهم حققوا مكاسبهم الاقتصادية بجهودهم فى وقت كانت فيه الحكومة مشغولة مؤقتا . ومع ان لجنة الامن العام كانت ميولهما نحوهم طيبة ، فانها كانت معنية أولا بمجهود الحرب ومنع التضخم . وقد أعان الصان - كيلوت بغيرتهم الوطنية على خلق

G. Martin, Carrier et sa Mission à Nantes p. 133.

(٤٢)

A. Soboul, op. cit., pp. 433-51. من حالة باريس الخاصة انظر

(٤٣)



بداية لدكتاتورية الحرب ، ولكنهم هم أنفسهم كانوا يظفرون بأوفر الغنم من الارهاب « الفوضى » . فاذا بلغت حكومة الثورة من القوة ما يمكنها من التخلص من نفوذهم ، أخضعت مصالحهم لمفهومها عن السياسة القومية ، وتصدت لأى مقاومة باعتبارها معادية للثورة . ولم تبذل محاولة جادة لاحداث تغيير أساسى فى البنيان الاقتصادى للمجتمع . لقد حدد النمتع بثمرات الملكية الخاصة تحديدا صارما ، وفرضت أشكال مختلفة من الجماعية مؤقتا ، ولكن وجود الملكية نفسه ظل فعلا غير منازع ، واعتبر حشد الرقابات والقيود مجرد أداة وقتية تستخدم لاقتصاد الحصار . حقيقة كان هناك أفراد متفردون من المفكرين النظريين يتحسسون السبيل الى مفهوم ملكية المجتمع لوسائل الانتاج ، ولكن أشدهم غلوا وهو باييف كان فى السجن ، وظلت عقوبة الاعدام مشهورة فى وجه أى داعية الى « قانون زراعى » لاعادة توزيع الارض . يتضح اذن أن اقتصاد السنة الثانية ، الخاضع لاشراف الدولة ، لم ينطو على أى تغييرات دائمة فى البنيان الاقتصادى لفرنسا ، وكان الجبليون يتوقعون عموما أن السلام سيحصل معه عودة الى البرالية الاقتصادية التى كان جلمهم يؤمن بها .

ولم تكن الانتصارات السياسية التى أحرزها الصان - كيلوت أكثر ثباتا واستقرارا . ولا حاجة بنا للتعقيب على امكان اختيار أعضاء المجالس المحلية وقضاة الصلح من بين الاميين أو أشباه الاميين . فالمدنيون « الطبيعيون » للبلاد هم الاغنياء من ملاك الارض والتجار الذين لم يكن فى الامكان اقصاؤهم عن السلطة الا بتدخل الحكومة المركزية أو عمالها . وكان الصان - كيلوت أنفسهم شاعرين بمواطن ضعفهم . ففي افرو مثلا نرى « أغلب الوطنيين يسلمون بأنهم جهلة جدا ، وأن المحامين السابقين على علم أعظم » . أما فى رين فان « كل الاكفاء فى هذه المدينة خصوم للثورة باستثناء ثلاثة أفراد أو أربعة » . واعتمد أعضاء البلديات الاميون فى الألييه والبيى دكو على مساعدة القساوسة المحليين . وكانت بلدية نانت المؤلفة من الصان - كيلوت تخشى تبعة المبادأة وتلتمس على الدوام مشورة لمبعوث المحلى كاربيه . ولم يخف الاغنياء من تذكير سادتهم المؤقتين بأن القوة اقتصادية كما أنها سياسية . ففي افرو دعا المؤيدون السابقون لحركة الاتحاديين - بعد أن أفاقوا من رعب الصيف ، الصان - كيلوت أن يختاروا بين اثنين : « بين الحرية التى لا تعطىكم شربة ماء ، وبيننا نحن الذين نمسككم بأسباب الرزق » . وكان طبيعيا أن يكتب مندوب وزير الداخلية قائلا ان النادى المحلى « شل حركته ضعف الصان - كيلوت وعدم

رغبتهم في خلق الاعداء بابلاغ السلطات ضدهم » . وقد أفاض لوبون في الباب - كاليه في بحث هذه المشكلة في ٣١ يناير ١٧٩٤ وبين سبب معارضته في انشاء «لجان رقابة» في المناطق الريفية . قال « من نعين لعضوية اللجان ؟ أعين الاغنياء وكبار الزراع ؟ ان هذا اشبه بوضع الذئب في حظيرة الغنم والتضحية بالتعساء . أم نضع الفقراء ؟ وهذا من الناحية الفعلية عديم الجدوى ، لأنهم لن يجدوا من الشجاعة ما يمكنهم من مهاجمة الاغنياء الذين يجعلهم الفقر معتمدين عليهم دائما » (٤٤) . والحل الوحيد عند لوبون هو الاعتماد على نفر من المندوبين المختارين اختيارا حسنا والمسؤولين أمام الحكومة المركزية ، وذلك الى أن تتلاشى الانانية والفقر في عصر الثورة الذهبى المرتقب . وهكذا وضع لوبون اصبعه على الورطة التي وقع فيها الصان - كيلوت . ذلك أن قوتهم كانت رهنا بالتأييد يأتيهم من فوق . فعندما وضع تمرکز السلطة التدريجي في يد لجنة الامن العام حدا للاستقلال الفوضوى الذي تمتع به مبعوثو المؤتمر للاقاليم ، لم يكن أمام الصان - كيلوت سبيل الا أن يصبحوا عملاء لدكتاتورية الجبليين . وتحكم التطور السياسى للمؤتمر ولجانه في مقدراتهم منذ الآن ، فلو قبضت الحكومة عنهم حمايتها لاحتشدت ضدهم الكراهية المكبوتة في قلوب « الأكفاء » احتشادا رهيبا ، هؤلاء الاكفاء الذين كانوا فى الغالب ضحايا الاعتقال التعسفى والابتزاز الذى أضفى عليه لون من ألوان الشرعية ، والذين كانوا على استعداد لتكليف الصان - كيلوت ثمنا غاليا جزاء تدوقهم القصير الاجل للسلطة .

أما الجبليون فمهما أخلصوا العطف على شركائهم العنيفين فقد كان فى نيتهم الاحتفاظ بزمام السلطة فى أيدي المؤتمر المحترمة والتحكم فى قوة حلفائهم الفوضوية . وكان من نذر النحس الشديد على هؤلاء الحلفاء أن تنازلات المؤتمر فى سبتمبر يذلت فى الوقت الذى قضى فيه قضاء مبرما على الساخطين ، وهم أقرب اتهيئات التى تمخضت عنها الثورة الى حزب صان - كيلوتى . وفى ٥ سبتمبر قبض نادى اليعاقبة فى باريس بطريقة غير قانونية على جاك رو ، وظل فى السجن حتى انتحر فى ١٠ فبراير حين أمر بالثول أمام محكمة الثورة . ولم يستطع تلميذه لكليز أن يجنب نفسه مصير أستاذه الا بهجر صحيفته والذهاب الى جبهة القتال . ولما بدأ فارليه يهاجم قصر اجتماعات الاقسام على اجتماعين فقط فى الاسبوع (وبعدها فى كل عشرة أيام ) لحق برو فى السجن . وبعد أن أطلق سراحه فى نوفمبر

اثر تشفع ايبيير له حرص على أن يتحاشى المتاعب الجديدة . أما الجمعية النسائية المسماة «الجمهوريات الثائرات» التي رأستها الممثلة روز لاكومب ، والتي كانت تؤيد الساخطين ، فقد صودرت في ٣٠ أكتوبر بعد أن هاجم آمار النساء بقسوة : « ان النساء لا قدرة لهن على التفكير الرفيع أو التأمل الجاد . . ويجب ألا تترك المرأة أسرتها لتتورط في شئون الحكم . . » ولم ينته أكتوبر حتى كان الساخطون قد دحروا نهائيا . أما ايبيير الذي اجتذب تأييد كثير من أتباعهم السابقين فكان في حقيقة أمره سياسيا طموحا مصمما على تسخير الصان - كيلوت في تحقيق مآربه .

وبدا اضمحلال الاقسام باعتبارها هيئات مستقلة يوم فرض المؤتمر الفيتو على اجتماعاتها اليومية ، وذلك رغم محاولتها التهرب من القانون بتشكيل « جمعيات شعبية للاقسام » تجتمع في الليالي التي لا تجتمع فيها الاقسام نفسها . وأخذت لجنة النظام العام تضطلع بالاشراف على لجان المراقبة الثمانية والأربعين وتخرجها عن نفوذ أقسامها الاصلية وعن نفوذ كومون باريس (٤٥) . وكانت سلطة الصان - كيلوت المستقلة في باريس آخذة في الرضوخ لقوة الحكومة المركزية المشددة في الوقت الذي كانت فيه سلطتهم في الاقاليم ما تزال في القمة . على أن النهاية كانت آتية وإن استغرقت بعض الوقت ، حين يجد الصان - كيلوت أنفسهم في كل مكان أولا عملاء لرجال الثورة ، من الطبقة الوسطى ، في المؤتمر ، ثم ضحايا لهم .

## الفصل التاسع

# فصل المبادئ السياسية للصاحبة

ان وضعنا بين فوضي الارهاب وفوضي الملكية  
فلوران جيو ، ممثل المؤتمر في مديرية النهر

واصلت لجنة الأمن العام دعم سلطتها في المؤتمر وفي البلاد كلها  
حلول خريف ١٧٩٣ . أما نظام الحكم القائم على جمعية ذات سيادة  
وسلطة تنفيذية شبيهة بوزارة حرب ، فقد تطور على الطريقة البريطانية  
بالتشريع النيابي وبتجميع السوابق كليهما . وقد أنتصرت اللجنة في  
٢٤ - ٢٥ سبتمبر حين هاجمها في المؤتمر المتدمرون من شتى المذاهب ،  
فأكسبها النصر قسما من الاشراف على ممثلي المؤتمر المبعوثين للاقاليم ،  
الذين حولوا بالتدريج الى عملاء للجنة . وفوضت اللجنة رسميا  
بالاشراف على الوزراء والقواد والحكم المحلي بمقتضى مرسوم ١٠  
أكتوبر ، الذي أرجأ تطبيق الدستور الجديد الى أن يعود السلام الى  
ربوع البلاد . واتسعت هيمنة اللجنة على الاقتصاد اتساعا كبيرا بإنشاء  
لجنة قومية للطعام باشراف لنديه في ٢٢ أكتوبر ، وتحقق بعض المركزية  
في نظام الاستيلاء الذي اعتمدت عليه المدن والجيوش اعتمادا متزايدا  
في تموينها بالخبز . وبلغت عملية المركزة هذه ذروتها بمرسوم هام  
صدر في ٤ ديسمبر ، قصد به احلال سياسة قومية موحدة محل فوضي  
تصرفات السلطات المحلية في الحريف (١) . وأكدت الحكومة المركزية الآن  
هيمنتها الكاملة على المبعوثين للاقاليم فحظرت عليهم نقل سلطاتهم  
لغيرهم أو الاحتفاظ بجيوشهم الثورية الخاصة أو فرض الضرائب  
دون الحصول على موافقة باريس . أما أجهزة الحكم المحلي الثوري فلم  
تعد المديريات القوية بل المراكز الاقل شأنا ، والحق بكل مركز منها

(١) انظر Cobb, Les Armées Révolutionnaires, II, Book III, Chap. I.

« مندوب قومي » تعيينه اللجنة • وباشرت اللجنة الآن سلطة طرد موظفي الحكم المحلي المنتخبين ، وإحلال من تعيينهم محلهم - وهو تهديد لمركزهم في كومون بارييس لم يفت ايير وشوميت • وتقرر أن تقدم المديرية والمراكز ، ولجان المراقبة فيها ، والقواد ، والمحاكم المدنية والعسكرية تقارير للحكومة المركزية كل عشرة أيام • وهكذا أقامت فرنسا الثورية نظاما بيزوقراطيا لا نظير له في أوروبا القرن الثامن عشر • (٢)

وقد حدث من مدى هذه المركزية العوامل المادية بالطبوع ، كالأجهزة البدائية ، والمواصلات التي لم تزد سرعتها على سرعة مواصلات الرومان - وأن أقيم في صيف ١٧٩٤ سيمافور لربط بارييس بالجهة الشمالية الشرقية • كذلك حدث الطريقة التي تطور بها نظام الحكم من سلطات لجنة الأمن العام ، لأن المالية كانت في يد لجنة مستقلة يرأسها كامبون ، في حين أصبح للجنة النظام العام المكلّفة بالنشاط لبوليسي دولة تكاد تضارع دولة أختها الأشهر منها • على أن الأيام أثبتت أن الحكومة الثورية ، رغم كل قيودها ومواطن ضعفها ، لها من القوة ما يكفي لقهر أعدائها في الخارج والداخل • فقد سقطت ليون في ٩ أكتوبر ، وتم استرداد طولون في ١٩ ديسمبر • وبعد ثلاثة أيام حطمت فلور الجيش الفندي ، الذي كان قد عبر اللوار في أكتوبر ، عند سافنيه وزال خطر النشاط الحربي الهجومي من الفنديه • وما وافى ختام عام ١٧٩٣ حتى ظهرت الأراضي الفرنسية من الغزاة ، باستثناء كوندية وفالنسيين ولوكونوا في الشمال الشرقي ، وبور - فاندر وكولليور قرب الحدود الاسبانية ، وتغلغلت الجيوش الجمهورية من جديد في البلاتينات • ونجحت الرقابات الاقتصادية الجديدة في إمداد المدن والجيوش بمؤونة كافية من الخبز الرخيص ، وفي توفير الأيدي العاملة وال خامات لصناعة الحرب المتسعة اتساعا سريعا • وثبتت الأسعار نسبيا رغم نفقات الحرب الضخمة ، وارتفعت أسعار السندات الحكومية الى ٥١ ٪ في نهاية العام بعد أن هبطت الى ٢٩ ٪ من قيمتها الاسمية في سبتمبر •

هذا كله هو الذي طالب به الصان - كيلوت في الصيف السابق ، فلم يكن لهم اذن سبب يذكر للشكوى • ولكن الحكومة الثورية لم يكن في نيّتها أن يشاطرها السلطة أي قطاع من قطاعات المجتمع • ولم يستطع

(٢) انظر الرسم البياني في

Thompson, The French Revolution, p. 377.

وانظر نص المرسوم في

Thompson, French Revolution Documents, pp. 262-73.

الصان - كيلوت منذ الآن أن يباشروا السلطة المحلية ألا بوصفهم وكلاء أو عملاء مطيعين للحكومة المركزية . فلما حاول شوميت في أول ديسمبر أن يؤكد إشراف كومون باريس على اللجان الثورية للأقسام ، نبه بحدّة الى التزام النظام ، واتخذ الكومون من يومها موقف الدفاع . وكانت القوة السياسية للصان - كيلوت كأمّة على وجه الدقة في الهيئات نصف المستقلة - وهى الأقسام والنوادي والممثلون المبعوثون ذوو الميول الطيبة نحوهم - التى كانت الحكومة المركزية تجور باستمرار على حريتها فى العمل فتبريها بزيا . ثم ان لجنة الأمن العام ، التى شاركت فى غضبة الصان - كيلوت المضرة فى الخريف الماضى ، تنصلت من العنف الفوضوى الذى أسفرت عنه هذه الغضبة . وانسلخت اللجنة عن المجاهدين من الصان - كيلوت فى مسألتين هما حملة التجريد ، والالوان المتطرفة من الارهاب . (٣)

لما حملة التجريد فقد استغلّتها فى باريس حفنة من صفار الساسة ، لاسيما برولى وديفيو وبريرا ودويسون ، سعيًا وراء التأييد الشعبى . وفى أكتوبر أبلغ النائب فابر ديجلانتين لجنّتى الأمن العام والنظام العام عن هؤلاء الرجال بوصفهم عملاء أعداء للثورة ترشّوهم جُبات أجنبية . (٤) وسواء صدقت اللجنتان التهمة أو لم تصدقها - وهى نهمة باطلة على الأرجح - فقد كان لدهما مبررات وجيهة للاشتباه فى ان دوافع برولى وأصحابه سياسية قبل كل شيء . أضف الى هذا أن الحكومة والنواب ذوو العقلية الوزارية من أمثال دانتون كانوا على يقين من أن حركة التجريد تخلق فى الريف أعداء بغير موجب ، وكان روبسبير شديد التأثير بهاتين الحجّتين ، ولعل مزاجه الدينى أيضا أودى بما فى « المساخّر » من تجديف رخيص. ابتهجت له جماهير الصان - كيلوت . فاتخذ هو ودانتون فى أواخر نوفمبر موقف الهجوم ، واستصدرا قرارا بطرد برولى وديفيو وبريرا من نادى اليعاقبة ، وحملا شوميت بالتهديد والتخويف على استنكار الهجوم على الدين ، وأقنعا المؤتمر - على شيء من مضض - أن يؤكّد من جديد مبدأ حرية العبادة . ولقى هذا القانون الاخير الاهمال بصفة عامة فى الاقاليم ، حيث بلغت حملة التجريد ذروتها بعد حين . وظلت الكنائس مغلقة - حتى فى باريس . ولكن الدعوى الجديدة

R. Cobb, op. cit., II, Book II, Chap. II.

(٣) انظر

عن فوضى الخريف الاقتصادية .

(٤) انظر

A. Mathiez, La Conspiration de l'Etranger (Paris, 1918), Chap. I.

بأن حملة التجريد ، ونزعة التطرف عموما ، هما جزء من مؤامرة أجنبية للقضاء على الثورة بسلاح انحرافاتهما وعنقها - هذه الدعوى افتتحت فترة جديدة من الريبة والبلبل اختفت فيها جميع المعالم القديمة . فلما ندد زعماء جبليون محترمون بالتطرف في الغيرة الثورية باعتباره ضربا من الخيانة ، بدأ المجاهدون من الصان - كيلوت يفقدون بعض حماسهم لسياسة الاقسام التي أخذت على أية حال تفقد كثيرا من أهميتها كلما سحبت منها الحكومة مزيدا من السلطة لنفسها .

وجاءت أعنف حركات القمع في تاريخ الثورة كلها في أعقاب انتصار الحكومة في الحرب الاهلية ، في ليون ، وطولون ، وحول مصب اللوار . فقد وجد الجمهوريون أنفسهم أمام أعداد ضخمة من الاسرى الذين شهبوا السلاح في وجه الثورة . ولما كان جميع الخصوم عرضة لعقوبة الاعدام بمجرد اثبات هويتهم ، فقد استخدموا في ابادتهم أساليب بلغت درجة من الوحشية تقرب من أساليب القرن العشرين . ففي ليون وجد كوللو وفوشيه ان المقصلة أبطأ مما ينبغي ، فحصدوا بنيران المدافع أكثر من ٣٥٠ . وبلغ مجموع من هلك في النهاية فوق الالفين من أهل ليون . ووجد كاربيه في نانت ان السجون تغص بنزلائها الفنديين الذين يموتون بوباء فتك بثلاثة آلاف في ستة أسابيع ، فأغضى عن اغراق مالا يقل عن ألفي أسير في صنادل أغرقت في اللوار عمدا ، ان لم يكن هو الذي أذن بهذه الفعلة ، ورمى بالرصاص ٣٠٠٠ غير هؤلاء . ومع أن كثيرين من الطولونيين هربوا مع الأسطول البريطاني ، فان فريرون وباراس رميا بالرصاص ٨٠٠ في الاسابيع الثلاثة الاولى عقب استرداد الميناء (٥) . وقد شاركت لجنة العام الى حد ما في تبعة هذه المذبحة . ولكن بدا أن موقف الحكومة أخذ يتغير في أواخر العام (٦) فدعى رونسان قائد الجيش الثوري في ليون الى باريس واعتقل ، كذلك استدعى فريرون وباراس وكاربيه في مطلع العام الجديد - وشعر كوللو أنه مضطر للمبادرة بالعودة من ليون في منتصف ديسمبر ليدافع عن نفسه أمام تيار الرأي المتحول . وكان الارهابيون أيضا حلفاء أقوياء للصان - كيلوت -

D. Greer, The Incidence of the Terror during the French Revolution (Cambridge, Mass, 1935), Chap. II, p. 196, Table I. (٥)

وانظر عن نانت

Gaston Martin Carrier et sa Mission à Nantes, pp. 266-96.

(٦) عن لجنة الامن العام انظر

R.R. Palmer, The Twelve who Ruled (Princeton, 1941) passim.

فكارييه بطل نادى الكورديلييه ، وكوللو حامى الصان - كيلوت فى لجنة الأمن العام . وكان عقابهم القاسى للمتمردين يتفق والعنف البدائى لشطر كبير من رأى الصان - كيلوتى ، وقد نزعوا الى الجمع بين القمع المتطرف وحملة التجريد ، والمساواة الاقتصادية ورفع الصان - كيلوت الى مناصب الحكم المحلى . ولم يكن بد من أن يحدث وقف هذه السياسة الارهابية المتطرفة ، مهما كانت مبررة أو مرغوبا فيها ، رد فعل ضد الارهابيين ، وأن يحدث الخلل والفوضى فى صفوف عامة الثوار ، ويمهد السبيل لحياء البورجوازية المحلية التى تبغى الثأر للمظالم الاليمة التى أصابتها .

ولا بد أن يثير تحول موقف الحكومة وتضامن روبسيير ودانتون سؤالاً هو : ألم تكن لجنة الأمن العام تحاول عامدة أن تعدل من سير الثورة وتعود الى سياسة المصالحة والوفاق التى انتهجتها فى يونيو السابق ؟ والجواب أن هذا يبدو على العموم غير محتمل ، ولكن دسائس خريف وشتاء ١٧٩٣ - ٤ السياسية الغامضة لا تتيح لنا غير تفسيرات اجتهدية جدا . ذلك أن الجبليين انقسموا شيعا متنازعة (٧) بمجرد ظفرهم بالسيطرة على الثورة فى صيف ١٧٩٣ . فأما ايير وأنصار التدابير العنيفة المتطرفة فقد اتخذوا موقف الهجوم فى نادى اليعاقبة . وفى نوفمبر واجهتهم معارضة متزايدة من عدد من النواب اعترضوا لأسباب شتى على عنف الثورة المستفحل ، ومن هؤلاء فابر ديجلانتين الذى تورط فى حادث فساد برلمانى سيكلفه افتضاح أمره حياته ثمنا . (٨) ومن ثم عمد فابر الى القضاء على شركائه فى الفساد وأعدائه السياسيين ، والى وضع اصدقائه ان أمكن فى مناصب السلطة . أما شركاؤه الذين اشتهروا بالدانتونيين ، وإن كان دور دانتون غامضا جدا ، فنادوا بسياسة الرحمة بأعداء الثورة المهزومين . وأغلب الظن أن تأييد ديمولان لهذه السياسة كان نزيها ، ولكن الرحمة فى رأى فابر تبدأ فى بيت الانسان أولا ، ولا يمكن كفالتها الا بتغيير فى الحكومة .

واقتنعت لجنة الأمن العام فى الوقت نفسه - ربما عن حق - بأن الحكومة البريطانية تستخدم عملاءها فى فرنسا لتثير الثوار بعضهم

R. Levasseur, Mémoires (Paris, 1829), II, Chap. XI, XX. (٧)

L. Jacob Fabre d'Eglantine, Chef des Fripons (Paris 1946), (٨)

Chap. XI; A. Mathiez, op. cit., Chap. II.



على بعض . (٩) ومن ثم كان أمام روبسبير مهمة شاقة هي القضاء على عملاء الانقسام هؤلاء وحماية الثوار الامناء الذين غرروا بهم ، لان عدم انشغاله بأعباء الادارة أتاح له الوقت الكافي للتركيز على السياسة العامة . ويبدو أنه اعتبر حركة التجريد في باريس وميل المتطرفين لابلأغ الحكومة عن زملائهم تأكيداً للمؤامرة الأجنبية التي « اكتشفها » فابر في أكتوبر . وقد ساقه تحالفه مع دانتون دفاعاً عن الحرية الدينية الى بذل تأييده العام لفريق « المتسامحين » Indulgents في ديسمبر ، فتمراً تجارب العددين الاولين من صحيفة ديملان الجديدة « فيو كورديلييه » ( أى الكورديلي القديم ) . وحتى حين سار فابر خطوة أبعد فهاجم بنين الحكومة الثورية نفسه بدا صمت روبسبير موافقة ضمنية على هذا الهجوم . (١٠) وما أن انتصف ديسمبر حتى لاح أن روبسبير ولجنة الأمن العام يتحازان الى القوى المحافظة ضد دعاة الارهاب العنيف ومؤيديه من الصان - كيلوت .

ولكن هذا الموقف تغير بعودة كوللو من ليون في ١٧ ديسمبر . ذلك أن كوللو راعه تغير المناخ السياسى في باريس في الوقت الذى كان هو نفسه ما زال يواصل فيه السياسة القديمة ، سياسة القمع الوحشى في الجنوب . لذلك حشد القوات « الايبرنية » ، التى عادت الى المعركة من جديد في نادى اليعاقة . واستعادت لجنة الأمن العام وحدتها خلف سياسة من الحياد حين هددتها خطر الصدام السافر بين روبسبير وكوللو . وحاول روبسبير أن يصرف زعماء الشيعة عن حرب الاشخاص التى اشتبكوا فيها ، ثم افتضح فساد فابر ، ولعل اعتقاله في ١٣ يناير ١٧٩٤ اقنع روبسبير - الذى كان على الدوام ميالا لان يعتبر الفساد معادلا للخيانة - بأن العملاء الأجانب نشيطون في جانب نشاطهم الذى ظنه من قبل في الجانب الآخر . وتلا سجن فابر هدوء مؤقت ، ولكن دون وفاق بين الشيعة .

وبدأ نادى الكورديلييه حديثاً غامضاً عن التمرد في شهر مارس ،

(٩) انظر الدليل على أن الحكومة البريطانية كانت تدين بالمال بعض الخطباء في نادى اليعاقة في

A. Mathiez, op. cit., Chap. VI.

(١٠) انظر أيضا الحديث بين ليفاسور وسان - جوست (Mémoires, II, 243)

Cobb, و

Les Armées Révolutionnaires, II Book III.

وربما بأمل استغلال قلق الصان - كيلوت من جراء عجز مؤقت في تمويل  
 الحيز . وحاول كوللو عبثا أن يقنع النادي بالرضا بزعامة اليعاقبة ، وفي  
 ١٢ مارس قبض على قادة «الايبرتيين» . وكانت محاسنهم  
 أمام محكمة الثورة مسألة شكلية لا أكثر ، وفي ٢٤ منه اعدم ايير ،  
 ورونسان ، وفنسان ، ومومورو ، وكلوتن ، وبرولى ، وديفيو ، وبريرا ،  
 ودبويسون ، وعشرة آخرون . (١١) وقد ظلت لجنة الأمن العام شهورا تصر  
 على أن جميع نقادها ، سواء من اليسار واليمين ، انما هم عملاء لمؤامرة  
 معادية للثورة . فلا عجب إذن أن يعقب محاكمة الايبرتيين ضربة في  
 الاتجاه المضاد - لا سيما لان فابر وشركاءه من المختلسين ماكانوا  
 ليثيروا عظفا كبيرا . ولعل الذى قسم اللجنة ليس هو مبدأ التطهير من  
 الجانبين ( لعبة التوازن jeu de bascule ) ، بل قرار ادخال  
 نواب مشهورين ، لهم في المؤتمر أصدقاء كثيرون ، في حركة التطهير  
 لا سيما دانتون وديمولان . وأسباب القرار غامضة . وقد عارض  
 روبسبير أول الأمر في قتل دانتون بحكم قضائى ، ورفض لنديه  
 التوقيع على الأمر بالقبض عليه في ٣١ مارس . ولكن اللجنة لم يكن أمامها  
 وقد قررت أن تضرب الا أن تمضى حتى النهاية الدامية : فالحكم بالبراءة  
 في محاكمة سياسية هو قرار بعدم الثقة بالحكومة . واکره المؤتمر  
 بالتهديد فرفع الحصانة البرلمانية عن تسعة نواب . ووقعت محكمة  
 الثورة تحت ضغط شديد حتى أصدرت الحكم المطلوب . وفي ٥ أبريل  
 اعدم دانتون ، وديمولان ، ولاكروا ، وفيليبو ، وفابر ، وشابو ، وبازير ،  
 وسبعة آخرون ، ومعهم ايرو - سيشيل الذى اشتبه خطأ في افشائه  
 أسرار اللجنة للأعداء . وفي ١٣ منه تبعهم شوميت والأسقف جوبيل الى  
 المقصلة ، ومعهما أرملتا ديمولان وايير ، في قائمة اتهام من أشد قوائم  
 فوكيه تانفيل « المخلطة » تشككا وارتيابا .

وغيّرت محاكمات جرمينال الثلاث الموقف السياسى كله . وصعق  
 الصان - كيلوت لاعدام الأب دوشين ( ايير ) ، وقائد الجيش الثورى ،  
 وفنسان . وتهاوت جميع معاقل نفوذهم واحدا بعد الآخر : فصرح  
 الجيش الثورى ، وطرده مفتشو اختزان الطعام ، وفقد بوشوت وزارة  
 الحرب ، وأصاب العجز المشوب بالرعب نادى الكورديلين ، وأغلقت  
 جمعية شعبية في مدى شهرين تحت ضغط الحكومة . ووجد الصان  
 - كيلوت أن ايمانهم برجال الثورة وانظمتها قد ترعزع ، وعقب قسم

A. Soboul, Les Sans-culottes Parisiens en l'An II, pp. 761-823; (١١)

Cobb, op. cit., II, Book III, Chap. II.

السيئته ، وهو يهين المؤتمر قياما بالواجب ، بملاحظة توخى فيها الصدق أكثر مما توخى الكياسة « لن يكون الشعب من الآن على استعداد كبير لتصديق من يسمون أنفسهم اصدقاءه » (١٢) وبعدها انجهرت الاقسام أكثر فأكثر الى هجران السياسة لجمع ملح البارود وتوفير المال اللازم لتجهيز « الفرسان اليعاقبة » - وهو اتجاه سيئساف عليه جميع أعضاء لجنة الأمن العام ان عاجلا أو آجلا - ثم تلقى الكومون لطمة أخرى بعد قليل ، اثر حرمانه من ايير وشوميت ، وذلك حين ألقى القبض على العمدة باش - وخضع الكونون للحكومة خضوعا تاما فى عهد خلفه لسكو - فلوريو ، وبايان « الوكيل القومى » - ولعل أغلبية النواب لم تكن لتجد مشقة فى أن تتعزى عن القضاء على قوة الصان - كيلوت فى باريس ، ولكن القضاء على « الدانتونيين » حرم المؤتمر من تسعة من كبار أعضائه - ومن الجائز أن روبسبير وسان - جوست اقنعا نفسيهما بأن دانتون عميل للاعداء ، ولكنهما ما كانا ليتوقعا من النواب أن يصدقوا تلك التهم الملققة التى قدماها للمؤتمر ضده - فقد وضح بشكل أليم أن تهمة « المؤامرة الاجنبية » يمكن استخدامها لادانة أى نائب تريد الحكومة القضاء عليه ، وأيقن رجال مثل فوشيه وتاليان ، وباراس ، ممن أثاروا عداء روبسبير بمسلحهم خلال بعثاتهم للأقاليم ، ان حياتهم أصبحت فى خطر - وللمرة الاولى عاشت أغلبية المؤتمر فى رهبة من الحكومة التى خلقتها ، بينما وجد الجيليون المخلصون ان معايير الاستقامة السياسية تحيرهم ، شأنهم فى هذا شأن الصان - كيلوت الجهلة - واستقرت كل السلطات الآن فى أيدي اللجان الحاكمة ، التى كانت منفصلة عن بعضها البعض ولكنها ذات سيادة عليا - وللمرة الاولى منذ قيام الثورة أتيح لحكومة من القوة ما مكنها من فرض سياساتها على المؤتمر وعلى البلاد بأسرها .

وتوحي خطب أعضاء لجنة الأمن العام بأن بعضهم على الاقل أصبح يعتبر الثورة أكثر فأكثر صراعا بين معنويات مجردة - كان روبسبير ينحو دائما للنظر الى قضيته وقضية الفضيلة على انهما شئ واحد ، واعتبار خصومه أشرارا بحكم الواقع ، ولكن هذه النزعة ازدادت وضوحا منذ هجومه على حملة التجريد - فما لبثت الجمهورية أن أصبحت فى نظره هى وحكم الفضيلة شيئا واحدا ، وفى هذا يقول سان - جوست : ان النظام الملكى ليس مسألة حكم ملك ، انه الجريمة -

والجمهورية ليس قوامها مجلس للشيوخ ، فهي الفضيلة . ومثل هذه النظرة بالطبع ترفض أى توفيق مع الاشرار : « ان الجمهورية توحدنا ضد جميع الرجال الاشرار ... ان الشعب يحكم بالعقل ، أما اعداؤه فبالارهاب ( وهذا سبق خلقى لدكتاتورية البرولتاريا الديمقراطية الماركسية ) . وحكومة الجمهورية هي تحكم الحرية في الطغيان . وكل من لا يكره الجريمة يعجز عن محبة الفضيلة » ( روبسيير ) . وسار سان - جوست كعادته بهذه الحجة مرحلة أبعد فقال : ان الذى يكون جمهورية ما هو القضاء التام على نقيضها ... وكل ترفق بالجريمة فى جمهورية لا يمكن أن تبنى الا على الفضيلة هو برهان دامغ على الخيانة . والوحشية التى أبداهها روبسيير وسان - جوست نحو أعداء الفضيلة هي المكمل الحتمى لرؤياهما المخلصة ، مهما تكن متعضبة ، رؤيا المجتمع الفاضل ( اليوتوبيا ) المقبل الذى تكون فيه الدولة المتذرعة بأساليب القمع قد تلاشت مخلفة مجتمعا حرا من المواطنين الزهاء ليعيشوا فى سلام ووثام . وعند روبسيير أن سبيل المواطنة *civisme* للناس الطيبى النيات رغم قصورهم هو السبيل التقليدى ، أى الذين . فالإيمان بحياة آخرة فيها ثواب وعقاب خلى بأن يعزى النعساء ويخيف ذوى الذمم الخربة . أما سان - جوست فكان يأمل تحقيق هذه الغاية نفسها بوسائل دنيوية فى جوهرها ، بذلك التأثير التشكيل الذى تحدثه « الانظمة الجمهورية » . يقول فى هذا : « يخيل الى أن الناس لن يعودوا اشقياء فاسدين اذا أعطوا قوانين تتفق مع الطبيعة ومع قلوبهم ومن ثم كان واجب المشرع أن « يغير الناس الى مايريدهم أن يكونوه » . كانت أفكار روبسيير وسان - جوست ، بمعنى من المعانى ، تمثل قصة تنوير القرن الثامن عشر ، بإيمانه بتعقل الانسان ، ووحدة المصالح العامة والخاصة ، وقوة المؤثرات البيئية ، وتمجيده الفضائل المدنية لروما القديمة ، يخفف منها « حساسية » روسو . على أنهما اذا كانا قد استهدفا خلق الجمهورية الرومانية من جديد ، فان ما أنتجاه كان رسما لشمولية القرن العشرين ، وأفكارهما تبدو عصرية بشكل عجيب . فقد أصبحت الدولة شاملة السلطان ، ومصدرا للقيم الخلقية وصاحبة الحق فى ولاء يسمو فوق جميع الولاءات الاخرى . قال روبسيير محاضرا زوجات المشبهوهين اللائى تظلمن من سجن أزواجهن : « أمن الصواب أن تتخلى النساء الجمهوريات عن مركزهن كمواطنات فلا يذكرن سوى أنهن أزواج ؟ » وأصبحت الاسرة مشبهوة لأنها مركز للولاء ينافس الدولة ، وأجمع روبسيير وسان - جوست

وبارير على ضرورة إبعاد الاطفال عن تأثيرها الخطر بأسرع ما يمكن . ولم يستطع الفرد أن يطالب بأى حق ضد الجماعة التى كانت مصدر جميع الحقوق - بما فيها الحقوق المنظمة للملكية الخاصة . كذلك كانت الدولة الفيصل الوحيد فى الذوق ، وبذلت محاولة لخلق طراز « جمهورى » فأسفرت عن نتائج من النوع الذى يتوقعه المرء . وانطوى هذا التحكم الخلقى على نتيجة منطقية هى الحرب غير المحدودة حتى يطاح بآخر « طاغية » ، لأن استمرار « الشر » عبر الحدود مصدر خطر دائم ، خطر افساد ضعاف الجمهوريين فى فرنسا . ومن ثم كان منطقيا من بارير أن يقترح « أن تتخذ جميع ألعابنا ، وجميع رياضاتنا العامة ، طابعا حربيا » ، وان لم يتفق معه روبسبير المتشكك فى الدكتاتورية الحربية .

هذه المبادئ لم تكن وفقا على جماعة فى لجنة الأمن العام وأن فصلها روبسبير وسان - جوست تفصيلا ضافيا . مثال ذلك ان بيو - فارين ، الذى ربما كانت سياساته الاقتصادية التى بسطها فى كتابه *Eléments du Republicanisme* المنشور فى ١٧٩٣ أكثر السياسات يسارية ، بذل محاولة مسهبة لتعريف « نظرية الحكومة الثورية » بعبارات شديدة الشبه بعبارات روبسبير . أما بارير فان عبارته الماثورة « ان الانسانية الصادقة قوامها اباداة أعدائك » جديدة بأن تصدر عن سان - جوست .

كانت سياسة لجنة الأمن العام خلال ربيع ١٧٩٤ محاولة لتطبيق هذه النظريات . فتمركز القمع السياسى وزيدت سرعته . واتسعت بمقتضى قانون ٢٢ بريريال ( ١٠ يونيو ) فئات « أعداء الشعب » اتساعا هائلا حتى انطبق عليها بدرجات متفاوتة تعريف المشبوهين الذى أقر فى سبتمبر ١٧٩٣ . (١٣) وكان على محكمة الثورة منذ الآن أن تطبق فى محاكمة هؤلاء عقوبة واحدة لا ثانى لها ، وهى الاعدام . ولا يباح للمتهمين أى دفاع ، ولا يستدعى شهود « ما لم يتبين أن هذا الاجراء ضرورى للكشف عن الشركاء أو لغير ذلك من اعتبارات هامة تتصل بالمصلحة العامة » ثم أُلغى فى هدوء حق النواب فى الحصانة البرلمانية بفقرة تبطل

(١٣) انظر النص فى

Thompson, French Revolution Documents, pp. 284-7

ومن دلالة الرسوم المكنة انظر

G. Lefebvre, 'A Propos de la Loi du 22 Prairial',

Annales Historiques de la Révolution Française, XXIV (1952), p. 253.

التشريعات السابقة التي لا تتفق والقانون الجديد . أما المؤتمر فقد استقبل المشروع استقبالا عدائيا بدافع الشجاعة المستميتة التي يولدها حفظ الذات ، ودخل بوردون دلوآز وتاليان على الاخص ، في جدل عنيف مع روبسبير . أما روبسبير الذي ربما كان في نيته استعمال القانون الجديد للتخلص من حفنة من النواب يعتبرهم « أشرارا » جدا . فقد احتكم الى الوسط ليوافق على « انه لا يمكن أن يكون لنا حزبان في المؤتمر ، الاخير والاشرار » . وربما كانت هذه الحجة تقنع النواب اقتساعا ابلغ لولا أن من البراهين التي ساقها روبسبير على خيانة بوردون أنه اقترح صرف مياه المستنقعات خلال موسم تناقص السمك ! ولعل عداء المؤتمر عطل روبسبير وكوطون عن محاولة استعمال قانون بريريال ضد أعدائهما البرلمانيين ، ولكن تأثير هذا القانون خارج المؤتمر كان قويا ملحوظا . فمنذ سبتمبر ١٧٩٣ راحت محكمة الثورة في باريس تحاكم عددا أكبر كل شهر وتدين من المتهمين عددا أعظم . ففي عشية قانون بريريال كانت المحاكمات قد بلغت نسبة شهرية تزيد على ٤٥٠ ، وكان ثلثا المتهمين يحكم عليهم بالاعدام . وفي يونيو ويوليو ارتفع عدد أحكام الاعدام الى ١٥١٥ - وهو رقم يزيد على نصف مجموع أحكام الاعدام الصادرة خلال كل الفترة الممتدة من انشاء محكمة الثورة الى الاطاحة بروبسبير ، وهو ٢٦٣٩ حكما . (١٤)

تمركز القضاء الثوري الآن الى حد كبير في باريس ، والى هذا يرجع بعض السبب في هذه الزيادة ، ولكن اللجنة العسكرية في نيم ، ومحكمتي أراس وكامبرى ، تابعت عملها . وأصدرت لجنة شعبية جديدة في أورانج أنشئت في ١٠ مايو ٣٣٢ حكما بالاعدام حتى أول أغسطس . (١٥) وقد شكى قاض بلجنة أورانج من أحد زملائه شكوى ذات دلالة . قال « انه يصر على أن تقدم له الاثباتات ، شأنه شأن محاكم النظام القديم » . واذ لم يكن هناك أزمة حربية ولا تهديد خطر للحكومة ، فانه من العسير الا نربط بين هذه الوحشية المتزايدة وبين سياسة روبسبير في بسط سلطان القضاء الثوري على جيوش الفاسدين وخربي الذمة .

ومما له دلالة في اتجاه لجنة الأمن العام ، وان لم يكن له نتيجة

D. Greer, op. cit., passim.

(١٤)

(١٥) يجد القارئ وصفا شديدا لتجيز لعمليات محكمة أورانج في

V. de Baumfort, Episodes de la Terreur. Le Tribunal Révolutionnaire d'Orange (Avignon, 1875).

عملية ذات بال ، ذلك المرسوم الذى ووفق عليه فى ٢٦ مايو ، والذى  
خضى بالأا يؤسر بريطانيون أو هانوفريون . ويبدو أن هذا الامر أهمل  
فى كل مكان تقريبا ، ولكنه أفضى فعلا الى قتل بحارة باخرة تجارية  
بريطانية استولت عليها الفرقاطة لابودوز فى البحر المتوسط فى شهر  
يوليو . (١٦)

أما فى الجانب الايجابى للحكومة ، فقد اعلن روبسبير فى خطاب  
اللقاء فى ٧ مايو أن الحاجة تمس الى ثورة خلقية تكمل العمل الذى  
أدته ثورة القرنين السابع عشر والثامن عشر العلمية . وبعد أن هاجم  
حركة التجريد ولا دينية مفكرى القرن الثامن عشر ، وبعد أن أكد القيمة  
الاجتماعية والسياسية للعقيدة الدينية ، اقترح سلسلة من الاعياد  
القومية لتثبيت المبادئ الجمهورية . وكان اول هذه الاعياد الموافق ٨  
يونيو - أحد العنصرة - احتفالا بالكائن الاعظم . اقيم بأبهة رائعة فى  
جارسيس ، وقام روبسبير نفسه بالدور الاول بوصفه رئيس المؤتمر .  
وكان فى ذهنه أن دين الدولة الجديد اعلان عام عن الايمان بالله وبخلود  
انروح ، وهو ايمان يستطيع المؤمنون فى جميع الاديان قبوله ، مع ميل  
نحو القومية والوطنية قصد به دعم « فضيلة » الضعاف من المواطنين .  
وكانت الاقاليم الآن قد تعلمت أن تقبل أوامر الحكومة المركزية دون  
نقاش ، ولكن مقاصد روبسبير كان فيها من الغموض ما يحتمل تأويلات  
متباينة . فبعض الاقاليم افترض ان الدين الجديد عود الى الكاثوليكية ،  
فاحتفل بعيد العنصرة بحرق البخور واقامة الصلوات . على ان التوحيد  
بين الكائن الاعظم والعقل كان أكثر شيوعا . قال صحفى فى أوك شارحا  
الامر لقرائه « يجب أن ننقش على واجهة هياكلنا عبارة « الى الكائن  
الاعظم » بدلا من « هيكल العقل » ، وهذا معناه احوال العلة محل  
المعلول ، ولكن الهيكل سيظل رغم ذلك مكرسا للعقل ، لان العقل وحده  
هو الذى يستطيع أن يؤدى للكائن الأعظم فروض الولاء الواجب له » (١٧)  
وأخرجت « الجبال » المقدسة التى استعملت فى أعياد العقل مرة أخرى ، وكانت  
٢٢ احتفالات الجديدة شديدة الشبه بالقديمية ولم ينقصها الا تحطيم الأصنام  
والحماسة السوقية التى فاضت بها احتفالات « المساخر » . وجنح دين

الدولة الجديد الى أن يظل ديننا رسميا فقط ، لا يجتذب غير البورجوازي  
الفولثيرى الذى ألف تجريداته . وهكذا فقدت الحكومة مرة أخرى اتصالها  
بأفراد الشعب العاديين الذين مجدتهم دون أن تفهمهم قط .

كانت السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى انتهجتها لجنة الأمن  
العام تستهدف ايجاد اقتصاد حى يكفل الرزق للجميع بشروط تفرضها  
الحكومة ولا تفاوض فيها مع المصالح الاقتصادية الطائفية . لذلك أعيد النظر  
فى قانون « الحد الأقصى » فى ٢١ فبراير ، طبقا للنتائج التى تمخض عنها  
تحقيق واسع قامت به لجنة الأغذية . وكانت هذه اللجنة قد حاولت  
التحقق من تكلفة انتاج جميع السلع العامة الاستعمال فى مواطنها فى  
١٧٩٠ . ثم زادت أثمانها بمقدار الثلث ، وأخذت فى الاعتبار نفقات  
النقل ، وخول تجار الجملة ربحا قدره ٥٪ على تكلفة السلع مضافا إليها  
النقل ، وتجار التجزئة ١٠٪ . والقصد هو ضمان رزق معقول للتاجر  
« الفاضل » أى جعل التجارة « فاضلة » - ولكن نتيجة نقل فائض الربح  
للمستهلك كانت رفع الأسعار ، لا سيما حيث ارتفعت تكاليف النقل .  
فارتفع ثمن الرطل من اللحم البقرى فى باريس من ١٣ سوا وه دنانير  
deniers الى ١٦ سوا . وفى قسم كرسى بمديرية اللزوم  
ارتفع ثمن السكر المجلوب من بوردو الى أكثر من مثليه . وحتى لو كان  
« الحد الأقصى » محترما فان الأجراء كانوا الآن أفقر منهم فى ١٧٩٠ لأن  
أجورهم لم تزد الا بمقدار ٥٠٪ . والواقع أن تنفيذ الرقابات على الأسعار  
تراخى بعد القضاء على الايرتيمين ، فاتجه مستوى معيشة الاجير فى المدن  
نتيجة لذلك الى الهبوط هبوطا أشد حتى من ذى قبل . (١٨) على أن  
نصيبه اليومى من الحبز الذى تعينه الدولة بالمال أعطاه قسسطا من  
الطمأنينة ، وكثيرا ما زادت معدلات الأجور على الحد الأقصى فى باريس  
على الأقل .

قدم سان - جوست للمؤتمر مراسيم فنتوز المشهورة فى ٢٦ فبراير  
و ٣ مارس ، وهى التى وصفها جوريس وصفا فيه شئ من الغرابة بأنها  
« ارهاق مشوب بالاشتراكية » أما المبدأ الذى استندت اليه فبسيط :  
فاخونة فقدوا كل حق فى الملكية . لذلك يمكن استخدام ممتلكاتهم فى  
محاولة للقضاء على الفقر . فتقوم ست لجان بمحاكمة المشبوهين السجناء  
وتعطى أملاك من يدانهم للفقراء . أما أثر هذا التشريع فكان يتوقف



يُالطبع على عدد المشبوهين وعلى مقدار ثروتهم ، وهو موضوع لا يوجد عنه معلومات دقيقة . وتتفاوت التقديرات بين ٩٠.٠٠٠ ( حسب تقدير ماتيه ) و ٥٠٠.٠٠٠ ( حسب تقدير جريز ) (١٩) . وليس واضحا هل كان في نية سان - جوست واللجنة توزيع الأملاك المصادرة أم بيعها وتخصيص حصيلة البيع لاعانة الفقراء . على أن هذه القوانين لو نفذت لثلثت على أحسن تقدير نقلا للثروة تشويه المصادفة والمظهرية ، ولا يمكن اعتبارها خالقة للأساس النظري لأى نظام اجتماعى جديد . والواقع انها أثارت المؤرخين أكثر مما أثارت معاصريها . فأهل المدن من الصان - كيلوت - وان وقعت هذه القوانين من نفوسهم موقعا طيبا - ما كان ليعزيهم كثيرا الأمل في أن يمتلك الواحد منهم نصف فدان في الريف ، أما فقراء الريف فقد خشى بعضهم على الأقل أن يكون المشروع كله خطة قاسية ينقل بمقتضاها من مواطنهم من قرروا أنهم لا يملكون سببا من أسباب الرزق (٢٠) على أنه ما دامت المراسيم لم توضع قط موضع التنفيذ فان مناقشة أهميتها هي مناقشة نظرية لا أكثر .

على أن الشك في أهمية هذا الذى سماه ماتيه تلك التسمية الغريبة « نقل ضخمة للملكية من طبقة سياسية الى أخرى » لا يعنى أبدا الطعن فى اخلاص لجنة الأمن العام . فسياستها الاجتماعية كانت على العموم مستنيرة خيرة . وقد قدم بارير للمؤتمر فى ١١ مايو مشروعا ضخما لتقديم المعونة العامة والرعاية الطبية المجانية لنسبة من الشيوخ والعجزة والمرضعات والأرامل ، بما يكلف الدولة فى مجموعه ما يقرب من ١٥ مليون ليرة . ووافق المؤتمر فى ٦ يناير على قانون للتعليم نص على ثلاث سنوات من التعليم الابتدائى الإلزامى المجانى . والغى الرق فى ٤ فبراير - ولكن نابليون أعاده من جديد بعد حين . (٢١)

فالصورة العامة اذن صورة اصلاح اجتماعى نشيط ، ولكن الحكومة قصدت أن تملئ شروط عقدتها الاجتماعى ، وكان تفسيرها للمصلحة

A. Mathiez, 'Quel fut le nombre des suspects', Annales Historiques de la Révolution Française, VI (1929), 75; D. Greer, op. cit., pp. 27-28.

A. Soboul, op. cit., pp. 708-17; R. Schnerb, 'L'application des décrets de ventôse dans le District de Thiers', Annales Historiques de la Révolution Française, VI (1929), 24.

(٢١) من محاولة تعزيز المساواة الاقتصادية بتشريع الوصية انظر P. Sagnac, La Législation Civile de la Révolution Française, pp. 215-33.

الفومية شديد الوطأة على الأجير الذي حاول أن يفيد من نقص الأيدي العاملة . ففي ٥ مايو جندت لجنة الأمن العام جميع العمال الزراعيين لضم محصول الصيف ، وأمرت بدفع الأجور المقررة بقانون الحد الأقصى ، وهددت أى شخص يرفض العمل بهذه الشروط بتقديمه لمحكمة الثورة . وطبق النظام الدقيق فى أرصفة البحرية ومصانع السلاح العامة فى باريس واعتبرت أى محاولات للاضراب مناورات لشل الجهد الحربى . (٢٢) وفى ١٧ فبراير طبق جانبون سانت - أندريه على جميع ثغور فرنسا الصغرى معدلات الأجور المعمول بها فى ترسانات الدولة الكبرى ، ربما متوهما بأن هذا سيؤدى الى زيادة الأجور التى ترى السلطات الادارية أن لها ما يبررها . ولكن النتيجة الفعلية كانت خفض معدلات الأجور فوق خفضها من قبل بمقتضى قانون الحد الأقصى . والظاهر أن خوف وزير البحرية من لجنة الأمن العام منعه من التنبيه الى غلطتها ، فظلت المعدلات الجديدة سارية .

فاذا نظرنا الى هذه الاعتبارات كلها أدهشنا بعض الشيء تحمس المؤرخين الماركسيين من أمثال جوريس وماتيه للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التى انتهجتها اللجنة . فالأساس النظرى لسياستها كان النقيض التام للأساس الذى دعا اليه ماركس . وبدلا من أن تعكس قيم المجتمع الخلقية بناءه الطبقي ، خططت محاولة لاعادة تشكيل هذا البناء طبقا لمبادئ خلقية افترضت فيها السلامة فى كل مكان . وهذا هو الأساس لمذكرات سان - جوست التى تقول : « يجب أن نعطي بعض الأرض للجميع ... يجب ألا يكون فى مجتمعنا أغنياء ولا فقراء ... فالتخمة بالثروة عار » وكان تصوره لمجتمع الفلاحين الذى تسوده المساواة أكثر شبها بالأفكار الوسيطة منه بالأفكار الاشتراكية . أما من الناحية العملية فانه لم يصنع شئ يذكر لتعديل البناء الاجتماعى لفرنسا . حقا كانت اللجنة مخلصه ، ولكن لم يكن يهمها أن تنتهج سياسة تشريع طبقى . فهى تحلم بمجتمع منسجم يضحي فيه كل فرد بمصالحه الاقتصادية الخاصة فى سبيل رفاهية الجماعة . ومن ثم قصدت أن تحمي الوطنى الغنى فى الوقت الذى تخفف فيه من شقاء الفقير . ففي مجال الزراعة

(٢٢) فى موضوع مصانع السلام الباريسية انظر R. Richard, Le Comité de Salut Public et les fabrications de guerre sous la Terreur (Paris, 1922).

وفى موضوع الترسانات البحرية انظر N. Hampson, La Marine de l'An II.

كان الجبليون يعارضون فكرة اصدار قانون زراعى تسوى به ملكية الارض . ولم يكن هذا القانون قط سوى «خيال مقانه» يروع به خصومهم أنفسهم . وأكبر الظن أنهم كانوا يجهلون مافى ايجسارات الأرض من مشكلات لا حصر لها ، بحيث لم يضعوا اى سياسة واقعية لمساعدة الفقراء من الفلاحين - بل ان كوللو وكوطون لم يكونا فى ٢٠ أبريل على علم بالتشريع القائم عن بيع الاملاك القومية . (٢٣) وكان انتهاج سياسة زراعية فعالة يتطلب من الوقت قدرا أكبر كثيرا مما يسعهم اقتطاعه من مهمة حيوية هى كسب الحرب . وظل الفلاحون فى نظرهم رموزا غامضة للبراءة والاستقرار الريفين ، لا مزارعين - مستأجرين يعقود ايجار ومشكلات دورة زراعية . أما فى المدن فمن الصعب أن نرى ماذا كان فى استطاعة لجنة الأمن العام عمله لتحمى الصان - كيلوت من أن تحولهم الثورة الصناعية فى النهاية الى جماهير برولتارية . وليس من شاهد يشير الى أن الجبليين كانوا يفكرون فى أى تغيير اجتماعى جذرى يعوزه فى ١٧٩٤ الأساس النظرى والمادى . لقد كان همهم الأول هو النصر ، أما مبادئهم فتركزت حول جعل الحالة الراهنة حالة « فاضلة » . لقد حمى الصان كيلوت والفلاحون من المجاعة والتضخم السريع ، ولكن لعلهم حققوا لأنفسهم فى المنافسة الحرة التى جرت فى صيف ١٧٩٣ وضعاً أفضل مما كانت لجنة الأمن العام على استعداد لأن تخصصهم به فى الحرب الاقتصادية الصارمة فى الربيع التالى .

أما اللجنة فكانت فى موقف منيع ما دامت متحدة ، ولكنها ما ان بلغت أوج قوتها حتى لاحت بوادر الصراع فى داخلها . وقد حاول البعض تحليل هذه الانقسامات بتضارب السياسات ، ولكن ميزان الشواهد التى بين أيدينا يوحى بأن هذه الانقسامات راجعة على الأصح الى انفجار طبيعى ، انفجار رجال ذوى مزاج متسلط أرهقوا بالعمل وقل حظهم من النوم وفرضت عليهم صحبة بعضهم البعض صحبة دائمة طوال الشهور العشرة أو الاثني عشر الأخيرة . وكان نجاحهم ذاته سببا فى جعل الشجار بينهم أمرا لا خطر فيه : فقد غزت الجيوش الفرنسية أسبانيا واحتلت معظم الملاتينات فى يوليو . وهزمت الجيش النمساوى فى الأراضى المنخفضة بعد قتال شديد فى فلوروس فى ٢٦ يونيو ودخل الفرنسيون بروكسل بعد أسبوعين . وما وافى الحريف حتى كان خطر غزو فرنسا قد زال فى النهاية بعد أن أرسلت الى الجبهة ٧٥٠.٠٠٠ مقاتل . أما

الموقف البحرى فلم يكن مطمئنا كالموقف الحربى ، لأن الأسطول الفرنسى الذى دبت فيه الحياة من جديد خسر ست بوارج استولى عليها العدو وبارجه أغرقت فى المداخل الغربية فى معركة أول يونيو . ولكن لم يكن فى طاقة قوة العدو البحرية وحدها أن تطيح بالجمهورية بعد أن استعادت طولون وأمستك تقريرا بزمام الأمر فى الفندبه .

ونشب الشقاق والتناوب فى لجنة الأمن العام ، ووصف كارنو روبسبير وسان - جوست بأنهما « دكتاتوران يثيران السخرية » ، وشن كولو هجمات مقنعة على « العف النزيه » (\*) وأغلب الظن أن روبسبير ، الذى جمع فى نفسه هذا المزيج الغريب من اليوتوبية والريبة ، قد أصبح زميلا لا يعاشر . ويبدو أنه قاطع اجتماعات اللجنة من آخر يونيو الى ٢٣ يوليو . وبعد محاولة فاشلة للتوفيق تفجر الشجار فى ٢٦ يوليو حين وجه روبسبير اتهاما غامضا لأعدائه من قاعة المؤتمر . وتكلم كامبون ، وبيو ، وغيرهما ممن كانوا يعلمون أو يتوحدسون أن تكون حياتهم فى خطر ، فى صراحة مدافعين عن أنفسهم ، ورفض الاجتماع دون اتخاذ أى اجراء . وكان مجرد احتكام أعضاء لجنة الأمن العام الى المؤتمر فى ذاته معناه نهاية الدكتاتورية غير الرسمية التى تمارسها اللجنة . وبادر سان - جوست فى الغد ، التاسع من ترميدور بتقويم الثورة ، الى تأييد روبسبير ، ولكن صياح زملائه النواب طغى على صوته . ذلك أن النواب الذين كانت حياتهم فى خطر كانوا قد انفقوا أكثر الليل فى الاستعانة بتأييد نواب السهل ، وعزل روبسبير وأصحابه كما يبدو عزلة تامة . وبعد مناقشة سادتها الفوضى وافق المؤتمر على القبض على روبسبير وكوطون وسان - جوست ، وهنا أصر أوجستن شقيق روبسبير ، ولبا صديق سان - جوست ، فى لفنة تشرفهما وتشرف حلفاءهما ، على أن يقاسما النواب الثلاثة المعتقلين مصيرهم .

ثم تعقد المشهد بتدخل كومون باريس ، الذى دعا الى حركة تمرد ليرهب المؤتمر ويرد أنصار روبسبير الى مكانهم . وباتت باريس ليلية ٩ - ١٠ ترميدور فى فوضى بالغة ، اذ تبارى الكومون والمؤتمر فى الحصول على تأييد الأقسام وجنودها . (٢٤) أما الى أى حد كان مسلك اجتماعات

(\*) L'incorruptible شهرة روبسبير .. المترجم

(٢٤) انظر

P. Saint-Clair Deville, La Commune de l'An II (Paris, 1946).  
pp. 189-315.

فى وصف الاحداث

A. Soboul, op. cit., pp. 996-1025. لتحليل سلوك الاقسام .

الأقسام ( وعددها ٤٨ ) ولجانها المدنية ، ولجانها الثورية ، والحرس الوطني الذى تهيم عليه ، انعكاسا لعقائد الباريسيين السياسية ، فأمر يحوطه الشك الكبير ، فقد انقضى بعض الوقت قبل أن يكون الجمهور أى فكرة عما يجرى من أحداث - وآية ذلك أنه عندما بدأ جرس الانذار يدق ظن الكثيرون ، ومنهم النائب العام لمحكمة الثورة نفسه ، أن حركة التمرد احتجاج على المحاولة التى بذلت قبل أربعة أيام لفرض الرقابات على الأجور فى باريس (٢٥) وكانت السلطات الباريسية قد اخضعت اخضاعا شديدا لنفوذ الحكومة الثورية . وربما فسر هذا تأييد الكومون نفسه لروبسبير ، لأن « محاسبيه » كانوا يسيطرون عليه فى حين انحازت أغلبية اللجان الثورية التى اعتادت ان تتلقى أوامرها من لجنة النظام العام الى المؤتمر . ولعل المصادفات الجغرافية كان لها بعض الأهمية فى الأمر ، فان جانبا كبيرا من التأييد للكومون كان مصدره الاقسام القريبة نسبيا من الأوتيل ديفيل . وكان كثير من الأقسام منقسما أشد انقسام ، ففى موتيوس شيفولا مثلا أيد المشاة واللجنة الثورية الكومون ، بينما أيدت المدفعية واللجنة المدنية المؤتمر . ومع أننا لا نستطيع أن نصل الى نتائج حاسمة فى هذا الأمر ، فانه يبدو فعلا أن عددا على الأقل من الاقسام التى تميزت من قبل بيساريتها كانت تميل لمعارضة روبسبير والكومون . أما قسم رو الباريسى ، وهو الجرافلييه ، فقد أيد المؤتمر ، اذا استثنينا بعض التردد فى اللجنة المدنية . كذلك عارض قسم ايير المسمى بون فوفيل من حلوا محل الأب دوشين فى الكومون . ويحتمل على الجملة أن تكون ذكرى الموتى من الزعماء والمحاولة الأخيرة لحفض الأجور قد ثنتا الكثيرين من الصان - كيلوت عن الانضمام الى الكومون والى الرجل الذى اعتبروه مسئولا عن السياسة الأخيرة . اذن لم تكن حركة ٢٧ يوليو تمردا من نوع شعبى موجها ضد مؤتمر محافظ .

وهناك أمر له دلالة لا تقل عما سلف ، وهو أن المؤتمر عهد بالدفاع عنه الى باراس ، الذى أكسبته سياسة الارهاب التى انتهجها فى طولون عداء روبسبير ، وإلى لجنة ضمت بين أعضائها كلا البوردونين ، وأحدهما ابيرتى والآخر دانتونى ، وليونار بوردون الابيرتى هو الذى احتل فى النهاية الأوتيل ديفيل على رأس رجال من قسم الجرافلييه . وفى ٢٨ يوليو أطاحت المقصلة رءوس روبسبير والنواب الثلاثة الآخرين ( أما لبا

(٢٥) انظر G. Rudé & A. Soboul, 'Le maximum des salaires parisiens ١٧٩٣-١٧٩٤', Annales Historiques de la Révolution Française, ٩<sup>e</sup> ١٠ ٩ 'thermidor', XXVI (1954), p. 1.

فكان قد انتحر ) وهانريو القسائد الأعلى للحرس الوطني ، ولسكو - فلوريو العمدة ، وبايان وكيله القومي ، و ١٥ عضوا من المجلس العام للكومون . واستمرت حركة القمع الى اليوم التالي حتى بلغ عدد من هلكوا يسكنين المقصلة ٨٧ ومن قبض عليهم ٤٠ من بين أعضاء المجلس العام البالغ عددهم في ٨ ترميدور ١٤٠ .

هذه هي النقطة التي يختارها كثير من المؤرخين ليختتموا بها قصة الثورة . (٢٦) والحكم الذي ينطوي عليه هذا الاختيار خليق بأن يدهش معاصري الثورة لو عرفوه ، وهو لا مجاله تارك القراء - حتى أقلهم فضولا - يتساءلون عما حدث بعد هذا . كان في نية لجنة الأمن العام أن تواصل عملها السابق فتضيف أعضاء جددا ليحلوا محل « الحونة الثلاثة » ولكن الموقف كان قد تغير تماما نتيجة لأحداث ٩ - ١٠ ترميدور . وكان القضاء الفعلي على الكومون معناه أن أغلبية المؤتمر لم تعد في حاجة الى الحماية من حكومة دكتاتورية .

فأما الوسط فقد كان في وسعه ما دامت الحرب تسير سيرا موقفا أن يستغنى عن هيئة خلقها أسفا وأطال في أجلها بدافع الخوف . واختزلت على الفور اختصاصات لجنة الأمن العام ، وقصرت سلطتها على الحرب والدبلوماسية ، وأمر ثلاثة من أعضائها بالاستقالة كل شهر وحظرت إعادة انتخابهم فورا . وطرد العضوان الغائبان ، وهما جانبون سانت - أندريه وبريور دلامارن ، وكان من بين الأعضاء الستة الجدد توريو « الدانتوني » . أما الباقون من أعضاء اللجنة القديمة فقد استقال منهم ييو وكوللو وبارير في أول سبتمبر واستقال الاخصائيون الثلاثة كازنو وبريور دلاكوت دور ، ولنديه في ١٠ أكتوبر ، تاركين أعداءهم في مكان القيادة . كذلك سلط الهجوم على محكمة الثورة . ورفض اقتراح بالغائها لأنه سابق لأوانه ، ولكن قانون بريريال ألغى في أول أغسطس ، وتقرر ألا تدين المحكمة بعدها متهما الا اذا اقتنعت بدافعه العدائي للثورة - وهي ثغرة غيرت طابع المحكمة برمته . وكان القبض على فوكيه - تانفيل في ذاته دليلا على الاتجاه الجديد الذي اتخذته المؤتمر والحكومة .

أما الحلف غير المتجانس الذي انتصر في ٩ - ١٠ ترميدور فلم يوجد بين عناصره سوى عداتها للروبسييريين ، وقد خلق نجاحه موقفا غاية في الفوضى . فالأعضاء المخلفون من لجنة الأمن العام القديمة

(٢٦) يجد القارئ وصفا جيدا للفترة من ٩ ترميدور الى نهاية المؤتمر في G. Lefebvre, Les thermidoriens, (Paris, 1937).

يؤيدهم بعض الجبليين ، يؤملون الإبقاء على الوضع الراهن . ولكن ظهور الوسط قوة سياسية نشيطة كان كفيلا بإعادة عقارب الساعة ، ولو إلى الماضى الدانتوني . بيد أن أفرادا من الترميدوريين ، ومنهم اراهابيون سابقون كفيريون وباراس وتاليان ، ساروا أبعد من هذا كثيرا . فاعتنقوا سياسة رجعية إلى حد عدواني ، وبدأوا يهاجمون حلفاءهم السابقين . وظهرت تحت رعاية فريرون حركة الشبيبة الذهبية *jeunesse dorée* وقد جنس معظمهم من أبناء البورجوازيين الذين تهرب كثير منهم من العسكرية بتواطؤ السلطات - وهم سلف أكثر تحضرا لجنود « الصاعقة » الذين أتوا في عصر أحدث . وزاد الموقف تعقيدا أن بقايا « الساخطين » الايرتيين الذين أطلق سراح كثير منهم في فترة التراخي العام التي اعقبت حركة ٩ ترميدور ، انضموا إلى هذا الهجوم على الارهاب ، الذي القوا عليه نبعة ما أصابهم من كوارث . وبعثت من جديد بعض الجمعيات الشعبية ، والغى الحد الأقصى للمرتبات في باريس في ٣١ يوليو وقررت معدلات أعلى . وفي اقليم المورت أعاد النائب ميشو أفرادا من الصان - كيلوب إلى مناصبهم ، وكان قد قبض عليهم من قبل باعتبارهم أنصارا لايبير . واختلط الأمر على بلدية أفنيون وهي تنهي المؤتمر على انتصار ٩ ترميدور فنددت بـ « ضفدعة الوسط (marais أي البركة ) وزاحفة السهل » (٢٧) . وقام زعماء للصان - كيلوت من أمثال فارليه وبابيف - الذي أصبح لأول مرة شخصية بارزة عند اضطلاحه بتحرير جريدة « حرية الصحافة » (وعنوانها برنامج في ذاته ) - فهاجموا نظام الحكومة الثورية واعتبروا فريرون وتاليان فترة حلفاء لهم ضد الجبليين . (٢٨) وحاول لنديه ، وكان من أكثر أعضاء لجنة الأمن العام اعتدالا في السنة الثانية أن يحدد في ٢٠ سبتمبر أساسا لتسوية تعين على ضم صفوف الثوار ، عدم العودة إلى قانون المشبوهين ، وإلغاء الرقابات الاقتصادية تدريجيا ، والكف عن اصطهاد الأشراف والأكليروس بوصفهم هذا ، ولكن في الوقت ذاته لا تحقيق في انحرافات الماضى . وصوت المؤتمر بالموافقة الإجماعية ، ولكن لم يكن ممكنا أن تستل سخائم العاميين الماضيين بمثل هذه السهولة . وفي أكتوبر بدأ رد فعل ضد الجبليين ظل يستجمع القوة طوال الشتاء .

P. Vaillandet, 'Les Débuts de la Terreur Blanche en Vau-cluse', Annales Historiques de la Révolution Française, V (1928), 109.

J. Zaeker, 'Varlet pendant la réaction thermidorienne' (٢٨) انظر  
Annales Historiques de la Révolution Française, XXXIII (1961), 19 &  
K.D. Toennesson, La défaite des sans-culottes, (Oslo-Paris, 1959), pp. 56-62.

وكانت محاكمة ٩٤ من بقايا « اتحاديين » نانت الذين قدمهم كارييه لمحكمة الثورة سببا في اثارة الرأى الباريسى ضد شخص من أكثر الجبيلين مغامز وفي تنسوى سمعة المدافعين عنه . وتلا تبرئة هؤلاء الأربعة والتسعين القبض على مضطهديهم ومحاكمتهم ، وهم لجنة نانت الثورية . وضم كارييه نفسه الى المتهمين فى ٢٣ نوفمبر ، ومع أن الحكم الذى صدر فى ١٦ ديسمبر كان معتدلا الى درجة مدهشة اذ لم يشتمل الا على أحكام ثلاثة بالاعدام ، فان اعدام كارييه كان انذارا لجميع زملائه الجبيلين .

وسيطر اليمين على جميع أقسام باريس تقريبا خلال الخريف بفضل عنف الشبيبة الذهبية . وبدأ فى ٢١ أغسطس الغاء دفع ٤٠ سوا للمعدمين نظير حضورهم اجتماعات الاقسام ، وحددت الجلسات بجلسة واحدة كل عشرة أيام . وأقصى عدد كبير من الصان - كيلوت فى الربيع الثانى نتيجة لقرار عقد الاجتماعات وسط النهار . ولم تشارك الاقسام « المجددة » فى تبعة الارهاب بعكس المؤتمر ، وسرعان ما بدأت تضطهد مضطهديها السابقين . فعين ٣٧ قسما على الأقل من بين الاقسام الثمانية والاربعين لجانا لفحص مسلك زعمائها السابقين . ويمكن الحكم على العنف البالغ الذى اتسم به رد فعل الاقسام من العريضة التى قدمها قسم مونتروى للمؤتمر فى أول مارس ١٧٩٥ « ماذا تنتظرون حتى تطهروا بلاد الحرية من أكلة لحوم البشر هؤلاء ؟ . . . اقبضوا عليهم أينما وجدقوهم . . . » ان سيف القانون سيطيح بهم ويظهر منهم الهوء الذى طال افسادهم له . » (٢٩) ودفع المؤتمر تحت ضغط الاقسام المستمر الى أن يرتد سريعا على الطريق الذى سلكه فى ١٧٩٣ ، ووجه عنف الشبيبة الذهبية ضد تادى اليعاقة ، فأمرت الحكومة باغلاقه فى ١٢ نوفمبر محتجة بالنظام العام . وكان تغيير اسم السفينة « جاكوبان » ( اليعقوبى ) ذات الثمانين مدفعا فى ٢٥ نوفمبر الى « ٩ ترميدور » رمزا لهذه الفترة - وربما كان شوئا أيضا انها غرقت فى عاصفة بعد ذلك بشهرين !

أما اللجان الحاكمة فاذ أزعجها اتجاه الأحداث كافحت لتعطل المطالبات بالانتقام ، وأفلحت حينما فى حماية مينييه عضو محكمة أورانج وزميله الارهابى لوبون . ولكن المؤتمر قرر فى ٨ ديسمبر أن يعيد النواب الذين اعتقلوا لاحتجاجهم على القبض على الجيروندي ، وقد زادت عودة ضحايا الارهاب هؤلاء من الضغط فى طلب توقيع العقوبات على



الارهابيين . وفي ٨ مارس قرر المؤتمر ، بالإضافة الى إعادة الجيرونديين الباقين على قيد الحياة والذين اعتبروا من قبل خوارج على ايقانون - ومنهم اسنار ولوفيه ولانجنيه - الغاء الاحتفال بذكرى ٢١ مايو ، كذلك قرر توجيه تهمة الخيانة الى كوللو وييو وبارير وفادييه . وبدأت محاكمة تانفيل في ٢٨ مارس ، وسرعان ما انتهت باعدامه ، واعداد ١٥ من زملائه في محكمة الثورة .

أما الاتجاه في الأقاليم فكان شبيها بالاتجاه في باريس من حيث بدء حركة الانتفاض في الحريف واشتدادها حتى الربيع . وكان الصان - كيلوت في كل مكان يجلبون عن مناصب السلطة التي شغلوها في العام السالف ويحل محلهم مبعوثون جدد موفدون للأقاليم . ولكن درجة القمع تفاوتت في الشدة تفاوتاً كبيراً من اقليم لآخر . ففي الشمال على الجملة وفي أجزاء من الجنوب ، كانت الحركة معتدلة الى حد مدهش . فاكنت روان مثلاً بنزع سلاح ٢٧ «ارهابي» ، وبورج ٣٣ ، وتروا ٧٤ . وأبلغ مركز سانسير أن لا علم له بوجود ارهابيين محليين فيه . (٣٠) أما البلدية الجديدة في ميلن - ونصف أعضائها قبض عليهم باعتبارهم مشبوهين في السنة الثانية - فقبضت على ستة من أعضائها السابقين ، ثم أطلق سراحهم في خريف ١٧٩٥ . (٣١) وفي رامس أبلغت السلطات عن ٥٠ «ارهابيا» ولكن لم يقدم منهم للمحاكمة سوى ١٧ برثوا جميعاً . كذلك قدمت شالون أربعة للمحاكمة ثم ما لبثت أن أطلقت سراحهم جميعاً . (٣٢) ومما له دلالة ولا ريب أن ضحايا الارهاب في المارن لم يزيدوا على سبعة أشخاص ، ولم يكن له ضحايا قط في السين - ايمارن . أما الموقف في الجنوب ، خصوصا في المديرية التي كان لها مشاركة كبيرة في تمرد الاتحاديين فكان مختلفا جدا . (٣٣) فما ان رفع الحصار عن ليون في ٧ أكتوبر حتى ارتدت سريعا الى وضعها القديم مركزا رئيسيا للملكية يستطيع المتذمرون والهاربون من الجيش والقساوسة

A. Mathiez, 'La Terreur Blanche de l'An III', Annales Historiques de la Révolution Française, V, (1928), 401.

Courcelle, 'La réaction thermidorienne dans le District de Melun', Annales Historiques de la Révolution Française, VIII (1930), 113, 252, 329, 443.

S. Blum 'La mission d'Albert dans la Marne en l'An III', La Révolution Française, XLIII (1902), 417; XLV (1903), 193.

(٣٣) انظر في هذا الموضوع على الأخص

R. Fuoc, La réaction thermidorienne à Lyon.

المتمردون أن يجدوا فيه ملاذا أميناً . كان الحكام المحليون أنفسهم جمهوريين معتدلين ، ولكنهم لم يكونوا على استعداد لاتخاذ اجراء فعال ضد « أعداء الارهابيين » ولما أعيد تنظيم الحرس الوطنى فى ربيع ١٧٩٥ كان أحد قواده الثلاثة رجلا قام بدور قيادى فى حركة تمرد مايو ١٧٩٣ . ونحن اذا استثنينا طولون التى ظلت قلعة للصان - كيلوت حتى شهر مايو ، وجدنا فى الجنوب عموما أن المبعوثين للأقاليم من أعداء الجبليين نقلوا السلطة الى المعتدلين قبل أن يحل خريف ١٧٩٤ . (٣٤) وكان الرجال الجدد فى الغالب دعاة تهدة ، ولكنهم لم يملكو العزيمة ولا الوسيلة لحماية الارهابيين السابقين من جماهير الغوغاء التى تريد البطش بهم ومن عصابات القتل المنظمة مثل « جماعة الشمس » التى مارست نشاطها بموافقة صريحة تقريبا من النائبين اسنار وكادروا . وازدادت حوادث قتل أفراد من الارهابيين فى شتاء ١٧٩٤ - ٩٥ وبدأ أعداء الارهابيين ينظمون مذابح فى السجون اذ لم يجدوا ما يخشونه من القانون ، فقد برىء القتلة فى ١٥ مايو فى ليون وحملوا فى موكب النصر ، وكانت هذه المذابح لا تقل وحشية عن مذابح سبتمبر ١٧٩٢ فى باريس ، وان كانت أقل انتشارا . ويبدو أنها بدأت فى ١٩ أبريل فى بور حيث قتل ستة مسجونين ، وانتشرت طوال مايو والاسباع الثلاثة الأولى من يونيو الى اكس ( فبلغ ضحاياها ٥٠ ) وتاراسكون ( ٤٧ ) ومارسليا وليون ( أكثر من ١٠٠ فى كل ) . وكانت هناك تفجرات أصغر فى لون - سونيه ونيم ، وتمردت طولون فى منتصف مايو وحاولت أن تخف لنجدة جماهير الصان - كيلوت فى مارسليا ، ولكن النتيجة كانت تمزيق قواتها . واقتصر « الارهاب الأبيض » على الجنوب الشرقى « ففى الباس - برنيه مثلا يبدو أن القمع كان معتدلا كما كان فى الشمال - ولكن المذابح نشرت الذعر فى بروفانس والمناطق التى على حدودها وتركزت ذكريات لا تقل مرارة عن ذكريات ١٧٩٣ - ٤ . (٣٥) .

ووجد المؤتمر نفسه عاجزا عن فرض أى نوع من أنواع السياسة المعتدلة . فحاول ان يهدىء الفندية والشمال الغربى بالمصالحة ، وعرض العفو العام على جميع من يستسلمون سواء القادة منهم أو الجند . وكانت النتيجة عددا من الهدنات المحلية أجريت مفاوضاتها فى ربيع ١٧٩٥ .

Vailland, loc. cit., 109.

(٣٤) انظر الامثلة فى

S.L.M. Fréron, Mémoires Historiques sur la réaction royale (٣٥) et sur les Massacres du Midi (Paris, 1824), passim; A. Richard, Le gouvernement révolutionnaire dans les Basses-Pyrénées, pp. 211-18.

وأوشكت أن تكون استسلاما من الجمهورية : فقد عرض على المتمردين العفو العام ، ورد ممتلكاتهم ، والاعفاء من الخدمة العسكرية ، وحرية العبادة حتى للكهنة المتمردين . وتقرر أن يحتفظوا بسلاحهم وعهد اليهم بحفظ الأمن في اقليمهم . ونتيجة لهذا انتشر نفوذ الشوان في شطر كبير من نورمانديا وتركت المراكز الريفية في الشمال الغربي من الناحية الفعلية لنفوذهم .

كذلك وجد المؤتمر نفسه عاجزا عن تنفيذ السياسة الاقتصادية التي ارتأها . ففي ٧ سبتمبر مد العمل بالحد الأقصى العام لمدة سنة ، ولكن في ٩ نوفمبر قصرت عقوبة المزارعين الذين لم ينفذوا أوامر الاستيلاء على مصادرة الغلال المطلوبة . فلما استجمعت حركة الانتفاض مزيدا من السرعة ألغى الحد الأقصى ذاته في ٢٤ ديسمبر وإن مد نظام الاستيلاء لاطعام المدن شهرين آخرين . ولم يبذل اليسار أي محاولة جادة للدفاع عن الحد الأقصى ، وتقبل موت هذا القانون دون كبير أسف عاجل . ثم أعفيت التجارة الخارجية ، باستثناء الغلال ، من جميع الرقابات في ٢ يناير ، وإن لم تعف السفن التجارية من استيلاء الدولة عليها حتى شهر أغسطس . وأغلقت ورش السلاح القومية تدريجيا ، وبذلت محاولة حذرة للعودة الى نظام العقود الحربية الخاصة . ولكن المتعهدين لم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم ، أما تجارة الغلال فلو أطلقت بعد محصول ١٧٩٤ الرديء لتضورت المدن جوعا . وفرضت السلطات المحلية رقابتها الخاصة متجاهلة الحكومة المركزية . ولجأ مركز بيرج الحصب في مديرية النور لأول مرة الى الزام الفلاحين المتمردين باطعام الجنود وايوائهم - دون نجاح يذكر ، لأن بعض المزارعين سروا لهذه الحماية من غارات العصابات المتزايدة في الريف . وقد ذهب المرحوم الأستاذ لفيغر في وصف التدابير الاقتصادية الى حد القول بأنها كانت أشد مضايقة وتكلفة لأغلب المزارعين من الارهاب السياسي الذي لم يصيبهم من أذى الا التخويف . (٣٦) واضطر المؤتمر أخيرا الى أن يعكس سياسته ، وأدخل قانون ٢٩ سبتمبر ١٧٩٥ أوسع سلسلة عرفتها الثورة من الرقابات على تجارة الغلال .

وكان لتراخي الرقابات في شتاء ١٧٩٤ - ٩٥ ، والارتفاع المستمر في نسبة نفقات الحرب ، والتهرب الجزئي من الضرائب ، والانخفاض في بيع الأملاك القومية - لأن أراضي الكنيسة فرغ معظمها قبل ذلك ، ولأن

الاستثمار في أملاك المهاجرين بدا مع الزمن أمرا غير مأمون العاقبة - كان لهذا كله أثره في زيادة التضخم . ففي النصف الأول من سنة ١٧٩٥ ارتفعت جملة السندات المتداولة من ١٠ الى ١٧ مليار ليرة . وكانت قيمتها آخذة في الهبوط منذ نهاية ١٧٩٣ : فهبطت من ٣١٪ في يوليو ١٧٩٤ الى ٢٠٪ في نهاية السنة والى ٨٪ في أواخر مارس ١٧٩٥ . وارتفعت أسعار الطعام بنسبة أسرع حتى من نسبة هبوط السندات . فتضاعفت في باريس بين فبراير وأبريل ، أما في ليون فكانت تكاليف المعيشة أعلى كثيرا منها في العاصمة ، إذ بيع الخبز بسعر ٤٥ سوا للرطل في مارس . وتبين حسابات مدام أوصل المنزلية في نانت اتجاهها ربما كان عاما في أرجاء كثيرة من البلاد . فقد بدأ مصروفها الشهري في الارتفاع في نوفمبر ١٧٩٤ ، ولم يهبط قط دون ٣٠٠ ليرة من ديسمبر فصاعدا . وبدأ التضخم الخطير في مصروفها في شهر مارس . ففي مايو ( أو فلوريال على الأصح ) أنفقت ٨٢١ ليرة ، وفي ترميدور ( يوليو - أغسطس ) ٣٩٠٥ ليرة . ثم هبط مصروفها الى ١٣٣١ ليرة في الشهر التالي ، ربما بسبب نقص السلع لا بسبب انخفاض الأسعار ، ولكنه ارتفع فجأة الى ٢٥٠٩٨ ليرة في برومير ( أكتوبر - نوفمبر ١٧٩٥ ) ، إذ أنفقت على الخبز وحده ١٧٢٦٤ ليرة . وهنا أقلعت - ولا غرابة - عن أى محاولة لقيد حساباتها على الإطلاق ولم تعد إليها الا عند مجيء نابليون . (٣٧)

على أن الأثر الهوائي المتقلب للتضخم لم يسر في اتجاه معين واحد . فقد ارتفع حساب الطعام عند مدام أوصل بأكثر من ٥ ضعفا ، ولكن إيجار بيتها لم يتغير ، وكان على المالك في أغلب الظن أن يشتري هو أيضا طعامه . وقد لقي الأجير عنتا شديدا من ارتفاع الأسعار المستمر ، ولكن المزارع المستأجر كان يؤدي إيجارا طفيفا ، وانتهم كثير من الفلاحين الفرصة لتصفية ديون قديمة بسندات عديمة القيمة تقريبا . ولم يأذن المؤتمر للملاك الأرض بتحصيل نصف إيجاراتهم عينا الا في يوليو ١٧٩٣ . (٣٨) يتضح من هذا أن تضخم السنة الثالثة أثر في جميع الطبقات ، ولكن الأغنياء كانوا يستطيعون في كثير من الحالات أن يعوضوا

(٣٧) Gaston Martin, 'La vie bourgeoise à Nantes sous la Convention d'après le livre de comptes de Madame Hummel', La Révolution Française, LXXXVI (1933), 236.

P. Massé, 'Les Amortissements de Rentes Foncières en l'An (٣٨) III', Annales Historiques de la Révolution Française, XXXIII (1961), 349.

أنفسهم بشراء الأملاك القومية بسنداتهم الهابطة القيمة ، وكان عندهم على أية حال احتياطي من الأملاك يعينهم على اجتياز أسوأ الظروف . أما الصان - كيلوت ، فكان موقفهم موقف العجز بعد بيع مقتنياتهم القليلة أو رهنها ، وزاده سوء حلول شتاء بالغ القسوة ، اذ تجمد كثير من الأنهار وكان في الامكان عبور نهر السين على الاقدام في باريس . وظهرت الذئب الجائعة حتى في شوارع المدن . وتعطلت المواصلات أو كادت ، وكان من أثر ذوبان الثلوج الكثيرة أن تحولت الطرق الى برك موحلة والأنهار الى سيول فجرت كباريها . وغدا اطعام المدن مهمة بالغة المشقة ، ولقى الفقراء في كل مكان رهقا شديدا ، ولم يترك لهم البرد والجوع متسعا من الوقت للسياسة . أما في المدن الكبرى فكانوا يتلقون على الاقل نصيبا ضئيلا من الخبز المعان من الدولة ، ولكن زيادة التهرب من أوامر الاستيلاء على الفلال هبطت بالجرارية في باريس الى نصف رطل من الخبز للفرد في منتصف مارس ، ومع أن الارز صرف فوق جارية الخبز فإن الفقراء كثيرا ماكان يعوزهم الوقود لظهوهم . أما القرى فلعل الاحوال فيها كانت أسوأ حتى من هذا على من لا يستطيعون الاستكفاء الذاتي ونشبت الفتن في مركز بيرج . وقد بين كب أن نسبة الوفيات في روان والهافر في السنتين الثالثة والرابعة ارتفعت ارتفاعا شادا ، ويرى تونسون أن نسبة الانتحار والموت ارتفعت ارتفاعا حادا في باريس في ربيع ١٧٩٥ . (٣٩) فاذا أضيف الى هذا آثار « الارهاب الابيض » في أرجاء الجنوب ، واضطهاد الثوار في كل مكان اضطهادا أكثر اعتدالا ، انظر على طرد الكادحين من أعمالهم وسجنهم ، تجلت لنا بشاعة هذا الشقاء الذي كابده الفقراء عامة والمجاهدون السابقون من الصان - كيلوت خاصة .

وأصبح التناقض بين هذا الضنك ، وبين مازفرت به القلة المستفيدة من التضخم من حظوظ المضاربة ومن ثراء فجائي ، أشد إثارة للغضب والسخط بسبب ماطرأ على مناخ الرأي من تغير . (٤٠) ذلك أن حياة المجتمع الراقي دب فيها النشاط من جديد بعدما أصابها من

R.C. Cobb, 'Disette et mortalité, la crise de l'an III et de (٣٩) l'an IV à Rouen, Annales de la Normandie, 1956; K.D. Toennesson, op. cit., p. 126, no. 29; R.C. Cobb, 'Problèmes des subsistances de l'an II et de l'an III, à l'exemple d'un petit port normand, Honfleur', Actes du 81e Congrès des Sociétés Savantes (Rouen-Caen, 1956).

(٤٠) يجد القارئ بعض الأمثلة للمضاربة الناجحة في استئجار ضياع المهاجرين في M. Marion, La vente des biens nationaux pendant la Révolution, Chap. VI.

خسوف في ١٧٩٣ . فراح المصرفيون الأغنياء والمضاربون الناجحون وزوجاتهم وخليلاتهم يسرفون في الانفاق اسرافا انعكس فيه شعورهم بالفرج بعد الضيق ، كما انعكس احساسهم المستمر بعدم الاطمئنان . وسرت الحياة في الصالونات مرة أخرى . أما الموضات ، موضات الرجال والنساء على السواء ، فقد شطت شططا عجيبا في اسرافها وظهر فيها أصحاب « الغريب » و « المعجز » incroyables et merveilleuses وكان شتاء ١٧٩٤ - ٩٥ أبهج شتاء للثورة وأرهبه معا . واشتهرت « مراقص الضحايا » حتى في المجتمع الراقي في ذلك العهد ، وفيها يسلي أقارب ضحايا المقصلة بعضهم بعضا بمنظر أقيمتهم وقد جرت كأنها تعد لـ « الموسى الوطنى » ، وحول حلوقهم شريط رفيع من الحرير الاحمر . لقد كان الطعام موفورا وفاخرا لمن يستطيعون دفع الاثمان الفاحشة فيه ، وغدت آلام الفقراء أشق احتمالا بسبب هذا التناقض بين البذخ والجوع .

أما المؤتمر فتذبذب كعاداته بين الموافقة على هذه الحال والفرع منها . وانعكس ازدياد اهماله لحاجات الصان - كيلوت في سياسته التعليمية . فبعد أن أكد من جديد مبدأ التعليم المجاني والالزامي للجميع في ١٧ نوفمبر ١٧٩٤ ، عاد في ٢٥ أكتوبر ١٧٩٥ فجعل التعليم من جديد اختياريا ، وتقرر أن تعان تكاليفه بالمصروفات المدرسية التي يؤديها الآباء . وعنى النواب بتوفير التعليم الثانوى الوافى أكثر من عنايتهم بغيره ، فنص مشروع قانون في ٤ فبراير على انشاء مدرسة مركزية في كل مديرية - وهى سلف الليسيه . ولم تكن الدراسات التي تقدمها هذه المدرسة أقل كثيرا من المستوى الجامعى ، فعز بذلك دخولها على من اقتصر تعليمهم على ما لتقطوه من معرفة في المدارس الابتدائية ، وقصد بهذه المدارس المركزية écoles centrales افادة أبناء الطبقة البورجوازية الذين نالوا تعليما خاصا . كذلك كانت العناية البالغة التي بذلها المؤتمر في توفير معاهد للدراسات العليا في الطب والهندسة والفنون الجميلة ، نقيضا شديدا لاهمال التعليم الابتدائي للسكان جملة . وأكبر الظن أن مثل هذا التحيز الطبقي كان وراء قرار ٣١ مايو القاضي ببيع الاملاك القومية في وحدات كبيرة ، دون مزاد ، لمن يتعهدون باتمام الدفع في ثلاثة شهور . على أن الحكومة اضطرت للتخلي عن هذا القرار حين اتضح أن الدولة تبدد ممتلكاتها لقاء عائد تافه . فالنواب ، مهمما أملاوا في أن يحابوا الطبقات المتعلمة المحترمة ، مازالوا مربوطين بالثورة ، شاعرين شعورا مقلقا بأن الارهاب الابيض في الجنوب ، والصالونات المترفة ،

والشبيبة الذهبية في شوارع باريس - كل أولئك مظاهر أقرب للملكية منها للجمهورية . وكان لخوفهم من الانتقام الاعمى الذى سيحل بهم لو عادت الملكية أثره في الحد من التنازلات التى جرعوا على منحها . ولم يكن هذا واضحا في شيء وضوحه في سياستهم الدينية .

ذلك أن النواب ، مع ما في أكثرهم من عدم اكتراث بالمسألة الدينية في الأغلب الأعم ، حاولوا بمجرد الخلاص من روبسبير وعبادته للكائن الاعظم أن يقضوا على هذا المصدر القديم من مصادر التعب . فتركوا دين الدولة الرسمي ، دين الكائن الاعظم ، يضمحل . وفي ١٨ سبتمبر ١٧٩٤ فصلت الكنيسة الدستورية عن الدولة وأكدت الدولة العلمانية حيادها الدينى . وفي ٢١ فبراير قرر المؤتمر الاحتفاظ بالكنائس لاحتفالات الدولة الرسمية ، مع السماح للكنيسة الدستورية والقساوسة المتمردين الذين أقسموا يمين الولاء الصغيرة *petit serment* للجمهورية أن يقيموا عباداتهم الخاصة في غير ذلك من مبان يستطيعون شراءها أو استئجارها . والمهم هنا ليس نية المؤتمر بقدر ما هو رد فعل الراى العام . فمع أن التاريخ الدينى لفرنسا الاقليمية في ١٧٩٤ - ٩٥ في حاجة الى مزيد من البحث والاستقصاء ، فانه يبدو واضحا أن حركة التجريد استنفدت قوتها - فلم تعقد في بوفيه مثلا زيجات للقسس بعد ١٧٩٤ . وكان هناك كالعادة تفاوت كبير بتفاوت البيئة المحلية : ففي ليون كان العائدون الى وظائفهم من القساوسة الذين جحدوها قلة ، في حين كانوا في المارن والابو كثرة . ولكن يبدو أنه كان هناك اتجاه عام بين العلمانيين للعودة الى الكنيسة ، وكانت تنازلات المؤتمر تتخذ موارا حجة للاحتفال غير المشروع بالصلوات العامة في الكنائس . وربما كان المتعلمون ميالين للاحتفاظ بتشككهم الفولتيرى في الوقت الذى عاد فيه الفقراء الى الكنيسة . وليتنا نعرف مدى انطباق الموقف في الاقاليم الفرنسية على الموقف في المارن ، حيث راح الصحفى الرجعى ديلوا في مدينة رامس يعبث على الطريقة الفولتيرية ، في الوقت الذى عاون فيه رجل من الابارنيه ، كان قد طهر لتوه من «اللجنة الثورية» في الاحتفال بالقداس (٤١) . ويمكن القول بصفة عامة أن حياد الدولة أفاد القساوسة المتمردين أكثر مما أفاد الدستوريين الذين كانوا معتمدين على التأييد الرسمي . واتخذ القساوسة المتنعون عن الحلف فورا موقف الهجوم . ففي المارن أقنعوا بعض من حلفوا اليمين بسحبها ، وفي ليون - وفي غيرها من البلاد بلاريب - بدأوا

S. Blum, loc. cit., XLIII (1902), 417; XLV (1903), 193.

(٤١)

يهددون من حصلوا على أراضي الكنيسة . وكان معظم القساوسة المتمردين ملكيين ، وهذا هو الذى حمل الكاتب المسمى مالىه دوبان على أن يكتب ، فى شيء من المبالغة ، « ان كل من يبدأ حضور القداس عدو للجمهورية » . ولم يجرؤ المؤتمر على ترك هذا المصدر من مصادر الدعاية الملكية ينتشر فى أرجاء الريف ، ولا استطاع أن يتجاهل التهديد الذى تعرض له مشترون الاملاك القومية الذين كان يهتم بمصالحهم اهتماما صادقا . ومن ثم ارتكز حياده على أساس غير عملى ، فلما انتشرت حركة الاحياء الدينى وجد نفسه مضطرا للعودة الى اضطهاد ازداد ضيق الناس به عن ذى قبل لافتقاره الى أساس دينى أو بديل ايجابى للعقيدة التى لم يجرؤ على ابحاثها والتسامح فيها .

بلغ اليأس بجماهير الصان - كيلوت فى المدن خلال ربيع ١٧٩٥ حدا لم يعد عنده مندوحة عن القيام بعمل عنيف (٤٢) . وفى باريس كان النصف الثانى من مارس يزداد توترا يوما بعد يوم . ولكن المهيجين من الصان - كيلوت حرموا وسيلة العمل الثورى الفعال اذ أعوزتهم القيادة البورجوازية وأعوزهم الكومون الذى ينسق نشاطهم بل وأعوزتهم السيطرة على الاقسام . وبعد اسبوعين من الالتماسات وحوادث الشغب البصيرة ، غزا جمع كبير منهم المؤتمر فى أول ابريل (١٢ جرمينال) مطالبين بالخبز ، وبتطبيق دستور ١٧٩٣ ، وباطلاق سراح المقبوض عليهم منذ ترميدور ، وبتسريح الشبيبة الذهبية . على أن أحداث ١٢ جرمينال لم تكن خطرا ذا بال على نظام الحكم لان الاقسام ولجانها ، والحرس القومى ، كلهم ظلوا موالين للحكومة ، فطرد المتظاهرون من التويلرى دون كبير مشقة (٤٣) . وكانت أهم نتيجة لهذا التمرد انه زاد الرجعية السياسية سرعة فوق سرعتها . فوافق المؤتمر فورا على نفى كوللو ، وبيو ، وبارير ، الى غيانا . وقبض على ثمانية من الجبيليين البارزين منهم آمار ، وليونار بوردون ، واختبأ كامبون ، ولفاسور ، ومينييه ، ولوكوانتر وتوريو ، وأربعة آخرون . وكان فرار لوكوانتر وتوريو ، وهما من قدامى زعماء حركة الانتفاض الترميدورية ، اشارة الى المدى الذى صمم المؤتمر الآن على أن يبلغه نفى نقضه للماضى . وكان القمع أثقل مايكون وطأة على الصان - كيلوت .

(٤٢) انظر مثالا فى

R.C. Cobb, 'Une émeute de la faim dans la banlieue rouennaise', *Annales de la Normandie* (1956).

(٤٣) انظر فى وصف هذه الأحداث ، فضلا عن تونيسون ،

E. Tarlé, *Germinal et prairial* (Fr. trans., Moscow, 1959).



فاعلنت حالة الحصار في باريس ، وقبض على كثير من زعماء حركة جرمينال . وأمر المؤتمر في ١٠ أبريل تحت ضغط الاقسام بنزع السلاح في باريس والاقاليم من جميع من قاموا بدور قيادي في الارهاب . وكان نزع سلاح فرد من الصان - كيلوت معناه طرده من أى وظيفة عامة ورفض اعطائه جوازا يمكنه من السفر بحثا عن عمل ، وقد يفضى الى نبذ المجتمع له واحجام الناس جميعا عن توظيفه . ويقدر تونيسون أن نحو ١٦٠٠ من الصان - كيلوت في باريس تأثروا بهذا القانون . أما في الاقاليم فان قانون ١٠ أبريل كان في كثير من الاحيان بمثابة الاشارة للقبض على الارهابيين السابقين وتقديمهم للمحاكمة . وأكبر الظن أنه في ليون والجنوب الشرقي أعان على بدء مذابح السجون التي حدد ضحاياها .

أما استمرار هياج الشعب رغم اجراءات القمع هذه فراجع في أساسه الى تدهور الموقف في التموين . فالجراية اليومية من الخبز المعان في باريس لم تزد على ربع رطل الا فيما ندر ، وكثيرا ما هبطت بعد ذلك . فلما أطار الجوع أبواب الصان - كيلوت التمسوا حلا سياسيا ينقذهم من هذا اليأس . ونشبت الاضطرابات في أنحاء كثيرة، في اميان وروان حيث هتفت الجماهير مطالبة بـ «الخبز وملك» ، وفي باريس بـ « الخبز ودستور ١٧٩٣ » . وراح زعماء الصان - كيلوت أمثال بابيف ينادون بالتحالف مع الجبليين ، ولكن هؤلاء ظلوا لا يبدون حراكا ، ربما لان المؤتمر نجح في تخويفهم ، ومن ثم كانت حركة بريريال ، كحركة جرمينال ، أساسا حركة صان - كيلوتية . كانت الحركة الجديدة منظمة نوعا ما ، وان كان علمنا بمخططها ضئيلا . ففي ٢٠ مايو (أول بريريال) عبأ حتى سانت أنطوان قواته ، وألفت كتائبه الثلاث من الحرس الوطنى - الذين رفض ضباطهم السير - القوة الرئيسية التى غزت المؤتمر مرة أخرى ، وقتلت النائب فيرو في شجار معه . ولكن الفرصة ضاعت هذه المرة أيضا للافتقار الى القيادة . ويبدو أن الصان - كيلوت خدعهم ذكريات ٣١ مايو و ٢ يونيو و ٥ سبتمبر ١٧٩٣ ، فتخيلوا أن مظاهرة مسالمة في عمومها ستكره الحكومة على الخضوع لآرادتهم . فلم يبدلوا أية محاولة للقبض على لجان المؤتمر الحاكمة ، واكتفوا باحتلال قاعة المناقشة فيه . فلما تقدم بعض الجبليين وعرضوا أنفسهم للخطر باقتراح قوانين شعبية ، انسحبت أغلبية المتظاهرين فترة الليل واستطاعت اللجان أن تخلق القاعة وتقبض على ٤٠ نائبا لعلها اشتبهت في أنهم مسئولون عن حركة التمرد . وشهد الفد تآزم الحركة . ذلك

لأن الحكومة التي طوقت المؤتمر بالجند استدعت الحرس الوطني أيضا  
وبما لوضعهم تحت رقابة ضباطهم . وانهارت المحاولة التي بذلت لتنظيم  
كومون متمرد جديد حين قرر المؤتمر اعتبار كل من يرفض مبارحة  
الاوتيل دفيل خارجا على القانون . وانقلب الموقف في مصلحة الثوار  
حين كسب مدفعيو سانت انطوان الى صفهم مدفعيي بعض الاقسام  
الأخرى الذين صوبوا مدافعهم على المؤتمر . ولكن أحدا لم يكن مستعدا  
لتحمل تبعه اطلاق النار ، واستطاعت الحكومة بالتآخي مع الحرس الوطني  
أن تقنعهم في النهاية بالتفريق . وتحطمت الدفعة الشعبية الآن ، ووجد  
حي سانت أنطوان نفسه معزولا في ٢٢ - ٢٣ مايو . وللمرة الاولى منذ  
١٧٨٩ استدعت الحكومة جندا للمهجوم على الثوار الباريسيين . وأخفقت  
المحاولة الاولى لاحتلال الحي ، ولكن الصان - كيلوت سمحوا لطابور  
كلمين بالانسحاب دون أن يلحقوا به ضررا . وهنا هددت اللجان الحي  
يأن تعلن أنه شق عصا الطاعة ان لم يلق سلاحه . ولم تلح بوادر تعزيزات  
تأتيه من بقية أحياء باريس ، فما أقبل عصر ٢٣ مايو حتى كانت الحركة  
قد انهارت .

وقمع تمرد بريريال قمعا صارما فعلا . فتألف مجلس عسكري -  
وهو أول مجلس يستخدم ضد الثوار الباريسيين - وقام بمحاكمة  
١٤٩ ، فحكم بالاعدام على ٣٦ من المتهمين بتزعم الحركة ، منهم ستة  
نواب . وأفلح روم وجوجون ودوكونوا في الانتحار حين أعلن القرار .  
أما دوروا وسوبرانيه وبوربوت . ففشلوا في محاولاتهم وأطاحت المقصلة  
وعوسهم . وصدرت الاوامر بالقبض على عدد من النواب زاد مجموعهم  
على ٤٠ نائبا ، ويمكن أن يعتبر لوبيون من ضحايا بريريال لان قرار ١٩  
يونيو قدمه للمحاكمة على الفظائع التي ارتكبها في آراس خلال الارهاب .  
وقبضت الحكومة على عدد يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ واعتقلت الاقسام  
١٢٠٠ آخرين . وقد صدر عفو عن معظم هؤلاء الرجال المجهولين في  
النهاية ، ولكن أسرهم كانت في الغالب قد حل بها الخراب نتيجة  
لسجنهم ، وقد أصبحوا بعدها موضع شبهة ومعرضين للاعتقال كلما  
خشيت الحكومات المتعاقبة وقوع القلاقل في باريس (٤٤) . وكان في إعادة  
تنظيم الحرس الوطني بطريقة تقصى عنهم جماهير الصان - كيلوت  
ما أكمل هزيمتها الساحقة . ولم تنشب في باريس بعدها حركة شعبية  
كبرى حتى ١٨٤٨ . ولكن حوادث مايو ١٧٩٥ خلقت ذكريات مريرة

(٤٤) انظر R.C. Cobb, 'Note sur la répression contre le personnel sans-culotte de 1795 à 1801', Annales Historiques de la Révolution Française, XXVI (1954), 23.

طويلة ، وقد لاحظ المؤرخ بوشيه وهو يكتب في ١٨٣٨ أن « حفظة التقليد الثوري هم ضحايا بريريال لا ضحايا ترميدور » .

أما المؤتمر المنتصر فلم يكن التقليد الثوري مما يهمله كثيرا . والمهم لديه من حيث المستقبل القريب أن جماهير الصان - كيلوت الباريسيين أصبحوا لاهول لهم ولا قوة ، وأنه أمكن التخلص فعلا من الجناح الجبلى للمؤتمر . وكان قرار ١٠ يونيو يعرض العفو على جميع من هربوا من فرنسا بعد حركة ٣١ مايو ١٧٩٣ تأكيداً بأن الرأى الغالب رأى جيروندى فى مجموعته . ولكن الجيروندي فى كفاحهم ضد الحكومة الثورية تحالفوا أحيانا مع الملكيين ، وكان السؤال الآن هو : هل فى الامكان منع الحركة الرجعية للثورة من أن تبلغ ذروتها باعادة الملكية ؟ كان هناك مبررات كثيرة يمكن أن يبرر بها قبول لويس السابع عشر ملكا ، وهو طفل فى التاسعة ربما صلح رمزا لضم صفوف الفرنسيين حول ملكية دستورية معتدلة ، وفتح منفذا تخرج به البلاد من تيه الاحقاد الذى ضلت فيه . ولكن موته فى السجن فى ٨ يونيو قضى على هذه الآمال . وأعلن أكبر أخوى لويس السادس عشر ، الكونت دبروفانس ، نفسه ملكا . وفى ٢٤ يونيو أصدر بيانا متعصبا ضد الثورة يتوعد فيه بعقاب قتلة الملك ورد الطبقات الثلاث الى سابق مكانها واعادة البرلمانات وسلطة الكنيسة . وهكذا استحال كل بحث فى التوفيق بين المؤتمر والملكية ، ولكن بقى احتمال عودة الملكية بالقوة عن طريق الغزو الاجنبى والتمرد الداخلى ، الامر الذى يزعج بالبلاد فى حرب أهلية ومزيد من اراقة الدماء . وكانت الخطة التى وضعت فى آخر مؤامرة من المؤامرات الملكية العديدة تقضى بانزال حملة عسكرية من المهاجرين فى الشمال الغربى ، لتتصل بالشوان والفنديين الذين لم تنجح تهدئتهم الا رسميا فقط ، وبثورة فى الجنوب وغزوة من الشرق تقوم بها قوات كوندية بتواطؤ القائد الجمهورى بشيجرو . وكشفت المؤامرة كالعادة ، ووضعت الاجراءات المشددة فى ليون حدا للمذابح ، ووقف رجال الحكم المحلى ووضعت المدينة تحت الحكم العسكرى (٤٥) . أما الجنوب فقد هدد ، ولم يتعاون بشيجرو مع المتآمرين . وكل ما بقى هى قوة معزولة أنزلت فى كبيرون فى ٢٧ يونيو . ولم يمض شهر حتى كان الجيش الملكى قد سلم للقائد أوش ، ورمى بالرصاص ٧١٨ من المهاجرين بينهم عدد لا يستهان به من ضباط البحرية السابقين . ومع ان الحملة منيت بفشل ذريع ، فانها حطمت الهدنة القلقة فى الشمال .

الغربي وبعثت الحرب الأهلية من جديد بكل قسوتها ووحشيته • ونزل  
شاريت الى المعركة مرة أخرى ، فرد على اباداة المهاجرين باعدام مئات من  
الأسرى الجمهوريين •

في هذا الجو ، جو الكراهية والجوع والقهر ، قارب المؤتمر نهايته •  
فأمام تهديد الملكيين انحازت الحكومة الى اليسار • وقبض على الصحفيين  
الملكيين وأعينت الصحافة الجمهورية بالمال • وبذلت محاولة للقبض على  
شباب البورجوازيين المتهمين من الخدمة العسكرية • وجاء الآن دور  
الشيبيبة الذهبية ليسقيها جنود الجيش وجماهير الصان - كيلوت كئوس  
العذاب • وشددت السلطات في الوقت نفسه جهودها لاقضاء البقية  
المتخلفة من الجبليين عن الانتخابات القادمة • وقبض على عشرة آخرين  
منهم في ٨ أغسطس ، من بينهم حتى فوشيه ، الرجل الذي تمرس  
بسياسة الحذر والاعتدال • ووضع مشروع دستور جديد يرمى للحد من  
سلطة الصان - كيلوت وحماية جمهورية محافظة من أن يهددها نظام ملكي  
أو دكتاتوري (٤٦) • واذا كان الترميدوريون على علم بقله ما يلقون من  
تأييد في البلاد ، فقد قرروا أن يختار ثلثا النواب الجدد من أعضاء المؤتمر ،  
ولعل هذه كانت الوسيلة الوحيدة لضمان أى أغلبية ممكنة التحقيق •  
ثم طرح الدستور وقاعدة الثلثين كلاهما للاستفتاء الشعبي • فقبل الاول  
بأغلبية ساحقة بلغت ١٠٥٧٣٩٠ صوتا ضد ٤٩٩٧٨ ، لأن الناس  
كلهم تقريبا كانوا يتطلعون الى نهاية المؤتمر • أما قاعدة الثلثين التي  
كانت في الظاهر موجهة ضد الملكيين فقد ووفق عليها بأغلبية أقل كثيرا  
وهي ٢٠٥٤٩٨ صوتا ضد ١٠٨٧٥٤ • وقد رفضها الغرب ، وجانب  
كبير من الجنوب ، وجميع أقسام باريس فيما عدا الكانز - فان • وكانت  
شبهات تزوير الحكومة في احصاء الاصوات ذريعة لقيام حركة تمرد أخرى  
في باريس في ٥ أكتوبر (١٣ فندمير) على يد الملكيين هذه المرة • واتجه  
المؤتمر مرة أخرى الى جماهير الصان - كيلوت يطلب تأييدهم • فجندهم  
للدفاع عن التويلري وألغى قانون نزع سلاح الارهابيين • وعاد باراس  
- الذي كان قد دافع عن المؤتمر ضد الكومون الروبسييري - للاضطلاع مرة  
أخرى بالاستعدادات الحربية • وتقريره الذي كتبه بعد أدائه هذه المهمة ، وما  
ورد فيه من اشارة الى «حى سانت - أنطوان المشهور بتعلقه بقضية الحرية»

(٤٦) يجد القارئ دراسة لهذا الدستور في

A. Aulard, Histoire politique de la  
Révolution Française (Paris, 1921), pp. 543-77.

يمدنا بتعليق غريب على تطور الرأي الرسمي منذ حركة بربريال • وزحف جمع قوامه نحو ٢٠٠.٠٠٠ على التويلرى ونشب قتال عنيف قتل فيه ٢٠٠ - ٣٠٠ من الجانبين • أما دور نابليون القيادي وقصة «نفخة البارود» التي فرق بها صفوف الملكيين فكلاهما مختلف • وجاءت اجراءات القمع التي لا بد منها في أعقاب انتصار الحكومة • ومع أن المقبوض عليهم كانوا قلة، والذين أعدموا لم يتجاوزوا اثنين ، فقد نزع سلاح الحرس الوطني ، ووضعت باريس تحت السيطرة العسكرية • وفي ٢٦ أكتوبر قرر المؤتمر العفو عن جميع «أنواع النشاط الناشئة مباشرة عن الثورة» ثم حل نفسه أخيرا •

كانت أهم مشكلات الثورة قد فصل فيها حين حل خريف ١٧٩٥ وأخذت الخطوط الرئيسية للاحداث القادمة تتكشف • فهزيمة الصان - كيلوت والجبلين كانت نهائية ، ولم تبذل بعدها محاولة أخرى لبناء جمهورية «اجتماعية» يتزعمها البورجوازيون وتؤيدها الطبقة العاملة ، كذلك كان من الاشياء الحاسمة تلك القطيعة مع الملكية ، سواء الوطنية أو المستوردة • واذا كانت هاتان هما السياستان الوحيدتان اللتان يمكن أن تجلبا قدرا كبيرا من التأييد الشعبي ، فقد وجد قبلة الملك المحافظون أنفسهم مقضيا عليهم بعدم الاستقرار في جميع الميادين • فأما من الناحية السياسية فهم لم يستطيعوا أن ينشئوا نظام حكم يقوم على الانتخابات الحرة ، ولم يمكن تلافي انتصار أحد الجانبين المتطرفين في الفترة بين ١٧٩٢ و ١٧٩٩ الا بعدد من حركات التطهير العنيفة في جملتها • وأما في الميدان الاقتصادي فان تطبيق المبادئ اللبرالية التي كان الجميع تقريبا يؤمنون بها كان مستحيلا ما دام التضخم مستمرا بسبب الحرب • وشهدت السنة الثالثة انتصارات رائعة للأسلحة الفرنسية ، اذ قبلت بروسيا وأسبانيا وهولنده جميعا الهزيمة وعقدت الصلح مع الجمهورية • ولكن التخلي عن اقتصاد الحرب الذي اتبع في السنة الثانية حال دون القيام بأى تحد بحرى لبريطانيا ، وعجزت الجيوش المضعضة عن أن تكيل ضربة حاسمة للنمسا • وكان في الحكومة من الارتباك وعدم التأكد من أهدافها ما لم تستطع معه أن تبرم صلحا بالمفاوضة • وأما في ميدان الدين فان الترميدوريين لم يستطيعوا فرض سياسة ايجابية من وضعهم ، ولا هم استطاعوا أن يتخذوا موقف الحياد ويتركوا الأحداث تجري مجراها فلم يبق لهم الا الاحتفاظ بتوفيق غير مرغوب فيه ، وذلك بضربات متوالية يوجهونها للقوات الشعبية ، تارة لليسار وتارة لليمين • وكانت هذه الذبذبة تعنى ازدياد الاستعداد للانتحاء للقوة الحربية ابقاء على هذا

التوازن القلق • لقد استخدمت الجيوش في باريس من قبل في حركة  
بريريال ، وعاقبت المتمردين محكمة عسكرية ، وكان الجيش هو أيضا الذي  
أنقذ نظام الحكم في فندمير ، وكانت المدينتان الكبيرتان في فرنسا  
تحت السيطرة العسكرية ، ولم يكن طرد الجيش للمدنيين العاجزين عن  
الحكم دون تأييد منه سوى مسألة وقت ، وكان المغامر الساخر الذي قدر له  
أن يغصب تراث الثورة قد أصبح فعلا شخصية متميزة بين المنتصرين في  
فندمير •

## الفصل العاشر

# ما بعد الثورة

« كل الناس يجوز العفو عنهم ماداموا كلهم في  
حاجة إلى العفو »  
بارو ، « ملاحظات جديدة دفاعا عن اشتروا  
أملاك المهاجرين »

درج الناس طويلا على اعتبار الثورة الفرنسية نقطة التحول الحاسمة  
في تاريخ أوروبا الحديث ، أو «مفروق طرق العالم الحديث» كما يقول روبرت  
بامر . بيد أنه قد ظهر حديثا اتجاه ينكر عليها أى أهمية بالغة كهذه .  
وقد بسط د. جيران في كتابه «Lutte des classes sous la Première  
République» (D. Guérin) « صراع الطبقات في عهد الجمهورية  
الاولى » دعوى القائلين بأن الثورة أساسا حركة بورجوازية ، وحركة غير  
حاسمة بحكم الواقع ، بسطا فيه تفصيل كثير مقنع . أما الاستاذ أ .  
كوبان A. Cobban في محاضراته الافتتاحية التي ألقاها في تاريخ  
أحدث - والتي أعطاها عنوانا مقصود الدلالة هو «خرافة الثورة الفرنسية» -  
فقد خلص الى نتائج شبيهة بهذا بعض الشبه من نقطة بداية مختلفة جدا .  
فهو يرفض الرأي الماركسي القائل بأن الثورة تمثل انتفاضة طبقة وسطى  
صاعدة ضد مجتمع تغلب عليه الارستقراطية ، ثم يؤكد مدى اختفاء  
« الاقطاعية » فعلا قبيل ١٧٨٩ ، واججام سياسات الجمعية التأسيسية  
المعادية للاقطاع ، وتقلد المحامين وأصحاب المناصب في الحكومة الملكية ،  
لا التجار والرأسماليين ، زمام المبادرة . وعند كوبان أن القوة المحركة  
الحقيقية وراء الحركة هي شعور القهر عند شاغلي هذه المناصب الملكية ،  
الذين أكدوا حقهم في الوظائف العليا التي حرموا منها في فرنسا لضعف  
أصلهم (١) . وهذا التشديد على أمانى الثوار وانجازاتهم المحدودة .

(١) A. Cobban, The Myth of the French Revolution (1955).

وانظر أيضا تعليقات Palmer Lefebvre وجواب كوبان عنها ، في  
Annales Historiques de la Révolution Française, XXVII (1956), 337;  
XXXI, (1959), 154, 387.

وما يفهم منه من أن الثورة هي إلى حد ما من خلق مؤرخيها ، يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتمحيص .

فمن الواضح لأول نظرة أن الفكرة الجماهيرية التي تزعم أن الثورة الفرنسية كانت فترة تقطيل أعمى فكرة فيها غلو شديد . فاستخدام الطرق التي تستخدم في الانتاج الضخم للتخلص من الخصوم السياسيين بدعة استحدثتها القرن العشرون . ولعل « حكم الارهاب » إلى وقت اعدام روبسبير لم تكذب تبلغ ضحاياه ٣٠.٠٠٠ شخص ، يضاف اليهم ١٠.٠٠٠ آخرون ماتوا في السجون . (٢) والكثرة العظمى من هؤلاء الآلاف الثلاثين أعدموا بدعوى اشتراكهم في الحرب الاهلية . أما محكمة الثورة في باريس ، مركز الكثير من الاساطير الرهيبة ، فلم تحكم بالاعدام على أكثر من ٢٦٣٩ سجينا . ونسوق هنا احصاءات مقارنة أخرى ، لا تهوينا من ضخامة هذه الاعداد ، بل لمجرد وضعها في المكان الصحيح من غيرها . فقد رمى بالرصاص في مايو ١٨٧١ من الكومونار communards وكلهم تقريبا باريسيون ، ١٥.٠٠٠ - ١٧.٠٠٠ ، وأعدم عقب تحرير فرنسا في ١٩٤٤ عدد ربما بلغ ٤٠.٠٠٠ . وبلغ عدد من لقوا حتفهم في حوادث الطرق في بريطانيا في ١٩٦٠ ، ١٣ من كل ١٠٠.٠٠٠ من السكان ؛ أما عدد من أعدموا بسبب الجرائم السياسية ( باستثناء الاشتراك في الحرب الأهلية ) في فرنسا في ١٧٩٣ - ٩٤ فكان أقل من ٢٤ في كل ١٠٠.٠٠٠ .

ومبالغة الجماهير في اتساع مجال « الارهاب » لا تفسر تماما بقول شكسبير :

« ان المذنبات لا ترى في السماء اذا مات الشحاذون ، أما موت الملوك فتسطع بنبته السماوات ذاتها » .

فضحايا الارهاب كان أغلبهم رجالا ونساء مغمورين . ومن بين الـ ١٤.٠٨٠ الذين يعرف أصلهم الاجتماعي لم يكن سوى ١.١٥٨ من أصل نبيل و ١.٩٦٤ من الطبقة المتوسطة العليا . (٣) حقيقة كانت هناك حالات صارخة كادت تستأصل فيها شأفة الأسر البارزة ، كأسر نواي ومونموران ، ولكن أرفع القوم مكانة لم يكونوا بالضرورة أشدهم معاناة وأكثرهم ضحايا . ذلك أن قمة الارستقراطية كانت تتألف من الادواق والاشراف أو

D. Greer, The Incidence of the Terror during the French Revolution, pp. 25-37, 196.

Ibid., Table VI.

(٣)



الامراء • ducs et pairs ، الذين بلغ عددهم ٣٨ فى ١٧٨٩ • ويبدو أن ثلاثة من رتب هؤلاء الاشراف انتهى أمرها بموت أصحابها بأسباب طبيعية ، أما الباقون وعددهم ٣٥ فلم أستطع أن أتتبع ٧ منهم ، وقتل من الباقي اثنان خلال مذابح الثورة ، وأعدمت محكمة الثورة ٥ ، وهرب ١٦ من فرنسا ، ولم يضار ٥ آخرون بأكثر من السجن فترة وجيزة • ومعنى هذا بعبارة أخرى أنه لم يلق حتفه نتيجة للثورة سوى دوق شريف واحد من كل أربعة أو خمسة • وإذا أخذت طبقة الاشراف جملة ، وكانوا يبلغون ٤٠٠٠٠ فى ١٧٨٩ ، وجدت ١١٥٨ منهم أعدموا ، و ١٦٤٣١ آخرين فروا من البلاد • (٤) وحتى لو فرضنا أن كل ضحية أو مهاجر ينتمى لأسرة مختلفة ، لكان من الواضح أن أغلب الأسر النبيلة لم تتأثر تأثراً مباشراً ، وإن كان لكثيرين منهم مثل فريير قريب بين المهاجرين • إذن فالارهاب لم يقض اطلاقاً على طبقة النبلاء وإن ذهبت نسبة لا يستهان بها منهم الى المنفى حيناً أما لتحارب الثورة وأما لتنجو منها •

كذلك كان نقل الملكية الذى أحدثته الثورة أقل تطرفاً بكثير من عقل الملكية الذى أحدثته هزات القرن الحالى الاجتماعية الكبرى • فلم تنزع أملاك طبقات اجتماعية بأسرها ، بل أملاك أفراد أدينوا لجرائم شخصية • ولا يحتمل اطلاقاً أن تتاح لنا الاحصاءات الوثيقة عن النتائج الاجتماعية التى خلفها بيع أملاك الكنيسة والمهاجرين ومن أدينوا بجرائم العداة للثورة • وقبلما تشير الشواهد - حتى اذا كانت لاتزال باقية - بدقة كافية الى الوضع الاجتماعى للمشتري الأصلى • إذن لا بد من تتبع التاريخ التالى لبيع كل عقار من الارض أو البناء ، لأن كثيرين ممن اشتروا الاملاك القومية اشتروها لأغراض المضاربة ، وكان بعضهم أقرباء أو وكلاء للمهاجرين المنزوعة أملاكهم ، يشترون لحسابهم • ومن ناحية أخرى باع بعض المهاجرين ، حين سمح لهم بالعودة الى فرنسا ، شطراً من ضياعهم التى بقيت لهم ليجمعوا من بيعها بعض المال • وبعد عودة الملكية ردت الاملاك القومية التى لم يتم بيعها الى ملاكها الاصليين أو الى ورثتهم • كذلك ربما حملت الادانة السياسية أو التهديد الناجح بعض شاغلي الاملاك الجدد على أن يعيدوا بيع الاملاك لأصحابها السابقين بأقل من قيمتها السوقية • وقد قصد بالتعويض الذى قارب مليارات الفرنكات ، والذى ووفق على صرفه للمهاجرين فى ١٨٢٥ ، اعانتهم على شراء ضياعهم من جديد أو شراء ضياع

مظهرها ، ولما كانت الظروف شديدة التفاوت من بقعة الى بقعة ومن أسرة الى أخرى في نفس البقعة ، فان الوصول الى بيان دقيق لأثر الثورة في ملكية الارض يقتضى دراسة مفصلة لكل كومون في فرنسا خلال فترة تمتد ٣٥ عاما ، وحتى لو أتيح لنا هذا لما سمح اختفاء كثير من الوثائق وغموض غيرها بأكثر من نتائج تقريبية . ومن ثم فالملاحظات التالية القائمة على دراسات مفصلة لمديريات النور ، والشير ، والجيروند ، ولرکز سان - بل في البا - دكاليه ، هي ملاحظات اجتهدية لا أكثر (٥) ومع ذلك فالتشابه الجوهري بين هذه المديريات رغم ما بينها من بعد جغرافى ومن خلاف فى التشكيل الاجتماعى وتناقض فى التجربة الثورية ، يوحى بأن شهادتها قد تصدق بصفة عامة على البلاد جملة .

ففى أسفل السلم الاجتماعى يبدو أن الدولة اخفقت اخفاقا واضحا فى المحاولة التى بذلتها لنشر ملكية الارض بقانون ١٣ سبتمبر ١٧٩٣ الذى قدم قرضا قدره ٥٠٠ ليرة لبعض المعدمين ليستعينوا به على شراء الاملاك القومية . ولم يعثر ماريون الا على ٤٠ حالة استخدمت فيها هذه القروض فى الجيروند ، وحالة واحدة فى الشير ، ولم يكتشف لفيفر الا حالات قليلة جدا فى النور . وقد انتهى ساليه الى النتيجة ذاتها فى مركز سان - بل . وأما منطقة فرساي فيلوح أنها شذت عن القاعدة لان كثيرا من منح الليرات الخمسمائة استعملت فيها ، ولكن الارض التى اشترت بهذه الطريقة أعيد بيعها بعد قليل فى حالات كثيرة . (٦) ولكننا نجد من الناحية الاخرى أن قوانين يونيو - يوليو ١٧٩٣ التى قضت بتقسيم أملاك المهاجرين قطعا صغيرة طبقت بدقة . وقد بيعت قطع كثيرة بأقل من ٥٠٠ ليرة ، فاستطاع بذلك رقيقو الحال أن يحصلوا على بعض الارض - من ١٧٩٣ الى ١٧٩٥ على الاقل . وفى مركز سان - بل بلغت القطع ذات الافدنة الخمسة فما دون ، والتى كانت تؤلف أقل من ثلث مجموع البيوع فى ١٧٩١ ، أكثر من تسعة أعشار البيوع فى ١٧٩٣-١٧٩٥ .

ولم يكن شراء أملاك الكنيسة يعتبر عملا من أعمال الالتزام السياسى - فقد زكته ماري أنطوانيت لفرسين باعتباره استثمارا طيبا - وقد اشترى

---

(٥) انظر G. Lefebvre, Les Paysans du Nord pendant la Révolution Française, pp. 495-506; M. Marion, La Vente des Biens Nationaux pendant la Révolution, passim; G. Sangnier, L'Évolution de la Propriété rurale dans le District de Saint-Pol pendant la Révolution, passim.

Marion, op. cit., p. 212, no. 3.

(٦)

بعض هذه الاملاك نبلاء ممن هاجروا من فرنسا بعد حين ، وقساوسة ممن رفضوا بعد ذلك أن يحلفوا يمين الولاء لدستور الاكليروس المدني . ولكن أكثر أملاك « المصدر الاول » هذه اشترها بورجوازيو المدن ، فبلغت استثماراتهم في الشير مثلا ستة ملايين ليرة ، وهو ما يناهز أربعة أضعاف استثمارات الفلاحين . أما أملاك المهاجرين ، المبيعة وحدات أصغر في وقت لم يكن النبلاء والاغنياء بصفة عامة حريصين فيه على لفت الانظار اليهم ، فكثيرا ما كانت من نصيب مشترين أقل ثراء . غير أننا اذا نظرنا الى عملية البيع في جملتها ، وجدنا على حد قول ماريون أن « الذين اشتروا هم أولا من يملكون شيئا » ، وقد اشترى البورجوازيون أكثر مما اشترى الفلاحون لا سيما في المدن الهامة . ولم يكن بيع أملاك المهاجرين معناه نزاع أملاك طبقة النبلاء ، لان قلة من الاشراف هي التي هاجرت كما رأينا ، ولأن أسرهم أفلحت في استرداد شطر من ضياعها المعروضة للبيع بالمزاد ، ويقدره لفيفر بالربع ، أما ساننيه فيقدره بأكثر قليلا من العشر . ومع ذلك ففي مديرية النور على الاقل ، فقدت طبقة النبلاء بالهجرة أكثر مما كسبت بشراء أراضى الكنيسة ، وقد قدر لفيفر الارض التي امتلكتها مختلف الطبقات في النور كما يلي :

النبلاء	الكنيسة	البورجوازيون	الفلاحون
١٧٨٩ قبل	٢٢-٢١٪	٢٠-١٩٪	١٧-١٦٪
( المديرية كلها )			٣١-٣٠٪
حوالى ١٨٠٤	١٣٪	٢٨٪	٤٢٪
( سبع المديرية فقط )			

وليسست هذه الأرقام متشابهة تماما في الأجزاء المختلفة من المديرية ، وربما لم تكن مديريةية النور ممثلة في هذه الناحية لفرنسا كلها . ويمكن أن نجد الدليل على أن المهاجرين ظلوا ملاكا هامين للارض في غير النور في كشوف ١٨٢٩ الانتخابية في مديريتى الجيرونند والشير ، حيث كان عشر الاشخاص الخاضعين لأعلى شرائح الضرائب من أسر المهاجرين القديمة في كل منهما . لقد كانت الثروات الفردية شديدة التفاوت ، ولكن ثروة النبلاء العقارية في البلاد جملة انكمشت دون أن تنخسف انخسافا تاما .

وحصلت الطبقة البورجوازية ، ونعنى بها هنا الطبقة الوسطى في المدن ، على معظم الأرض بالنسبة لعدد أفرادها . واذا جاز لنا التعميم استنادا الى بحث لفيفر المذكور لشطر من مديرية واحدة ، قلنا ان هذا التقسيم لم ينتشر انتشارا متكافئا في الطبقة جملة . فان ٦٢٪ من

البورجوازيين الذين تقصى ثرواتهم اشترى كل منهم أقل من خمسة هكتارات ( أى ١١ فداناً تقريباً ) فى حين أن ٨ ٪ اشترى ٦٢ ٪ من مجموع الأرض التى اشترتها الطبقة البورجوازية كلها . وساد اتجاه شديد الشبه بهذا بين أهل الريف ، حيث اشترى أكثر من ٦٠ ٪ من الفلاحين أقل من هكتار واحد ، فى حين حصل أكثر قليلاً من ٩ ٪ على ٦١ ٪ من مجموع الأرض التى اشترتها طبقة الفلاحين . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن نقل ملكية الأرض سواء فى المدن أو فى الريف اتجه الى جلب منافع صغيرة لعدد كبير ، ومقتنيات قيمة حقاً لفئة ضئيلة - لعلهم كانوا من ذوى الثراء فى طبقاتهم فى ١٧٨٩ .

اذن يبدو معقولاً بوجه عام أن نستنتج من هذا أن الثورة لم تقلب شكل ملكية الأرض فى فرنسا رأساً على عقب . حقاً كان لنقل الملكية نتائج اجتماعية هامة ، ولكنه لم يكن سوى تعديلاً للتوزيع السابق وربما نهجياً باتجاهات وجدت فعلاً فى ظل النظام القديم . لقد قل عدد ضياع النبلاء الهامة عن ذى قبل ولكنها ظلت متميزة ، وأصبح بعض أفراد الطبقة الوسطى فى المدن ملاكاً كباراً للأرض واقتنى عدد أكبر منهم مساحات صغيرة . وظلت أغلبية الفلاحين تمتلك قدراً من الأرض لا يكفى لاعاشة أسرهم على مدار السنة ، ولكن نفراً منهم خرجوا من الثورة مزارعين ذوى أملاك لا يستهان بها . أما عن زراعة الأرض ، لا تملكها ، فان نتائج التفتيت الجزئى للضياع الواسعة حد منها أن هذه الضياع قل أن كانت تزرع وحدات واحدة قبل الثورة ، بل كانت تؤجر باعتبارها عدة مزارع صغيرة أو métairies ( يدفع فيها الإيجار عينا ) .

وإذا استثنينا بيع الأديرة والبيوت الخاصة التى تملكها الكنيسة لمشتريين من البورجوازيين عموماً ، فان المدن لم تصبها هزة تقابل ما أصاب الريف . وأغلب الظن أن نزع ملكية النبلاء المهاجرين كان أقل أهمية فى المدن منه فى الريف ، لأن أفراد الطبقة الأرستقراطية كانوا بصفة عامة يستأجرون بيوتهم فى المدينة من ملاك من الطبقة الوسطى ، اذا جاز أن تتخذ باريس مثلاً يصدق على غيرها من المدن . (٧) وقد أفضت نظم فترة الحرب وورقاتها ، والتضخم الشديد الذى حدث فى ١٧٩٤-٩٥ ، الى بعض التعطل والجوع بين الطبقة العاملة والى بعض حالات الافلاس فى دنيا الأعمال ، ولكن هذه كلها لم تؤثر تأثيراً يذكر فى البنيان الأساسى لتجارة

G.A. Jaffé, Le Mouvement Ouvrier à Paris pendant la Ré- (٧) volution Française (Paris, n.d.), p. 13.

فرنسا وصناعتها • (٨) وكانت تدابير الطوارئ ، كفرض الضرائب الخاصة على الأغنياء وتوفير الطعام الرخيص والعمالة في مصانع السلاح والذخيرة القومية ، تدابير موقوتة أساسا • ولقد خفض سيف العدالة الثورية المتخبط وحظوظ التضخم بعض الناس ورفع البعض الآخر ، ولكن نظام الانتاج والتوزيع ظل في صميمه هو هو دون تغير • ولو شئنا أن نبحث دور التضخم في تركيز الصناعة لاستحال ذلك فعلا ، ولكن لا يَحتمل أن يكون هو أيضا قد أفضى الى أكثر من التعجيل باتجاه سابق نحو الانتاج الواسع النطاق • لقد طاف بخيال المؤتمر على الأقل حلم خلق مجتمع من الملاك الفلاحين ولكن لم يدر بخلده حلم مماثل للمدن •

وقد يبدو لأول وهلة أن هجوم الثورة على كنيسة روما الكاثوليكية ، كان هو أيضا قصير الأجل • فمحاولة ايجاد بديل ايجابي للمسيحية لم يشبع على الاطلاق الا قلة صغيرة من السكان • أما الكنيسة الدستورية فأصبحت عاجزة عن اعالة نفسها بمجرد أن حرمت معونة الدولة • وكانت تجربة الدولة العلمانية المفضلة عن أى كنيسة رسمية أخطر من أن تظل على قيد الحياة لأنها فتحت الريف لنفوذ الكهنة المتنعين السياسى المعادى للثورة • وأعاد نابليون فى النهاية بكونكورد ١٨٠١ كنيسة كاثوليكية ، رومانية وثيقة الصلة بالبابا والزمالة للدولة ، باعتبار هذه الكنيسة « ديانة أغلبية الفرنسيين » ، على أساس قصد به العودة الى الكنيسة الغالية (الفرنسية) ، كنيسة ملوك النظام القديم «المسيحيين الغيورين» •

أما فى المجال السياسى فان الطامحين الى الحكومة النيابية والادارة اللامركزية كانوا قد تخلوا عن هذه الأمنية فى ذروة الثورة نفسها • ووضع على الرف دستور ١٧٩٣ ، ولم يجرؤ المؤتمر على أن يواجه الناخبين فى ١٧٩٥ دون حماية من قاعدة الثلثين • وكانت المديرىات قد حرمت من شطر كبير من سلطتها فى ١٧٩٣ وخضعت الأقاليم أولا لاشراف النواب المبعوثين ثم للجنتى الأمن العام والنظام العام وعملائهما • وطرد أعضاء المجالس المنتخبون وحل محلهم أفراد معينون من قبل الحكومة • وقد واصل نابليون بعد ذلك السير بالعملية مرحلة أبعد ، ففضى بالتدريج على المنظمات النيابية ، وأحيا نظام المفتشين أو النظار *intendants* تحت اسم جديد هو المدير المدنى *préfet* • ولما سقط نابليون ظل المديرون باقين • وعاد

(٨) عن أثر الثورة فى أحد المشاريع انظر الفصل 'Les mines de Littry'

في G. Lefebvre, Etudes sur la Révolution Française (Paris, 1954).

البوربون ، واعتلى شقيق لويس السادس عشر فى النهاية العرش الذى طالب به فى ١٧٩٥ بحكم الحق الالهى للملوك .

هناك اذن بعض المبررات الظاهرية لاعتبار الثورة ظاهرة وقتية عابرة الى حد كبير ، نسب اليها أهمية أطول بقاء مما كان لها فعلا ، وذلك بسبب عنفها النسبى فى عصر ألف استقرارا أعظم مما ألفه عصرنا . ولكن تقبل هذه النظرة معناه جعل تاريخ فرنسا بعد الثورة تاريخا غير مفهوم الى حد كبير ، فليس من المصادفات أن يجمع المؤرخون الفرنسيون ، أيا كان موقفهم من الثورة ، اجماعا فعليا على توكيد أهميتها لا لفرنسا فحسب بل لتطور أوربا كلها .

لقد ظهر النظام القديم بظهور فرساي ، وكان هجر ذلك القصر المنيف باعتباره مقرا للبلاط هجرا دائما بعد أحداث أكتوبر ١٧٨٩ علامة على نهاية الحكم المطلق المستند الى الحق الالهى ، وغدت الملكية منذ الآن فى القرن التاسع عشر دستورية ، وارتكز حكم البونابرتيين المطلق على أساس مزعزع من العنف والديماجوجية . وسقط المجتمع الطبقي بسقوط الملكية القديمة . ولم يكن معنى هذا أن الباب فتح أمام الطبقة الوسطى لولوج مهن كانت محرمة عليهم من قبل فحسب ، بل كان معناه تغير مفهوم كامل للمجتمع قائم على اخضاع بعض الأسر لبعضها الآخر اخضاعا طبيعيا دائما . ولم يكن التغير فى الريف تغييرا فى ملكية الأرض فحسب . فقد اختفت المشاقق الاقطاعية fourches patibulaires التى كانت الرموز الخارجية للقضاء الاقطاعى - واختفاؤها هو التعبير المادى عن التغير الذى طرأ على العلاقات الاجتماعية . أما الاقطاعى الذى أسخط امتيازاته آرثر يونج فأصبح الآن محظوظا اذا احتفظ بنفوذ يعادل نفوذ كبير مزارعى القرية البريطانى (squire) . كذلك فقدت الكنيسة كثيرا من سيطرتها على حياة الناس اليومية ، وخسرت ضياعها وأملاكها الشاسعة فى المدن . صحيح أن سلطانها الروحى على المؤمنين ظل يسبب ضغوطا قوية فى اتجاه التطابق الاجتماعى ، ولكن قوتها الاقتصادية تحطمت ، وسقطت دعواها فى وجوب تأييد السلطة الزمنية لها تأييدا أوتوماتيا فى فرض مفهومها عن المجتمع الكاثوليكي . ولم يكن هذا بالشئ اليسير على من يذكرون ادانة Calas والشفالييه دلابار . ووجد الفرنسى العادى سياق حياته وقد تغير . فالنظم والعوائد القديمة المتحكمة فى عمالته ، واستعماله لأملاكه وحريته فى توزيعها بعد موته ، وضرائبها ، وصلاته بمن هم أعلى منه فى المجتمع وبالدولة قد حل محلها تماثل قومى جديد قائم على افتراض المساواة أمام

القانون . لقد كانت فرنسا ١٨١٥ فى كثير من النواحي أقرب الى فرنسا القرن العشرين منها الى فرنسا ١٧٨٩ .

وربما كانت الكيفية التى تحقق بها التغير الاجتماعى أكثر دلالة حتى من ضخامة هذا التغير . ذلك أن عنف الحركة الثورية مزق بنيان المجتمع الفرنسى وترك دولة منقسمة انقساماً مريراً فى المبادئ والأساليب السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية بحيث أصبحت من الناحية الفعلية لا يمكن حكمها . أضف الى ذلك أن هذه التوترات والخصومات الناشئة مباشرة عن الثورة رسخت أقدامها طوال تاريخ فرنسا التالى محدثة المرة بعد المرة عواقب وبيلة استمرت الى يومنا هذا .

وأبرز هذه الانقسامات كان خاصاً بالتنظيم السياسى للمجتمع . كان هذا فى ظاهر الأمر خلافاً بين دعاة الملكية الدستورية والجمهوريين وجثمان لويس السادس عشر قائم بين قتلة الملك والملكيين ، ولكن هذا الخلاف فيه فى الواقع بعض الزيف فيما يتصل بالبلاد جملة ، لأن قتلة الملك كانوا أقل من ٤٠٠ ، وغلاة الملكية لم يخفوا قط من قبل احتقارهم لسياسات الملك السابق الضعيفة المترددة . وأهم من هذا الخلاف دلالة تلك الخلافات الناشئة داخل كل معسكر . فأما فى جانب الملكيين فقد ظل دعاة الشرعية وأنصار الملكية الدستورية متخاصمين كما كانوا فى ١٧٨٩ . ولم يكن مشار الخلاف هو نوع الحكومة بقدر ما هو مفهوم المجتمع . كان بروفانس وارتوا لايزالان فى ١٧٩٥ يأملان فى إمكان إعادة النظام القديم بكل مقوماته متى أفاق رعاياهما الموألون لهما فى صميم نفوسهم من الجنون الذى حرصتهم عليه حفنة من مشيرى الفتن . وبالطبع ستمنح الملكية المستندة الى الحق الالهى دستوراً أرستقراطياً من نوع ما للنبلاء الذين ساندوها فى المنفى ، ولكن البرنامج الملكى كان أساساً هو البرنامج الذى أجمل معالمة الرئيسية لويس السادس عشر فى « الجلسة الملكية » فى ٢٣ يونيو ١٧٨٩ : الاستبداد المستنير الذى تخففه بعض التنازلات الدستورية التى يرى الملك منحها ، وتحالف بين الملك ، المسيحيين ، الكنيسة الفرنسية ، والاحتفاظ بمجتمع طبقى يحدد المولد فيه مكانة الناس وامتيازهم . على أن هذا المزيج من السلطة الملكية ودين الدولة والامتياز الأرستقراطى فى الواقع لم يكتب له أن يتحقق أبداً فى فرنسا مرة أخرى ، ولكن آثاراً من نفوذه توجد فى شطر كبير من تاريخ فرنسا اللاحق .

وأما الملكيون الدستوريون فقد أدركوا عقم أية محاولة كهذه لإعادة

النظام القديم ، ولكن اذا كان برنامجهم أكثر واقعية من برنامج خصومهم فان احتمالات نجاحهم لم تكن أفضل . كانوا يلقون من الأشراف المهاجرين الصدد والريبة ، أما في فرنسا نفسها فان أى شكل من أشكال الملكية كان يقرون بالخيانة والحرب الأهلية والغزو الأجنبي . ولم يكن هناك من الناحية النظرية الخالصة فارق يذكر بين الملكى اللبرالى والجمهورى المحافظ ، فكلاهما يفكر فى حدود حكم القانون ، وفى نظام حكومة دستورية تنتخبها أقلية متعلمة من رجال ذوى موارد مستقلة ، ذات سلطة تنفيذية لها من القوة مايمكنها من حفظ النظام دون أن تتحدى ارادة البرلمان . وكان فى ذهن كليهما مجتمع منظم على أسس انجليزية فى مجموعها ، يتحقق فيه نوع من الانسجام فى القوة السياسية والاقتصادية ، بينما تتيح السياسات اللبرالية تحرك المجتمع ومنح حق التصويت تدريجيا لشطر أكبر من السكان كلما شق طريقه بجهوده صعبا . ولعل الدستورية المعتدلة القائمة على هذه الأسس كانت تتيح لفرنسا أعظم أمل فى الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، ولكن السنوات الطويلة التى قضتها فى الثورة والحرب الأهلية المريرة كانت قد قسمت الوسط انقساماً لا براء منه ، وحولت أتباعه على مضض الى أحلاف للمتطرفين من الجانبين .

وأما فى الجانب الجمهورى فان الثورة كانت قد خلقت ظاهرة جديدة هى « اليعقوبية » - وهى مفهوم روسوى للسيادة الكاملة للدولة - التى هى الحكم الوحيد فى أمر العقيدة الدينية ، وفى حق تملك الأملاك الخاصة كمرجع أخير . كذلك من المفاهيم الروسوية الزعم بأن الديمقراطية الصحيحة ليست فى التقبل الأعمى لأى قرار تقضى به الأغلبية بقدر ماهى فى تنفيذ « ارادة عامة » ايجابية تمثل المصالح الحقيقية للمجتمع كله . (٩) اذن فالأقلية « المستنيرة » محقة فى تزويد المجتمع بسياسات وأنظمة سينتهى به الأمر الى قبولها لأنها فى مصلحته . وتعبيراً اليعقوبية التوأمان هذان - وهما حق أقلية ثورية فى سبق رأى العام ، والسيادة الشاملة للدولة - المناقضان لاهتمام اللبرالية بوسائل الحكم أكثر من غاياته ، نقول ان هذين التعبيرين وجداً منزلاً دائماً فى قلوب بعض اليساريين الفرنسيين .

وبالمثل لم يكن التراث الدينى للثورة صراعاً واحداً بل عدة صراعات . فقد اختفت الكنيسة الغالية أو الفرنسية الى الأبد ، وفتح زوالها من



جديد، وبصورة أكثر حدة ، مشكلة أصبحت منذ ذلك الوقت مستعصية على الحل ، وهي مشكلة العلاقة بين دولة ذات سيادة وكنيسة دولية . فلا إبرام كونكوردنا نابليون ولا الغاؤه في ١٩٠٥ أرضى أيًا من الفريقين رضا تاما أو منع المناوشات المستمرة على طول حدود يروجو كل منهما أن يعدلها تحقيقا لمصلحته الخاصة . ولم يواكب الانقسام الديني الانقسام السياسي ، فمن الملكيين الدستوريين أمثال ميرابو من كانوا خصوما للداء البابوية ، ومع أن العكس ليس صحيحا على وجه الدقة ، لأن الولاء لروما كان بالضرورة مفضيا الى الاصطدام بالثورة ، فان أعضاء من الجيبيين مثل جريجوار كانوا يرجون التوفيق بين سياستهم ودينهم في نطاق كنيسة دستورية ، سليمة العقيدة اللاهوتية حتى وان لم تكن وثيقة الصلة بالبابوية . وازداد الموقف بعد ذلك تعقيدا حين اتفق البابا مع الثورة في كونكوردنا نابليون . فاستنكر بعض الاكليروس الممتنعين عن حلف اليمين هذه « الحيانة » ، ومازالت في الفنديه « كنيسة صغيرة » يبلغ شعبها نحو ٣٠٠٠ لم تستأنف قط صلتها مع روما ، وهذه صورة طريفة من صور تشبث الذكريات الثورية في فرنسا بالبقاء .

أما داخل فرنسا نفسها فقد أثارت الثورة بتجربتها في الدولة العلمانية صراعات طويلة الأجل أيضا . فانفصال الدولة المدنية *état civil* عن الكنيسة وإباحة الطلاق معناهما أن الكنيسة والدولة تطبقان معايير مختلفة . وأخطر من هذا توكيد الدولة لحق الهيمنة على جميع جوانب النظام التعليمي : المدرسين والكتب الدراسية والمتاهج . وهنا وقع ما وقع في الصراع الدستوري ، اذ وجد شطر من الرأي اللبرالى المؤمن بحرية العمل ، والذي يرتضى وجود المدارس العلمانية والدينية جنبا الى جنب ، أن أمامه مشكلة المطالب المتعسفة التي يطالب بها الجناحان المتطرفان . وما زالت مشكلة علمانية التعليم *laïcité* التي ولدت في عهد المؤتمر على شدتها بعد أن سلخت فرنسا خمس جمهوريات ، وامبراطوريتين ، وشكلين من أشكال الملكية : فالكنيسة تستهدف تعليم جميع المؤمنين في مدارسها ، في حين ينادى المتطرفون من أعداء الاكليريكية بضرورة احتكار الدولة للتعليم . ومنذ نشوب الثورة تفاقمت المنافسات السياسية والاقتصادية بسبب مطالب السلطة الزمنية والسلطة الدينية المتضاربة بحق الولاء لها ، فتضاعفت الانقسامات وأفضت الى تفتيت الرأي الفرنسى تفتيتا يحيل أى أغلبية الى مجرد تحالف بين الشيع . وقد زادت حركة الاحياء الدينى في القرن التاسع عشر هذا الانقسام فى المجتمع الفرنسى استفحالا ، لان الكنيسة تورطت فى المنافسات الاجتماعية والسياسية بدلا

من أن ترتفع فوقها . صحيح أن هذا الضرب من الاحتكاك محتوم الى حد ما حين تصطدم دعاوى السيادة السياسية بدعاوى كنيسة دولية ، ولكن الكنيسة في فرنسا كانت الى ذلك ملتزمة التزاما شديدا بشئون السياسة الداخلية ، وقد استمر بغضها للمؤسسات والانظمة الجمهورية ، التي ورثت الثورة ، وامتد الى صميم القرن العشرين .

وكان اقضاء الكنيسة للمجاهدين من الثوار نتيجة منطقية لالتزامها السياسي . صحيح أن بعض دعاة حملة التجريد ( ١٧٩٣ - ٩٤ ) مثل مونستيه ( أحد أهالي اللوزير ) تقبلوا الغفران الكنسي قبل موتهم من قساوسة ممتنعين عن الحلف ، ولكن الكثيرين اعتبروا القطيعة مع الكنيسة نهائية لا رجعة فيها ، ولعل الحملة المستمرة لرد أراضى الكنيسة ، التي حملت بعض القساوسة عقب عودة البوريون الى رفض مناوله الاسرار المقدسة لمن اشتروا الاملاك القومية ، أعانت شطرا صغيرا من الطبقة الوسطى المتعلمة على البقاء وفية لتربيتها الفولتيرية . أما الصان - كيلوت فمن الصعب تقدير معتقداتهم الدينية . ولكن التقاليد الثورية كانت قد مدت جذورها العميقة وواجهت الكنيسة خصومة سافرة بحيث يبدو محتملا جدا أن العدا للكليريكية ، ان لم يكن الكفر الصريح ، قد انتشر في المدن انتشارا واسعا . وبالطبع ظل كثيرون من الشكاكين يستخدمون الكنيسة كما يستخدمونها اليوم لتعميد أطفالهم واعطائهم القربان المقدس لأول مرة باعتبار هذه العادات طابع المسكاة الاجتماعية المحترمة ، ولكن المصلحين الاجتماعيين شبوا في جو مشبع بالعداء الشديد للكليريكية ، فزادهم هذا الجو اعتقادا بأن التغيير الفعال يقتضى تطبيق الاساليب الثورية .

ولعل قطع ممارسة العادات الدينية بين السكان جملة ، والصراع بين الكنائس الكاثوليكية المتنافسة ، أعانا على نمو اللامبالاة الدينية ، سواء تسترت أو لم تستر. خلف مظهر من التطابق الخارجى . وتلك كانت الحال في اللوار - ايه - شير ، حيث كانت أقاليم الكتلكة في ١٧٩٧ كما يقول الأسقف جاليران توحى بأن موقف الناس عامة هو موقف من يمارس العادة لا من يقتنع بالعقيدة . فقد ظل أغلب الناس يختلفون الى الكنيسة ولكنهم عديمو الاكتراث في تأييدهم الاكليروس الرومانى أو الثورى (١٠) فاذا كان هذا الموقف منتشرا على نطاق واسع ، فهو يوحى بانقسام آخر

نظير الانقسام السياسى ، فيه وسط متسامح يقابله وجود جناحين مجاهدين قوين يتألفان من المؤمنين المخلصين ومن أعداء الاكليريكية .

أما الموقف الاجتماعى والاقتصادى فيعطينا صورة مختلفة بعض الاختلاف ، لان الثورة من ناحية واحدة على الاقل ، كانت قد هدأت من الصراعات أكثر مما أثارت . فقد أصبح الريف المضطرب بالفتن على عهد النظام القديم ، بجوعه الحاد للارض وصداماته المتصلة على العصور والمكوس الاقطاعية ، أكثر هدوءا بعد الثورة . وزاد عدد ملاك الاراضى زيادة كبيرة وان ظلت الكثرة الكبرى غير مكثفة اكتفاء ذاتيا . ولعل التغيرات الحادثة فى ملكية الارض وتقسيم بعض الضياع أدت هى أيضا الى توفير مساحة أعظم من الارض للايجار . وربما كان فى وصف ماريون للتأثير الذى أحدثته هذه التغيرات بعض المغالاة فى التأكيد ، قال : « فبيع الاملاك القومية اذن أسهم اسهاما هاما فى تكوين هذه الجمهرة من ملاك الارض وتقويتها . . . وهى التى سادت فرنسا فى القرن ١٩ وأثرت تأثيرا طاغيا فى مصرها ، والتى جعلت من هذا البلد بلدا ديمقراطيا ، ولكنها ديمقراطية محافظة ، ثورية ربما فى أصلها . . . ولكن ليس بحكم المصلحة أو المزاج » . (١١) ومع أن نقل الملكية لم يحل مشكلة جوع الريف الغاص بالسكان الى الارض ، فانه عم الى درجة ضمنت البقاء لنظام مزارع الفلاحين الى القرن العشرين . وكان لهذا التطور آثار هامة فى مجالات مختلفة . فلعله أعان على تأخير الثورة الزراعية فى فرنسا ، ومن ثم عطل تقدم الثورة الصناعية . يضاف الى هذا أن الخصومة القديمة بين المدينة والريف استطالت ، بسبب ازدياد الصعوبة فى اطعام المدن لان الفلاحين أصبحوا يستهلكون من انتاجهم قدرا أكبر من ذى قبل من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب ما فصل بين سكان المدن الثوريين ، وطبقة الفلاحين المحافظة ، من فجوة متسعة ستصبح واضحة فى ١٨٤٨ .

أما فى المدن نفسها فقد زادت الثورة حدة الصراع الاجتماعى ، بمعنى أن الطبقة البورجوازية زادت مخاوفها وأن الصبان - كيلوت احتفظوا بذكرى سلطان ولى . ذلك أن ظروف ١٧٩٣ الاستثنائية عجلت بالترية السياسية للطبقة العاملة فى المدن الفرنسية جملة ، فى حين أن الارهاب والحركة الرجعية فى شتاء ١٧٩٥ القاسى ملا كلا من الفريقين بشعور الارتياب المريع فى الآخر . كذلك حفزت الثورة نمو النظريات الاجتماعية

التي أصبحت اشتراكية بعد قليل . فباييف مثلا كان شخصية ثورية بجهده ، وكان أيضا سلفا بعيدا لماركس . وهكذا عملت الازمة الثورية على المناصفة بين النظرية والممارسة ، فنشأت الحركة الاشتراكية أول ما نشأت ، لا في مجتمع بريطانيا الصناعي المتطور ، بل في مجتمع فرنسا الصناعي المتخلف نسبيا . ونتيجة لذلك وجدت البورجوازية الفرنسية نفسها ، الى حد ما على الاقل ، واقفة موقف الدفاع قبل ان تدعم الثورة الصناعية مركزها . وكانت أهداف برولتاريا المدن في القرن التاسع عشر أكثر طموحا ، ومخاوف الطبقة الوسطى أكثر حدة في فرنسا منها في إنجلترا . فأفضى ذلك الى نتائج أصبحت واضحة جلية في ١٨٤٨ عند المقارنة بين الحركة الميثاقية وثورة يونيو في باريس .

اتضح لنا أن انقسامات المجتمع الفرنسي الناجمة عن الثورة كانت معمرة . ولا يقتصر هذا على ذكريات الارهاب - الابيض أو الاحمر - والتقاليد العائلية ، وان كان لهذه دورها . ولكن أحداث الثورة ، التي لم تعوزها الفظاعة ، ما لبثت أن احتجبت خلف الاساطير الميلودرامية التي اخترعها الفريقان . ومن الامثلة المنيرة على هذه الحقيقة قصة محكمة أورانج التي نشرها دبوبفور في ١٨٧٥ ، والتي تصدرها دعاء مونتني الصادق ولا ريب : « هذا كتاب مخلص » . ففي معرض الهجوم العنيف على المحكمة والثورة عموما ، كرر دبوبفور رواية سخيصة عتيقة زعمت أن سان-جوست أمر بأن تصنع له سراويل من جلد شابة صدته عنها ، ثم أضاف هذه الاضافة ذات الدلالة : « من الصعب أن نصدق وقوع جرائم بهذه الكثرة لولا أنها محفورة على لوحات الثورة الرهيبة » (١٢) . ومعنى هذا أن ذكر كلمة الثورة كان كافيا لتعطيل جميع معايير التصديق العادية وحمل الناس على تقبل قصص الفظائع التي تدعم الأسطورة التي انبعثت عنها . أما المدافعون عن الثورة فقد أبدوا على الجملة ولعا أقل باختراع القصص الرهيبة ، ولكن ميلهم الى تبرير أعمال في ١٧٩٢ - ٩٥٤ لو وقعت في أيامهم لاستنكروها أشد استنكار - وهو ما نرجوه - هذا الميل أعان هو أيضا على ايقاظ الاحقاد القديمة . يضاف الى هذا ان اطالة أجل المشاعر الثورية العنيفة كان وما زال مسألة سياسة حية في كل جيل . فقد أحدثت عودة الملكية في ١٨١٥ تكرارا للارهاب الابيض في الجنوب . وفي ١٨٤٨ ، ثم في ١٨٧١ ، نشبت المعارك في شوارع باريس . واذا كانت بعض قوات «فرنسا الحرة»

V. de Baumeftort, Episodes de la Terreur : le Tribunal Révo- (١٢)  
lutionnaire d'Orange (Avignon, 1875), p. 112.

فى ١٩٤٠ - ٤٩ قد فاخرت بما ملأها من روح ١٧٨٩ ، فقد كان فى فيشى بعض مؤثرات للشرعية ، ولم يكن بعض محاربى حركة المقاومة مفتقرين الى روح ١٧٩٣ . صحيح ان مشكلات معينة تغيرت بتغير الاجيال ، وأن مذهب الملكية لم يعد قوة سياسية يعتد بها ، وأن اليمين يتقبل اليوم التدابير التى تتدخل بها الدولة ، كفرضها ضريبة تصاعدية على الدخل مثلا ، وهى تدابير كانت خليفة بأن ترضى جيلها متطرفا فى ١٧٩٣ . ولكن الجيوش لا تسرح وأن تغيرت المعارك . فما زال الشمال الغربى محافظا متشيعا للاكليروس شأنه فى ١٧٩٣ ، والتوزيع الجغرافى للولاء الحزبى فى فرنسا أكثر انبعاثا من التقاليد عنه فى بريطانيا ، وأقل انبعاثا من الاقتصاد ، فليس من المصادفات أن تكون معاقل الشيوعية فى وسط فرنسا وجنوبها الشرقى - وهى مناطق تقل فيها نسيا الصناعة الواسعة النطاق - أقاليم حفلت بنوادى اليعاقبة وبالجيوش الثورية فى ١٧٩٣ . فالانقسامات الثورية لم تبرأ جراحها قط فى الواقع ، وما زالت الصراعات الاجتماعية والسياسية تنحو الى اتخاذ صور عنيفة فى العقول ، وما زال مركز الكنيسة مثار جدل مرير ، ونظام الحكومة السياسى أداة للحكم الحزبى لا رمزا للمجتمع موحد . وليس فى تاريخ فرنسا الحديث ما يشير الى أن عناصر الشقاق هذه قد فقدت شيئا من قوتها الممزقة .

أما تأثير الثورة ، ذلك الذى كان تقدم جيوش نابليون عونا له ومعوقا أيضا ، فقد امتد وراء حدود فرنسا نفسها بكثير . لقد قدر له كما تنبأ روبسبير فى ١٧٩١ أن يروع الحكام والنبلء والاكليروس ويوحدهم فى حلف لم يسبق له نظير دفاعا عن الاوضاع الزاهنة (١٣) . فكانت هذه خاتمة الاستبداد المستنير، ونهاية المحاولة التى بذلها الحكام المصلحون المناهضون للاكليروس فى كثير من الاحيان ، لجعل التطبيق الادارى والسياسى يتمشى مع أوامر العقل المزعومة . ومنذ الآن أصبح المرجع الذى يحتكم اليه هو « تقليد » مخترع أو معدل لمقابلة حاجات عصر مترنخ . ولم تلبث كل محاولة اصلاح - طبقت فى بروسيا مثلا - أملا فى استغلال بعض ينابيع

(١٣) انظر E. Wangermann, From Joseph II to the Jacobin Trials (1959), W.M. Simon, The Failure of the Prussian Reform Movement, 1807-1819 (Ithaca, N.Y., 1955); M. Raeff, Michael Speransky (The Hague, 1957).

ويجد القارئ عرضا عاما للموقف الأوروبى فى القسم الختامى الذى كتبه M. Bouloiseau, E. Labrousse

Histoire Générale des Civilisations (ed. Crouzet, Paris, 1953).

القوة الكامنة التى أطلقتها الثورة فى فرنسا أن تضاملت وأصبح لا وزن لها . وصرفت مثاليه هيجل ، التى لونتها الحركة الرومانسية ، التفكير عن اصلاح المفاصل الفعلية الى أهداف أكثر غيبية - فتمخض هذا عن نتائج بعيدة المدى فأقت أعنف الانحرافات التى تورطت فيها الثورة الفرنسية . وظهرت القوة الجديدة للقومية الرومانسية ، العنصرية فى أحيان كثيرة . فى الوقت الذى قضت فيه الحرب والثورة على ذلك الاعتدال وضبط النفس الذى درجت دول القرن الثامن عشر على مراعاته فى تصريفها للامور . وإذا كان من الاسراف فى الخيال أن نعزو هذه الصورة الكثيبة كلها لتأثير الثورة الفرنسية وحدها ، فما من شك فى أن المثل الذى ضربته فرنسا ، وحاجة المجتمعات الارستقراطية فى غيرها من البلاد لأسلحة مأمونة تقاتل بها الجيوش الفرنسية ، أسهما فى انتشار العقائد الجديدة . ولكن إذا كانت الارستقراطية قد خشيت الطبقة الوسطى ، فإن كلتا الطبقتين ، فى انجلترا كما فى القارة ، كانت تزددان حذرا من ذلك العامل الذى تجلت فى فرنسا قدرته تحت القيادة الثورية على تحدى النظام الاجتماعى القائم بصورة غاية فى الروعة . وعجزت القوى الجديدة ، قوى القمع والرجعية ، عن أن تمنع هجمة الثورة الصناعية التى قلبت أساس المجتمع الذى حاولت هذه القوى صليانته ، ولكن الخوف من اليعقوبية أضفى فى أغلب الظن مرارة على التوترات الاجتماعية المحتومة ، وجعل التغيير السلمى أصعب ، وأعان على خلق الظروف التى زودت ماركس بالمادة التى استخدمها فى نظرية الحرب الطبقة .

وسواء تأمل المرء التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى فرنسا ، أو نظر فى كيفية تأثير تاريخ فرنسا التالى بالانقسامات والصراعات الناشئة مباشرة عن الثورة ، أو فى الفرق بين أوروبا فولتير وفردريك الاكبر وموتزار وأوروبا هيجل ومترنخ وبيتهوفن ، فليس فى وسعه أن ينكر على الثورة الفرنسية مقامها المأساوى الكامل بوصفها الانقباضة الاجتماعية العميقة التى تمخضت عن أوروبا الحديثة .

## کشاف

Agen, Agenais	آجن ، آجنيه ، ۱۰۶ ، ۱۲۷
AIGUILLON	ایجوویون ، ۶۵ ، ۷۷ ، ۹۳ ، ۹۴ ، ۱۰۶
Aix-en-Provence	اکس - آن - پروفانس ، ۵۵ ، ۲۴۱
AIX, (Bishop of)	اکس ( اسقف ) ، ۱۰۳
ALBITTE	آلبیت ، ۱۸۱
Allier	آلییه ، ۲۰۶ ، ۲۱۰ ، ۲۱۶
Alsace	الآلزاس ، ۹۰ ، ۱۰۳ ، ۱۹۵
AMAR	آمار ، ۲۰۳ ، ۲۱۸ ، ۲۴۷
Amiens	آمین ، ۲۴۸
Angers	آنجه ، ۳۵ ، ۴۱-۴۵ ، ۱۰۵ ، ۱۹۴
ANGOSSE	آنجوس ، ۲۱
Anzin	آنزن ، ۳۲
Arcis (Paris Section)	آرسمیس ( قسم فی باریس ) ، ۱۶۰
Ardèche	آردیش ، ۱۵۲
Arles	آرل ، ۱۵۲
Army	جیش ، ۱۲۸ - ۱۳۲
Arras	آراس ، ۲۲۹
	آرتوا ، ۲۳ ، ۵۲ ، ۶۲ - ۶۳ ، ۶۵ ، ۶۸ ، ۷۰ ، ۸۲ ، ۸۷ ، ۱۱۲ - ۱۱۳ ، ۱۱۸ ، ۱۳۲ ، ۲۶۲
ARTOIS	سند حکومتی ، ۱۰۱ ، ۱۷۱-۱۷۲ ، ۱۷۴ ، ۱۸۱ ، ۱۸۳ ، ۱۹۶ ، ۲۲۰ ، ۲۴۳ - ۲۴۴
Assignat	اوب ، ۲۴۶
Aube	اوبسون ، ۲۱۲
Aubusson	

Auch	أوك ، ٢٣٠
Aude	أود ، ١٦٥
AUDOUIN	أدوان ، ١٨٤
AUGEARD	أوجار ، ٥١ ، ٦٢ - ٦٣
Avignon	أفنيون ، ٢٣٨
BABEUF	بابيف ، ٢١٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٧
BAILLY	بابي ، بابيه ، ٧١ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٩
BANCAL	١١٥ - ١١٦ ، ٢٠٣
BARBAROUX	بانكال ، ١٧٣
	باربارو ، ١٧٢ ، ١٨١ ، ١٨٦
	بارير ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨
	١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠
BARERE	٢٤٩
	بارناف ، ٣٤-٣٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٧
	١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧-١١٨ ، ١٤٤
BARNAVE	١٥٩ ، ٢٠٣
	باراس ، ٢٢٢-٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨
BARRAS	٢٥١
BAS, LE	لبا ، ١٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
BASIRE	بازير ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ٢٢٥
Bas-Rhin	الرين الأدنى ( با - ران ) ، ١٠٣
Basses-Pyrénées	البرانس السفلى ( باس - بيرنيه ) ، ١٨٠
Bastia	٢١٠ ، ٢٤١
BAYLE	باستيا ، ١٠٩
Bayonne	بييل ، ١٨٠
Béarn	بايون ، ٢١٣
Beaucaire	بياردن ، ٥٦
Beauce	بوكير ، ٩١
Beaurepaire (Paris Section)	بوس ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٤٩
	بوربيير ( قسم في باريس ) ، ١٨٥



Beauvais	نوفيه ٢٠٥ ، ٢٠٨ - ٢٠٩ ، ٢٤٦
BEGOUEN	ريجوان ، ٧٤
BERGASSE	برجاس ، ٩٨
Bergues	برج ، ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤
Berri	برى ، ١٠٦
BERTHIER	برتيميه ، ٨٧
Besançon	بيزانسون ، ٨٨
BESENVAL	بز نفال ٥٢ ، ٧٩ ، ٨٦
	بيو - فارين ١٤٤ ، ١٦٠-١٦١ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧
BILLAUD-VARENNE	٢٤٧ ، ٢٤٠
Blois	بلوا ، ١٦٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٠
BOISSET	بواسيه ، ١٨٠
BON, LE	لوبون ، ٢١٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩
Bon Conseil, Mauconseil : قسم في : (موكونسيي : قسم في : Paris Section)	بون كونسيسي ، (موكونسيي : قسم في : باريس (Paris Section) ، ١٤٦ ، ١٥٤
	بون نوفيل (قسم في باريس) ، ٢٣٦
Bonne Nouvelle, (Paris Section)	
	بونيه روج ، (كروا روج : قسم في باريس) ١٥٤ ، ٢٠٥
Bonnet Rouge, (Croix Rouge : Paris Section)	
	بورديو ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٨٨ ، ١٢٤ ، ١٥٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢١٢
Bordeaux	
BORDEAUX (Archbishop of)	بورديو (رئيس أساقفة) ٧٧
BOTHEREL	بوتريل ، ٥٦
BOUCHOTTE	بوشوت ، ٢١٤ ، ٢٢٥
BOUILLE	بويه ، ١٠٧ ، ١١٥
BOULAINVILLIERS	بولانفييه ، ١٩
Bourbonnais	بوربونيه ، ١٠٦
BOURBOTTE	بوربوت ، ٢٤٩

BOURDON, DE L'OISE	بوردون ، دولواز ، ۲۲۹ ، ۲۳۶
	بوردون ، لیونار ، ۱۷۰ ، ۱۹۳ ، ۱۹۸
BOURDON, LEONARD	۲۰۰ ، ۲۳۶ ، ۲۴۷
Bourges	بورج ، ۲۱۵ ، ۲۴۰
BOUTHILIER	بوتلییه ، ۶۸
BOYER-FONFREDE	بوییه - فونفرید ، ۱۸۸
Brest	برست ، ۸۹ ، ۱۵۳
BRETEUIL	بروتوی ، ۸۰
Briançon	بریانسون ، ۱۰۷
BRICHET	بریشیه ، ۲۰۳
BRIENNE	برین ، ۴۳ ، ۵۱ - ۵۶ ، ۶۰ - ۶۱
BRISOT	بریسو ، ۲۸ ، ۱۴۱ ، ۱۴۳ ، ۱۵۴
	برتنی ، ۲۴ ، ۵۴ ، ۵۶ - ۵۸ ، ۶۵
	۷۶ ، ۸۸ ، ۱۰۳ ، ۱۰۶ ، ۱۰۹ ، ۱۵۲
Brittany	۱۷۸
BROGLIE	بروژلی ، ۷۹ ، ۸۶ ، ۸۸
BRUNSWICK	برونزفیک ، ۱۵۳
Burgundy	برجندیه ، ۳۹
Butte des Moulins (Paris Sec-	
tion)	بوت دیمولان ( قسم فی پاریس ) ، ۱۸۹
BUZOT	بوزو ، ۱۵۱ ، ۱۶۸ ، ۱۷۲
CADROY	کادروا ، ۲۴۱
Caen	کان ، ۸۸ ، ۱۴۲ ، ۱۸۰ ، ۱۸۱
Cahors	کا-ور ، ۸۸
Calais	کالیه ، ۲۱۳
CALONNE	کالون ، ۴۹ - ۵۳ ، ۵۴
	کامبون ، ۱۵۸ ، ۱۶۴ ، ۱۷۱ ، ۱۸۳
CAMBON	۲۱۴ ، ۲۳۰ ، ۲۳۶
Cambrai, Cambrésis	کامبری ، کامبریزی ، ۱۰۶ ، ۲۲۹

CAMPAN	كامبان ، ٢٤ ، ٦١ ، ١١٣
CAMUS	كامي ، ٤٥
CARNOT	كارنو ، ١٦٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧
CARPENTIER, LE	كابتتييه ، ٢٠٣
CARRA	كارا ، ١٧٢
CARRIER	كارييه ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩
CAZALES	كازاليس ، ٦٦ ، ٧٨ ، ١٠١
CHABOT	شابو ، ١٤٦ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢٢٥
	شالييه ، ١٧٨ ، ١٨٠ - ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢١١
CHALIER	
Chalons	شالون ، ٢٤٠
CHAMBON	شامبون ١٦٣
Champ de Mars	شان دمارس ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١١٦
	شابلييه ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ١٠٩
CHAPELIER	١١٢
CHARETTE	شاريت ، ٢٥١
Chartres	شارتر ، ١٦٧
CHASTENAY	شاستنييه ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦
CHATEAUBRIAND	شاتوبريان ، ٢٠ ، ٥٨
Châtillon-sur-Seine	شاتيون - سور - سين ٦٥ ،
Châtillon-sur-Sèvre	شاتيون - سور - سيفر ١٤٢ ، ١٧٧ ، ١٩٤
	شوميت ، ١١٦ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٦ - ٢٠٧ ،
CHAUMETTE	٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٢٢٥
Chaumont	شومون ، ١٦٥
Cher	شير ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢٥٧ - ٢٥٨
Chinon	شينون ، ١٩٤

Chouans	شوان ، ٢٤٢ ، ٢٥٠
CHOUDIEU	شوديو ١٥٨ ، ١٧٢
	كنيسة ، ٤١ - ٤٦ ، ١٠١ - ١٠٤ ،
	١٣٢-١٣٤ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ١٧٥-٢٠٣ ،
	٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٣٠-٢٣١ ، ٢٤٦-٢٤٧ ،
Church	٢٦٠ - ٢٦١ ، ٢٦٣ - ٢٦٤
Cité (Paris Section)	سيتيه ( قسم باب باريس ) ، ٢٢٦
	دستور الاكليروس المدني ، ١٠٢-١٠٤
Civil Constitution of the Clergy	
CLAVIERE	كلافير ، ١٥٢
CLERMONT-TONNERRE	كليرمون - تونير ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٨ ، ١٠٠
CLOOTZ	كلوتز ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥
Collioure	كولليور ، ٢٢٠
	كوللو ديربوا ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
	٢٢٢ - ٢٢٥ ، ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ٢٣٧ ،
COLLOT d'HERBOIS	٢٤٠ ، ٢٤٧
Colmar	كولمار ٨٨
	جنة الأمن العام ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ،
	١٩٧ ، ٢٠٠ - ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
Committee of Public Safety	- ٢٢١ ، ٢٢٢ - ٢٣٥
	جنة النظام العام ، ٢١٨ ، ٢٢٠ - ٢٢١ ،
Committee of General Security	٢٣٦
Compiègne	كومبيين ٢٠٥
Condé	كونديه ، ١٩٤ ، ٢٢٠
CONDE	كونديه ، ١١٨ ، ١٣٢ ،
CONDORCET	كوندورسيه ، ٤٤ ، ١٤٦
Constitution (1791)	دستور ( ١٧٩١ ) ، ١٢٥ - ١٢٧
(1793)	( ١٧٩٣ ) ، ١٩٢
(1795)	( ١٧٩٥ ) ، ٢٥١
CORDAY	كورديه ١٩٦

	نادى الكورديلييه ، الكورديلين ، ١١٠ ،
	١١٠ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤
Cordelier Club	٢٢٥ -
Corsica	قورسقه ١٩٥
COSSE-BRISSAC	كوسيه - بريساك ، ١٣٧
Côte-d'Or	كوت - دور ، ١٣٣
Coulanges-la-Vineuse	كولانج - لا - فنوز ٢١١
	بلاط ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ٦٢ -
Court	٩٩ ، ٦٤
	كوطون ، ١٢٤ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٨٥ -
COUTHON	١٨٧ ، ٢٠٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ - ٢٣٥ ،
CREUZET-LATOUCHE	كروزيه - لاتوش ، ٣١ ، ٧١ ، ١٦٨
	كروا روح ( بونيه روح ، قسم فى باريس ) ١٥٤ ، ٢٠٥ ،
Croix-Rouge (Bonnet Rouge ; Paris Section)	
COSTINE	كوستين ، ١٧٦
	دانتون ، ٢٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ ،
	١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ،
	١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، - ،
DANTON	٢٢٦ ،
	دوفينه ، ٢٤ ، ٥٤ - ٥٥ ، ٥٨ - ٦٠ ،
Dauphiné	٦٥ ، ٧٦ ، ٩١ - ٩٢ ، ١٠٦
	حركة التجريد ( تجريد فرنسا من
Dechristianization	المسيحية ) ، ٢٠٣ - ٢١١
DELACROIX	دلاكروا ، ١٦٨ ، ٢٠٤ ، ٢٢٥
DELESSART	دلسار ، ١٥٢
DELLEY D'AGIER	ديليه داجيبه ، ١٣٢
DESFIEUX	ديفيو ، ٢٢١ ، ٢٢٥
	ديمولان ، ٨٣ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٤٤ ،
DESMOULINS	١٨٢ ٢٢٤ - ٢٢٥

Deux-Sèvres	دو - سيفر ، ۱۴۲ ، ۱۷۶
Dieppe	ديپ ، ۲۱۲ ، ۲۱۵
Dijon	ديجون ، ۵۶ ، ۸۸
Dijon (Parlement)	ديجون ( برلمان ) ، ۱۲۷
DILLON, (ARCHBISHOP)	ديون ( رئيس اساقفه ) ، ۱۰۱
DILLON, (COMTE DE)	ديون ( كونت ) ، ۱۲۹
DOLIVIER	دوليفيه ، ۱۵۰ ، ۱۶۷
Dordogne	دوردون ، ۲۰۵ ، ۲۰۹ ، ۲۱۴
Doubs	دو ، ۱۴۰
DROUET	درويه ، ۲۰۱
DUBARRY	دباري ، ۲۰۳
DUBOIS-CRANCE	دبوا - کرانسيه ، ۱۳۰ ، ۱۷۲ - ۱۷۳ ، ۱۸۱
DUBUISSON	دبويسون ، ۲۲۱ ، ۲۲۵
DUCOS	دوکو ، ۱۴۱ ، ۱۸۸
DUMONT	دومون ، ۲۰۷
DUMOURIEZ	دموريه ، ۱۲۹ ، ۱۵۲ ، ۱۶۴ ، ۱۷۴ - ۱۸۲ ، ۱۷۶
DUFOURNY	دفورني ، ۱۸۵
Dunkirk	دنکرك ، ۱۹۵
DUPONT DE NEMOURS	دبون دنمور ، ۹۲ - ۹۳ ، ۱۰۱
DUPORT	دبور ، ۱۱۰ ، ۱۱۴ ، ۱۱۷ ، ۱۲۶
DUQUESNOY	دکينوا ، ۷۶ ، ۸۴ ، ۹۴ ، ۹۶ ، ۱۰۱ ، ۲۴۹
DUROY	دروا ، ۲۴۹
Education	التعليم ، ۱۹۲ ، ۲۴۵
EGLANTINE, FABRE D'	اجلانتين ، فابرد ، ۲۰۵ ، ۲۰۷ ، ۲۲۱ ، ۲۲۳ - ۲۲۵

	المهاجرون ، ٨٧ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ - ١٥٧ ، ١٧٥ - ٢٥٩ ، ٢٥٠ ، ١٩٠ ، ١٧٦
Emigrés	ابرنیه ، ٢٤١
Epernay	ابرمیل ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٧
EPREMESNIL	اتامب ، ١٥٠ ، ١٦٦
Etampes	أور ، ٢١١ ، ٢١٥
Eure	افرو ، ٢١٦
Evreux	فابر دجلانتین ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٥
FABRE D'EGLANTINE	فوشیه ، ١١٠ ، ١٨٦
FAUCHET	الاتحادیون ، ١٥٣ - ١٥٥ ، ١٧٢
Fédérés	فیرو ، ٢٤٨
FERAUD	فریر ، ٢٧ ، ٤٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٩٠ - ٩١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٧ - ١٠٨
FERRIERES	١١١ ، ١٤٥ ، ٢٥٦
	الاقطاع ، ٢١ - ٢٣ ، ٢٥ - ٢٧ ، ٣٦ - ٣٧ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ٩٣ - ٩٥ ، ١٣٤ - ١٣٨
'Feudalism'	١٥١ - ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٩١ ، ٢٦٦
Feuillant Club	فویان ، نادى ، ١١٥ ، ١٤٠
Feuillant party	فویان ، حزب ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٤٤
Flanders	فلاندر ، ١٠٣
FLESSELLES	فلیسیل ، ٨٦
Fleurus	فلوروس ، ٢٣٤
Fontenay	فونتنیه ، ١٧٧
FORFAIT	فورفیه ، ١٤٩
FOUCAULT	فوکو ، ٩٣

FOUCHE	فوشيه ، ١٦٩ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ٢٥١
FOULON	فولون ، ٨٦
FOUQUIER-TINVILLE	فوكيه - تانفيل ، ٢٠٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠
Franche-Comté	فرانش كونتيه ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٩٠
FRERON	فريرون ، ٢٢٢ ، ٢٣٨
GARAT	جارا ، ١٨٢
Gard	جار ، ١٥٢
GAUTHIER	جوثيه ، ١٨١
GENSONNE	جنسونيه ، ٢٤١ - ١٤٢
Gironde	جيرونه ( مديريه ) ، ٢٥٧ - ٢٥٨
	جيرونه ( حزب ) ، ١٤١ - ١٤٦ ، ١٥٢-١٥٤ ، ١٥٦ - ١٦١ ، ١٦٤-١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٢ - ١٨٩ ، ١٩٦ ،
Girondins	٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٢٠٣
GOBEL	جوبيل ، ٢٠٧ ، ٢٢٥
GOUJON	جوجون ، ١٥٧ ، ٢٤٩
Grande Peur	الخوف الكبير ٩١
	جرافليه ، ( قسم في باريس ) ، ١٧٠ ، ١٩٣
Gravilliers, (Paris Section)	٢٣٦ - ٢٣٧ ،
	جريجوار ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ١٠١ ،
GREGOIRE	١٠٣ ، ٢١١ ، ٢٦٤
Grenoble	جرينوبل ، ٥٩ ، ٦٠
GRIBEAUVAL	جريوفال ، ١٢٩
GUADET	جاديه ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٨٥
GUIBERT	جيبر ، ١٢٩
GUILLOTIN	جيوتان ( جيلوتين ) ، ١٢٧



Hainault	اينو ، ٥٥
HANRIOT	هانريو ، ١١٦ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٧
HARMAND	ارمان ، ١٩٢
Haute-Garonne	الجارون الأعلى (أوت جارون) ، ١٦٥
Haute-Marne	المارن الأعلى (أوت - مارن) ، ١٦٥
Haute-Pyrénées	البيرنيه العليا (أوت- بيرنيه) ، ١٨٠ ، ٢١٠
Havre, le	الهافر ، ٣١ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٢٢٤
HEBERT	ايبير ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥
Hérault	ايرو ، ١٨٠ ، ١٨٣
HERAULT-SECHELLES	ايرو - سيشيل ، ٢٢٥
HOCHÉ	أوش ، ٢٥٠
HOLBACH	أولباك ، ٢٧
Honfleur	أونفليير ، ٨٩
HOOD	هود ، ١٩٥
Ile-de-France	ايل - دفرانس ، ١٠٤ ، ١٦٦
Indre-et-Loire	آندر - ايه - لوار ، ١٦٧
ISNARD	استنار ، ١٤٢ - ١٤٤ ، ١٨٦ ، ٢٤٠ - ٢٤١
Jacobin Club	يعاقبة ، نادى ال ، ٧٧ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٤١ ، ١٤٣ - ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٢ - ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ - ٢٢٣ ، ٢٣٩ - ٢٤٠
Jemappes	جيماب ، ١٦٤
KELLERMAN	كلرمان ، ١٢٩
KERENGAL	كرنجال ، ٩٣
KERSAINT	كرسان ، ١٦٤
KILMAINE	كلمين ، ٢٤٩

LACOMBE	لاکومب ، ۲۱۸
LAQUEILLE	لاکوی ، ۶۸
LACROIX	لاکروا ، ۱۶۸ ، ۲۰۴ ، ۲۲۵
LAFAYETTE	لافاییت ، ۶۶ ، ۸۷ ، ۸۹ ، ۹۷ ، ۹۹ - ۱۰۰
	۱۰۹ ، ۱۴۴ ، ۱۴۶ ، ۱۵۴ ، ۱۸۲
LALLY-TOLLENDAL	لالی تولندال ، ۸۰ ، ۹۲ ، ۹۴ ، ۹۷ - ۹۸
	۱۰۰
LAMBALLE	لامبال ، ۶۲
LAMETH, CHARLES	لامیت ، شارل ، ۹۷ ، ۱۰۶ ، ۱۱۵ ، ۱۱۴
	۱۱۷ ، ۱۴۴ ، ۱۵۹
LA MOIGNON	لاموانون ، ۵۳ ، ۵۶
LANDES	لاند ، ۱۸۰ ، ۲۱۰
LANGRES, (BISHOP OF)	لانجر (أسقف) ، ۹۷
Languedoc	لانجدوک ، ۱۰۶
LANJUINAIS	لانجینییه ، ۴۵ ، ۱۸۶ ، ۲۴۰
LANTHENAS	لانتینا ، ۱۸۶
LA PLANCHE	لابلانچ ، ۲۱۵
LA ROCHEFOUCAULD,	لاروشفوکو (کردینال) ، ۶۹
(CARDINAL)	
LA ROCHEFOUCAULD,	لاروشفوکو (دوق) ، ۲۲ ، ۶۵ ، ۱۳۲
(DUC DE)	
LAUNAY	لونیه ، ۸۵ ، ۸۶
LEBAS	لبا ، ۱۲۴ ، ۲۳۵ ، ۲۳۶
LEBON	لوبون ، ۲۱۷ ، ۲۳۹ ، ۲۴۴
LECLERC	لکلیر ، ۱۸۹ ، ۲۱۷
LE COINTRE	لکوانتر ، ۲۴۷
LE GENDRE	لجاندز ، ۱۶۸ ، ۱۸۰
LE HARDY	لوهاردی ، ۱۷۲

LEQUINIO	لوكنيو ، ١٦٨
LESCOT-FLEURIOT	لسكو - فلوريو ، ٢٢٦ ، ٢٣٧
LEVASSEUR	لفاسور ، ١٢٤ ، ١٦١ ، ١٩٦ ، ٢٤٧
Lille	ليل ، ١٦٤
LINET	لانديه ، ١٢٤ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٥
	٢٣٧ - ٢٣٩
Loir-et-Cher	لوار - ايه - شير ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢٦٥
Longwy	لونجفي ، ١٥٩
Lons-le-Saulnier	لون - لسونييه ، ٢٤١
Lorient	لورين ، ١٠٩
Lorraine	لورين ، ١٠٦
Lot	لو ، ١٤٩
Lot-et-Garonne	لر - ايه - جارون ، ١٣٦ ، ٢١٠
LOUIS XIV	لويس ١٤ ، ١٦ - ١٧ ، ٢٠ - ٢١ ، ٢٩
LOUIS XV	لويس ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٥٤
LOUIS XVI	لويس ١٦ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ٦٩ - ٧١ ، ٧٩ - ٨٠ ، ٨٧ ، ٩٨ - ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ - ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٤٢ - ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٦٩ ، ٢٦٢
LOUIS XVII	لويس ١٧ ، ٢٥٠
LOUSTALOT	لوستالو ، ١١١
LOUVET	لوفيه ، ٢٤٠
Luxembourg, (Paris Section)	لكسمبور (قسم في باريس) ، ١٦٠
Lyons	ليون ، ٢١ ، ٣٢ ، ٧٣ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٦٦ ، ١٧٨ - ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ - ٢٥٠ ، ٢٤٨

Machecoul	ماشكول ، ۱۷۷
Maconnais	ماكونيه ، ۹۰ ، ۹۲
MAIGNET	مينيه ، ۲۳۹ ، ۲۴۷
Maine-et-Loire	مين - ايه - لوار ، ۱۴۲
Mainz	ماينز ، ۱۷۶ ، ۱۹۴
MALOUET	مالويه ، ۷۵ - ۷۷ ، ۹۲ ، ۹۷ ، ۱۰۰ ، ۱۰۷ ، ۱۱۷ ، ۱۴۵ ، ۱۵۵
Mans le	مان ل ، ۱۶۷
MANUEL	مانويل ، ۱۵۸
MARAT	مارا ، ۱۱۱ - ۱۱۲ ، ۱۱۶ ، ۱۴۶ ، ۱۴۷ - ۱۴۹ ، ۱۵۷ ، ۱۶۰ ، ۱۶۱ ، ۱۷۲ - ۱۷۳ ، ۱۸۲ - ۱۸۳ ، ۱۸۶ ، ۱۹۳ ، ۱۹۶ ، ۲۰۵ ، ۲۱۱
MARIE-ANTOINETTE	ماري - انطوانيت ، ۵۱ ، ۵۲ - ۶۵ ، ۶۷ ، ۶۹ ، ۸۲ ، ۱۰۰ ، ۱۱۳ ، ۱۱۸ ، ۱۴۴ ، ۱۵۳ ، ۱۹۷ ، ۲۰۲ ، ۲۵۷
Marne	مارن ، ۲۴۰ ، ۲۴۶
Marseilles	مارسليا ، ۳۱ ، ۵۵ ، ۸۸ ، ۱۰۷ ، ۱۵۲ ، ۱۵۳ ، ۱۷۹ - ۱۸۰ ، ۱۸۸ ، ۱۹۵ ، ۲۴۱
MARTINEAU	مارتينو ، ۱۰۲
Mauconseil (Bon Conseil : قسم في : Paris Section)	موكونسي ( بون كونسيل : قسم في : پاريس ) ، ۱۴۶ ، ۱۵۴
MAUPEOU	موبيو ، ۳۱
MAURY	موريه ، ۶۶ ، ۷۷
Melun	ميلن ، ۲۴۰
MERLIN DE DOUAI	مرلان ددويه ، ۱۳۵
Metz	متز ، ۸۸ ، ۱۰۷
Metz (parlement)	متز ( برلمان ) ، ۱۰۶ ، ۱۲۷
Meurthe	مورت ، ۲۳۸
MICHAUD	ميشو ، ۲۳۸

MIRABEAU, (COMTE DE)	میرابو (کونت) ، ۷۸ - ۷۷ ، ۶۹ ، ۷۹ ، ۹۴ ، ۱۰۷ ، ۱۰۹ ، ۲۶۴
MIRABEAU, (VICOMTE DE)	میرابو (فیکونت) ، ۹۸
MIRANDA	میراندا ، ۱۷۴
MOLLEVILLE	مولفیل ، ۱۱۷ ، ۱۱۴ ، ۹۴ ، ۵۷
MOMORO	مومورو ، ۲۲۵ ، ۱۶۵ ، ۱۱۶
MONESTIER	مونستییه ، ۲۶۵
Montagnards	جبلین ۱۴۴ ، ۱۴۶ ، ۱۵۳ ، ۱۵۴ ، ۱۶۳ ، ۱۶۵ ، ۱۶۹ ، ۱۷۳ ، ۱۷۸ ، ۱۸۱ ، ۱۹۰ ، ۱۹۲ ، ۱۹۴ ، ۱۹۶ ، ۲۰۳ ، ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۲۱ ، ۲۳۵ ، ۲۳۷ ، ۲۳۹ ، ۲۴۷ ، ۲۵۰ ، ۲۵۲
Mauntauban	مونتوبان ، ۱۰۸
MONTESQUIEU	مونتسکیو ، ۲۷ ، ۱۸
MONTMORENCY-LAVAL	مونمورنسی - لافال ، ۶۵
MONTMORIN	مونموران ، ۲۵۵ ، ۷۰
Montpellier	مونپلییه ، ۱۰۷ ، ۹۱ ، ۸۸
Montreuil, (Paris Section)	مونتروی (قسم فی باریس) ، ۲۳۹ ، ۱۵۸
MONTSABERT	مونسابیر ، ۵۳
MORRIS, GOUVERNEUR	موریس ، الحاکم ۱۳۸ ، ۱۵۵
Moselle	موزیل ، ۱۰۳
Moulins	مولان ، ۲۱۵ ، ۲۱۳ ، ۲۰۹ ، ۲۰۶ ، ۶۰ ، ۷۶ ، ۷۷ ، ۸۰ ، ۹۴
MOUNIER	مونیه ، ۹۷ ، ۱۰۰
Mutius Scaevola, (Paris Section)	موتیوس سکیولا (قسم فی باریس) ، ۲۳۶
Nancy	نانسی ، ۱۰۷ ، ۸۸

Nantes	نانت ، ٢٩ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٢٤ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٤٣ ، ٢٣٩
NARBONNE, (BISHOP OF)	ناربون ( أسقف ) ، ١٠٤
NARBONNE, (COMTE DE)	ناربون ( كونت ) ، ١٤٦
Navy	بحرية ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٩٥
NECKER	نكير ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ١٠١
Neerwinden	نيرفندن ، ١٧٦
Nérac	نيراك ، ١٢٧
NEUFCHATEAU	نيشاتو ، ١٥٦
Nevers	نيفير ، ٢٠٦
Nice	نيس ، ١٦٤
Nièvre	نييفر ، ٢٠٦
Nimes	نيم ، ٨٨ ، ١٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤١
NIOCHE	نيوش ، ١٨١
NIVIERE-CHOL	نفيير - شول ، ١٧٩
NOAILLES	نواي ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٩٣
Nogent-le-Rotrou	نوجن - لو - روترو ، ١٦٧
Nord	نور ، ١٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
Normandy	نورمانديا ، ٣٣ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٤٢
Notables (first meeting)	الآعيان ( الاجتماع الأول ) ، ٥١ - ٥٣ ( الاجتماع الثاني ) ، ٦٤
Oise	واز ، ٢٠٧ ، ٢٠٩
Orange	اورانج ، ٢٢٩ ، ٢٣٩
Orléans	اورليان ، ٢٨ ، ٧٤

ORLEANS	اورلیان ، ۷۷ ، ۶۸ ، ۶۴ ، ۵۲ ، ۲۱ ، ۸۲ ، ۱۴۱ ، ۱۶۲ ، ۱۸۴ ، ۲۰۳
ORMESSON	اورمیسون ، ۱۶۳
PACHE	باش ، ۱۶۳ ، ۱۷۲ ، ۱۸۵ ، ۲۲۶
Pacy-sur-Eure	پاسی - سیر - اور ، ۱۹۴
PAOLI	پاولی ، ۱۹۵
Paris	پاریس ، ۶۱ ، ۷۴ ، ۷۹ ، ۸۸ ، ۱۰۸ - ۱۱۲ ، ۱۱۴ - ۱۱۷ ، ۱۲۷ ، ۱۳۳ ، ۱۵۳ - ۱۵۶ ، ۱۵۸ ، ۱۶۳ ، ۱۷۹ ، ۱۸۱ - ۱۸۹ ، ۱۹۲ ، ۱۹۸ - ۲۰۴ ، ۲۰۷ ، ۲۱۳ ، ۲۱۷ - ۲۱۸ ، ۲۲۵ - ۲۲۶ ، ۲۳۳ ، ۲۳۵ - ۲۳۷ ، ۲۳۹ ، ۲۴۴ - ۲۴۵ ، ۲۴۷ - ۲۵۰ ، ۲۵۱ ، ۲۵۶
(Commune)	(کومون) ، ۱۵۵ - ۱۵۶ ، ۱۵۷ ، ۱۶۰ ، ۱۶۳ ، ۱۶۵ ، ۱۷۰ ، ۱۷۳ ، ۱۷۵ ، ۱۸۴ ، ۱۸۷ ، ۱۸۸ ، ۱۹۰ ، ۱۹۷ - ۲۰۷ ، ۲۱۸ ، ۲۲۰ - ۲۲۱ ، ۲۲۶ ، ۲۳۵
(Parlement)	(برلمان) ، ۵۲ - ۵۳ ، ۶۳ ، ۱۲۶ ، ۱۲۷
(Sections)	(اقسام)
Arcis	آرسیس ، ۱۶۰
Beau repaire	بوریر ، ۱۸۵
Bon Conseil (Mauconseil)	بون کونسیلی (موکونسیلی) ، ۱۴۶ ، ۱۵۴
Bonne Nouvelle	بون نوفیل ، ۱۳۶
Bonnet Rouge (Croix Rouge)	بونیه روج (کروا روج) ، ۱۵۴ ، ۲۰۵
Butte des Moulins	بوت دی مولان ، ۸۹
Cité	سیتیہ ، ۲۲۱
Croix Rouge (Bonnet Rouge)	کروا روج (بونیه روج) ، ۱۵۴ ، ۲۰۵
Gravilliers	جرافیلیہ ، ۱۷۰ ، ۱۹۳ ، ۲۳۶ - ۲۳۷

Luxembourg	لكسمبور ، ١٦٠
Mauconseil (Bon Conseil) ، ١٤٦ ،	موكونسي ( بون كونسي ) ، ١٥٤
Montreuil	مونتروى ، ١٥٨ ، ٢٣٩
Mutius Scaevola	موتىوس شيفولا ، ٢٣٦
Poissonnière	بواسونير ، ١٦٠
Quinze-vingts	كانز - فان ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ٢٥١
Théâtre-Français	تياتر - فرانسيزه ، ١٥٤
Unité	اونيتيه ، ١٧٢
Pas-de-Calais	با - د - كاليه ، ٢١٠ ، ٢١٧
Pau	بو ، ٥٦ ، ٦٠
PAYAN	بايان ، ٢٢٦ ، ٢٣٧
Pays de Caux	بيى دكو ، ٢١٥ ، ٢١٦
PELLETIER, LE	بللتيه ، ل ، ١٢٦ ، ١٩٢ ، ٢١١
PEREIRA	پيريرا ، ٢٠٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٥
PERIER	پرييه ، ٥٩
Perpignan	پرنپيان ، ١٩٤
PETION	پتيون ، ١١٧ - ١١٨ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٨٤ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٥٤
PHILIPPEAUX	فليپو ، ٢٢٥
PICHEGRU	پيشجرو ، ٢٥٠
PIUS VI	پيوس السادس ، ١٠٣
Poitiers	پواتيه ، ٨٨
Ploërmel	پلورميل ، ٨٨
Poissonnière, (Paris Section)	بواسونير ، ١٦٠
POLIGNAC	پولنياك ، ٦٨ ، ٨٧
Pont Audemer	پونت اودمير ، ٢١٥
Port-Vendres	پور - فاندز ، ٢٢٠



PRECY	پریسی ، ۱۹۵
PRIEUR, DE LA COTE-D'OR	پریور ، دلاکوت - دور ، ۲۳۷
PRIEUR, DE LA MARNE	پریور ، دلامارن ، ۲۳۷ ، ۲۰۳
PROLI	پرولی ، ۲۲۵ ، ۲۲۱ ، ۲۰۷
Provence	پروفانس ، ۸۱ ، ۷۶ ، ۵۴
PROVENCE	پروفانس ، ۲۴۱ ، ۶۴ ، ۶۲ ، ۵۲ ، ۵۱
Puivert	پوئیور ، ۱۳۷
Puy-de-Dôme	پوی - د - دوم ، ۲۱۲
Puy-en-Velay	پوی - آن - فلیه ، ۳۲
Pyrénées-Orientales	پرنیه - اورینتال ، ۱۲۲
Quesnoi, le	کونوا ، ل ، ۲۲۰
Quiberon	کیبرون ، ۲۵۰
Quimper	کامپیر ، ۱۵۲
Quinze-vingts, (Paris Section)	کانز - فان ( قسم فی بازیس ) ، ۲۵۱ ، ۱۶۳ ، ۳۵۱
RAFFET	رافیه ، ۱۸۹
Rambouillet	رامبوییه ، ۱۶۷
REBECQUI	ریبکی ، ۱۲۴
Reims	رامس ، ۲۴۶ ، ۲۴۰
Religion	دین ، ۴۱ - ۴۶ ، ۱۰۳ - ۱۰۴ ، ۱۳۲ - ۱۳۴ ، ۱۵۸ ، ۱۶۷ ، ۱۷۵ ، ۲۰۳ - ۲۱۱ ، ۲۲۱ - ۲۲۲ ، ۲۳۰ ، ۲۳۱ - ۲۴۶ ، ۲۴۷ - ۲۶۰ ، ۲۶۱ - ۲۶۴ ، ۲۶۶
Rennes	رین ، ۳۰ ، ۵۷ - ۵۸ ، ۶۰ ، ۸۸ ، ۲۱۶
Rennes, (parlement)	رین ، ( برلمان ) ، ۱۰۶ ، ۱۲۷
REVEILLON	ریفیون ، ۸۲
Rhône	رون ، ۱۳۳

Rhône-et- Loire	رون - ايه - لوان ١٢٢ ، ١٧٩
RIONS	ريون ، ١٠٧
ROBESPIERRE, AUGUSTIN	روبسپير ، اوجستن ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
ROBESPIERRE, MAXIMILIAN	روبسپير ، مكسيميليان ، ٢٨ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦٠ - ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦٨
ROCHEFOUCAULD (CARDINAL DE LA)	روشفوكو ( كردينال ) ، ٦٩
ROCHEFOUCAULD (DUC DE LA)	روشفوكو ( دوق ) ، ٢٢ ، ٦٥ ، ١٣٣
Rodez	روديز ، ٢١٥
ROLAND	رولان ، ٥٩ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٥
ROLAND, MADAME	رولان ، مدام ، ١٤٢ ، ٢٠٣
ROMME	روم ، ٢٠٥ ، ٢٤٩
RONSin	رونسان ، ٢٢٢ ، ٢٢٥
Rouen	روان ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨
Rouen, (parlement)	روان ، ( برلمان ) ، ١٠٦ ، ١٢٧
ROUSSEAU	روسو ، ٤٤ - ٤٥ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٦٣
ROUX	رو ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٩٢ ، ٢١٧
ROVERE	روفير ، ١٨٠
Sables d'Olonne, les	سابل دولون ، لي ، ١٧٧
SAILLANS	سايلان ، ١٥٢
SAINT-ANDRE	سانت اندريه ، ١٢٤ ، ١٦٨ ، ٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧

Saint-Antoine (faubourg de)	سانت - أنطوان ( ضاحية )
	٨٦ ، ١٥٤ ، ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ٢٥١ .
SAINT-GERMAIN	سان - جرمان ، ١٢٩
SAINT-JUST	سان - جوست ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٨٨ - ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٢٦ - ٢٢٨ ، ٢٣١ - ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧
Saint-Pol	سان - بل ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٥٧
SAINT-SIMON	سان - سيمون ، ٢٧ ، ٢٩
SALLES	صال ، ١٧٣ ، ١٨٢
SALOMUN	سالومون ، ٩٢
Sancerre	سانسرر ، ٢٤٠
Sans-culottes	سان - كيلوت ، ١١٥ - ١١٧ ، ١٤٧ - ١٥١ ، ١٥٤ - ١٥٦ ، ١٥٨ - ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ - ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ - ١٩٦ - ٢٠٢ ، ٢١٢ - ٢١٨ ، ٢٢١ - ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ - ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦
SANTERRE	سانتير ، ١١٦ ، ١٤٧
Saumur	سامور ، ١٩٤
SAURINE	سورين ، ٤٥
Savenay	سافنيه ، ٢٢٠
Savoy	سافوا ، ١٦٤
Scheldt	شملت ، ١٧٤
Sedan	سديدان ، ٣٢
SEGUR	سيجور ، ٢٤
Seine-et-Marne	سين - ايه - مارن ، ١٤٠ ، ٢٤٠
Seine-et-Oise	سين - ايه واز ، ١٦٧

SERRANT	سیران ، ۴۴
SIEYES	سییس ، ۷۷ ، ۸۰ ، ۹۵
SILLERY	سلریه ، ۸۰
SMITH, ADAM	سمت ، آدم ، ۳۴
SOMBREUIL	سومبروی ، ۸۵
Somme	سوم ، ۲۱۰
SOUBRANY	سوبرانی ، ۲۴۹
STAEL	ستال ، ۲۹
Strasbourg	ستراسبور ، ۸۸ ، ۱۰۹ ، ۱۳۳
TAILLEFER	تایفیر ، ۲۱۵
TALLEYRAND	تالیران ، ۴۳ ، ۶۵ ، ۱۰۱ ، ۱۰۹
TALLIEN	تالیان ، ۲۲۶ ، ۲۲۹ ، ۲۳۸
Tarascon	تاراسکون ، ۲۴۱
TARGET	تارجیه ، ۶۲
Théâtre Français (Paris Section)	تئاتر فرانسیه ( قسم فی باریس ) ، ۱۵۴
Thouars	توار ، ۱۷۷
THOURET	توریه ، ۱۰۲ ، ۱۲۱ ، ۱۲۶ ، ۱۳۲
THURIOT	توریو ، ۱۵۸ ، ۱۷۲ ، ۱۹۳ ، ۲۰۷ ، ۲۳۷ ، ۲۴۷
Tithe	عشر ، عشور ، ۴۰ - ۴۱ ، ۷۱ ، ۹۳ -
TORNE	۹۴ ، ۱۳۵ - ۱۳۶ ، ۱۷۷
Toulon	تورنیه ، ۲۰۵
Toulouse	طولون ، ۵۵ ، ۱۰۷ ، ۱۷۹ - ۱۸۰
Toulouse (parlement)	۱۹۰ ، ۱۹۵ ، ۲۲۲ ، ۲۴۱
Tours	تولوز ، ۱۷ ، ۲۰ ، ۳۵ ، ۳۹ ، ۴۲ - ۴۳ ، ۵۶
	تولوز ( برلمان ) ، ۱۰۶
	تور ، ۱۶۵ ، ۱۶۷ ، ۱۹۴

TREGUIER (BISHOP OF)	ترجييه (أسقف) ، ١٠٦
TREILHARD	تريار ، ١٠
TRONCHET	ترونشيه ، ١٢٦ ، ١٣٥
Troyes	تروا ، ٢٤٠
Unité (Paris Section)	أونيتيه (قسم في باريس) ، ١٧٢
Uzès	أوزيس ، ١٠٩
VADIER	فادييه ، ٢٤٠
Valenciennes	فالنسيين ، ١٧٦ ، ١٩٤ ، ٢٢٠
Valmy	فالمي ، ١٦٤ ، ١٦٨
Vannes	فان ، ١٠٩
Var	فار ، ١٠٣
Varennes	فارين ، ١١٤
VARLET	فاروليه ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٨
VAUDREUIL	فودرودي ، ٦٨ ، ٨٧
Vendée	فنديه ، ١٠٣ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٧٦ - ١٧٨ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٠
Vendôme	فندوم ، ١٦٧ ، ٢٠٩
Verdun	فردان ، ١٥٩
VERGNIAUD	فرنيو ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ١٨٧
Versailles	فرساي ، ٩٨ - ١٠٠ ، ١٦٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦١
VIENNE, (BISHOP OF)	فيين (أسقف) ، ٧٧ ، ٧٩
VINCENT	فانسان ، ١١٦ ، ٢١٤ ، ٢٢٥
VIRIEU	فريو ، ٩٧
Vizille	فيزيلي ، ٥٩
VOLTAIRE	فولتير ، ١٩ ، ٣١ ، ٤٥
WESTERMANN	وسترمان ، ١٩٤
WIMPFEN	ومبفن ، ١٢٩
YOUNG, ARTHUR	يونيغ ، آرثر ، ٣٠ - ٣١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢

